

الشَّهْبُ الْإِحْمَدِيُّ

فِي الرَّدِّ

عَلَى مُرْعِي الطَّهْرِيِّ

دَعْوَةُ أَحْمَدَ الْحَسَنِ فِي الْمِيزَانِ

تَأليف
الشَّيْخِ أَحْمَدَ سَامَانَ

مُؤَسَّسَةُ الْبَلَاغِ

الشهب الأحمديّة
على مُدّعي المهدويّة
(دعوة أحمد الحسن في الميزان)

الشهب الأحمدية

على مُدَّعي المهدوية

(دعوة أحمد الحسن في الميزان)

تأليف

الشيخ أحمد سلمان

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م

الإهداء

إلى سيدي ومولاي
صاحب العصر والزمان
وإمام الإنس والجان
الإمام محمد بن الحسن
المهدي المنتظر عجل الله فرجه الشريف.



الحمد لله رب العالمين، فاطر السماوات والأرضين، وبارئ الخلائق
أجمعين، وبه نستعين، وأفضل الصلاة وأزكى التسليم على سيد الأنبياء وخاتم
المرسلين، المبعوث المسدد، والمنصور المؤيد، المصطفى الأجد، والمحمود الأحمد،
أبي القاسم محمد، وعلى آله الطيبين الطاهرين المنتجبين، واللعنة الدائمة على
أعدائهم ومبغضيتهم من الآن إلى قيام يوم الدين، وبعد:

فإنه من نعم الله علينا أن منّ علينا بالإسلام المحمدي الأصيل، فجعلنا
شيعة آل المصطفى صلوات الله عليهم أجمعين، نستقي منهم عقيدتنا، ونقتدي
بهم في عبادتنا، فنكون من الناجين الفائزين يوم الحساب.

ولكن أعداء الدين وأعداء آل محمد ﷺ كانوا ولا زالوا بالمرصاد لهذا
الخط الإسلامي الأصيل، فحاولوا عبر التاريخ قتل أتباعه، ومحاربة المنتسبين
إليه، إلا أنهم لم يصلوا إلى ما يريدون، بل إنهم لم يزدوا الشيعة إلا قوة ورسوخاً
في المعتقد وإيماناً بالمذهب.

وفي هذا العصر تواصلت الهجمات المسعورة ضد مذهب أهل البيت
عليهم السلام، لكنها لبست ثوباً جديداً، وانتهجت خطأ مغيراً لما سبق، وهو زرع بعض
العملاء والمندسّين في صفوف شيعة أهل البيت ﷺ بغرض تفريق صفهم
وتشتيت شملهم.

٨ الشهب الأحمدية على مُدَّعي المهدوية

ولذلك فقد ظهرت مؤخراً عدّة حركات انتسبت زوراً وبهتاناً للشيعة، وأظهروا مقالات وعقائد فاسدة، جعلوها لبّ الشيع وحقيقته، وكل قد ادّعى منصباً إلهياً لواحد من الناس، فبعضهم نصب نفسه قاضياً للسماء، وأشاع آخر بأن الله اصطفاه واجتباها؛ لكي يكون إماماً ربانياً، وخرج ثالث ليُدّعي أنه إمام معصوم، وأنه سفير الإمام المهدي عليه السلام إلى الشيعة!

والعجيب أنه رغم سخافة دعاوى هؤلاء، وتهافت أقوالهم، إلا أن بعض عوام الشيعة قد صدّقوا مقالاتهم، واتّبعوهم في ضلالهم وغييهم، وذلك للجهد الإعلامي المبذول من قبل هذه الشرذمة، سواء في القنوات الفضائية أم في شبكات الإنترنت.

وقد كان بدء ردّي على دعوة أحمد إسماعيل على شكل إلقاء مجموعة من المحاضرات في بعض المحافل، وعلى شبكة الإنترنت، إلى أن حثني بعض الفضلاء على أن أكتب ردّاً على هؤلاء؛ لدحض باطلهم، ودفع ضلالهم، إلا أنني وقفت متردداً بين أمرين:

الأول: أنني خشيت أن يكون في ردّي عليهم ترويج لباطلهم، ومساهمة في نشر أكاذيبهم.

الثاني: أن السكوت عن هؤلاء، وتركهم يسرحون ويمرحون، ويُلبّسون على عوام الناس بآرائهم الفاسدة، يجعلهم أكثر جرأة على أهل الحق، ويجعل بعض البسطاء يصدّقون كلامهم، ويتبعون دعوتهم.

لكني لما رأيت كبار علماء الطائفة كالشيخ الطوسي والشيخ الصدوق عليهما السلام كتبوا في الرد على الواقعة، والإسماعيلية، والزيدية، وغيرهم ممن كتب مثل ذلك في زمان حضور أئمة الهدى عليه السلام، كما كتب بعض فضلاء عصرنا ردوداً على مثل هذه الحركات كالشيخ محمد سند في كتابه (دعوى السفارة في الغيبة الكبرى) ردّاً

على أحد مُدَّعي السفارة في البحرين، والسيد سامي البدرى في كتابه (شبهات وردود) ردًّا على الضَّالِّ أحمد الكاتب، توكلت على رب الأرض والسماء، وتوسَّلت بخاتم الأوصياء عليه السلام، وشرعت في كتابة هذا البحث المتواضع؛ للرد على أهم شبهاتهم المثارة، وتفنيد دعاواهم، والجواب على أهم الإشكالات المطروحة التي يمكن أن تكون مدخلًا للتشكيك في عقائد الشيعة.

نسأل الله تعالى أن يوفِّقنا للدفاع عن صاحب العصر والزمان عليه السلام، والذبَّ عنه، ودفع دجل المدَّعين، وتخَرَّصات المشكِّكين، ونصرة هذا المذهب المتين، بمنَّه وكرمه، إنه أكرم الأكرمين، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد وآله الطيِّبين الطاهرين.

أحمد سلمان

في ٢٥ شوال ١٤٣٢ هـ

ما هي دعوة أحمد إسماعيل؟

خرج رجل في العراق اسمه أحمد بن إسماعيل من أهل البصرة، وادّعى أنه التقى الإمام المهدي عليه السلام في شعبان سنة ١٤٢٠ هـ، فأمره بالتبليغ عنه، وكشف انحراف المرجعية وعلماء آخر الزمان، وتبيان العقائد الحقّة.

ثم ادّعى أنه ابن الإمام المهدي عليه السلام، وأنه المهدي الأول المذكور في الروايات، ثم زعم أنه اليماني الذي هو أحد العلامات الحتمية لصاحب الأمر عليه السلام، إلى أن وصل به الأمر أن ادّعى أنه حُجّة الله في أرضه، وأنه الإمام الثالث عشر من أئمة أهل البيت عليهم السلام، وأنه معصوم كبقية الأئمة عليهم السلام !

إذن فادّعاءات الرجل تتلخص في نقاط:

- ١- أنه من نسل الإمام المهدي عليه السلام.
 - ٢- أنه المهدي الأول المذكور في الروايات بزعمه.
 - ٣- أنه الآن سفير للإمام المهدي عليه السلام.
 - ٤- أنه اليماني المذكور في الروايات.
 - ٥- أنه إمام معصوم، وحُجّة الله على خلقه.
- أما عن نتاجه الفكري والعلمي فقد نُشر في موقعه مجموعة من الكتب يُزعم أنه كتبها، غالبها يتحدّث عن إثبات أحقية دعوته، وترسيخ هذه العقيدة الفاسدة بليّ عنق الروايات، وصرفها عن ظواهرها، كما لا تخلو كتبه من التعرّض للعلماء الكبار والمراجع العظام بالطعن فيهم، واتهامهم بكل مثلبة.

وأما ينفع الناس من فقه، وعقائد، وأخلاق، فقد اكتفى بإضافة بعض التغيرات في كتاب (شرائع الإسلام) للمحقق الحلي رحمته الله؛ ليجعله له رسالة عملية يعمل بها أتباعه، إضافة إلى بعض الكتيبات حول الخمس، والصوم، ونحوهما، وأما العقائد والأخلاق فتقريباً لا نجد أي مصنف يُذكر منسوب إليه. علماً أن الرجل مختفٍ عن الأنظار، ولا يعلم أحد مكانه فيما نعلم، وإن كان بعض المروجين له يدَّعون لقاءه، كما أنه لم يُظهر نفسه للجماهير، ولا لوسائل الإعلام، وأتباعه ينفون وجود أي صورة شمسية له، كما لا يوجد له أي تسجيل بالصورة والصوت!

نعم صدرت بعض الخطابات الصوتية المنسوبة له كما يدَّعي المشرفون على موقعه الرسمي الذين لا نعرف أحداً منهم، ولا يمكننا أن نتأكد من صحة ذلك، كما أننا لم نطلع على ما يثبت أن هذا الرجل لا يزال حياً موجوداً فعلاً، إلا ما يدَّعيه بعض المنتسبين إليه من لقاءه.

وموقعه الرسمي يُظهر أن كثيرين صدَّقوا بدعوته، وآمنوا بقوله، ونحن وإن كنا لا ننفي وجود بعض الجهَّال البسطاء الذين صدَّقوا بدعوته؛ لما ورد عنهم عليه السلام من قولهم: «وإنه ليس من أحدٍ يدعو إلى أن يخرج الدجال إلا سيجد من يبايعه»^(١)، إلا أننا لم نتيقن بأن كثيرين صدَّقوه، فلعل ما هو مكتوب في الموقع كله مختلق مكذوب، قام به شخص واحد أو شخصان.

كما أن الموقع حوى مؤلفات تقرب من سبعين كتاباً، كتبها عدة أشخاص، بعضهم باسمه الصريح، وبعضهم بكنيته، ينتصرون فيها لأحمد إسماعيل ويدافعون عن دعوته، ونحن لا نعلم هل هم أشخاص متعدّدون أو شخص واحد يكتب بأسماء مختلفة.

دعوى أحمد إسماعيل أنه

من نسل الإمام المهدي عليه السلام

ادّعى هذا الرجل أنه من نسل الإمام محمد بن الحسن العسكري عليه السلام، وأنه عليه السلام جدّه الخامس، فعرّف نسبه كالتالي: أحمد ابن السيد إسماعيل ابن السيد صالح ابن السيد حسين ابن السيد سلمان ابن الإمام محمد ابن الإمام الحسن ابن الإمام علي ابن الإمام محمد ابن الإمام علي ابن الإمام موسى ابن الإمام جعفر ابن الإمام محمد ابن الإمام علي ابن الإمام الحسين ابن الإمام علي بن أبي طالب عليهم الصلاة والسلام^(٢).

وبالرجوع إلى تاريخ دعوة أحمد إسماعيل يُعلم أن انتساب هذا الرجل ما هو إلا مجرد دعوى لا دليل عليها، فهو بنفسه - باعترافه بحسب ما هو مذكور في موقعه - كان يجهل أنه ابن الإمام المهدي عليه السلام، ولم يعرف ذلك إلا بعد لقائه بالإمام عليه السلام بحسب زعمه!

أما شجرة النسب المعتمدة عندهم فكل الذين ختموا فيها، وقالوا بصحّتها، هم من المعاصرين الموجودين الآن في هذه الأيام، وشهادتهم كانت في سنة ٢٠٠٩ ميلادي!

وهم: عيدان خزاوي آل ماضي وشياع إسماعيل آل فيصل والسيد صالح عزيز الصافي، والسيد حسن الحمامي.

(٢) منقول من موقعه الرسمي.

١٤ الشهب الأحمدية على مُدَّعي المهديّة

ولعمري كيف يشهد واحد يعيش في سنة ٢٠٠٩ ميلادي أن جدّ أحمد إسماعيل الخامس هو الإمام المهدي عجل الله فرجه؟ ولا سيما أن كل النّسّابين لا يعرفون من ينتهي نسبه إلى الإمام المهدي عليه السلام، إما لأن الإمام المهدي لا ولد له أصلاً، أو لأن الأحوال الخاصّة بالإمام المهدي عجل الله فرجه محاطة بالسّريّة التامة، ومن جملتها أبناؤه وذريته، فكيف عرف هؤلاء انتهاء نسب أحمد إسماعيل إلى الإمام المهدي عليه السلام؟!

أهو العلم بالمعبيّات، أم بريق الدولارات؟ أم ماذا؟! والأغرب أن المعتمد في تصريحات هؤلاء هي شهادة محسن صالح الذي هو عم أحمد إسماعيل! فهذا العم يشهد لابن أخيه أنه من نسل صاحب الأمر عجل الله فرجه، والبقية يشهدون بهذا لشهادة هذا العم!

علماً أن كل الذين شهدوا بهذا صرّحوا أن نسب أسرة أحمد إسماعيل منقطع، وأنهم لا ينتمون إلى قبيلة بني سالم حقيقة، وهي القبيلة التي ينتسب إليها أحمد إسماعيل بحسب ما يعرفه الناس من نسبه، وبما أنهم ليسوا من قبيلة بني سالم، فيتعيّن أنهم من أبناء الإمام المهدي عجل الله فرجه!

وهذا استدلال غريب جدّاً لا يصدر من أي شخص عارف بالأنساب؛ لأنه إذا كان الأمر هكذا فلن يبق في الأرض لقيط أو مجهول النسب إلا وادّعى السيادة، وانتسب للعترة الطاهرة، أو ادّعى الانتساب للإمام المهدي عجل الله فرجه!

وقد حاول بعض أتباعه المروّجين له حشد مجموعة من الروايات التي تثبت وجود ذرية للقائم عجل الله فرجه، وتمسّكوا بها لإثبات مدّعاهم ولا نعلم لحد الآن ما العلاقة بين الروايات المذكورة على فرض صحّة سندها ودلالاتها وبين أحمد إسماعيل السالمي؟!

دعوى أحمد إسماعيل أنه من نسل الإمام المهدي عليه السلام ١٥

فالروايات تثبت - إن سلمنا جدلاً بها - أن الإمام المهدي عليه السلام له عقب وذرية، ولكنها لا تعيّن تلك الذرية، ولا سيما أن تلك الروايات لم تذكر علامات تمكّن الإنسان من معرفة ذرية الإمام المهدي عليه السلام وتمييزهم عن بقية الناس، وطبعاً الأنساب لها طرق شرعية معروفة لإثباتها، وادّعاء أحدهم للسيادة ليس حجة شرعية حتى وإن كان المدّعي ثقة أو عدلاً؛ لأن العقل والشرع يمنعان من تصديق أمثال هذه الدعاوى مع غياب الدليل والبرهان.

وحتى هذه الروايات التي ذكروها لا تثبت وجود ذرية للإمام المهدي عليه السلام في عصر الغيبة الكبرى، بل تثبت له ذرية، ولكن لا تحدّد متى تحصل له، وربما تكون في زمن غيبته، وربما تكون بعد ظهوره، فلا يوجد دليل تام، يثبت وجود ذرية للإمام المهدي عليه السلام في زمن الغيبة الكبرى بالتحديد.

ولو سلّمنا بوجود الذرية في زمن الغيبة فلا يوجد دليل على أن أحمد إسماعيل من مصاديقها، وكل ما قالوه في ذلك لا يتعدّى كونه ادّعاءات لا دليل عليها، بل قام الدليل على خلافها.

وإذا كان أحمد إسماعيل يريد فعلاً إثبات أنه إمام من ذرية الإمام المهدي عليه السلام، فتوجد طريقة سهلة جداً دلّت عليها الروايات، وهي كفيلة بإقناع جميع الشيعة ليس فقط بصحة انتساب أحمد إسماعيل إلى الإمام المهدي عليه السلام، بل سيُصدّقونه في كل ما يدّعيه!

وهي أن يدخل أحمد إسماعيل في مكان فيه سباع وأسود جائعة، وسينظر الناس ما ستصنع به فإن أكلته فهو كذاب في دعواه، وإن لم تأكله فهو صادق في ما يدّعيه؛ لأن لحوم أئمة أهل البيت عليهم السلام محرّمة على السباع.

فقد روى الكليني في الكافي عن علي بن محمد، عن بعض أصحابنا، قال: سلّم أبو محمد [العسكري] عليه السلام إلى نحرير، فكان يضيّق عليه ويؤذيه، قال:

فقلت له امرأته: ويلك اتق الله، لا تدري مَنْ في منزلك! وعَرَفْتَهُ صلاحه، وقالت: إني أخاف عليك منه، فقال: لأرْمِيَنَّ بين السباع. ثم فعل ذلك به، فرئي عليه السلام قائماً يصلي وهي حوله^(٣).

وروى الراوندي عن أبي هاشم الجعفري، قال: ظهرت في أيام المتوكل امرأة تدعي أنها زينب بنت فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله، فقال لها المتوكل: أنت امرأة شابة، وقد مضى من وقت وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله ما مضى من السنين! فقلت: إن رسول الله صلى الله عليه وآله مسح على رأسي، وسأل الله أن يرَدَّ عليَّ شبابي في كل أربعين سنة، ولم أظهر للناس إلى هذه الغاية، فلحققتني الحاجة، فصرت إليهم. فدعا المتوكل كل مشايخ آل أبي طالب، وولد العباس وقريش، فعرفهم حالها، فروى جماعة وفاة زينب بنت فاطمة عليها السلام في سنة كذا، فقال لها: ما تقولين في هذه الرواية؟ فقلت: كذب وزور، فإن أمري كان مستوراً عن الناس، فلم يُعرف لي حياة ولا موت. فقال لهم المتوكل: هل عندكم حُجَّة على هذه المرأة غير هذه الرواية؟ قالوا: لا. قال: أنا بريء من العباس إن لا أنزلها عما ادَّعت إلا بحجة تلزمها. قالوا: فأحضر علي بن محمد ابن الرضا عليهما السلام، فلعل عنده شيئاً من الحجة غير ما عندنا. فبعث إليه، فحضر، فأخبره بخبر المرأة. فقال: كذبت، فإن زينب توفيت في سنة كذا، في شهر كذا، في يوم كذا. قال: فإن هؤلاء قد رووا مثل هذه الرواية، وقد حلفت أن لا أنزلها عما ادَّعت إلا بحُجَّة تلزمها. قال: ولا عليك، فههنا حجة تلزمها وتلزم غيرها. قال: وما هي؟ قال: لحوم ولد فاطمة محرمة على السَّباع، فأنزلها إلى السَّباع، فإن كانت من ولد فاطمة فلا تضرَّها السَّباع. فقال لها: ما تقولين؟ قالت: إنه يريد قتلي. قال: فههنا جماعة من ولد الحسن والحسين عليهما السلام، فأنزل مَنْ شئت منهم. قال: فوالله لقد تغيَّرت وجوه الجميع، فقال بعض المتعصِّبين: هو يحيل على غيره، لم لا يكون هو؟ فمال المتوكل إلى ذلك رجاء أن

دعوى أحمد إسماعيل أنه من نسل الإمام المهدي عليه السلام ١٧

يذهب من غير أن يكون له في أمره صنع. فقال: يا أبا الحسن لم لا يكون أنت ذلك؟ قال: ذاك إليك. قال: فافعل! قال: أفعل إن شاء الله. فأُتي بسلم، وفتح عن السباع، وكانت ستة من الأسود، فنزل الإمام أبو الحسن عليه السلام إليها، فلما دخل وجلس صارت الأسود إليه، ورمت بأنفسها بين يديه، ومدّت بأيديها، ووضعت رؤوسها بين يديه، فجعل يمسح على رأس كل واحد منها بيده، ثم يشير له بيده إلى الاعتزال فيعتزل ناحية، حتى اعتزلت كلها وقامت بإزائه، فقال له الوزير: ما كان هذا صواباً، فبادر بإخراجه من هناك قبل أن ينتشر خبره. فقال له: أبا الحسن ما أردنا بك سوءاً، وإنما أردنا أن نكون على يقين مما قلت، فأحب أن تصعد، فقام وصار إلى السلم وهي حوله تتمسح بثيابه، فلما وضع رجله على أول درجة التفت إليها، وأشار بيده أن ترجع فرجعت، وصعد، فقال: كل من زعم أنه من ولد فاطمة فليجلس في ذلك المجلس، فقال لها المتوكل: انزلي. قالت: الله الله، ادّعي الباطل، وأنا بنت فلان، حملني الضر على ما قلت. فقال المتوكل: ألقوها إلى السباع. فبعث والدته، واستوهبتها منه، وأحسن إليها^(٤).

فهذه هي الطريقة القطعية لمعرفة صدق هذا الرجل من كذبه، فإذا أن يقوم بفعل هذا الأمر علانية أمام الناس، أو نحكم عليه بالكذب والدجل، والانتساب زوراً وبهتاناً لصاحب الأمر عليه السلام.

دعوى أحمد إسماعيل أنه المهدي الأول

ذكرت بعض روايات أهل البيت عليه السلام ما يحدث بعد وفاة الإمام المهدي عليه السلام، وقد قسّم العلماء هذه الروايات إلى ثلاث طوائف:

الطائفة الأولى: هي التي تتحدّث عن رجعة أئمة أهل بيت عليه السلام للحياة الدنيا، وحكمهم للعالم.

الطائفة الثانية: هي التي تحدّثت عن وجود اثني عشر مهدياً بعد الإمام محمد بن الحسن العسكري عليه السلام، وذكرت بعض الأخبار أنهم من نسله، وحدّدت إحدى الروايات أن الأول منهم هو ابنه.

الطائفة الثالثة: هي التي تحدّثت عن قيام الساعة بعد أربعين يوماً من وفاة الإمام المهدي عليه السلام.

وقد تمسّك أحمد إسماعيل وأتباعه بالطائفة الثانية من تلك الروايات، وهي الدالّة على أنه لا بد من وجود اثني عشر مهدياً بعد الإمام المهدي عليه السلام، وادّعوا أن المهدي الأول هو أحمد إسماعيل نفسه، وأنه هو الحجة بعد جدّه الإمام المهدي عليه السلام.

ولعل أهم ما احتجّوا به في هذا الباب وجعلوه القول الفصل هو ما أسموه برواية الوصية.

رواية الوصية:

وهي التي رواها الشيخ الطوسي في كتاب الغيبة، قال: أخبرنا جماعة، عن

أبي عبد الله الحسين بن علي بن سفيان البزوفري، عن علي بن سنان الموصلي العدل، عن علي بن الحسين، عن أحمد بن محمد بن الخليل، عن جعفر بن أحمد المصري، عن عمِّه الحسن بن علي، عن أبيه، عن أبي عبد الله جعفر بن محمد، عن أبيه الباقر، عن أبيه ذي الثفنتان سيّد العابدين، عن أبيه الحسين الزكي الشهيد، عن أبيه أمير المؤمنين عليه السلام، قال: قال رسول الله ﷺ - في الليلة التي كانت فيها وفاته - لعلي عليه السلام: يا أبا الحسن، أحضر صحيفة ودواة. فأملى رسول الله ﷺ وصيّته حتى انتهى إلى هذا الموضع، فقال: يا علي إنه سيكون بعدي اثنا عشر إماماً، ومن بعدهم اثنا عشر مهدياً، فأنت يا علي أول الاثني عشر إماماً، سمّاك الله تعالى في سمائه: عليّاً المرتضى، وأمير المؤمنين، والصديق الأكبر، والفاروق الأعظم، والمأمون، والمهدي، فلا تصح هذه الأسماء لأحد غيرك، يا علي أنت وصيّ على أهل بيتي حيّهم وميتهم، وعلى نسائي: فمن ثبّتها لقيتني غداً، ومن طلقّتها فأنا بريء منها، لم ترني ولم أرها في عرصة القيامة، وأنت خليفتي على أمّتي من بعدي، فإذا حضرته الوفاة فسلّمها إلى ابني الحسن البر الوصول، فإذا حضرته الوفاة فليسلمها إلى ابني الحسين الشهيد الزكي المقتول، فإذا حضرته الوفاة فليسلمها إلى ابنه سيّد العابدين ذي الثفنتان علي، فإذا حضرته الوفاة فليسلمها إلى ابنه محمد الباقر، فإذا حضرته الوفاة فليسلمها إلى ابنه جعفر الصادق، فإذا حضرته الوفاة فليسلمها إلى ابنه موسى الكاظم، فإذا حضرته الوفاة فليسلمها إلى ابنه علي الرضا، فإذا حضرته الوفاة فليسلمها إلى ابنه محمد الثقة التقي، فإذا حضرته الوفاة فليسلمها إلى ابنه علي الناصح، فإذا حضرته الوفاة فليسلمها إلى ابنه الحسن الفاضل، فإذا حضرته الوفاة فليسلمها إلى ابنه محمد المستحفظ من آل محمد عليهم السلام، فذلك اثنا عشر إماماً، ثم يكون من بعده اثنا عشر مهدياً، فإذا حضرته الوفاة ليسلمها إلى ابنه أول المقرّبين. له ثلاثة أسامي: اسم كاسمي واسم أبي، وهو عبد الله، وأحمد، والاسم الثالث: المهدي، هو أول

دعوى أحمد إسماعيل أنه المهدي الأول ٢١
المؤمنين^(٥).

مناقشة سند رواية الوصيّة:

يحاول أتباع أحمد إسماعيل أن يبنوا معتقداً كاملاً بناءً على هذه الرواية، خصوصاً أنها الوحيدة التي ذكرت اسم المهدي الأول، وهو: (أحمد) كما يدّعون، وعليه فلا بد من معرفة من نقل لنا هذا الخبر، ومن رواه عن أئمة الهدى عليهم السلام !

ولأن أحمد إسماعيل وأتباعه يعلمون أن هذه الرواية ضعيفة السند لا يصح الاحتجاج بها في أمر عظيم كهذا كما سيّضح ذلك، فإنهم للفرار من هذا المأزق قالوا ببطلان علم الرجال، وأنه بدعة، وأنه تقليد للمخالفين وما شابه، فنجيبهم بأننا سنطلع القارئ الكريم على رواة هذا الخبر ليحكم هو بنفسه على هذا الخبر، هل يقبله أو يردّه، وهذا ما يفعله أي عاقل سمع خبراً من بعضهم، حيث إنه سيحاول معرفة مصدر الخبر، فإن كان المخبر ثقة عنده، فسيعمل بمفاد الخبر، وأما إذا كان راوي الخبر مجهول الحال فسيصرف النظر عنه، إلا مع وجود قرينة تؤكّد صحّة ما يقوله هذا المخبر المجهول.

وقد احتوى سند رواية الوصيّة على مجموعة من المجاهيل الذين أهمل ذكرهم في كتب الرجال، ولم يتعرّض لهم أحد من علمائنا الأبرار، وهم:

١ - علي بن سنان الموصلي: مُهْمَل، لم يُذكر في كتب الرجال والتراجم، ولا يُعرف عنه شيء سوى اسمه، بل بحثت حتى في كتب المخالفين فلم أجده ذكرًا، وقد حاول بعض المروّجين لأحمد إسماعيل توثيق هذا الرواي من طريقين: الأول: أن الرجل وُصف في هذه الرواية بالعدل، وهذا دليل على اشتهاره بالوثاقة.

ويجاب على هذا: بأن لفظ «العدل» لا يدل على وصفه بالعدالة التي

تشتط في روة الحديث، والظاهر أن المراد بالعدل هنا اللقب وليس الصفة، أي أن اسمه العدل، لا أنه موصوف بالعدالة، ولذلك قال السيد الخوئي رحمته الله في ترجمة الفقيه الدارمي العدل: لا يبعد أن الرجل من العامة، وأن كلمة «العدل» من ألقابه، وهذه كلمة تطلق على الكتّاب في القضاء والحكومات، فيقال: كاتب العدل^(٦).

ثم إن الرجل مجهول الحال، فلا يُعلم من وصفه بالعدل، فربما يكون عامياً، اشتهر بين أهل مذهبه بهذه الصفة، أو يكون منتسباً لإحدى الفرق الأخرى، واطلقوا عليه هذه الصفة، فإن كانت كذلك فهو عدل عندهم لا عندنا. مضافاً إلى أنه لم يُنقل لنا أن ضبط هذه الكلمة هو (العدل)، فلعل ضبطها هو: (العدل) التي هي بمعنى المساوي، فلا تدل حينئذ على العدالة أو الوثاقة بأي نحو.

أضف إلى هذا أن هناك اختلافاً في إطلاق لفظ «العدل» على هذا الرجل، فقد روي عنه في مقتضب الأثر^(٧) رواية، لكن أضيف له لقب «المعدل» بدل من «العدل»، بل إن الشيخ النمازي الذي استظهر وثاقته - كما سنذكر لاحقاً - ترجم له باسم: (علي بن سنان الموصلي المعدل)، فمن يتمسك بدلالة هذا اللفظ، فعليه أولاً أن يثبت أنه هو اللقب الصحيح وليس المعدل، ثم عليه ثانياً أن يثبت أن المراد بالعدل وصفه بالعدالة، وثالثاً لا بد من إثبات أن من وصفه بالعدل يؤخذ بقوله.

الثاني: ما استظهره الشيخ النمازي من مضامين رواياته، حيث إنها كما قال: رواية شريفة تفيد حسنه وكماله^(٨).

(٦) معجم رجال الحديث ٦ / ٢١٠.

(٧) مقتضب الأثر: ١٠.

(٨) مستدركات علم رجال الحديث ٥ / ٣٨٣.

دعوى أحمد إسماعيل أنه المهدي الأول ٢٣

ويجاب على هذا: بأن رواية خبر لا يعني الالتزام بمضمونه، فكما أن ناقل الكفر ليس بكافر، فكذلك ناقل الإيمان ليس بمؤمن بالضرورة، ويشهد لذلك نقل المخالفين لدرر فضائل أهل البيت عليهم السلام وغرر مناقبهم، ولكن نجدهم لا يلتزمون بها رغم اعتقادهم بصحتها.

ولو سلمنا جدلاً بأن رواية مضمون ما تعني الالتزام به، فغاية ما في الأمر هو سلامة معتقد هذا الرواي، وليس وثاقته وضبطه.

فهذه المحاولات لا تنفع في إثبات وثاقة هذا الرجل الذي لا يُعرف عنه إلا اسمه واسم أبيه فقط.

٢- علي بن الحسين: هو كسابقه مجهول أيضاً لا يُعرف، ومن الجهل الفاضح ما صرح به أحد أنصار أحمد إسماعيل^(٩) من أن المراد به هو والد الشيخ الصدوق عليه السلام، متمسكاً بما ذكره الميرزا النوري الطبرسي عليه السلام في خاتمة المستدرک بقوله: إن الموجود في كتب الأحاديث والرجال التعبير عن والد الصدوق بقولهم: علي بن الحسين، أو علي بن بابويه^(١٠).

والجواب: أن الميرزا النوري الطبرسي لم يجعل ذلك قاعدة عامة، وهي أنه إذا أطلق علي بن الحسين في كل الأحاديث فيراد به والد الشيخ الصدوق، بل هو بصدد الرد على من قال: «إن مؤلف كتاب (فقه الرضا) الموسوم بعلي بن موسى هو والد الصدوق»، فأجاب بقوله: إنه لم يُعبّر عن والد الصدوق بهذا الاسم، بل بعلي بن الحسين، أو علي بن بابويه.

ثم لو سلمنا بصحة هذا الكلام إجمالاً لما نفعه في هذا المقام؛ لأن علي بن الحسين المذكور ليس من طبقة والد الشيخ الصدوق؛ لعدة قرائن:

(٩) وهو ناظم العقيلي في كتابه انتصاراً للوصية: ٥٧.

(١٠) خاتمة المستدرک ٣١٦/١.

أولاً: أن البزوفري معاصر لوالد الشيخ الصدوق رحمته الله، وهو هنا يروي عن علي بن الحسين بواسطة شخص لا يُعرف بعلم ولا فضل، وهذا بعيد جداً أن يروي أمثال البزوفري الجليل الوجه عن ابن بابويه الجليل الوجه بواسطة شخص غير معروف مع أنه معاصر له.

ثانياً: أن الشيخ الطوسي رحمته الله صرَّح في الفهرست أنه يروي كل كتب والد الشيخ الصدوق وكل رواياته بواسطتين، حيث قال: أخبرنا بجميع كتبه ورواياته الشيخ المفيد رحمته الله، والحسين بن عبيد الله، عن أبي جعفر ابن بابويه، عن أبيه^(١١).

في حين أنه يروي هذه الرواية عن (علي بن الحسين) بثلاث وسائط مغايرة لتلك، كما أن النجاشي المعاصر للشيخ يروي كتب والد الصدوق بواسطة واحدة^(١٢)، فكيف يروي عنه الشيخ هذه الرواية بثلاث وسائط؟

ثالثاً: أن الشيخ الصدوق الذي يروي عن أبيه مباشرة كما هو معلوم، روى في كتابه (كمال الدين) عن علي بن سنان الموصلي بواسطتين، فقال: حدثنا أبو العباس أحمد بن الحسين بن عبد الله بن محمد بن مهران الآبي العروضي رحمته الله بمر، وقال: حدثنا أبو الحسين بن زيد بن عبد الله البغدادى، قال: حدثنا أبو الحسن علي بن سنان الموصلي^(١٣).

فلا ندري كيف يروي الشيخ الصدوق رحمته الله عن معاصره بواسطتين!

رابعاً: أنه لا توجد أي رواية في كل كتب الشيعة يروي فيها علي بن سنان عن ابن بابويه والد الصدوق، وهذا يؤكِّد أن علي بن الحسين في هذا الخبر ليس والد الشيخ الصدوق.

(١١) الفهرست: ١٥٧.

(١٢) رجال النجاشي: ٢٦٢.

(١٣) كمال الدين وتمام النعمة: ٤٧٦.

دعوى أحمد إسماعيل أنه المهدي الأول ٢٥

خامساً: أن لوالد الشيخ الصدوق كتاب الإمامة والتبصرة، وللصدوق كتاب كمال الدين، وقد تكفل هذان الكتابان بإثبات أن الأئمة اثنا عشر، والحاجة تمس لذكر هذه الرواية في هذين الكتابين، ولكنهما لم يذكرها في كتابيهما بحسب تتبعي القاصر.

وبتعبير آخر نقول: إذا كانت هذه الرواية مروية عن والد الشيخ الصدوق، فمن الطبيعي أن يذكرها في كتابه المعد لذكر الأئمة، فلما لم يذكرها علمنا أن علي بن الحسين في الرواية هو شخص آخر، وأن هذه الرواية لم يروها والد الشيخ الصدوق عليه السلام.

إذن فكل هذه القرائن مجتمعة تثبت أن علي بن الحسين المذكور في هذا السند ليس والد الشيخ الصدوق، فيكون مجهولاً، لا يُعرف حاله.

٣- أحمد بن محمد بن خليل: هو مهمل كسابقه، لم يُذكر في كتب الرجال، ولم يُعتنَ بترجمته.

وكالعادة فقد حاول بعض الدعاة لأحمد إسماعيل توثيق الرجل بناءً على روايته النص على الاثني عشر، وقد رددنا على هذا سابقاً، وأثبتنا أنه لا ملازمة بين صحة الرواية وصحة الاعتقاد، ولا ملازمة بين سلامة الاعتقاد والوثاقة.

وكل ما نُقل عنه في كتب الشيعة ثلاث روايات فقط.

٤- جعفر بن محمد المصري: هو مهمل أيضاً، لا ذكر له في كتب الشيعة، وقد حاول توثيقه ناظم العقيلي وهو من الدعاة لأحمد إسماعيل، مستدلاً بتضعيف العامة له!

ولا ندري ما الربط بين الأمرين؟ إذ كيف تستفاد الوثاقة التي هي عدم تعمّد الكذب من نص العامة على أن المترجم له رافضي!

فقولهم: «رافضي» لا يعني أصلاً أنه شيعي إمامي اثنا عشري، فضلاً عن

ثبوت وثاقته، بل غاية ما يفيد كلامهم هذا أن المترجم له مخالف لخط المخالفين في أمر يوافق فيه عقيدة الشيعة، كالقول بتفضيل أمير المؤمنين عليه السلام على الشيخين، أو أنه يطعن فيهما، سواء أكان زيدياً أم إسماعيلياً، أم واقفياً، أم فطحيّاً، أم اثني عشريّاً، ولذلك قالوا في الحاكم النيسابوري صاحب المستدرک على الصحيحين: إنه رافضي.

قال الذهبي: قال ابن طاهر: سألت أبا إسماعيل الأنصاري عن الحاكم، فقال: ثقة في الحديث رافضي خبيث. ثم قال ابن طاهر: كان شديد التعصب للشيعة في الباطن، وكان يُظهر التسنن في التقديم والخلافة، وكان منحرفاً عن معاوية وآله، متظاهراً بذلك، ولا يعتذر منه^(١٤).

فهل هذا الكلام يعني تشييع الحاكم، ووثاقته، وقبول مروياته؟
فالمذكور مهمل، لم يترجم إلا في كتب أهل السنة، ونصهم على رفضه، وجرحهم له، لا يدل من قريب أو من بعيد على تشييع الرجل أو وثاقته.
ثم إن علماء أهل السنة نصّوا على أنه توفي في سنة ٣٠٤ هـ مما يعني أنه معاصر للبزوفري، فلا نعلم كيف يروي معاصره عنه بثلاث وسائط!

٥- الحسن بن علي: هو أيضاً مهمل، ولا يعرف من هو، ولا يمكن تمييزه، ولذلك حاول مدّعي العلم ناظم العقيلي إيجاد مخرج لهذه المصيبة، فادّعى وجود تصحيف، والصحيح هو: (الحسين بن علي)، وهذا لا دليل عليه ولا برهان سوى اتباع الأهواء!

فاتحاد اسم الأب وهو (علي)، أو النسبة وهو (المصري)، غير كافٍ في إثبات وجود تصحيف في اسم هذا الراوي، بل لا بد من وجود قرائن تثبت هذا المدّعى.

ثم إن جعفر بن محمد وهو الراوي عن الحسن بن علي وابن أخيه، لم يُترجم له في كتب الشيعة، ولا توجد له إلا هذه الرواية، فكيف عرفوا أن عمّه الذي يروي عنه هو الحسين بن علي، وليس الحسن؟

مع أن الحسين بن علي الذي حاول العقيلي إدخاله عنوة في سلسلة السند هو من وجوه الشيعة ومن ثقاتهم، في حين أن الرواية كما سنثبت لاحقاً عامية بنص علمائنا الأبرار، وهذه أكبر قرينة على فساد ما ادّعوه.

علماً أنه بمراجعة ما رواه ابن عدي نجد أن جعفر بن محمد المصري يروي فعلاً عن عمه الحسن بن علي كما في الضعفاء، حيث قال: ثنا جعفر، ثنا يوسف بن يعقوب بن سالم الأحمري، حدثنا هشام بن الحكم، وثنا جعفر، قال: وحدثني عمي الحسن بن علي بن بيان، حدثنا هشام بن سالم، قالاً جميعاً: ثنا جعفر بن محمد... (١٥).

فلا ندري هل سيّدعي ناظم العقيلي وقوع التصحيف أيضاً في كتاب الكامل في الضعفاء؟

٦- علي بن بيان بن سيابة: هو مهمّل أيضاً كسابقه، لا توجد له ترجمة، ولم يُعرف بتصنيف أو رواية ولا حديث سوى هذا الخبر!

وقد حاول ناظم العقيلي توثيقه بعدة طرق:

منها: أن الرجل روى هذه الرواية التي تدل على حسنه وكماله.

ويجاب بما أجبنا به سابقاً، ونضيف عليه أن هذا المبنى يستلزم الدور، فعندما نسأل صاحب هذا الرأي عن سبب قبوله للرواية، فيسرد بأنها وصلت لنا عن طريق الثقات، ولو سألناهم ثانية عن دليلهم عن وثاقة هذا الرجل لقالوا: «روايته لهذا الخبر»، وهذا دور واضح باطل بالضرورة عند العقلاء.

ومنها: أن الرجل من أصحاب الإمام الصادق عليه السلام، وقد نصّ بعض

علمائنا على وثاقة كل أصحابه.

ويجاب: كبروياً بأن نفس هذا المبنى محل خلاف بين العلماء، وأكثر علمائنا لم يعملوا بهذا القول، وقد ذكروا أدلة بطلان هذه القاعدة في كتب الرجال، ليس هذا موضع بيانها.

ثم صغروياً لا يمكن إثبات أن هذا الرجل من أصحاب الإمام الصادق عليه السلام الذين يمكن توثيقهم بناء على هذا المبنى:

أولاً: لأنه لم يترجم له في كتب الشيعة، ومن المعلوم أن الذين قالوا بتوثيق أصحاب الإمام الصادق عليه السلام اعتمدوا على كلام ابن عقدة، وكل الذين ترجموا لأصحاب الإمام الصادق عليه السلام كالشيخ الطوسي وغيره لم يتعرضوا لترجمة هذا الراوي.

ثانياً: أن هذه الرواية لا تثبت صحبته للإمام عليه السلام؛ لضعف الطريق إليه.

ومنها: أن رواية الوصية كلهم شيعة كما نصَّ الشيخ الطوسي رحمته الله على ذلك.

ويجاب عليه: بأن هذا لم يثبت أيضاً كما سنبينه بالتفصيل لاحقاً، ولو سلّمنا بذلك فتشيع الراوي لا يدل على وثاقته وصحة نقله، وهذا معلوم بالوجدان، فالشيعة كغيرهم من البشر فيهم الصادق وفيهم الكاذب، فلا ملازمة بين التشيع والصدق، ولذلك نجد أن الأئمة كذبوا بعض الشيعة الذين عاصروهم وصحبوهم.

إذن فسنجد هذه الرواية مظلم جداً، مشتمل على ستة من الرواة المجاهيل الذين لا يُعرف منهم إلا أسماؤهم من مجموع ثمانية من الرواة.

أضف إلى هذا أن علماء الشيعة الأبرار نصّوا على أن هذه الرواية التي يسميها أحمد إسماعيل والمروّجون له برواية الوصية رواية سُنيّة!

قال الحر العاملي في كتاب (الإيقاظ من الهجعة) عند إيراده لهذا الخبر:

دعوى أحمد إسماعيل أنه المهدي الأول ٢٩

روى الشيخ في كتاب الغيبة في جملة الأحاديث التي رواها من طرق العامة في النص على الأئمة عليهم السلام .. (١٦).

وساق الخبر، ثم قال في تعليقه على هذه الرواية: ولا يخفى أن الحديث المنقول أولاً من (كتاب الغيبة) من طرق العامة، فلا حُجَّة فيه في هذا المعنى [يعني في المهديين]، وإنما هو حجة في النص على الاثني عشر؛ لموافقة لروايات الخاصة، وقد ذكر الشيخ بعده وبعد عدة أحاديث أنه من روايات العامة، والباقي ليس بصريح، وقد تقدّم في الحديث السادس والتسعين من الباب السابق ما هو صريح في أن المهدي عليه السلام ليس له عقب (١٧).

فهذا الحر العاملي خرّيت هذا الفن يشهد بأن الرواية عامية، وأنها ليست بحُجَّة في إثبات المهديين!

ولو نظرنا إلى رواية أخرى رواها الشيخ الطوسي عليه السلام قبل رواية الوصية بصفحتين في معرض إيراده لروايات إمامة الاثني عشر بهذا السند: وأخبرنا جماعة، عن التلعكبري، عن أبي علي أحمد بن علي الرازي الأيادي، قال: أخبرني الحسين بن علي، عن علي بن سنان الموصلي العدل، عن أحمد بن محمد الخليلي، عن محمد بن صالح الهمداني، عن سليمان بن أحمد، عن زياد بن مسلم وعبد الرحمن بن يزيد بن جابر، عن سلام قال: سمعت أبا سلمى راعي النبي صلى الله عليه وآله يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: .. (١٨).

نجد أن اثنين من رواة الوصية قد ذُكروا في سلسلة سند هذه الرواية، وهما علي بن سنان الموصلي، وأحمد بن محمد الخليلي.

وبمراجعة كلمات علماء الشيعة الإمامية في هذه الرواية نجد أنهم نصّوا

(١٦) الإيقاظ من المهجعة في البرهان على الرجعة: ٣٦٢.

(١٧) نفس المصدر: ٣٦٨.

(١٨) الغيبة: ١٤٨.

٣٠ الشهب الأحمدية على مُدَّعي المهدوية

على أن هذه الرواية أيضاً عامية، وأن رواتها من فقهاء العامة!

قال أحمد بن عياش الجوهري وهو من شيوخ النجاشي والطوسي عليهما السلام: ما رواه عامة أصحاب الحديث [وهم المخالفون] عن رسول الله ﷺ في أعداد الأئمة الاثني عشر عليهم السلام وأسمائهم.

ثم قال: وما روه عن أبي سلمى راعي رسول الله ﷺ عنه من أسماء الأئمة وأعدادهم. حدثنا أبو الحسن علي بن سنان الموصلي المعدل، قال: أخبرني أحمد بن محمد الخليلي الأملي، قال: حدثنا محمد بن صالح الهمداني، قال: حدثنا سليمان بن أحمد قال: أخبرني الريان بن مسلم، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، قال: سمعت سلام بن أبي عمرة، قال: سمعت أبا سلمى راعي رسول الله ﷺ يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول... الخ ^(١٩).

والمقصود بالذين روه هم المخالفون؛ لأنه التزم في المقدمة بإخراج روايات الاثني عشر الواردة في كتب المخالفين، فقال: وقد ذكرت في كتابي هذا من مقتضب الآثار ما أدته إلينا رواة الحديث من مخالفينا من النص على أئمتنا عليهم السلام من الروايات الصحيحة، والتوقيف على أسمائهم، وأعيانهم، وأعدادهم، موافقاً لرواياتنا، فنقلته عنهم نقل متأولة بالقبول ^(٢٠).

وقال السيد ابن طاووس رحمته الله في الطرائف عند ذكره للخبر: ومن ذلك ما رواه المسمى عندهم صدر الأئمة أخطب خطباء خوارزم موفق بن أحمد المكي في كتابه ^(٢١).

والأوضح من هذا ما قاله الحر العاملي في تعليقه على هذا الخبر: وفي الكتاب المذكور من روايات رجال المذاهب الأربعة كما رواه عندهم صدر

(١٩) مقتضب الأثر: ١٠.

(٢٠) نفس المصدر: ٢.

(٢١) الطرائف في معرفة الطوائف: ١٧٣.

دعوى أحمد إسماعيل أنه المهدي الأول ٣١

الأئمة أخطب خوارزم موفق بن أحمد المكي في كتابه، قال: حدثنا فخر القضاة نجم الدين أبو منصور محمد ابن الحسين بن محمد البغدادي فيما كتب إليّ من همدان، قال: أنبأنا الشريف نور الهدى أبو طالب الحسن بن محمد الزينبي، قال: أخبرنا إمام الأئمة محمد بن أحمد بن شاذان، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن عبد الله الحافظ، قال: حدثنا علي بن سنان الموصلي، عن أحمد بن محمد بن صالح، عن سلمان بن محمد، عن زياد بن مسلم، عن عبد الرحمن بن زيد، عن جابر، عن سلامة عن أبي سليمان راعي رسول الله ﷺ، قال: ... ثم ذكر الحديث (٢٢).

فكلام الحر العاملي صريح في أن رواية الخبر هم من العامة، وهو شاهد آخر على أن كل رواية رواية الوصيّة من العامة كما نقلنا سابقاً.

وقد حاول بعض أنصار أحمد إسماعيل الدفاع عن رواية الوصيّة، وتصحيحها، بزعم أن هناك قرائن متعدّدة تصحّح سندها:

فقالوا: إن رواية البزوفري كاشفة عن صحة الخبر؛ لأن هذا الأخير من وكلاء الإمام المهدي ﷺ، ولا يحتمل أن يروي باطلاً.

والجواب على ذلك: أنه لم يثبت كون الرجل وكيلاً للإمام المهدي ﷺ، أولاً: لقيام الإجماع عند الطائفة على أن السفراء كانوا أربعة لا خامس لهم، وثانياً: أن مستندهم لإثبات سفارة البزوفري لا تقوم به الحجة.

فقد احتجوا برواية ذكرها الشيخ الطوسي ﷺ في الغيبة، قال: ووجدت في أصل عتيق، كُتب بالأهواز في المحرم سنة سبع عشرة وثلاثمائة: أبو عبد الله، قال: حدثنا أبو محمد الحسن بن علي بن إسماعيل بن جعفر بن محمد بن عبد الله بن محمد (بن عمر) بن علي بن أبي طالب الجرجاني، قال: كنت بمدينة قم، فجرى بين إخواننا كلام في أمر رجل أنكر ولده، فأنفذوا رجلاً إلى الشيخ صانه الله،

وكنّت حاضراً عنده أيّده الله، فدُفع إليه الكتاب، فلم يقرأه، وأمره أن يذهب إلى أبي عبد الله البزوفري أعزّه الله؛ ليجيب عن الكتاب، فصار إليه وأنا حاضر، فقال [له] أبو عبد الله: الولد ولده، وواقعها في يوم كذا وكذا، في موضع كذا وكذا، فقل له: فيجعل اسمه محمداً. فرجع الرسول إلى البلد، وعرفّهم، ووضع عندهم القول وولد الولد، وسُمّي محمداً^(٢٣).

وهذا الخبر غير تام سنداً؛ لأن الشيخ الطوسي رحمته الله نقل هذا الخبر عن مخطوط كتب قبل مولده بأكثر من ستين سنة، ولا يُعلم من كتب هذا المخطوط، ولا من هو عبد الله الذي صدر به السند.

ثم إن هذا الخبر لا يدل على أن البزوفري وكيلاً للإمام المهدي عليه السلام، إذ يحتمل أن البزوفري نقل الأجوبة بتوسط أحد السفراء كما احتمل العلامة المجلسي^(٢٤) ذلك عند تعليقه على الخبر، ويحتمل أن البزوفري كان مطلعاً على الواقعة بشهادة الشهود العدول عنده، كما يحتمل أن البزوفري أعمل فراسته في القضية.

ولو سلّمنا لهم جدلاً بذلك، فرواية الخبر لا يعني الاعتقاد بمضمون الخبر، خصوصاً أن الكتاب الوحيد الذي ألفه البزوفري في الإمامة هو كتاب الرد على الواقعة^(٢٥)، مما يجعلنا نطمئن أن هذه الرواية مأخوذة من هذا الكتاب، ومن المعلوم أنه يُذكر في كتب الرد روايات المؤلف والمخالف كما نحاجج نحن اليوم المخالفين بصحيح البخاري ومسلم، مع عدم اعتقادنا بصحّة هذين الكتّابين، فربما تكون رواية البزوفري لهذا الخبر من باب إلزام الخصم، كأن يذكر أن روايات الاثني عشر رواها الخاصة والعامة، بخلاف الواقعة الذين وقفوا عند

(٢٣) الغيبة: ٣٠٨.

(٢٤) بحار الأنوار ٥١ / ٣٢٤.

(٢٥) رجال النجاشي: ٦٨.

الإمام السابع عليه السلام.

وقالوا: إن هذه الرواية رواها ستة من أصحاب الأصول، وهذا دليل على اشتهار الخبر عندهم واعتباره لديهم.

والجواب: أن هذا الكلام زائف من وجهين:

الأول: أن كل الذين رووا حديث الوصيّة ليسوا من أصحاب الأصول، وهذا المتمشيع العقيلي لا يميّز بين الكتاب والأصل، ولهذا عدّ الشيخ الطوسي عليه السلام من أصحاب الأصول!

الثاني: لو سلّمنا له بصحة هذا الرقم لما نفعه في شيء؛ لأن رواية الخبر لا تعني الالتزام به، ولو كانت هذه الرواية مشهورة كما يدّعون لما انفرد بروايتها الشيخ الطوسي دون سابقه كالنعماني الذي كتب في الغيبة، والشيخ الصدوق ووالده اللذين لهما مصنفات في الإمامة.

هذا كل ما يخص سند هذه الرواية التي هي عمدة دعواهم، وكما يرى القارئ اللبيب أن سندها مظلم جداً، بل ظلمات بعضها فوق بعض.

مناقشة متن رواية الوصيّة:

بعد الانتهاء من دراسة سند رواية الوصيّة لا بد من الوقوف على متنها، وبيان أنه هل يدل على المطلوب، وهل مطابق لما يدّعيه هؤلاء أم لا؟

وقبل الشروع في مناقشة المتن أذكر مرّة أن أحد فضلاء النجف سأل أستاذه عن سند دعاء الصباح، وهل هو معتبر أم ضعيف؟ فأجابه أستاذه بقوله: «يا من دلّ على ذاته بذاته»، أي أن متن الدعاء يدل على صحّة صدوره.

وقد نقل لي بعضهم أن الشيخ الوحيد الخراساني دام ظله الشريف سئل عن سند الزيارة الجامعة، فأجاب بأن مضمونها أفضل دليل على صحّة صدورها.

٣٤ الشهب الأحمدية على مُدَّعي المهدوية

فكما أن المتن يشهد بصحة الصدور، فكذلك ربما يشهد المتن بوضع الخبر وكذبه، وعليه فدراسة متن هذه الرواية في غاية الأهمية، خصوصاً أن أتباع أحمد إسماعيل بنوا عقيدتهم كلها على هذه الرواية.

وكل رجل آتاه الله بصيرة لا بد أن يقف عدة وقفات عند متن رواية الوصيّة:

الوقف الأولى: قوله: قال رسول الله ﷺ في الليلة التي كانت فيها وفاته لعلي عليه السلام: يا أبا الحسن، أحضر صحيفة ودواة. فأملى رسول الله ﷺ وصيَّته.

هذه الفقرة من الرواية تحدّد زمان الواقعة، وهو ليلة وفاة الرسول الأكرم ﷺ، وتبيّن الموصى إليه، وهو أمير المؤمنين عليه السلام.

والملاحظ أن رواية وصيّة النبي ﷺ ليلة وفاته لا تنحصر في هذه الرواية، بل رُويت بعدة طرق وبألفاظ مختلفة كما سنذكر جملة وافرة من هذه الروايات ونبيّتها لاحقاً، فلا نعلم لماذا تمسّك أحمد إسماعيل والمروّجون له بهذه الرواية دون بقية الروايات؟!

والباحث المنصف إذا أراد دراسة موضوع ما، عليه أن يجمع كل النصوص المتعلقة بهذا الموضوع، ثم يبدأ مرحلة الغربلة والتصفية؛ للوصول إلى النتيجة النهائية، أما أن يتمسّك بنص معيّن، ويتجاهل النصوص الأخرى، من دون دليل ولا برهان فقط إلا موافقة الهوى، فهذا مخالف لدأب الباحث المنصف.

الوقف الثانية: فقال: يا علي إنه سيكون بعدي اثنا عشر إماماً، ومن بعدهم اثنا عشر مهديّاً.

وهذه العبارة أهم عبارات الرواية؛ لأن دعوة أحمد إسماعيل قائمة على وجود اثني عشر مهديّاً بعد الأئمة الاثني عشر عليهم السلام.

ومع أن أحمد إسماعيل ومن يروّج له تمسّكوا بهذه العبارة، وجعلوها أهم أدلّتهم، إلا أنها هي بنفسها تهدم معتقدتهم؛ لأن الرواية ورد فيها التعبير باثني عشر مهدياً، بعد اثني عشر إماماً، وهذا يدل على أن هؤلاء المهديين ليسوا بأئمة، ولو كانوا أئمة لما كان هناك أي معنى لتسميتهم مهديين في قبال تسمية غيرهم أئمة، مع أن أحمد إسماعيل يدّعي الإمامة كما سيّضح من خلال كلامه وكلام من يروّج له، وسيأتي الكلام في المراد بهؤلاء المهديين إن شاء الله تعالى.

ونحن ذكرنا سابقاً أنه توجد ثلاث طوائف من الروايات المبيّنة لما يكون بعد الإمام المهدي عليه السلام، وقد تمسّك أحمد إسماعيل والمروّجون له بالروايات التي تثبت وجود اثني عشر مهدياً من وُلد الإمام المهدي عليه السلام، وما ذكره غير صحيح، ولنا على ذلك عدة أدلة:

الدليل الأول:

أنه لم يذهب إلى هذا القول أحد من كبار علماء الشيعة السابقين رغم اطلاعهم على هذه الروايات.

قال الشيخ محمد بن محمد بن النعمان المعروف بالشيخ المفيد عليه السلام (ت ٤١٣هـ): وليس بعد دولة القائم عليه السلام لأحد دولة، إلا ما جاءت به الرواية من قيام ولده إن شاء الله ذلك، ولم ترد به على القطع والثبات، وأكثر الروايات أنه لن يمضي مهدي هذه الأمة عليه السلام إلا قبل القيامة بأربعين يوماً يكون فيها الهرج، وعلامة خروج الأموات، وقيام الساعة للحساب والجزاء، والله أعلم بما يكون (٢٦).

وقال أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي عليه السلام (ت ٥٤٨هـ): قد جاءت الرواية الصحيحة أنه ليس بعد دولة المهدي عليه السلام دولة، إلا ما ورد من قيام ولده

٣٦ الشهب الأحمدية على مُدَّعي المهديّة

مقامه إن شاء الله ذلك، ولم ترد على القطع والبت، وأكثر الروايات أنه لن يمضي عليه السلام من الدنيا إلا قبل القيامة بأربعين يوماً، يكون فيها المهرج، وعلامة خروج الأموات، وقيام الساعة، والله أعلم^(٢٧).

وقال العلامة علي بن عيسى الأربلي رحمته الله (ت ٦٩٣هـ): قد رُوي أن مدة دولة القائم عليه السلام تسع عشرة سنة، تطول أيامها وشهورها على ما قدّمناه، وهذا أمر معيَّب عنا، وإنما أُلقي إلينا منه ما يفعله الله جلّ اسمه بشرط يعلمه من المصالح المعلومة له جلّ اسمه، فلسنا نقطع على أحد الأمرين وإن كانت الرواية بذكر سبع سنين أظهر وأكثر، وليس بعد دولة القائم عليه السلام لأحد دولة، إلا ما جاءت به الرواية من قيام ولده إن شاء الله ذلك، فلم يرد على القطع والبتات، وأكثر الروايات أنه لن يمضي مهدي الأئمة عليهم السلام إلا قبل القيامة بأربعين يوماً، يكون فيها المهرج والمرج، وعلامة خروج الأموات، وقيام الساعة للحساب والجزاء^(٢٨).

وقال زين الدين علي بن يونس العاملي البياضي رحمته الله (ت ٨٧٧هـ): ليس بعد المهدي عليه السلام دولة واردة إلا في رواية شاذّة من قيام أولاده من بعده، وهي ما رُوي عن ابن عباس من قول النبي صلّى الله عليه وآله: لن تهلك أمة أنا أولها، وعيسى بن مريم آخرها، والمهدي في وسطها. ومثله روي عن أنس، وهاتان تدلان على دولة بعد دولته، وأكثر الروايات أنه لا يمضي إلا قبل القيامة بأربعين يوماً، وهو زمان المهرج، وعلامة خروج الأموات للحساب^(٢٩).

وقال الشيخ محمد باقر المجلسي رحمته الله (ت ١١١٠هـ) بعد أن ذكر روايات المهديّين: هذه الأخبار مخالفة للمشهور^(٣٠).

(٢٧) إعلام الوری ٢/ ٢٩٥.

(٢٨) كشف الغمة ٣/ ٢٦٦.

(٢٩) الصراط المستقيم ٢/ ٢٥٤.

(٣٠) بحار الأنوار ٥٣/ ١٤٨.

دعوى أحمد إسماعيل أنه المهدي الأول ٣٧

وقال الشيخ محمد بن الحسن المعروف بالحر العاملي رحمته الله (ت ١١٠٤ هـ) في معرض الجمع بين أخبار المهديين وأخبار مقتل الإمام المهدي عليه السلام قبل القيامة بأربعين يوماً: وأما أحاديث الاثني عشر بعد الاثني عشر، فلا يخفى أنها غير موجبة للقطع واليقين؛ لندورها وقتلتها، وكثرة معارضتها كما أشرنا إلى بعضه، وقد تواترت الأحاديث بأن الأئمة اثنا عشر، وأن دولتهم ممدودة إلى يوم القيامة، وأن الثاني عشر خاتم الأوصياء والأئمة والخلف، وأن الأئمة من ولد الحسين إلى يوم القيامة، ونحو ذلك من العبارات، فلو كان يجب الإقرار علينا بإمامة اثني عشر بعدهم، لوصل إلينا نصوص متواترة تقاوم تلك النصوص؛ لينظر في الجمع بينهما^(٣١).

وقد حاول أحمد إسماعيل والمروّجون له التمسك بقول الشيخ الصدوق رحمته الله الذي ذكره في كمال الدين، حيث قال: إن عدد الأئمة عليهم السلام اثنا عشر، والثاني عشر هو الذي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً، ثم يكون بعده ما يذكره من كون إمام بعده، أو قيام القيامة، ولسنا مستعبدين^(٣٢) في ذلك إلا بالإقرار باثني عشر إماماً، واعتقاد كون ما يذكره الثاني عشر عليه السلام بعده^(٣٣).

والجواب على ذلك: أن الشيخ الصدوق رحمته الله كان بصدد الرد على إشكال بعض الزيدية، وهو لزوم خلو الأرض من حُجّة بعد مضي الثاني عشر، فكان جوابه أننا مكلفون بالإقرار بالأئمة الاثني عشر عليهم السلام، أما ما سيحصل بعدهم فهذا موكول إلى عصر الظهور، ولا يجب علينا أن نعتقد فيه بشيء؛ لعدم قيام دليل صحيح على ذلك.

وكلام الشيخ الصدوق رحمته الله ظاهر في أن الشيعة لا يجب عليهم الاعتقاد

(٣١) الإيقاظ من الهجعة في البرهان على الرجعة: ٣٦٨.

(٣٢) أي لسنّا مأمورين بالتعبّد بشيء إلا بالاعتقاد بالاثني عشر إماماً فقط.

(٣٣) كمال الدين وتمام النعمة: ٧٧.

بمهديّين بعد الأئمة الاثني عشر عليه السلام، وكل ما يدل عليه كلامه عليه السلام هو احتمال وجود إمام بعده، ولعل ذلك بالرجعة كما ورد في أحاديث متعدّدة، من أن الإمام الحسين عليه السلام يرجع بعد الإمام المهدي عليه السلام، ثم يرجع أئمة آخرون بعد الإمام الحسين عليه السلام، من دون أن يكون هناك اثنا عشر مهديّاً بعد الأئمة الاثني عشر عليه السلام، مع أنه عليه السلام ذكر ذلك احتمالاً، كما احتمل أيضاً قيام الساعة بعد موت الإمام الثاني عشر عليه السلام، والعقائد الواجبة لا تؤخذ بالاحتمالات، وإنما بالقطع والجزم.

وقد حاول بعض المروّجين لأحمد إسماعيل أيضاً التمسك بقول الشريف المرتضى عليه السلام: إنا لا نقطع على مصادفة خروج صاحب الزمان محمد بن الحسن عليه السلام زوال التكليف، بل يجوز أن يبقى العالم بعده زماناً كثيراً، ولا يجوز خلو الزمان بعده من الأئمة، ويجوز أن يكون بعده عدة أئمة يقومون بحفظ الدين ومصالح أهله، وليس يضرّنا ذلك فيما سلكناه من طرق الإمامة؛ لأن الذي كلفنا إياه وتعبدنا منه أن نعلم إمامة هؤلاء الاثني عشر، ونبيّنه بياناً شافياً، إذ هو موضع الخلاف والحاجة، ولا يخرجنا هذا القول عن التسمّي بالاثني عشرية؛ لأن هذا الاسم عندنا يُطلق على من ثبت إمامة اثني عشر إماماً، وقد أثبتنا نحن، ولا موافق لنا في هذا المذهب، فانفردنا نحن بهذا الاسم دون غيرنا^(٣٤).

والجواب عليه: أن الشريف المرتضى عليه السلام بيّن المطلوب بقوله: «لأن الذي كلفنا إياه وتعبدنا منه أن نعلم إمامة هؤلاء الاثني عشر»، أما ما يحصل بعد الثاني الإمام عشر فهو ليس تكليفنا في العصر الحاضر؛ لأنه لم تردنا نصوص قطعية في ذلك، ولا أدري كيف يجروّ هؤلاء على الاستدلال بهذا القول وهو في الحقيقة وبال عليهم!

فإذا كان أمثال الشريف المرتضى والشيخ الصدوق عليهما السلام القريبين من عصر

دعوى أحمد إسماعيل أنه المهدي الأول ٣٩

المعصوم عليه السلام لا يرون أن المهديين عقيدة يجب الالتزام بها، فكيف يريد رويضة هذا العصر أن يلزم الناس بهذا المعتقد!

وتمسكوا أيضاً بما قاله السيد محمد الصدر رحمه الله في تاريخ ما بعد الظهور^(٣٥) من تبنيّ لحكم المهديين بعد الإمام الحجة عليه السلام.

والجواب على هذا: أن السيد محمد الصدر رحمه الله عدل عن رأيه هذا كما ذكر في بحثه حول الرجعة، فقال: وليس الآن كلامنا حول الخلافة بعد النبي صلى الله عليه وآله، بل بعد المهدي عليه السلام، وفيهما احتمالان أو أطروحتان:

الأطروحة الأولى: أنه يتولى بعده أولاده الذين يكونون بدورهم أولياء صالحين، قد ربّاهم المهدي عليه السلام بنفسه، ونصّ على خلافتهم أمام المجتمع، كما قرّبنا ذلك في (تاريخ ما بعد الظهور).

الأطروحة الثانية: أن يتولى الأمر بعده آباؤه الأئمة المعصومون عليهم السلام، ورجوعهم إلى الحياة بعد الموت ليحكموا العالم بعد المهدي عليه السلام، إما جميعهم أو بعضهم، وإما بشكل مشوّش من حيث ترتيبهم السابق، كما تقتضي الحكمة يومئذ، وإما بشكل مقلوب، يعني يبدأ من الأخير، وهو الإمام الحسن العسكري عليه السلام، وبعده أبوه الإمام الهادي عليه السلام، وهكذا، وليس لنا أن نجزم بصحة الأطروحة الأولى دينياً، وإنما ينشأ ذلك من زاوية مادية؛ لاستبعاد أن يعود الإنسان للحياة بعد موته، والآن فإن مقتضى القاعدة - في مذهبنا على الأقل - هو صحة الأطروحة الثانية بالخصوص؛ لعدة وجوه نذكر منها ما يلي:

الوجه الأول: موافقتها للقرآن الكريم على ما سوف يأتي من تفسير (دابة الأرض) بأمير المؤمنين عليه السلام. إذن ينتج أن عودة الأئمة عليهم السلام ورجعتهم ثابتة إجمالاً؛ لأن أمير المؤمنين منهم عليهم السلام، إذ يكون لنا أن نقول: إنهم يرجعون ولو

(٣٥) تاريخ ما بعد الظهور: ٦٤٢.

برجوعه عليه السلام.

الوجه الثاني: أنها روايات مستفيضة عندنا، فإن أغلب روايات الرجعة تدل على رجعتهم عليهم السلام، وأما ذلك القسم الذي يتعرّض لرجعة غيرهم فهو الأقل كما هو واضح لمن راجعها، وليس بالإمكان الآن استعراضها.

الوجه الثالث: أن المستدل عليه فيه (تاريخ ما بعد الظهور) أن المجتمع يتعمّق ويتأكّد من حيث الهداية والإيمان تدريجاً، لا أنه يبدأ بعد وفاة الإمام الهادي بالتنازل، بل هو يستمر بالتصاعد والأهمية، وهذا موافق أيضاً لما قلناه في القسم الأول من الرجعة المعنوية، كما هو واضح لمن يفكر، وإذا كان الأمر كذلك احتاج المجتمع إلى قيادة يزداد عمقها وأهميتها، لا إلى قيادة متنازلة، بل ولا إلى قيادة متساوية كما هو واضح.

ومن الواضح أننا لو قلنا بالأطروحة الأولى للحكم بعد المهدي عليه السلام لكانت القيادة متساوية على أقل تقدير، بل متنازلة؛ لأن هولاء الحكم من هو الذي يتولى تربيتهم المعمّقة بعد المهدي عليه السلام من رجال الله سبحانه وتعالى؟ فكل ما في الأمر أن المهدي عليه السلام يربي الذي بعده، ومن بعده يربي بعده، وهكذا^(٣٦).

فهذه أقوال علمائنا، وهي متظافرة في عدم وجود دولة لأبناء الإمام الحجة عليه السلام بعده، وأن الروايات الواردة ليست بحجة في المقام.

الدليل الثاني:

معارضة هذه الروايات التي تتحدّث عن حكومة المهديين لروايات الرجعة المتواترة، والتي تخبر برجعة أئمة أهل البيت عليهم السلام، وأولهم مولانا الإمام الحسين عليه السلام، بل تحدّثت بعدها عن رجعة أمير المؤمنين عليه السلام، ورسول الله صلى الله عليه وآله. وقد حاول القوم دفع هذا التعارض بالجمع بين روايات المهديين

(٣٦) بحث حول الرجعة: ١٩.

دعوى أحمد إسماعيل أنه المهدي الأول ٤١

وروايات الرجعة، فقال صاحبهم: وأرجع وأقول: أن لا تعارض بين حكم المهديين بعد الإمام المهدي عليه السلام وبين الرجعة؛ إذ أن حكم المهديين سيكون بعد القائم مباشرة، ثم تكون الرجعة بعد المهدي الثاني عشر من ذرية الإمام المهدي، والذي لا عقب له؛ لأنه خاتم أوصياء الإمام المهدي عليه السلام، وبه تنقطع الإمامة من الأعقاب، وتبدأ الرجعة برجوع الإمام الحسين عليه السلام الذي سيتولى تغسيل آخر المهديين ودفنه ^(٣٧).

وربما يترأى لمن لم يطلع على الروايات أن هذا التوجيه توجيه حسن، وأنه محاولة جيدة للجمع بين الروايات، إلا أن مجموعة من الروايات تبطل هذا النحو من الجمع؛ لأنها تؤكد أن الرجعة تبدأ مع الإمام الثاني عشر عليه السلام، وليس في أواخر أيام آخر المهديين كما ادّعى.

منها: الروايات التي تحدثت عن علامات ظهور الإمام محمد بن الحسن عليه السلام، وهو ما يحصل بين جمادى ورجب، فقد قال الشيخ المفيد في الإرشاد: روى عبد الكريم الخثعمي، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: كم يملك القائم عليه السلام؟ قال: سبع سنين، تطول له الأيام والليالي حتى تكون السنة من سنّيه مقدار عشر سنين من سنّكم، فيكون سنو ملكه سبعين سنة من سنّكم هذه، وإذا آن قيامه مطر الناس جمادى الآخرة وعشرة أيام من رجب مطراً لم ير الخلائق مثله، فينبت الله به لحوم المؤمنين وأبدانهم في قبورهم، فكأنني أنظر إليهم مقبلين من قبل جهينة، ينفضون شعورهم من التراب ^(٣٨).

ومن المعلوم أن «القائم» المسؤول عنه في هذه الرواية هو الإمام الثاني عشر، وليس غيره.

أولاً: لأن الرواية بصدد بيان علامة قيامه عليه السلام، وآخر المهديين - على

(٣٧) الوصية والوصي أحمد الحسن: ١٠٠.

(٣٨) الإرشاد ٢ / ٣٨١.

فرض وجوده - لا يحتاج إلى علامة لحكمه تميّزه عن غيره ممن سبقه من المهديّين؛ لأنهم سيكونون في دولة العدل الإلهي التي أسَّسها الإمام الثاني عشر عليه السلام.

وثانياً: أن السائل كان يسأل عن الإمام المهدي المنتظر عليه السلام؛ لأن أمر المهديّين كان خفياً كما زعم ناظم العقيلي حيث قال: «ولا عجب من ذلك، فقد ورد في عدة روايات عن أهل البيت عليهم السلام أن القائم يدعو إلى أمر قد خفي وضل عنه الجمهور، وهذه المسألة من أهم الأمور المخفية والتي ضلَّ عنها الناس عالمهم وجاهلهم» ^(٣٩).

وعليه، فلا يتوقَّع من هذا السائل أن يسأل عن آخر المهديّين، مع أن قضية المهديّين كلها قد ضلَّ عنها أكثر الناس كما يزعمون.

ف «القائم» المسؤول عنه في الرواية هو الإمام محمد بن الحسن العسكري عليه السلام بلا خلاف بين علماء الطائفة؛ لأن هذا الوصف لا يراد به غيره، والرجعة تبدأ بظهوره، بل هي علامة على قيامه عليه السلام، وهذا ما يثبت فساد ما ذهب إليه العقيلي.

أضف إلى هذا وجود عدة روايات أخرى تثبت وقوع الرجعة بين جمادى ورجب، كرواية مختصر البصائر: عن أمير المؤمنين، قال: إن أمرنا صعب مستصعب، لا يحتمله إلا ملك مقرب، أو نبي مرسل، أو عبد امتحن الله قلبه للإيمان، لا يعي حديثنا إلا حصون حصينة، أو صدور أمينة، أو أحلام رزينة، يا عجباً كل العجب بين جمادى ورجب. فقال رجل من شرطة الخميس: ما هذا العجب يا أمير المؤمنين؟ قال: وما لي لا أعجب وسبق القضاء فيكم وما تفقهون الحديث، ألا صوتات بينهن موتات، حصد نبات، ونشر أموات، واعجباً كل العجب بين جمادى ورجب. قال أيضاً رجل: يا أمير المؤمنين، ما هذا العجب

دعوى أحمد إسماعيل أنه المهدي الأول ٤٣

الذي لا تزال تعجب منه؟ قال: ثكلت الآخر أمه، وأي عجب يكون أعجب منه، أموات يضربون هام الأحياء. قال: أنى يكون ذلك يا أمير المؤمنين؟ قال: والذي فلق الحبة وبرأ النسمة، كأني أنظر قد تخللوا سكك الكوفة، وقد شهروا سيوفهم على مناكبهم، يضربون كل عدو لله ولرسوله وللمؤمنين، وذلك قول الله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَوَلَّوْا قَوْمًا غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ قَدْ يَسْؤُلُونَ الْأَخْرَجَ كَمَا يَسُ الْكُفَّارُ مِنَ أَصْحَابِ الْقُبُورِ﴾ [الممتحنة: ١٣] (٤٠).

بل نصت بعض الروايات التي تعرّضت لتعداد أنصار الإمام المهدي عليه السلام إلى أسماء مجموعة من الموتى الذين يرجعون إلى الحياة الدنيا لنصرته.

منها: ما رواه الطبري الصغير في (دلائل الإمامة) في الحديث الذي ذكر فيه الإمام الصادق عليه السلام أن أصحاب الإمام المهدي عليه السلام ٣١٣ رجلاً، قال فيه: وأصحاب الكهف سبعة نفر: مكسلمينا وأصحابه (٤١).

وأتباع أحمد إسماعيل لا يتمكّنون من تأويل هذا النص؛ لأنه من المتسالم عليه أن الإمام الذي عدد أنصاره ٣١٣ هو الإمام المهدي عليه السلام، وليس آخر المهديين، مضافاً إلى أنهم احتجّوا بهذا الخبر لإثبات أن أحمد إسماعيل من جملة أنصار الإمام المهدي عليه السلام؛ لأن اسمه أحمد، وهو من البصرة!

قال ناظم العقيلي: عن الصادق عليه السلام في خبر طويل سمى به أصحاب القائم عليه السلام، قال: ومن البصرة: عبد الرحمن بن الأعطف بن سعد، وأحمد، ومليح، وحماد بن جابر (٤٢).

وأود أن أنبه القراء الأعزاء إلى أن ناظماً العقيلي نقل هذا الخبر عن كتاب

(٤٠) بحار الانوار ٥٣ / ٨١.

(٤١) دلائل الإمامة: ٣٠٤.

(٤٢) البلاغ المبين: ٣.

(بشارة الإسلام)، وهو متأخر زمنًا عن كتاب (دلائل الإمامة)، والسبب في ذلك أن المذكور في كتاب (بشارة الإسلام) أن من جملة أنصار الإمام المهدي عليه السلام رجلاً من البصرة اسمه أحمد، مع أن المصدر الأصلي للحديث وهو كتاب (دلائل الإمامة) الذي نقل عنه صاحب (بشارة الإسلام) هذه الرواية، ذكر أن من البصرة: أحمد بن مريح، وهذا يدل على أنه شخص آخر غير أحمد إسماعيل!

وهذا إن دلَّ على شيء فإنه يدل على أن القوم أتباع هوى، ولا يريدون الحق، بل همَّهم هو نصره باطلهم!

وأنا أقطع أن العقيلي رأى تعليق مؤلف بشارة الإسلام على هذه الخطبة بقوله: هذه النسخة كثيرة الغلط، وقد سقط منها بعض الحروف، وبُدِّل ببعض، وقد صحَّحت بعضها بنظري القاصر بواسطة بعض الأخبار^(٤٣).

وفي رواية أخرى ذكر فيها أمير المؤمنين عليه السلام عودة أصحاب الكهف، فقال: وينادي منادٍ في شهر رمضان من ناحية المشرق عند الفجر: يا أهل الهدى اجتمعوا! وينادي مناد من قبل المغرب بعد ما يغيب الشفق: يا أهل الباطل اجتمعوا! ومن الغد عند الظهر تتلوّن الشمس، وتصفّر، فتصير سوداء مظلمة، ويوم الثالث يفرق الله بين الحق والباطل، وتخرج دابة الأرض، وتقبل الروم إلى ساحل البحر عند كهف الفتية، فيبعث الله الفتية من كهفهم، مع كلبهم، منهم رجل يقال له: مليخا، وآخر خملاها، وهما الشاهدان المسلمان للقائم عليه السلام^(٤٤).

وفي خبر آخر رواه الشيخ المفيد رحمته الله في الإرشاد، ذكر فيه أن من جملة من يرجع لنصرة الإمام المهدي عليه السلام جماعة آخرين مع أصحاب الكهف، من قوم موسى، ومن صحابة النبي صلَّى الله عليه وآله، فقال: وروى الفضل بن عمر، عن أبي عبد الله

(٤٣) بشارة الإسلام: ٢٤٧.

(٤٤) بحار الأنوار ٥٢/ ٢٧٤.

دعوى أحمد إسماعيل أنه المهدي الأول ٤٥

عليه السلام قال: يُخرج القائم عليه السلام من ظهر الكوفة سبعة وعشرين رجلاً، خمسة عشر من قوم موسى عليه السلام الذين كانوا يهدون بالحق وبه يعدلون، وسبعة من أهل الكهف، ويوشع بن نون، وسلمان، وأبا دجانة الأنصاري، والمقداد، ومالكاً الأشر، فيكونون بين يديه أنصاراً وحُكَّاماً^(٤٥).

بل توجد أيضاً رواية صريحة وردت على لسان إمامنا صاحب الأمر، يخبر فيها بما يحصل في عصر ظهوره كما نقل الطبري الصغير في (دلائل الإمامة)، جاء فيها أنه عليه السلام قال لعلي بن مهزيار: يا ابن المهزيار، لولا استغفار بعضكم لبعض لهلك من عليها إلا خواص الشيعة الذين تشبه أقوالهم أفعالهم. ثم قال: يا ابن المهزيار - ومدّ يده - ألا أنبئك الخبر؟ إنه إذا قعد الصبي، وتحرك المغربي، وسار العماني، وبويع السفيني، يأذن لولي الله، فأخرج بين الصفا والمروة في ثلاثمائة وثلاثة عشر رجلاً سواء، فأجيء إلى الكوفة، وأهدم مسجدها، وأبنيه على بنائه الأول، وأهدم ما حوله من بناء الجبابرة، وأحج بالناس حجة الإسلام، وأجيء إلى يثرب فأهدم الحجرة، وأخرج من بها وهما طريّان، فأمر بهما تجاه البقيع، وأمر بخشبتين يُصلبان عليهما، فتورق من تحتها، فيفتن الناس بهما أشد من الفتنة الأولى، فينادي مناد من السماء: «يا سماء أبيدي، ويا أرض خذي»، فيومئذ لا يبقى على وجه الأرض إلا مؤمن قد أخلص قلبه للإيمان. قلت: يا سيدي، ما يكون بعد ذلك. قال: الكرة الكرة، الرجعة الرجعة^(٤٦).

إذن كل هذه الروايات تثبت أن الرجعة تبدأ بخروج صاحب الأمر عليه السلام، بل إنها علامة من علامات ظهوره!

وهذه الروايات التي ذكرناها نجتمعها مع الروايات التي أكّدت على أن أول من يرجع إثر القائم عليه السلام - أي بعده - هو الإمام الحسين سلام الله عليه.

(٤٥) الإرشاد ٢/ ٣٨٦.

(٤٦) دلائل الإمامة: ٥٤٢.

منها: ما رواه الحلبي في مختصر البصائر عن أحمد بن عقبة، عن أبيه، عن أبي عبد الله عليه السلام، سأل عن الرجعة أحق هي؟ قال: نعم. فقيل له: من أول من يخرج؟ قال: الحسين عليه السلام يخرج على إثر القائم عليه السلام. قلت: ومعه الناس كلهم؟ قال: لا، بل كما ذكر الله تعالى في كتابه: ﴿يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَنَأْتُونَ أَفْوَاجًا﴾، قوم بعد قوم ^(٤٧).

ومنها: ما رواه الحلبي بسنده عن محمد بن مسلم، قال: سمعت حمran بن أعين وأبا الخطاب يحدثان جميعاً قبل أن يُحدث أبو الخطاب ما أحدث، أنهما سمعا أبا عبد الله عليه السلام يقول: أول من تنشق الأرض عنه، ويرجع إلى الدنيا: الحسين بن علي عليه السلام، وإن الرجعة ليست بعامة، وهي خاصة، لا يرجع إلا من محض الإيثار محضاً، أو محض الشرك محضاً ^(٤٨).

ومنها: ما روي عن حمran، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: إن أول من يرجع لجاركم الحسين عليه السلام، فيملك حتى تقع حاجباه على عينيه من الكبر ^(٤٩).

ومنها: ما رواه الحلبي في مختصر البصائر بسنده عن المعلى بن خنيس وزيد الشحام عن أبي عبد الله عليه السلام، قالوا: إن أول من يكر في الرجعة الإمام الحسين بن علي عليه السلام، ويمكث في الأرض أربعين سنة، حتى يسقط حاجباه على عينيه ^(٥٠).

وفي رواية المفضل تصريح أيضاً بهذه الحقيقة: قال المفضل: يا مولاي ثم ماذا يصنع المهدي؟ قال: يثور سرايا على السفيناني إلى دمشق، فيأخذونه ويذبحونه على الصخرة. ثم يظهر الحسين عليه السلام في اثني عشر ألف صديق، واثنين وسبعين رجلاً أصحابه يوم كربلاء، فيا لك عندها من كرة زهراء بيضاء، ثم يخرج

(٤٧) مختصر البصائر: ٤٨.

(٤٨) مختصر البصائر: ٤٨. بحار الأنوار ٣٩/٥٣.

(٤٩) مختصر البصائر: ١١٧، ١٢٠. بحار الأنوار ٤٣/٥٣.

(٥٠) مختصر البصائر: ٩١.

دعوى أحمد إسماعيل أنه المهدي الأول ٤٧

الصدِّيق الأكبر أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، ويُنصَّب له القبة بالنجف، ويقام أركانها: ركن بالنجف، وركن بهجر، وركن بصنعاء، وركن بأرض طيبة، لكأني أنظر إلى مصابيح تشرق في السماء والأرض، كأضواء من الشمس والقمر، فعندها تبلى السرائر، وتذهل كل مرضعة عما أرضعت إلى آخر الآية، ثم يخرج السيد الأكبر محمد رسول الله صلى الله عليه وآله في أنصاره والمهاجرين، ومن آمن به، وصدَّقه، واستشهد معه، ويحضر مكذوبه، والشاكِّون فيه، والراذِّون عليه، والقائلون فيه: «إنه ساحر، وكاهن، ومجنون، وناطق عن الهوى»، ومن حاربه وقتله، حتى يقتصَّ منهم بالحق، ويجازون بأفعالهم منذ وقت ظهر رسول الله صلى الله عليه وآله إلى ظهور المهدي مع إمام إمام، ووقت وقت، ويحق تأويل هذه الآية: ﴿وَرِيدُ أَنْ تَمَنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتَضَعِفُوا فِي الْأَرْضِ وَتَجْعَلَهُمْ أُمَّةً وَتَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ﴾ وَنُمَكِّنَ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ ^(٥١).

ووجه الاستدلال بهذه الروايات هو أن الإمام الحسين عليه السلام سيرجع على إثر القائم، أي بعده مباشرة، وعليه، فلا يبقى مجال لإثبات حكومة المهديين بعد الإمام المهدي عليه السلام؛ لأنه لا يمكن لأحد أن يدَّعي أن أحمد إسماعيل يحكم هذه الأمة مع وجود الإمام الحسين عليه السلام الذي سيكون واحداً من رعيته!!

ولعل دليلهم على أن الرجعة تكون بعد آخر المهديين ما رواه الشيخ الطوسي رحمته الله في كتاب الغيبة، بسنده عن الحسن بن علي الخزاز، قال: دخل علي بن أبي حمزة على أبي الحسن الرضا عليه السلام، فقال له: أنت إمام؟ قال: نعم، فقال له: إني سمعت جدك جعفر بن محمد عليه السلام يقول: لا يكون الإمام إلا وله عقب. فقال: أنسيت يا شيخ أو تناسيت؟ ليس هكذا قال جعفر عليه السلام، إنما قال جعفر عليه السلام: لا يكون الإمام إلا وله عقب إلا الإمام الذي يخرج عليه الحسين بن علي عليه السلام، فإنه

لا عقب له، فقال له: صدقت جعلت فداك، هكذا سمعت جدّك يقول^(٥٢).

وما رواه الكشي: عن علي البطائي، قال: إنا رويناه أن الإمام لا يمضي حتى يرى عقبه؟ قال: فقال أبو الحسن عليه السلام: أما رويتم في هذا الحديث غير هذا؟ قال: لا، قال: بلى والله لقد رويتم فيه إلا القائم، وأنتم لا تدرون ما معناه ولم قيل، قال له علي: بلى والله إن هذا لفي الحديث، قال له أبو الحسن عليه السلام: ويحك كيف اجترأت عليّ بشيء تدعُ بعضه؟! ثم قال: يا شيخ اتق الله، ولا تكن من الصادّين عن دين الله تعالى^(٥٣).

ووجه الاستدلال أن يقال: ليس المقصود من المهدي في هذا الخبر إمامنا محمد بن الحسن عليه السلام، بل إنه المهدي الثاني عشر؛ وذلك لأن الأخبار دلّت على أن لصاحب الأمر ذرية، في حين أن المذكور في الخبر أنه لا عقب له.

والجواب على هذا: أن الخبر الأول ضعيف السند؛ لجهالة علي بن سليمان بن رشيد، ومع الإغماض عن سنده فإن بعض متنه لا يمكن تصديقه؛ لما ورد فيه من إقرار علي بن أبي حمزة البطائي بكلام الإمام الرضا عليه السلام، في حين أن الطائفة أجمعت على أنه كان أعدى أعدائه، ومات على ذلك، في حين نجده يفديه في هذه الرواية!

علماً أن الكشي روى: عن يونس بن عبد الرحمن، قال: دخلت على الرضا عليه السلام، فقال لي: مات علي بن أبي حمزة؟ قلت: نعم، قال: قد دخل النار! قال: ففزعت من ذلك، قال: أما إنه سُئل عن الإمام بعد موسى أبي، فقال: لا أعرف إماماً بعده. فقيل: لا! فُضرب في قبره ضربة اشتعل قبره ناراً^(٥٤).

وأما الحديث الثاني فهو ضعيف بأحمد بن سليمان، وبإسماعيل بن سهل،

(٥٢) الغيبة: ٢٢٤.

(٥٣) اختيار معرفة الرجال: ٧٦٤.

(٥٤) نفس المصدر: ٧٤٢.

دعوى أحمد إسماعيل أنه المهدي الأول ٤٩

وبالإرسال كما نصَّ على ذلك السيد الخوئي رحمته الله (٥٥).

أما من ناحية المتن فإنه حجة عليهم أيضاً؛ لأنه يدل على أن الإمام القائم لا عقب له، وبهذا تبطل عقيدة وجود مهديين من ولده بعده عليه السلام، ولا سيما أن إطلاق لفظ «القائم» في الروايات ينصرف إلى الإمام محمد بن الحسن العسكري عليه السلام، ومن يزعم جواز إطلاقه على غيره فعليه الإثبات، ولا شك أنه لا يراد بهذا اللفظ الإمام القائم بمهام الإمامة الذي يصح إطلاقه على كل واحد من أئمة أهل البيت عليهم السلام؛ لأنه لا يصح الاستثناء في الحديث إذا كان المراد بالقائم هذا المعنى كما هو ظاهر واضح.

مضافاً إلى أن هناك فرقاً واضحاً بين معنى العقب ومعنى الولد.

قال ابن منظور: والعَقْبُ والعَقْبُ والعاقِبَةُ: وَلَدُ الرجلِ وَلَدٌ وَلَدِهِ الباِقُونَ بعده (٥٦).

وقال أبو هلال العسكري: الفرق بين العقب والولد: أن عقب الرجل ولده الذكور والإناث، وولد بنيه، إلا أنهم لا يُسمَّون عقباً إلا بعد وفاته، فهم على كل حال ولده، والفرق بين الاسمين بين (٥٧).

وقال الزبيدي: العَقْبُ: الولد، وولد الولد من الرجل: الباِقُونَ بعده، كالعَقْب ككَتِفِ المعنيتين (٥٨).

وعليه فيمكن الجمع بين الروايات التي تدل على وجود ذرية للإمام المهدي عليه السلام، وبين هذه الرواية التي تنفي العقب، بأن الإمام المهدي عليه السلام سيكون له ولد، ولكنهم لن يبقوا بعده، فيكون لا عقب له، وهذا ينفي فكرة

(٥٥) معجم رجال الحديث ١٢ / ٢٤١.

(٥٦) لسان العرب ١ / ٦١٣.

(٥٧) الفروق في اللغة: ٢٧٧.

(٥٨) تاج العروس ٣ / ٣٩٦.

٥٠ الشهب الأحمدية على مُدَّعي المهدوية

وجود مهديين من ولده عليه السلام.

وعليه فإن روايات الرجعة هي الحاكمة على روايات المهديين؛ لتواترها، ولصراحة مضمونها من أن الرجعة تبدأ مباشرة مع ظهور صاحب الأمر عليه السلام، ولإجماع الطائفة عليها.

الدليل الثالث:

استند القوم إلى عدة روايات لإثبات حكومة المهديين بعد إمامنا الثاني عشر، وقد أُلّف ناظم العقيلي كتاباً أسماه (الأربعين حديثاً في المهدي)، جمع فيه كل الروايات التي يُستدل بها على المهديين.

وقد اشتركت كل تلك الروايات في ذكر المهديين بعد الإمام المهدي عليه السلام، واختلفت في تفاصيلها:

فبعضها أثبت وجود مهديين من ولد الإمام الحجة عليه السلام، وُصفوا في بعض الروايات والأدعية بالقوَّام، وفي بعضها بالأئمة.

وبعض آخر دلَّ على مهديين، لكن من دون تحديد نسبهم أو دورهم، واكتفي فيها بتحديد عددهم.

وطائفة ثالثة من تلك الروايات ذكرت نسبهم، وأنهم من أبناء الحجة عليه السلام، وأشارت إلى بعض أدوارهم، ولم تذكر عددهم.

وعليه فالمضمون المشترك بين هذه الروايات هو وجود حكومة بعد الإمام المهدي عليه السلام، أو قُلْ: مرحلة أخرى تعرف بالمهديين، بغض النظر عن تفاصيلها.

علماً أنني تعمّدت تأخير مناقشة هذه الروايات، وجعلها الدليل الثالث، خلافاً للمنهج الطبيعي الذي يقتضي تقديم الروايات لسبيين:

الأول: إعراض علمائنا عن هذه الروايات، وحكمهم على روايات

دعوى أحمد إسماعيل أنه المهدي الأول ٥١

المهديين بالندرة والشذوذ كاشف عن ضعفها وعدم حجّيتها، وهذا يغني عن مناقشتها رواية تلو رواية؛ إذ أن أقوال أساطين المذهب جواب عام على كل تلك الروايات التي تحوي هذا المضمون، وهذا يغنينا عن المناقشة الأحادية لها.

الثاني: معارضتها لروايات الرجعة المتواترة يجعلنا أمام خيارين: إما إسقاط روايات المهديين، أو الجمع بينها وبين روايات الرجعة بما يتناسب مع عقيدة الشيعة الإمامية.

وبعد هذه المقدمة نقول: إنه لا مانع من الالتزام بالمضمون المشترك بين روايات المهديين الذي ذكرناه سابقاً، لكن الخلاف يبقى في التفاصيل، هل هم من أبناء الحجة عليه السلام أو لا؟

وإذا لاحظنا عدم وجود رواية صريحة تدل على أن أبناء الإمام عليه السلام يحكمون بعده، إلا رواية الوصية التي نحن بصدد مناقشتها وإثبات تهافت متنها! فإن هذا يجعلنا نقطع بأن أولئك المهديين ليسوا من أولاد الإمام المهدي عليه السلام، وإنما هم من آبائه الطاهرين عليهم السلام.

أما الروايات الأخرى فكلها يمكن توجيه متنها بما يتلاءم مع ما أثبتناه سابقاً من أن المرحلة التي تلي الإمام المهدي عليه السلام هي مرحلة الرجعة المتمثلة بحكم أئمة أهل البيت الماضين عليهم السلام.

إذن المراد بالمهديين هم أئمة أهل البيت عليهم السلام، لكن تجنّبوا التصريح بذلك لخطورة هذا القول في تلك الأزمان، حيث كان معتقد الرجعة مساوياً للكفر عند العامة، ولذلك كان أئمة أهل البيت عليهم السلام يخفون هذا المعتقد عن أصحاب القلوب الضعيفة، رافة ببعضهم، واتقاء من البعض الآخر، وقد تبنى هذا الرأي جملة من فطاحل المذهب، منهم:

١ - الحسن بن سليمان الحلي: قال عليه السلام: اعلم هداك الله بهداه أن علم آل

محمد ليس فيه اختلاف، بل بعضه يصدّق بعضاً، وقد روينا أحاديث عنهم صلوات الله عليهم جمّة في رجعة الأئمة الاثني عشر، فكأنه عليه السلام عرف من السائل الضعف عن احتمال هذا العلم الخاص الذي خصّ الله سبحانه من شاء من خاصّته، وتكرّم به على من أراد من بريّته كما قال سبحانه وتعالى: ﴿ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾ [الحديد: ٢١]، فأوله بتأويل حسن، بحيث لا يصعب عليه، فينكر قلبه، فيكفر، فقد روي في الحديث عنهم عليه السلام: «ما كل ما يُعلم يقال، ولا كل ما يقال حان وقته، ولا كل ما حان وقته حضر أهله»، ورُوي أيضاً: «لا تقولوا: الجبت والطاغوت، وتقولوا: الرجعة، فإن قالوا: قد كنتم تقولون، قولوا: الآن لا نقول، وهذا من باب التقية التي تعبّد الله بها عباده في زمن الأوصياء»^(٥٩).

٢- الحر العاملي: قال عليه السلام: أن يكون ذلك محمولاً على الرجعة، فقد عرفت جملة من الأحاديث الواردة في الأخبار برجعتهم عليه السلام على وجه الخصوص، وعرفت جملة من الأحاديث الواردة في صحّة الرجعة على وجه العموم، في كل: «من محض الإيمان محضاً، أو محض الكفر محضاً»، وكل واحد من القسمين قد تجاوز حد التواتر المعنوي بمراتب كما رأيت في الأبواب السابقة. وعلى هذا فالأئمة من بعده هم الأئمة من قبله، قد رجعوا بعد موتهم، فلا ينافي ما ثبت من أن الأئمة اثنا عشر؛ لأن العدد لا يزيد بالرجعة، وهذا الوجه يحصل به الجمع بين رواية اثني عشر ورواية أحد عشر، فإن الأولى محمول على دخول المهدي أو النبي عليه السلام، والثانية: لم يلاحظ فيها دخول أحد منهما لحكمة أخرى، ومثل هذا في المحاورات كثير، والتخصيص بالذكر لا يدل على التخصيص بالحكم، وليس بصريح في الحصر^(٦٠).

(٥٩) مختصر بصائر الدرجات: ٢١٢.

(٦٠) الإيقاظ من المهجعة في البرهان على الرجعة: ٤٠٣.

دعوى أحمد إسماعيل أنه المهدي الأول ٥٣

إلى أن قال: وقوله عليه السلام في حديث أبي حمزة: «اثنا عشر مهدياً من ولد الحسين عليه السلام» لا يبعد تقدير شيء له يتم به الكلام، بأن يقال: «أكثرهم من ولد الحسين»، ولا يخفى أنه قد بيني المتكلم كلامه على الأكثر الأغلب عند ظهور الأمر، أو إرادة الإجمال، ومما يقرب ذلك ويزيل استبعاد ما ورد في أحاديث النص على الأئمة الاثني عشر عليه السلام: «أنهم من ولد علي وفاطمة»، والحديث موجود في أصول الكليني، ولا بد من حمله على ما قلناه؛ لخروج أمير المؤمنين عليه السلام من هذا الحكم، ودخوله في الاثني عشر عليه السلام^(٦١).

٣- الشيخ محمد باقر المجلسي رحمه الله: هذه الأخبار مخالفة للمشهور، وطريق التأويل أحد وجهين: الأول: أن يكون المراد بالاثني عشر مهدياً النبي صلى الله عليه وآله، وسائر الأئمة سوى القائم عليه السلام، بأن يكون ملوكهم بعد القائم عليه السلام، وقد سبق أن الحسن بن سليمان أولها بجميع الأئمة، وقال برجعة القائم عليه السلام بعد موته، وبه أيضاً يمكن الجمع بين بعض الأخبار المختلفة التي وردت في مدة ملكه عليه السلام. والثاني: أن يكون هؤلاء المهديون من أوصياء القائم هادين للخلق في زمن سائر الأئمة الذين رجعوا؛ لئلا يخلو الزمان من حجة، وإن كان أوصياء الأنبياء والأئمة أيضاً حُججاً، والله تعالى يعلم^(٦٢).

والنتيجة أن هؤلاء العلماء الأجلاء الذين هم أكثر ممارسة للأحاديث وأعرف بالمشهور منها من الشاذ، بينوا المراد بأحاديث المهديين بما لا يحتاج إلى بيان أكثر، جمعاً بين أحاديث المهديين والأحاديث التي حصرت الأئمة في اثني عشر إماماً فقط.

ويمكن أن نضيف احتمالاً آخر استفدناه من كلام الشيخ المجلسي رحمه الله، وهو أن المقصود من المهديين مجموعة من خيرة الصالحاء الموجودين في عصر

(٦١) نفس المصدر: ٤٠٤.

(٦٢) بحار الأنوار ٥٣/١٤٨.

الظهور وما بعده، يكونون أعواناً ونواباً للإمام المهدي عليه السلام والأئمة الآخرين عليهم السلام عندما يرجعون ويتولّون الحكم، وهذا وجه حسن أيضاً للجمع بين هذه الأخبار.

وقد يُستدل على هذا الرأي بما رواه الشيخ الصدوق رحمته الله: عن أبي بصير قال: قلت للصادق جعفر بن محمد عليه السلام: يا ابن رسول الله إني سمعت من أبيك عليه السلام أنه قال: يكون بعد القائم اثنا عشر مهديّاً. فقال: إنما قال: اثنا عشر مهديّاً، ولم يقل: اثنا عشر إماماً، ولكنهم قوم من شيعتنا يدعون الناس إلى مولاتنا ومعرفة حقنا ^(٦٣).

والرواية واضحة الدلالة على نفي الإمام كون المهديّين أئمة، بل نفي كونهم حُججاً على الناس؛ لأننا لو افترضنا أنهم حجج فمولاتهم ومعرفة حقهم واجبتان، في حين أن الإمام عليه السلام ذكر أنهم يدعون إلى موالاة أهل البيت عليهم السلام ومعرفة حقهم.

كما أن هذه الرواية تدل أيضاً على أن هؤلاء المهديّين لم يكونوا من أهل البيت عليهم السلام؛ لأن الإمام عليه السلام وصفهم بأنهم قوم من الشيعة، ولم يقل: «قوم من بني فاطمة، أو من أولادنا»، والذي يستقرئ روايات أهل البيت عليهم السلام يعلم أنهم ما ذكروا أحداً يتنسب إليهم إلا وصفوه بأنه حسني أو حسيني، أو اكتفوا بقولهم: منا.

وبتعبير آخر نقول: إن لفظ «المهديّين» يراد به أحد أمرين:

الأول: الأئمة الاثنا عشر عليهم السلام كما في الأخبار التي حدّدت عددهم بأحد عشر أو اثني عشر، ووصفتهم بأوصاف حجج الله تعالى، من العصمة، والطهارة، وعلم ما يحتاج إليه العباد ونحو ذلك، وأوجبت على الناس طاعتهم،

دعوى أحمد إسماعيل أنه المهدي الأول ٥٥

وموالاتهم، واتباعهم، والتمسك بهم.

والثاني: جماعة من الشيعة يدعون إلى ولاية أهل البيت عليه السلام، ومعرفة حقهم كما ذكرنا آنفاً، وربما يكون بعضهم من أولاد الإمام المهدي عليه السلام، وربما يُنصبون حكاماً وولاة على بعض بقاع الأرض، وذلك لأنهم صلحاء مهديون.

والخلاصة أن روايات المهديين فيها إخبار بما سيقع في فترة ما بعد ظهور الإمام المهدي عليه السلام، ولا يضر الخلاف في ذلك لأننا أمرنا بالاعتقاد بالاثني عشر وبالخصوص إمام زماننا الذي إذا جهله المكلف مات ميتة جاهلية، أما ما يحصل بعده فلم يجب علينا الاعتقاد فيه بشيء كما مرَّ في كلام أعلام الطائفة.

ولو سلّمنا جدلاً وقلنا بصحة الأطروحة التي يتبنّاها أتباع أحمد إسماعيل من وجود اثني عشر مهدياً بعد الإمام المهدي عليه السلام، فإنه لا يتغيّر شيء في الأمر؛ لأن رواية الوصيّة لو سلّمنا بدالالتها على إمامة أحمد ابن الإمام المهدي عليه السلام، وحكمه بعد أبيه، فإنه يلزم هؤلاء أن يثبتوا أولاً أن أحمد إسماعيل هو ابن الإمام المهدي عليه السلام، ودون ذلك خرط القتاد، ولو أثبتوا ذلك وأنى لهم به، فإنه يلزمهم ثانياً أن يثبتوا أنه المراد في الأحاديث؛ وبعد تجاوز كل ذلك وتسليم أنه هو المراد مع ذلك لا يجب على الناس اتباعه إلا بعد وفاة جدّه الخامس بزعمه وهو الإمام المهدي عليه السلام، وأما الآن فلا، مع أن أحمد إسماعيل يدعو الناس إلى نفسه في زمان إمامة الإمام المهدي عليه السلام، وهذا من أغرب الغرائب!!



الوقفه الثالثة: قوله: فأنت يا علي أول الاثني عشر إماماً، سمّاك الله تعالى في سمائه: عليّاً المرتضى، وأمير المؤمنين، والصدّيق الأكبر، والفاروق الأعظم، والمأمون، والمهدي، فلا تصح هذه الأسماء لأحد غيرك.

٥٦ الشهب الأحمدية على مُدَّعي المهدوية

في هذه الفقرة يذكر النبي ﷺ أول الأئمة الاثني عشر وهو الإمام علي عليه السلام، ويذكر أن له خمسة أسماء.

والملاحظ في هذا المقطع أنه حصر هذه الأسماء في أمير المؤمنين عليه السلام دون سواه، بل لا يصح تطلق على أحد سواه، ومنها: «المهدي» الذي أطلق في ذيل الرواية على المهدي الأول، فلا ندري كيف يجتمع الأمران!

ولوضوح ورود هذا الإشكال على هذه الرواية فإن بعض أتباع أحمد إسماعيل التفت إليه، فحاول إيجاد مخرج ينقذ احتجاجهم بهذه الرواية التي بنوا عليها ما يدَّعون.

فقالوا: إن هذه الأسماء لا تصح مجتمعة إلا لأمر المؤمنين عليه السلام، وتصح لغيره منفردة.

والجواب: أن هذا لي لعنق الرواية، وتقدير لفظ «مجتمعة» دون قرينة أو برهان إلا اتباع الهوى، وتطبيق النصوص على الوهم الذي صنعتها عقولهم، ومما يفسد هذا الاستدلال أن الشيعة حرَّموا إطلاق لفظ «أمير المؤمنين» على غير الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام من الناس، بل حتى على باقي الأئمة المعصومين عليه السلام، منفرداً أو مجتمعاً.

وقالوا أيضاً: إن الأسماء لا تصح إلا لأمر المؤمنين عليه السلام في السماء، أما في الأرض فلا بأس بذلك.

والجواب: أن هذا الكلام من أسخف ما قيل في تبرير هذا التهافت؛ إذا أن ما حصل في السماء هو إطلاق الأسماء على أمير المؤمنين عليه السلام، وفيها اختصت هذه الأسماء به مطلقاً، ولم يرد في الرواية أن هذه الأسماء لا تطلق على غيره في السماء، بل أطلق الحكم بعدم جواز إطلاقها على غيره، وبهذا يرد إشكال قوي على الرواية لا يمكن دفعه.

الوقفه الرابعة: قوله: يا علي أنت وصيّي على أهل بيتي، حيّهم وميتهم، وعلى نسائي، فمن ثبتّها لقيتني غداً، ومن طلقتهأ فأنا بريء منها، لم ترني ولم أرها في عرصة القيامة، وأنت خليفتي على أمتي من بعدي.

من يقرأ هذه الفقرة ويتدبّر فيها لا بد أن يصل إلى النتيجة الآتية: وهي أن كل زوجة من زوجات النبي ﷺ ثبتّها أمير المؤمنين عليه السلام فسوف ترى النبي ﷺ، والمقصود هو الرؤية الخاصة التي يراد بها إما الرؤية المساوقة للشفاعة في عرصة القيامة، أو يراد بها الرؤية المساوقة لاستمرار الزوجية بالنبي ﷺ كما هو المعروف عند المخالفين الذين يزعمون أن بعض زوجات رسول الله ﷺ في الدنيا هن أيضاً زوجاته في الآخرة.

وإلا لو حملنا الرؤية الواردة في الرواية على الرؤية العامة، فإن من السفه تعليقها على التشييت؛ لأن الرؤية العامة تشمل الكافر والمسلم، ولذلك نجد أن أمير المؤمنين عليه السلام يؤكد في إحدى مناجاته على أن عدم رؤية النبي ﷺ في الجنة هي من صفات أهل الشقاء، حيث قال: إلهي أمن أهل الشقاء خلقتني فأطيل بكائي؟ أم من أهل السعادة خلقتني فأنشر رجائي؟ إلهي إن حرمتني رؤية محمد ﷺ في دار السلام، وأعدمتني تطواف الوصفاء من الخدام، وصرفت وجهه تأميلي بالخيبة في دار المقام، فغير ذلك متّني نفسي منك يا ذا الفضل والإنعام^(٦٤).

وعلى هذا فكل من يحتاج بهذه الرواية عليه أن يسلم بدخول زوجات النبي ﷺ في الجنة عدا اللاتي طلقهنَّ أمير المؤمنين عليه السلام، وهي واحدة فقط كما ورد في بعض الروايات، فهل يلتزم أحمد إسماعيل بذلك مع مخالفة ذلك لما دلّت عليه صحاح الأخبار، وأجمع عليه الشيعة الأبرار؟

إضافة إلى أن النفي في هذه الفقرة قد ورد باستخدام كلمة «لم»، وهذه الأداة كما هو معلوم تستخدم لنفي الفعل المضارع في الماضي، في حين أن المحشر سيكون في المستقبل، فالصحيح أن تُستخدم كلمة «لن»، وليس «لم»، ولا يحتمل وجود مثل هذا الخطأ البديهي في كلام رسول الله ﷺ الذي هو أفصح من نطق بالضاد.



الوقفة الخامسة: قوله: ثم يكون من بعده اثنا عشر مهدياً، فإذا حضرته الوفاة فليسلمها إلى ابنه أول المقرّين، له ثلاثة أسامي: اسم كاسمي واسم أبي، وهو عبد الله وأحمد، والاسم الثالث: المهدي، هو أول المؤمنين.

وهذه الفقرة هي موضع الشاهد في كل الرواية، و سبب اختيارهم لهذه الرواية هي هذه الفقرة؛ لأنها تذكر اسم المهدي الأول الموافق لاسم صاحبهم! ولنا مع هذه الفقرة عدة وقفات مهمة لتبيان زيف دعوى القوم:

أولاً: الرواية واضحة في أن المهدي الأول يبدأ دوره بعد صاحب الأمر عليه السلام، وذلك بتسلمه مقاليد الولاية العامة، في حين أن أحمد إسماعيل يدعو الآن لنفسه، ويطلب البيعة من الناس، فكيف يجتمع الأمران؟

ثانياً: ذكرت الرواية أسماء هذا المهدي، وهي: الاسم الأول بيّنه بقوله: «اسم كاسمي» يعني محمداً، والاسم الثاني أوضحه بقوله: «واسم أبي»، وهو عبد الله، والاسم الثالث: أحمد، ولكنه ذكر اسماً رابعاً، وهو: المهدي!

فالرواية إذن نصّت على وجود ثلاثة أسماء للمهدي الأول، لكن نجدها عدت أربعة أسماء، وهذا تهافت مسقط لهذه الرواية، وموهن لها.

وكالعادة حاول القوم الخروج من هذه الثغرة بإيجاد بعض التأويلات،

دعوى أحمد إسماعيل أنه المهدي الأول ٥٩

فقالوا: إنه لا إشكال في هذا المقطع؛ لأن الاسم الأول هو أحمد، وليس محمداً، وبيان ذلك أن هذا اللفظ في الرواية: «اسم كاسمي واسم أبي» مفسرة بما بعدها، «وهو عبد الله وأحمد»، فتكون الأسماء الثلاثة هي: أحمد، وعبد الله، والمهدي.

والجواب: أن هذا تبرير فيه سخيّف جداً، إذ كيف يكون لفظ «وهو» يرجع على الاسمين؟ فضمير هو يرجع بالضرورة على آخر الأشياء ذكراً، وهو قوله: «اسم أبي».

نعم ربما يوجد لهذا الاشكال مخرج كأن نقول بأن هناك تصحيّف في العبارة أو أن نقدر كلاماً لكن لا يخفى على القارئ ما في هذه الأجوبة من تكلف شديد.

أضف إلى هذا: أن الضمير في قوله: «له ثلاثة أسامي» لا يعود على المهدي الأول كما يزعمون، وإنما يعود على الإمام الثاني عشر وهو الإمام المهدي عليه السلام، وذلك لعدة قرائن:

١- أن الضمائر السابقة في «من بعده»، «حضرته»، وفي «ابنه» تعود على الإمام المهدي عليه السلام، فيكون الضمير الرابع كذلك؛ ليكون الكلام على نسق واحد، وهو الحديث عن الإمام المهدي المنتظر عليه السلام دون غيره.

٢- أنه ورد في روايات أخر أن هذه الأسماء الثلاثة، وهي: أحمد، وعبد الله، والمهدي، هي أسماء الإمام المهدي المنتظر عليه السلام.

فقد روى الشيخ الطوسي رحمه الله بسنده عن حذيفة، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وذكر المهدي، فقال: إنه يبايع بين الركن والمقام، اسمه أحمد، وعبد الله، والمهدي، فهذه أسماؤه ثلاثتها^(٦٥).

ولا شك في أن لفظ «المهدي» إذا أطلق فإنه ينصرف إلى الإمام الثاني عشر

عليه السلام، ولا ينصرف إلى غيره.

ثالثاً: أنه ورد في هذه الرواية أن الإمام الثاني عشر يسلمها لابنه، وقد حملها أتباع مدَّعي المهدوية على الابن الخامس، وهو حفيد الحفيد، وليس على الابن المباشر، وهذا مخالف لظاهر النص، إذ أن لفظة «الابن» وردت في الرواية ثماني مرات بمعنى الابن المباشر، فكيف يُصرف خصوص هذا اللفظ إلى حفيد الحفيد من دون أي قرينة؟

والروايات التي احتجَّوا به على ثبوت الإمامة في الأعقاب وأعقاب الأعقاب لا تنفعهم؛ لأن عقب عقب لا يتولى الإمامة مع وجود العقب، فكيف بعقب عقب عقب مع تسليم أن أحمد إسماعيل من أعقاب أعقاب أعقاب الإمام المهدي عليه السلام، وإثبات ذلك كما قلنا دونه خرط القتاد، ولا سيما أن بعض الروايات أكَّدت على أن الإمامة تكون في الولد الأكبر إلا أن تكون فيه عاهة.

فقد روى الكليني رحمه الله بسند صحيح عن ابن أبي نصر، قال: قلت لأبي الحسن الرضا عليه السلام: إذا مات الإمام بم يُعرف الذي بعده؟ فقال: للإمام علامات، منها: أن يكون أكبر ولد أبيه، ويكون فيه الفضل والوصية، ويقدم الركب فيقول: إلى من أوصى فلان؟ فيقال: إلى فلان، والسلاح فينا بمنزلة التابوت في بني إسرائيل، تكون الإمامة مع السلاح حيثما كان^(٦٦).

وعن هشام بن سالم، عن أبي عبد الله عليه السلام، [قال: إن الأمر في الكبير ما لم تكن فيه عاهة^(٦٧)].

وعليه، فكيف تزحزح الإمامة من الولد الأكبر إلى أعقاب أعقاب الأعقاب؟

(٦٦) الكافي ١/ ٢٨٤.

(٦٧) الكافي ١/ ٢٨٥.

دعوى أحمد إسماعيل أنه المهدي الأول ٦١

رابعاً: أن أتباع أحمد إسماعيل بنوا كل معتقدهم على وصف المهدي الأول في ذيل الرواية بأنه «أول المؤمنين»، وبهذا ربطوا بين أحاديث المهديين وأحاديث اليمني، مع أن هذه العبارة مبهمة وغير واضحة، بل تحتل عدة وجوه، كلها فاسدة:

الوجه الأول: أن المهدي الأول هو أول من يؤمن بوجود الإمام المهدي عليه السلام من آل محمد الذي هو التاسع من ولد الحسين.

وهذا المعنى باطل بالضرورة؛ لأنه قد آمن بالإمام المهدي عليه السلام الأنبياء والأوصياء والأئمة وأصحابهم وسائر الشيعة قبل أن يؤمن به مدّعي السفارة بقرون.

الوجه الثاني: أن يكون المقصود هو أن المهدي الأول هو أول من يرى الإمام عليه السلام في الخارج، ويعرفه.

وهذا أيضاً باطل؛ لأن الإمام العسكري عليه السلام قد رآه، وعرفه، وعرضه على بعض أصحابه، ورآه من بعد ذلك النواب الأربعة الذين كانوا يلتقون بالإمام عليه السلام، ويتواصلون معه، بل التقاه وعرفه جمع كبير من علماء الطائفة وفضلاء الشيعة فكيف يكون المهدي الأول أول من يراه، ولا سيما أنه قد ورد في الأخبار أن الإمام عليه السلام ليس بغائب عن الشيعة وإنما يحضر الحج والموسم وغيرها؟!

الوجه الثالث: أن يكون المقصود من العبارة هو أن هذا الشخص هو أول من يدعو لأبيه في عصر الظهور، ويكون نائباً خاصاً مكلفاً من قبل الإمام عليه السلام للقيام بحركة الظهور المبارك، وهذا هو المعنى الذي يتبناه أتباع مدّعي السفارة.

وهذا المعنى الذي ذكره لا يمكن استفادته من قوله: «هو أول المؤمنين»، فإن إثبات الإيذان له لا يدل على أنه سيكون نائباً للإمام عليه السلام، أو أنه سيتولى

الأمر من بعده، أو أن له دوراً ما في حركة الظهور ونشر الحق وملء الأرض قسطاً وعدلاً.

وإذا كانت هذه الدعوة تقوم على تحميل النصوص ما لا تحتل فإن ذلك أظهر دليل على بطلانها؛ لأنها لو كانت دعوة صادقة لوجدت في الأدلة الصحيحة الصريحة الواضحة ما يؤيد دعوتهم بدلاً من سلوك هذه الطرق الملتوية.

إذن فهذه العبارة مبهمة، ولا يمكن أن نحدّد بها المقصود من أول المؤمنين؛ لأننا نحتاج إلى قرينة واضحة تبين لنا التقدير الموجود، كقول الله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ سُبْحَنَكَ تُبَّتُ إِلَيْكَ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف: ١٣٤]، فقد جاءت القرينة في كلام الإمام الرضا عليه السلام تبين لنا معنى الأولية هنا كما روى الصدوق، أنه عليه السلام قال: رجعت إلى معرفتي بك عن جهل قومي، ﴿وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ منهم بأنك لا ترى^(٦٨).

خامساً: أن هذا الخبر اكتفى بذكر المهدي الأول، ولم يذكر بقية المهديين، ولا توجد أي رواية أخرى تذكر شيئاً عنهم سوى عددهم، مما يجعل هذه الوصية ناقصة.

فإذا كان الأمر كما يدّعون من أن العصمة من الضلال هو في التمسك بهذه الوصية فقط، فنجد أن الضلال محتمل الوقوع بعد المهدي الأول؛ لعدم وضوح الأمر، فلم ينص عليهم لا بالاسم ولا بالرسم.

والنتيجة أن سند رواية الوصية ضعيف جداً، لا يصح الاعتماد عليه في أمثال هذه الأمور المهمة، ومع الغرض عن السند فإن رواية الوصية اشتملت على أمور لا يمكن التسليم بها، مضافاً إلى أنها لا تدل على إمامة أحمد إسماعيل

دعوى أحمد إسماعيل أنه المهدي الأول ٦٣

بخصوصه، ولا على أنه المهدي الأول، ولا على شيء مما يدَّعونه له.

القرائن المدَّعاة لتصحيح سند رواية الوصية:

جمع أحد أتباع مدَّعي المهذوية عدة قرائن لتصحيح سند رواية الوصية، بل حكم بأنها قطعية الصدور، وأنه لا بد من التعبد بمضمونها! ومن هذه القرائن:

١ - موافقة القرآن:

قال ناظم العقيلي: موافقة رواية الوصية للقرآن الكريم، فقد اتَّفَقَ الجميع على اختلاف مذاهبهم بوجوب الاعتماد على الرواية إذا كانت موافقة للقرآن الكريم حتى إذا احتوى سندها على ضعف، بل حتى إذا لم يكن لها إسناد أصلاً^(٦٩).

وهذا الكلام لا يخلو من عدة ملاحظات:

أولاً: أن المذاهب الإسلامية لم يتَّفَقُوا على هذه القاعدة، بل هي من خصائص مذهب أهل البيت عليه السلام، أما غيرهم فقد أنكروها أشدَّ إنكار، وزعموا أنها من وضع الزنادقة!

قال الشوكاني: حديث: «إذا رُوي عني حديث فاعرضوه على كتاب الله، فإذا وافقه فاقبلوه، وإن خالفه فَرُدُّوه»، قال الخطابي: وضعته الزنادقة، ويدفعه حديث: «أُوتِيْتُ الكتاب ومثله معه»، كذا قال الصغاني. قلت: وقد سبقهما إلى نسبة وضعه إلى الزنادقة يحيى بن معين كما حكاه عنه الذهبي، على أن في هذا الحديث الموضوع نفسه ما يدل على رده؛ لأننا إذا عرضناه على كتاب الله عزَّ وجل خالفه، ففي كتاب الله عزَّ وجل: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾، ونحو هذا من الآيات^(٧٠).

(٦٩) دفاعاً عن الوصية: ١٥.

(٧٠) الفوائد المجموعة: ٢٩١.

ثانياً: أن الآيات القرآنية التي جاء بها الرجل نازرة للوصية الخاصة المتعلقة بالميراث والدين وبالأموال الشخصية، وليست كما حاول تصويرها بأنها تشمل أمور الإمامة ومستقبل الإسلام.

أضف إلى هذا أن الوصية ليست واجبة على إطلاقها، وإنما تجب في حالات خاصة، كما لو كان لأحدهم ديناً لم يسدده في حياته، وظهرت عليه أمارات الموت، أو كان مكلفاً بشيء، ولم يؤدّه في حياته، أما إذا لم يكن شيء من ذلك فالوصية ليست بواجبة في حقّه، وإنما هي مستحبة، ولهذا علّق وجوبها على ما إذا ترك خيراً، قال سبحانه: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ١٨٠].

ثالثاً: لو أغمضنا عن كل ما سبق فإن الآية القرآنية تثبت أن النبي ﷺ أوصى، لكن لا تثبت أن هذه الرواية بكل فقراتها هي الوصية الصحيحة، بل هناك روايات أخرى ذكرت وصية النبي ﷺ ليلة وفاته خالية من ذكر المهديين كما سنذكر لاحقاً.

علماً أن نزاعنا هو في إثبات المهديين بعد الإمام المهدي المنتظر عليه السلام، وإثبات أن صاحبهم منهم، لا أن النبي ﷺ أوصى بوصية، فإن هذا لا خلاف فيه بين الشيعة، وموافقة الكتاب لبعض مضامين الرواية لا تثبت صحة تلك الرواية وصحة باقي مضامينها، ولا سيما إذا كان هذا المضمون مخالفاً لما هو المعروف عند الشيعة، وعلى ناظم العقيلي أن يثبت موافقة الكتاب لما تتنازع فيه، وهو إثبات اثني عشر مهدياً، وهذا ما لم يستطع إثباته.

وقد كرّر العقيلي أكثر من مرة وفي أكثر من موضع أن هذا هو النص الوحيد لوصية رسول الله ﷺ، فقال: فهذه الآية صريحة بوجوب الوصية عند الاحتضار، وأكرّر: عند الاحتضار، أي عندما يحضر الناس الموت، ولا يوجد

دعوى أحمد إسماعيل أنه المهدي الأول ٦٥

أي نص لوصية رسول الله ﷺ ليلة وفاته غير الرواية التي نقلها الشيخ الطوسي، والتي تنص على الأئمة والمهديين عليهم السلام، فمن ردّ هذه الوصية أو شكك فيها فقد حكم على الرسول ﷺ بأنه خالف قوله تعالى؛ لأن الرسول ﷺ هو أول مطبق لشريعة الله تعالى، ولا يقول ما لا يفعل، فكيف يترك أمر الله تعالى بالوصية عند الموت؟ وهذا لا يقول به إلا كافر بما أنزل على محمد ﷺ^(٧١).

وقال في نفس المصدر: فإن كذبوا هذه الرواية فليأتوا برواية أخرى تذكر نص وصية رسول الله ﷺ ليلة وفاته، ولن يأتوا بذلك؛ لأنها اليتيمة الوحيدة، وبذلك يثبت باليقين صحة رواية وصية رسول الله ﷺ؛ لأنها المصدق الوحيد للآية السابقة^(٧٢).

والمضحك المبكي أنه أجاب على نفسه، ونقض استدلاله في نفس الصفحة، ولا يفصل بين الاستدلال ونقضه إلا بضع سطور!

فقد احتج بآية الإشهاد على الوصية لإثبات موافقة الرواية للقرآن، لكن من المعلوم أن رواية كتاب (الغيبة) لم تتعرض إلى وجود شهود عليها، فانتقل بنا العقيلي إلى كتاب سليم بن قيس، وقال: وهنا إضافة إلى وجوب الوصية عند الموت أضيف شرط آخر، وهو الإشهاد عليها باثنين من العدول عند الإمكان، وإلا فمن غيرهما، وهذا ما فعله الرسول عندما أوصى بوصيته لعلي بن أبي طالب في ليلة وفاته، فقد أشهد عليها سلمان الفارسي، وأبا ذر الغفاري، والمقداد، في محاججته مع طلحة، وقد روى ذلك سليم بن قيس الهلالي في كتابه المشهور^(٧٣).

انظروا كيف أثبت من حيث لا يدري وجود نص آخر للوصية في كتاب سليم بن قيس بتفاصيل أخرى لم تذكرها روايتهم!

(٧١) دفاعاً عن الوصية: ١٦.

(٧٢) نفس المصدر.

(٧٣) نفس المصدر.

فلنلقِ نظرة على نص الوصية برواية سليم بن قيس، هل توافق مدَّعاهم أو تخالف ما تمسَّكوا به؟

روى سليم في كتابه أن أمير المؤمنين عليه السلام قال لطلحة - في حديث طويل عند ذكر تفاخر المهاجرين والأنصار بمنابهم وفضائلهم - : يا طلحة، ألسنت قد شهدت رسول الله صلى الله عليه وآله حين دعا بالكتف؛ ليكتب فيها ما لا تضل الأمة ولا تختلف، فقال صاحبك ما قال: «إن نبي الله يهجر»، فغضب رسول الله صلى الله عليه وآله، ثم تركها؟ قال: بلى، قد شهدت ذاك. قال: فإنكم لما خرجتم أخبرني بذلك رسول الله صلى الله عليه وآله، وبالذي أراد أن يكتب فيها، وأن يُشهد عليها العامة، فأخبره جبرائيل: «أن الله عز وجل قد علم من الأمة الاختلاف والفرقة»، ثم دعا بصحيفة، فأملى عليّ ما أراد أن يكتب في الكتف، وأشهد على ذلك ثلاثة رهط: سلمان، وأبا ذر، والمقداد، وسمي من يكون من أئمة الهدى الذين أمر الله بطاعتهم إلى يوم القيامة، فسَمَّاني أولهم، ثم ابني هذا، وأدنى بيده إلى الحسن، ثم الحسين، ثم تسعة من ولد ابني هذا - يعني الحسين -، كذلك كان يا أبا ذر وأنت يا مقداد؟ فقاموا وقالوا: نشهد بذلك على رسول الله صلى الله عليه وآله (٧٤).

وكما هو ملاحظ فإن رواية كتاب سليم لم تذكر المهديين، ولم تشر إليهم لا من قريب ولا من بعيد، بل إنها حصرت الحجاج الذين افترض الله طاعتهم في الاثني عشر فقط لا غير، قال: «وسمى من يكون من أئمة الهدى الذين أمر الله بطاعتهم إلى يوم القيامة».

وهذا يؤكد أن المراد بالمهديين هم الأئمة الاثنا عشر عليهم السلام بالنحو الذي بيَّناه فيما سبق؛ وإلا لو كان هناك أئمة آخرون لبينهم النبي صلى الله عليه وآله في وصيته هذه. وقد يطعن بعضهم في هذه الرواية بأنها لم تذكر مضمون الوصية، ولم تبين ما قاله رسول الله صلى الله عليه وآله لأمر المؤمنين عليهم السلام.

والجواب: أن هذا لا يصلح طعنًا في الوصية ما دامت الرواية قد بينت شرطاً من مضمون الوصية، وكذلك رواية الوصية المروية في كتاب (الغيبة) لم تنقل كل وصيته عليه السلام، بل اكتفت بنقل جزء من الوصية، وهو الجزء المشتمل على أسماء الحجج سواء كانوا أئمة أو مهديين، ولعل هناك مصالح تمنع من ذكر تمام مضمون الوصية؛ لاشتغالها على أمور لا يراد إطلاع الناس عليها.

والعجيب زعم ناظم العقيلي أنه لا توجد رواية تذكر الوصية إلا هذه الرواية، وأنا لا أدري هل أحمله على الجهل بأحاديث أهل البيت عليهم السلام؟ أو على أنه مطلع على روايات الوصية، ولكنه يلبس على الناس، فإن روايات الوصية كثيرة في كتب الشيعة.

منها: ما رواه الشيخ الكليني قده في الكافي: عن عيسى بن المستفاد أبي موسى الضرير، قال: حدثني موسى بن جعفر عليه السلام قال: قلت لأبي عبد الله: أليس كان أمير المؤمنين عليه السلام كاتب الوصية، ورسول الله صلى الله عليه وآله المملي عليه، وجبرئيل والملائكة المقربون عليهم السلام شهود؟ قال: فأطرق طويلاً، ثم قال: يا أبا الحسن قد كان ما قلت، ولكن حين نزل برسول الله صلى الله عليه وآله الأمر، نزلت الوصية من عند الله كتاباً مسجلاً، نزل به جبرئيل مع أمناء الله تبارك وتعالى من الملائكة، فقال جبرئيل: يا محمد مر بإخراج من عندك إلا وصيكَ؛ ليقبضها منا، وتشهدنا بدفعك إياها إليه ضامناً لها - يعني علياً عليه السلام - . فأمر النبي صلى الله عليه وآله بإخراج من كان في البيت ما خلا علياً عليه السلام، وفاطمة فيما بين الستر والباب، فقال جبرئيل: يا محمد ربك يقرئك السلام، ويقول: هذا كتاب ما كنت عهدت إليك، وشرطت عليك، وشهدت به عليك، وأشهدت به عليك ملائكتي، وكفى بي يا محمد شهيداً. قال: فارتعدت مفاصل النبي صلى الله عليه وآله، فقال: يا جبرئيل ربي هو السلام، ومنه السلام، وإليه يعود السلام، صدق عز وجل وبر، هات الكتاب. فدفعه إليه، وأمره بدفعه إلى أمير المؤمنين عليه السلام، فقال له: اقرأه. فقرأه حرفاً حرفاً، فقال:

يا علي! هذا عهد ربي تبارك وتعالى إليّ، شرطه عليّ وأمانته، وقد بَلَّغت، ونصحت، وأدّيت. فقال علي عليه السلام: وأنا أشهد لك بأبي وأمي أنت بالبلاغ والنصيحة والتصديق على ما قلت، ويشهد لك به سمعي وبصري ولحمي ودمي. فقال: جبرئيل عليه السلام: وأنا لكما على ذلك من الشاهدين. فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: يا علي أخذت وصيّتي، وعرفتُها، وضمنت لله ولي الوفاء بما فيها؟ فقال علي عليه السلام: نعم بأبي أنت وأمي، عليّ ضمانها، وعلى الله عوني وتوفيقي على أدائها، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: يا علي إني أريد أن أشهد عليك بموافاتي بها يوم القيامة. فقال علي عليه السلام: نعم أشهد. فقال النبي صلى الله عليه وآله: إن جبرئيل وميكائيل فيما بيني وبينك الآن، وهما حاضران، معهما الملائكة المقربون لأشهدهم عليك. فقال: نعم ليشهدوا وأنا بأبي أنت وأمي أشهدهم. فأشهدهم رسول الله صلى الله عليه وآله، وكان فيما اشترط عليه النبي بأمر جبرئيل عليه السلام فيما أمر الله عزّ وجل أن قال له: يا علي تفي بما فيها من موالاته من وإلى الله ورسوله، والبراءة والعداوة لمن عادى الله ورسوله، والبراءة منهم، على الصبر منك، وعلى كظم الغيظ، وعلى ذهاب حقك، وغصب خمسك، وانتهاك حرمتك؟ فقال: نعم يا رسول الله. فقال أمير المؤمنين عليه السلام: والذي فلق الحبة وبرأ النسمة لقد سمعت جبرئيل عليه السلام يقول للنبي: يا محمد عرّفه أنه يُنتَهَك الحرمة، وهي حرمة الله، وحرمة رسول الله صلى الله عليه وآله، وعلى أن تُخْضَب لحيته من رأسه بدم عبيط. قال أمير المؤمنين عليه السلام: فصعقت حين فهمت الكلمة من الأمين جبرئيل حتى سقطتُ على وجهي، وقلت: نعم قبلت، ورضيت وإن أنتهكت الحرمة، وعُطِلَت السنن، ومُزِقَ الكتاب، وهُدِمَت الكعبة، وخُضِبَت لحيّتي من رأسي بدم عبيط، صابراً محتسباً أبداً، حتى أقدم عليك. ثم دعا رسول الله صلى الله عليه وآله فاطمة والحسن والحسين، وأعلمهم مثل ما أعلم أمير المؤمنين، فقالوا مثل قوله، فخُتِمَت الوصيّة بخواتيم من ذهب، لم تمسه النار، ودُفِعت إلى أمير المؤمنين عليه السلام، فقلت لأبي الحسن عليه السلام: بأبي أنت وأمي ألا

تذكر ما كان في الوصية؟ فقال: سنن الله وسنن رسوله. فقلت: أكان في الوصية توثبهم وخلافهم على أمير المؤمنين عليه السلام؟ فقال: نعم والله شيئاً شيئاً، وحرفاً حرفاً، أما سمعت قول الله عز وجل: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتِ وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَرَهُمْ وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُّبِينٍ﴾؟ والله لقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله لأمر المؤمنين وفاطمة عليها السلام: أليس قد فهمتما ما تقدمت به إليكما وقبلتما؟ فقالا: بلى، وصبرنا على ما ساءنا وغازنا^(٧٥).

ومنها: ما رواه الشيخ المجلسي قده عن الإمام الكاظم عن أبيه عليه السلام، قال: قال علي بن أبي طالب عليه السلام: كان في وصية رسول الله صلى الله عليه وآله في أولها: بسم الله الرحمن الرحيم، هذا ما عهد محمد بن عبد الله صلى الله عليه وآله وأوصى به، وأسنده بأمر الله إلى وصيه علي بن أبي طالب أمير المؤمنين، وكان في آخر الوصية: شهد جبرئيل وميكائيل وإسرافيل على ما أوصى به محمد صلى الله عليه وآله إلى علي بن أبي طالب عليه السلام، وقبضه وصيه وضمانه على ما فيها على ما ضمن يوشع بن نون لموسى بن عمران عليه السلام، وعلى ما ضمن وأدى وصي عيسى بن مريم، وعلى ما ضمن الأوصياء قبلهم على أن محمد أفضل النبيين، وعلياً أفضل الوصيين، وأوصى محمد وسلم إلى علي وأقرّ علي، وقبض الوصية على ما أوصى به الأنبياء، وسلم محمد الأمر إلى علي بن أبي طالب، وهذا أمر الله وطاعته، وولاه الأمر على أن لا نبوة لعلي ولا لغيره بعد محمد، وكفى بالله شهيداً^(٧٦).

ومنها: ما دلّ على وصايا الأوصياء عليهم السلام نازلة من السماء، وكل إمام تكون وصيته بيده، فقد روى الكليني قده بسنده عن محمد بن أحمد بن عبيد الله العمري عن أبيه، عن جدّه، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إن الله عز وجل أنزل على نبيه صلى الله عليه وآله كتاباً قبل وفاته، فقال: يا محمد هذه وصيتك إلى النجبة من أهلك. قال:

(٧٥) الكافي ١/ ٢٨١.

(٧٦) بحار الانوار ٢٢/ ٤٨١.

وما النجبة يا جبرئيل؟ فقال: علي بن أبي طالب وولده عليه السلام. وكان على الكتاب خواتيم من ذهب، فدفعه النبي صلى الله عليه وآله إلى أمير المؤمنين عليه السلام، وأمره أن يفك خاتماً منه، ويعمل بما فيه، ففكَّ أمير المؤمنين عليه السلام خاتماً، وعمل بما فيه، ثم دفعه إلى ابنه الحسن عليه السلام، ففكَّ خاتماً، وعمل بما فيه، ثم دفعه إلى الحسين عليه السلام، ففكَّ خاتماً، فوجد فيه أن اخرج بقوم إلى الشهادة، فلا شهادة لهم إلا معك، واشتر نفسك لله عزَّ وجل، ففعل، ثم دفعه إلى علي بن الحسين عليه السلام، ففكَّ خاتماً، فوجد فيه أن أطرق، واصمت، والزم منزلك، واعبد ربَّك حتى يأتيك اليقين، ففعل، ثم دفعه إلى ابنه محمد بن علي عليه السلام، ففكَّ خاتماً، فوجد فيه: حدَّث الناس، وافتهم، ولا تخافنَّ إلا الله عزَّ وجل، فإنه لا سبيل لأحد عليك، ففعل، ثم دفعه إلى ابنه جعفر، ففكَّ خاتماً، فوجد فيه: حدَّث الناس، وافتهم، وانشر علوم أهل بيتك، وصدق آبائك الصالحين، ولا تخافنَّ إلا الله عزَّ وجل، وأنت في حرز وأمان، ففعل، ثم دفعه إلى ابنه موسى عليه السلام، وكذلك يدفعه موسى إلى الذي بعده، ثم كذلك إلى قيام المهدي صلى الله عليه (٧٧).

ولا يحسبنَّ أحد من أتباع أحمد إسماعيل أن المقصود بقيام بالإمام المهدي عليه السلام هو صاحبهم أحمد إسماعيل كما يصنعون دائماً، فيصرفون لفظ «المهدي» عن إمامنا الثاني عشر عليه السلام إلى صاحبهم، بل إن الرواية بيَّنت عدد الأوصياء الذين نزلت إليهم الوصية من السماء، وهم اثنا عشر تماماً كما نصَّت عليه رواية كتاب سليم بن قيس المذكورة سابقاً.

ومنها: ما رواه النعماني في كتاب (الغيبة): عن معاذ بن كثير، عن أبي عبد الله جعفر بن محمد عليه السلام، أنه قال: الوصية نزلت من السماء على رسول الله صلى الله عليه وآله كتاباً مختوماً، ولم ينزل على رسول الله صلى الله عليه وآله كتاب مختوم إلا الوصية، فقال جبرئيل عليه السلام: يا محمد، هذه وصيتك في أمَّتكَ إلى أهل بيتك. فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: أي

دعوى أحمد إسماعيل أنه المهدي الأول ٧١

أهل بيتي يا جبرئيل؟ فقال: نجيب الله منهم وذريته؛ ليورثك في علم النبوة قبل إبراهيم. وكان عليها خواتيم، ففتح علي عليه السلام الخاتم الأول، ومضى لما أمر فيه، ثم فتح الحسن عليه السلام الخاتم الثاني، ومضى لما أمر به، ثم فتح الحسين عليه السلام الخاتم الثالث، فوجد فيه: أن قاتل، واقتل، وتقتل، واخرج بقوم للشهادة، لا شهادة لهم إلا معك. ففعل، ثم دفعها إلى علي بن الحسين عليه السلام ومضى، ففتح علي بن الحسين الخاتم الرابع فوجد فيه: أن أطرق، واصمت لما حجب العلم، ثم دفعها إلى محمد بن علي عليه السلام، ففتح الخاتم الخامس فوجد فيه: أن فسّر كتاب الله تعالى، وصدّق أباك، وورث ابنك العلم، واصطنع الأمة، وقل الحق في الخوف والأمن، ولا تخش إلا الله، ففعل، ثم دفعها إلى الذي يليه، فقال معاذ بن كثير: فقلت له: وأنت هو؟ فقال: ما بك في هذا إلا أن تذهب - يا معاذ - فترويه عني، نعم، أنا هو، حتى عدد عليّ اثنا عشر اسماً، ثم سكت، فقلت: ثم من؟ فقال: حسبك ^(٧٨).

ومنها: ما ورواه النعماني أيضاً: عن يونس بن يعقوب عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: دفع رسول الله صلى الله عليه وآله إلى علي عليه السلام صحيفة مختومة باثني عشر خاتماً، وقال له: فُصّ الأول، واعمل به، وادفع إلى الحسن عليه السلام يفض الثاني ويعمل به، ويدفعها إلى الحسين عليه السلام يفض الثالث ويعمل بما فيه، ثم إلى واحد واحد من ولد الحسين عليه السلام ^(٧٩).

وقوله: «مختومة باثني عشر خاتماً» يدل على أن عدد الأوصياء اثنا عشر لا أكثر ولا أقل.

والنتيجة أن هذه الروايات وغيرها تدل على أن المهديين لو سلّمنا أنهم غير الأئمة الاثني عشر عليهم السلام ليسوا بأئمة ولا أوصياء، ورواية الوصية لا يمكن

(٧٨) الغيبة: ٦٠.

(٧٩) نفس المصدر: ٦١.

بأي حال من الأحوال أن تصمد أمام كل هذه الروايات المتعددة المعارضة لها.

٢- روايتها في كتاب معتبر:

قال ناظم العقيلي: رُويت هذه الرواية (الوصية) في أحد الكتب المعتمد عليها وهو كتاب الغيبة للشيخ الطوسي رئيس الطائفة العالم النحرير في الحديث وطرقه ورجاله، وقد تقدّم كلامه وشهادته بصحة روايات كتبه، وأنه لا يعمل ولا يستدل برواية غير معتبرة، وقد صرّح الحر العاملي في خاتمة الوسائل بأن كتاب الغيبة للشيخ الطوسي من الكتب المعتمد عليها، وبهذا تكون رواية الوصية مفروغ من صحتها^(٨٠).

وهذا جهل مركب؛ إذ أن كتاب الغيبة هو كتاب في الاحتجاج، حاول فيه شيخ الطائفة إثبات صحّة ما ذهب إليه الشيعة الإمامية من غيبة إمامهم الثاني عشر عليه السلام، ومعلوم أن كتب الاحتجاج تذكر فيها الأدلة من كل المصادر، بل لعل عمدة الأدلة هو ما يرويه المخالف، من باب: «ألزموهم بما ألزموا به أنفسهم»، وقد نصّ الشيخ الطوسي على هذا بعد ذكره لروايات الاثني عشر، فقال: فهذا طرف من الأخبار قد أوردناها، ولو شرعنا في إيراد ما من جهة الخاصة في هذا المعنى ل طال به الكتاب، وإنما أوردنا ما أوردنا منها ليصحّ ما قلناه من نقل الطائفتين المختلفتين، ومن أراد الوقوف على ذلك فعليه بالكتب المصنّفة في ذلك، فإنه يجد من ذلك شيئاً كثيراً حسب ما قلناه^(٨١).

وكلام الشيخ الطوسي عليه السلام واضح الدلالة على أن الأخبار المنقولة في كتابه (الغيبة) مما وراه الشيعة والمخالفون، بل إن أخبار العامة هي العمدة في الاحتجاج، أما أخبار الخاصة فلم يأت منها إلا بالشيء القليل، وأوكل بقية الأخبار إلى الكتب المصنّفة في هذا الباب.

(٨٠) دفاعاً عن الوصية: ١٨.

(٨١) الغيبة: ١٥٦.

٣- تواتر مضمون الرواية:

قال ناظم العقيلي: نصّت كثير من الروايات على مضمون رواية الوصية بلغت حد التواتر^(٨٢).

والجواب: أن هذه دعوى لا دليل عليها، وما أسهل الادّعاءات إذا كانت بلا دليل!

نعم ساق العقيلي مجموعة من الروايات لا تدل على أكثر من وجود ذرية للإمام المهدي عليه السلام، ولو سلّمنا بتواتر وجود الذرية فإن هذا لا يثبت أنهم أئمة وأوصياء بعد أبيهم الإمام المهدي عليه السلام، كما لا يثبت تواتر أن أول المهديين اسمه أحمد، وأنه إمام بعد أبيه، وغير ذلك، بل إن تسمية ابن الإمام بأحمد، وكونه حجة بعد أبيه، لم يرد إلا في هذا الرواية التي حكم عليها علماؤنا كما ذكرنا سابقاً بالشذوذ والندرة ومخالفتها للمشهور، بل قالوا: إنها من روايات العامة.

٤- عدم وجود معارض:

قال ناظم العقيلي: عدم وجود أي رواية معارضة لنصّ الوصية، وهذه قرينة قطعية أيضاً بغض النظر عن أي شيء آخر^(٨٣).

وهذا كلام مردود، فإننا قد أثبتنا سابقاً أن رواية الوصية معارضة لروايات الرجعة المتواترة، بل أثبتنا أن روايات الرجعة هي الحاكمة عليها، كما أثبتنا أن رواية الوصية معارضة برواية كتاب سليم بن قيس، وروايات أخرى متواترة تحصر الإمامة والوصية في الأئمة الاثني عشر عليهم السلام دون غيرهم.

٥- عدم احتمال التقية:

قال ناظم العقيلي: عدم احتمالها للتقية، فإن الرواية إذا كانت مخالفة

(٨٢) دفاعاً عن الوصية: ١٩.

(٨٣) نفس المصدر: ٢١.

لأصول المذهب وموافقة لغيره من المذاهب يحتمل أن الإمام قد قالها تقية من أعداءه [كذا]، وأما إذا كانت موافقة لأصل المذهب ومخالفة لغيره فيتتفي هذا الاحتمال^(٨٤).

والجواب: أن هذا لا يصلح قرينة على صحة كل رواية؛ لأن الخبر كما أثبتنا من أخبار العامة، وليس من طرق الشيعة، ورواته غالبهم من المجاهيل. وكونه مخالفاً لعقائد العامة لا يستلزم حجّيته عندنا، فربما وضعه أحدهم للاستهزاء بالشيعة، أو لتحريف عقائدهم، أو ربما يكون ما ورد فيه مثلاً من أن ابن الإمام المهدي عليه السلام اسمه أحمد اشتباه من الراوي، فنحن لا نعرف ضبطه، بل لا نعرف حتى ترجمة جل الرواة!

وهناك روايات كثيرة في كتب الشيعة مخالفة لمعتقد الشيعة ومعتقد أهل السنة، ولا نحتمل صدورها تقية؛ لضعف سندها كما هو حال رواية الوصيّة، فإن مجرد مخالفتها للعامة لا يستلزم صحّتها، ولا سيما إذا كانت شاذة عندنا ومخالفة للمتواتر من روايات أهل البيت عليهم السلام.

فقد نص أئمة أهل البيت عليهم السلام على دس الزنادقة لبعض الأحاديث، كما ورد في حق المغيرة بن سعيد حيث روى الكشي: عن يونس عن هشام بن الحكم أنه سمع أبا عبد الله عليه السلام يقول: كان المغيرة بن سعيد يتعمّد الكذب على أبي، ويأخذ كتب أصحابه، وكان أصحابه المستترون بأصحاب أبي يأخذون الكتب من أصحاب أبي، فيدفعونها إلى المغيرة، فكان يدس فيها الكفر والزندقة، ويسنّها إلى أبي، ثم يدفعها إلى أصحابه، فيأمرهم أن يبشّوها في الشيعة، فكل ما كان في كتب أصحاب أبي من الغلو فذاك ما دسّه المغيرة بن سعيد في كتبهم^(٨٥).

وعليه فإن التقية ليست العلة الوحيدة لاختلاف الروايات أو لاختلال

(٨٤) نفس المصدر.

(٨٥) اختيار معرفة الرجال: ١٩٥.

دعوى أحمد إسماعيل أنه المهدي الأول ٧٥

مضامينها، بل توجد عدة أسباب أخرى، منها الدس والوضع والاشتباه، فعدم احتمال التقية في هذه الرواية لا يعني صحتها.

٦ - استدلال العلماء بالرواية:

قال ناظم العقيلي: استدلال بعض كبار العلماء والمحدثين برواية الوصيَّة يدل على اعتبارها وصحة الاعتماد عليها؛ لأنها لو كانت ضعيفة فلا يمكن أن يستدل بها هؤلاء العلماء الكبار^(٨٦).

والملاحظ أن هذا المتمشيخ لا يميّز بين رواية الخبر وبين الالتزام بمضمونه، فقد اعتبر الشيخ الطوسي من الذين اعتمدوا على الرواية في حين أنه رواها، ولم يعلق عليها بشيء، ومن المعلوم أنه عليه السلام إنما ذكر الأحاديث الدالة على اثني عشر إماماً، وذكر هذا الحديث من ضمنها، واحتجّ بموضع الحاجة منه، وهو دلالة على اثني عشر إماماً، وأما باقي مضامين الرواية مثل أن الإمام المهدي عليه السلام له خلف يكونون أئمة من بعده، فإن الشيخ الطوسي عليه السلام نفى ذلك فيما تقدّم من كلامه، حيث قال: فأما من قال: إن للخلف ولداً، وأن الأئمة ثلاثة عشر، فقولهم يفسد بما دللنا عليه من أن الأئمة عليهم السلام اثنا عشر، فهذا القول يجب إطراره، على أن هذه الفرق كلها قد انقرضت بحمد الله، ولم يبق قائل يقول بقولها، وذلك دليل على بطلان هذه الأقاويل^(٨٧).

وقد ذكرنا سابقاً أقوال علمائنا في هذه المسألة، ولم نعثر على أحد عمل بهذه الرواية، والتزم بمضمونها، خصوصاً الفقرة الأخيرة منها، الموهمة لهؤلاء بوجود ولد للإمام عليه السلام اسمه أحمد، يلي الأمر من بعده.

هذه هي أهم القرائن التي جعلوها أدلة على اعتبار هذه الرواية ووجوب العمل بمضمونها، وكما رأى القارئ العزيز أن كل ما ذكرناه لا يصلح لأن يكون

(٨٦) دفاعاً عن الوصيَّة: ٢٣.

(٨٧) الغيبة: ١٣٧.

قرينة دالة على صحّة هذه الرواية، ولا ينفع أن يكون دليلاً على مسألة فقهية بسيطة، فضلاً عن موضوع عقدي بهذا الحجم.

ولو تنزّلنا جدلاً وسلّمنا لهم بكل ما ادّعوه من صحّة حديث الوصيّة، والمعنى الذي فهموه منه، لبقيت أمامهم معضلة كبيرة، وهي تحديد مصداق هذه الرواية، فهي لم تذكر إلا الاسم المجرد وهو أحمد، وأنه من أبناء الإمام المهدي عليه السلام، ونحن قد سبق أن تعرّضنا لدعوى انتساب أحمد إسماعيل إلى الإمام المهدي عليه السلام، وأثبتنا زيفها، أما الاسم المفرد فيوجد ألفوف وربما ملايين من المسلمين أسماؤهم: «أحمد»، ولذلك ابتدع أتباع أحمد إسماعيل قاعدة جديدة، وهي: أن الوصيّة لا يدّعيها إلا صاحبها! وهذا ما سنين بطلانه إن شاء الله تعالى.

على من تنطبق رواية الوصيّة؟

سبق أن بيّنا أن الأسماء الثلاثة المذكورة في ذيل رواية الوصيّة هي أسماء الإمام المهدي عليه السلام، ولكن أتباع أحمد إسماعيل زعموا أنها أسماء المهدي الأول الذي هو أحد أبناء الإمام المهدي عليه السلام، وقالوا: إن المراد به هو أحمد إسماعيل.

ولا شك في أن أتباع أحمد إسماعيل يعلمون أن مثل هذه الدعوة لا يمكن قبولها هكذا ببساطة، ولهذا كان إثبات أن «أحمد» هذا هو أحمد إسماعيل من أصعب العقبات التي اعترضت هذه الجماعة، ولذلك أوجدوا قاعدة خاصة بهم يؤيّدون بها دعواهم، هي: «الوصيّة لا يدّعيها إلا صاحبها»، وبما أنه لم يدّع هذه الوصيّة رجل آخر غير أحمد إسماعيل، فيكون هو المراد في رواية الوصيّة دون غيره!

أدلتهم على أن الوصيّة لا يدّعيها إلا صاحبها:

احتجوا على قاعدتهم هذه بعدة روايات:

منها: محاوره الإمام الرضا عليه السلام والجاثليق التي أوردها الراوندي، وقد جاء فيها: ثم إن الرضا عليه السلام التفت إلى الجاثليق، فقال: هل دَلَّ الإنجيل على نبوة محمد صلى الله عليه وآله؟ قال: لو دَلَّ الإنجيل على ذلك ما جحدناه. فقال عليه السلام: أخبرني عن السكته التي لكم في السَّفَر الثالث. فقال الجاثليق: اسم من أسماء الله تعالى، لا يجوز لنا أن نظهره. قال الرضا عليه السلام: فإن قرَّرتك أنه اسم محمد وذكره، وأقرَّ عيسى به، وأنه بَشَّرَ بني إسرائيل بمحمد، أقر به ولا تنكره؟ قال الجاثليق: إن فعلت أقررت، فاني لا أرد الإنجيل، ولا أجحده. قال الرضا عليه السلام: فخذ عليَّ السَّفَر الثالث الذي فيه ذكر محمد، وبشارة عيسى بمحمد. قال الجاثليق: هات! فأقبل الرضا عليه السلام يتلو ذلك السفر - الثالث من الإنجيل - حتى بلغ ذكر محمد صلى الله عليه وآله، فقال: يا جاثليق من هذا النبي الموصوف؟ قال الجاثليق: صِفْه؟ قال: لا أصفه إلا بما وصفه الله: هو صاحب الناقة والعصا والكساء، النبي الأمي الذي يجدونه مكتوباً في التوراة والإنجيل، يأمرهم بالمعروف، وينهاهم عن المنكر، ويحل لهم الطيبات، ويحرِّم عليهم الخبائث، ويضع عنهم إصرهم والأغلال التي كانت عليهم، يهدي إلى الطريق الأقصد، والمنهاج الأعدل، والصراط الأقوم.. سألتك يا جاثليق بحق عيسى روح الله وكلمته، هل تجد هذه الصفة في الإنجيل لهذا النبي؟ فأطرق الجاثليق ملياً، وعلم أنه إن جحد الإنجيل كفر، فقال: نعم، هذه الصفة في الإنجيل، وقد ذكر عيسى هذا النبي، ولم يصحَّ عند النصارى أنه صاحبكم. فقال الرضا عليه السلام: أما إذا لم تكفر بجحود الإنجيل، وأقررت بما فيه من صفة محمد صلى الله عليه وآله، فخذ عليَّ في السَّفَر الثاني، فإني أوجدك ذكره، وذكر وصيِّه، وذكر ابنته فاطمة، وذكر الحسن والحسين. فلما سمع الجاثليق ورأس الجالوت ذلك علماً أن الرضا عليه السلام عالم بالتوراة والإنجيل، فقالا: والله قد أتى بما لا يمكننا ردّه ولا دفعه إلا بجحود التوراة والإنجيل والزبور، وقد بَشَّرَ به موسى وعيسى جميعاً، ولكن لم يتقرَّر عندنا بالصحة أنه محمد هذا، فأما اسمه محمد، فلا يجوز لنا

أن نقرّ لكم بنبوته، ونحن شاكون أنه محمدكم أو غيره. فقال الرضا عليه السلام: احتجرتم بالشك، فهل بعث الله قبل أو بعد من ولد آدم إلى يومنا هذا نبياً اسمه محمد ﷺ؟ أو تجدونه في شيء من الكتب التي أنزلها الله على جميع الأنبياء غير محمدنا؟ فأحجموا عن جوابه، وقالوا: لا يجوز لنا أن نقرّ لكم بأن محمداً هو محمدكم؛ لأننا إن أقررنا لك بمحمد ووصيه وابنته وابنيه على ما ذكرت أدخلتمونا في الإسلام كرهاً^(٨٨).

واحتجّوا أيضاً برواية الشيخ الصدوق عليه السلام: عن الوليد بن صبيح، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: إن هذا الأمر لا يدّعيه غير صاحبه إلا بتر الله عمره^(٨٩).

وما استنبطوه من هاتين الروايتين بعيد كل البعد عن مضمون الروايتين، بل ما قالوه هو من اختراع العقول المريضة التي تريد نصرة الباطل ولو بالكذب والتقول على آل محمد عليه السلام!

فاحتجاج الإمام الرضا عليه السلام على الجاثليق لم يكن بوجود النص المجرد المشتمل على اسم محمد، أي «أن هناك نبياً سيخرج اسمه محمد» وانتهى الأمر، بل إن الإمام عليه السلام ذكر بعض مختصاته، كقوله: «هو صاحب الناقة والعصا والكساء»، وذكر جملة من أفعاله، كقوله: «يأمرهم بالمعروف، وينهاهم عن المنكر، ويحل لهم الطيبات، ويحرّم عليهم الخبائث، ويضع عنهم إصرهم والأغلال التي كانت عليهم، ويهدي إلى الطريق الأقصد، والمنهاج الأعدل، والصراط الأقوم»، بل ذكر حتى نسبه، ونسله، ووصيه، بقوله: «وذكر وصيه، وذكر ابنته فاطمة، وذكر الحسن والحسين»، وكل هذه الأمور تعيّن شخص النبي الأكرم ﷺ، ولا تدل على سواه، وهذا لا يمكن إنكاره، يعني أن النبي لم يكتف

(٨٨) الخرائج والجرائح ١/ ٣٤٧.

(٨٩) ثواب الأعمال: ٢٥٥.

دعوى أحمد إسماعيل أنه المهدي الأول ٧٩

بالدعوى، بل قرنها بالفعل والمعجزات الدالة على صدقه، وتحققت فيه كل نبوءات الكتاب المقدس!

أما أحمد إسماعيل فلا يُعلم صحّة انتسابه لأهل البيت عليهم السلام، إلا بادّعاءه هو وعمّه، بل المعروف في البصرة أنه لا ينتسب للنبي صلى الله عليه وآله، والشهرة من أهم ما تثبت به الأنساب، وتنتفي.

مضافاً إلى أن أحمد إسماعيل غائب مخنف، لا تُعرف صفاته، ولا يمكن سؤاله، والالتقاء به، وما يُذكر عنه كله ادّعاءات مجرّدة من البرهان، ولا ندرى متى أصبح الادّعاء دليلاً!

مع أن الرواية الأولى لم تبين أنه لا يدّعي النبوة أو الإمامة إلا صاحبها؛ لأن التاريخ يحدثنا أنه ادّعى النبوة والإمامة كثيرون، ومن ضمنهم مسيلمة الكذاب المعاصر للنبي صلى الله عليه وآله، وكذلك سجاح المتنبّئة، ولم يذكر التاريخ أن الله قصم عمرهما، وعليه فلا تفيدهم هذه الرواية في شيء، إلا ما قاله الإمام الرضا عليه السلام في الرد على تشكيك الجاثليق بأن المذكور في الإنجيل محمد، ونحن لا نعلم أنه محمدكم، فقال عليه السلام: «فهل بعث الله قبل أو بعد من ولد آدم إلى يومنا هذا نبياً اسمه محمد صلى الله عليه وآله؟ أو تجدونه في شيء من الكتب التي أنزلها الله على جميع الأنبياء غير محمدنا؟»، وهذا لا ينفع أتباع أحمد إسماعيل؛ لأننا إذا سلمنا أن أول المهديين ابن الإمام المهدي، واسمه أحمد، فإن التصديق بأنه أحمد إسماعيل سابق لأوانه؛ لأن الإمام المهدي عليه السلام لم يظهر بعد، وإذا ظهر فلعل هناك ابن لصلبه اسمه أحمد، هو من يتولى الأمر من بعده، وأما كلام الإمام الرضا عليه السلام فهو واضح في أنه إلى زمان الإمام الرضا عليه السلام، أي سنة ٢٠٠ هجرية، لم يظهر نبي آخر اسمه محمد، ولو كان لبان، فبين الأمرين فرق واضح.

وأما الرواية الأخرى التي ورد فيها أن هذا الأمر لا يدّعيه غير صاحبه إلا بتر الله عمره، فهذه الرواية رواها الشيخ الصدوق رحمته الله في عقاب الأعمال، في

٨٠ الشهب الأحمدية على مُدَّعي المهدوية

عقاب من ادَّعى الإمامة وليس لها بأهل، ولا يخفى أنه ليس المراد بتر العمر معاجلة الإهلاك كما ربما يفهمه بعضهم؛ لأن البتر هو القطع، وهذا يتحقق بأن يعيش مدَّعي الإمامة سنين أقل من السنين التي يعيشها لو لم يدَّع الإمامة، وهذا ما ينبغي أن تحمل عليه الرواية؛ لأن كثيراً من الناس ادَّعوا الإمامة بل النبوة، فلم يعاجلهم الله تعالى بالهلاك.

وبتعبير أوضح نقول: إن الإهلاك هو التعجيل في إنهاء الحياة، بحيث يكون الأمر ملاحظاً بيننا واضحاً لكل أحد، أما البتر فهو الإنقاص من العمر، فلو كان مقدراً له في علم الله أن يعيش ٨٠ سنة مثلاً، فبتر عمره يحصل بأن يجعل الله عمره ٦٠ سنة!

ويمتنع على الإنسان العادي في بعض الأحيان معرفة أنه بُتر عمره أم لا؛ لعدم العلم بالعمر الأصلي للمدَّعي الإمامة، ولذلك نجد أن كثيراً ادَّعوا الإمامة، وعاشوا سنيناً طويلة، مثل مؤسس الفرقة القاديانية، ومؤسس الدين البهائي، الذين عاشوا سنين طويلة ينشرون ضلالتهم وبدعهم.

ومع الإغماض عن كل ذلك فإن أحمد إسماعيل لا يُعلم حاله في هذا الوقت، هل هو سالم معافى، أو أن الله تعالى قد بتر عمره وأهلكه، ولكي يصح احتجاج هؤلاء بهذه القاعدة في هذه الفترة على الأقل، عليهم أن يثبتوا أن أحمد إسماعيل لا يزال حياً معافى، حتى نتأكد من أن الله تعالى لم يبر عمره.

وقاصمة الظهر هي الرواية التي أخرجها الصدوق في (كمال الدين) عند حديثه على وصية يوسف عليه السلام، قال: حدثنا أبي، ومحمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد عليه السلام، قالوا: حدثنا سعد بن عبد الله، وعبد الله بن جعفر الحميري، ومحمد بن يحيى العطار، وأحمد بن إدريس جميعاً، قالوا: حدثنا أحمد بن محمد بن عيسى، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، عن أبان بن عثمان، عن محمد الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: إن يوسف بن يعقوب صلوات الله عليهما حين حضرته الوفاة

دعوى أحمد إسماعيل أنه المهدي الأول ٨١

جمع آل يعقوب وهم ثمانون رجلاً، فقال: إن هؤلاء القبط سيظهرون عليكم، ويسومونكم سوء العذاب، وإنما ينجيكم الله من أيديهم برجل من ولد لاوي بن يعقوب، اسمه موسى بن عمران عليه السلام، غلام طوال جعد آدم. فجعل الرجل من بني إسرائيل يسمي ابنه عمران، ويسمي عمران ابنه موسى. فذكر أبان بن عثمان، عن أبي الحسين عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال: ما خرج موسى حتى خرج قبله خمسون كذاباً من بني إسرائيل، كلهم يدّعي أنه موسى بن عمران ^(٩٠).

فهذه الرواية الصحيحة تكشف عن أنه ربما يدّعي الوصيّة غير صاحبها، بل هي تخبر بوقوع ذلك، وادّعاء خمسين كذاباً النبوة في بني إسرائيل بناءً على وصيّة نبي الله يوسف عليه السلام، وهذا مسقط لما يدّعيه القوم!

وقد يقال: إن هذا حصل في الأمم السابقة، وحال الإسلام مخالف لما عليه الشرائع السابقة.

والجواب: أن القوم ادّعوا أن هذه القاعدة هي سنّة إلهية وقانون ربّاني، والمعروف أن السنن الإلهية لا تتبدّل بتبدّل الشرائع السماوية، ﴿وَلَنْ يَّحْدِلَ سُنَّةَ اللَّهِ تَبْدِيلًا﴾.

فهذه الأحاديث لا تصلح دليلاً على هذه القاعدة التي ابتدعوها، ويبقى قولهم: «إن أحمد إسماعيل البصري هو المذكور في رواية الوصيّة» مجرد ادّعاء وزعم لا دليل له.

وقد ذكروا أدلة أخرى لمعرفة الأشخاص المذكورين في الروايات المباركة كالأحلام، والاستخارات، سنذكرها لاحقاً، ونبين زيفها، وأنها لا تصلح أن تؤسّس حكماً شرعياً فضلاً عن إثبات عقيدة مهمّة.

دعوى أحمد إسماعيل السفارة

يدَّعي أحمد إسماعيل أنه رسول من الإمام المهدي عليه السلام إلى المكلفين في هذا العصر؛ لبيِّن لهم الانحراف الذي وقعوا فيه بسبب تقليدهم علماء آخر الزمان، ولكي يرشدتهم إلى الصواب!

وهناك تسجيل صوتي منسوب إلى أحمد إسماعيل، قال فيه: «على كل حال مرَّت الأيام والأشهر، وشاء لي الله أن ألتقي الإمام عليه السلام، وأرسلني هذه المرة إلى الحوزة العلمية في النجف الأشرف؛ لأطرح ما أخبرني به على مجموعة من طلبة الحوزة العلمية، وأرى من المهم أن أعرض إلى هذا اللقاء ولو إجمالاً وباختصار، باعتباره يمثل انعطافة تاريخية في حياتي؛ لأنها المرة الأولى التي يوجَّهني فيها الإمام المهدي عليه السلام للعمل وبشكل علني وصدامي في الحوزة العلمية في النجف الأشرف على مشرّفه آلاف التحية والسلام».

وما ذكره دعوى خطيرة جدًّا كسابقتها، بل هي أخطر منها؛ لأنه يدَّعي أنه ممثل رسمي للإمام المهدي عليه السلام، ولذلك لا بد من مناقشتها نقاشاً دقيقاً يليق بحجم هذه الدعوة.

معنى السفارة:

السفارة: هي نيابة خاصّة عن الإمام المهدي عليه السلام، تكون بنصّه على شخص بعينه، وهي تقتضي تكليفه بجملة من المهام التي تكون عادة من مختصّات الإمام عليه السلام.

وقد يظن البعض أن السفارة هي مجرد وساطة بين الإمام والناس، فيكون السفير كساعي البريد في عصرنا الحاضر، مهمته مد جسر تواصل بين الطرفين، والصحيح أن دوره أكبر من هذا بكثير، إذ يظهر من الروايات أن السفارة مقام لا يبلغه أي أحد، كالمناصب الإلهية، فإن سفراء الإمام المهدي عجل الله فرجه جرت على أيديهم كرامات، وصنعوا الخوارق كما سنذكره لاحقاً إن شاء الله تعالى!

بل من يقرأ بعض فقرات زياراتهم يجزم بأن لهم مقاماً يفوق ما عليه عامة الناس، ويفند دعوى كونهم مجرد نقلة، فقد ورد في زيارتهم: جئتكَ عارفاً بالحق الذي أنت عليه، وأنت ما خنت في التأدية والسفارة، والسلام عليك من باب ما أوسعهُ، ومن سفيرٍ ما آمنك، ومن ثقةٍ ما أمكنك، أشهدُ أن الله اختصَّ بنوره حتى عاينت الشخص، فأدَّيت عنه، وأدَّيت إليه.. جئتكَ مخلصاً بتوحيد الله، وموالات أوليائك، والبراءة من أعدائهم، ومن الذين خالفوك، يا حجة المولى، وبك إليهم توجَّهي، وبهم إلى الله توسَّلي^(٩١).

وقد ادَّعى عبر التاريخ جملة من الدجالين هذا المنصب زوراً وبهتاناً، وذلك لعلمهم بخطورة المنصب، وما يوفره لصاحبه من حظوة ومكانة عند الناس، إذ أنه يصبح لسان الإمام الناطق.

تعيين سفير الإمام عليه السلام:

عند مراجعة تاريخ السفارة والسفراء نجد أنه قد اتُّبعت عدّة طرق لتعيين السفير، ولإعلام الناس بسفارته:

الأول: نص الإمام المعصوم عليه السلام على سفارة السفير، كما ورد في حق العمري، فقد روى الشيخ الكليني قضى عن عبد الله بن جعفر الحميري أنه قال: وقد أخبرني أبو علي أحمد بن إسحاق، عن أبي الحسن [الهادي] عليه السلام، قال: سألته

وقلت: مَنْ أعامل أو عمَّن آخذ، وقول مَنْ أقبل؟ فقال له: العمري ثقتي، فما أدَّى إليك عني فعنِّي يؤدِّي، وما قال لك عني فعني يقول، فاسمع له وأطع، فإنه الثقة المأمون. وأخبرني أبو علي أنه سأل أبا محمد [العسكري] عليه السلام عن مثل ذلك، فقال له: العمري وابنه ثقتان، فما أدَّى إليك عني فعني يؤدِّيان، وما قالاً لك فعني يقولان، فاسمع لهما وأطعهما، فإنهما الثقتان المأمونان. فهذا قول إمامين قد مضيا فيك ^(٩٢).

وما رواه الشيخ الطوسي رحمته الله في (الغيبة): عن محمد بن همام، قال: قال لي عبد الله بن جعفر الحميري: لما مضى أبو عمرو رضي الله تعالى عنه أتتنا الكتب بالخط الذي كنا نكتب به، بإقامة أبي جعفر رحمته الله مقامه ^(٩٣).

الثاني: نص السفير السابق على السفير اللاحق، وذلك بأن ينصب السفير قبل موته سفيراً آخر يقوم مقامه، ويعرفه الناس، بحيث لا يختلف فيه، نظير ما حصل للحسين بن روح النوبختي الذي نصَّ عليه محمد بن عثمان العمري.

فقد روى الشيخ بسنده: عن أبي عبد الله جعفر بن محمد المدائني المعروف بابن قزدا في مقابر قریش، قال: كان من رسمي إذا حملت المال الذي في يدي إلى الشيخ أبي جعفر محمد بن عثمان العمري رحمته الله أن أقول له ما لم يكن أحد يستقبله بمثله: هذا المال ومبلغه كذا وكذا للإمام عليه السلام، فيقول لي: نعم، دعه. فأراجع، فأقول له: تقول لي: إنه للإمام؟ فيقول: نعم للإمام عليه السلام. فيقبضه. فصرت إليه آخر عهدي به رحمته الله ومعني أربعمئة دينار، فقلت له على رسمي، فقال لي: امض بها إلى الحسين بن روح، فتوقفت، فقلت: تقبضها أنت مني على الرسم؟ فردَّ عليَّ كالمنكر لقولي، وقال: قم عافاك الله، فادفعها إلى الحسين بن روح. فلما رأيت في وجهه غضباً خرجت وركبت دابتي، فلما بلغت بعض الطريق رجعت كالشاك،

(٩٢) الكافي ١/ ٣٣٠.

(٩٣) الغيبة: ٣٦٢.

فدقت الباب، فخرج إليَّ الخادم، فقال: من هذا؟ فقلت: أنا فلان، فاستأذن لي. فراجعني وهو منكر لقولي ورجوعي، فقلت له: ادخل فاستأذن لي، فإنه لا بد من لقائه. فدخل فعرفه خبر رجوعي، وكان قد دخل إلى دار النساء، فخرج وجلس على سرير ورجلاه في الأرض، وفيهما نعلان يصف حسنهما وحسن رجليه، فقال لي: ما الذي جرَّأك على الرجوع؟ ولم لم تمثّل ما قلته لك؟ فقلت: لم أجسر على ما رسمته لي. فقال لي وهو مغضب: قم عافاك الله، فقد أقمت أبا القاسم حسين بن روح مقامي، ونصبته منصبي، فقلت: بأمر الإمام؟ فقال: قم عافاك الله كما أقول لك. فلم يكن عندي غير المبادرة^(٩٤).

الثالث: قد تثبت السفارة بالمعجزة، خصوصاً مع وجود المشكّكين والطاعين في تنصيبه سفيراً، ولذلك ظهرت من نواب الإمام الحجة عليه السلام عدّة كرامات أثبتوا بها صدق دعواهم:

منها: إخبارهم بالمغيبات: كما صدر من السمری، فقد روى الشيخ الطوسي عليه السلام عن جماعة من أهل قم، قالوا: حضرنا بغداد في السنة التي توفي فيها أبي علي بن الحسين بن موسى بن بابويه، وكان أبو الحسن علي بن محمد السمری عليه السلام يسألنا كل قريب عن خبر علي بن الحسين عليه السلام، فنقول: قد ورد الكتاب باستقلاله. حتى كان اليوم الذي قبض فيه، فسألنا عنه، فذكرنا له مثل ذلك، فقال: آجركم الله في علي بن الحسين، فقد قبض في هذه الساعة. قالوا: فأثبتنا تأريخ الساعة واليوم والشهر، فلما كان بعد سبعة عشر يوماً أو ثمانية عشر يوماً، ورد الخبر أنه قبض في تلك الساعة التي ذكرها الشيخ أبو الحسن عليه السلام^(٩٥).

ومنها: علمهم بتاريخ وفاتهم: كما صدر من السفير الثاني، فقد روى الشيخ الطوسي عليه السلام بسنده عن أبي الحسن علي بن أحمد الدلال القمي، قال:

(٩٤) الغيبة: ٣٦٧.

(٩٥) نفس المصدر: ٣٩٦.

دخلت على أبي جعفر محمد بن عثمان عليه السلام يوماً لأسلم عليه، فوجدته وبين يديه ساجة ونقاش، ينقش عليها، ويكتب آياً من القرآن وأسماء الأئمة عليهم السلام على حواشيها، فقلت له: يا سيدي ما هذه الساجة؟ فقال لي: هذه لقبري تكون فيه، أوضع عليها. أو قال: أسند إليها، وقد عرفت منه، وأنا في كل يوم أنزل فيه، فأقرأ جزءاً من القرآن فيه فأصعد، وأظنه قال: فأخذ بيدي وأرانيه، فإذا كان يوم كذا وكذا، من شهر كذا وكذا، من سنة كذا وكذا، صرت إلى الله عز وجل، ودُفنت فيه، وهذه الساجة معي. فلما خرجت من عنده أثبت ما ذكره، ولم أزل مترقباً به ذلك، فما تأخر الأمر حتى اعتل أبو جعفر، فمات في اليوم الذي ذكره، من الشهر الذي قاله، من السنة التي ذكرها، ودفن فيه ^(٩٦).

ومنها: علم بعضهم باللغات الأخرى: فقد روى الشيخ الطوسي عليه السلام بسنده عن محمد بن علي بن متيل، قال: كانت امرأة يقال لها زينب من أهل آبة، وكانت امرأة محمد بن عبديل الآبي معها ثلاثمائة دينار، فصارت إلى عمي جعفر بن أحمد بن متيل، وقالت: أحب أن يسلم هذا المال من يدي إلى يد أبي القاسم بن روح عليه السلام. قال: فأنفذني معها أترجم عنها، فلما دخلت على أبي القاسم بن روح عليه السلام أقبل عليها بلسان أبي فصيح، فقال لها: «زينب چوناً چون بدا كويله جونسته»، ومعناه: كيف أنت؟ وكيف كنت؟ وما خبر صبيانك؟ فاستغنت من الترجمة، وسلّمت المال، ورجعت ^(٩٧).

وغيرها من الروايات التي تثبت أن هؤلاء السفراء كانوا على اتصال بالإمام صاحب الأمر عليه السلام، ولعلّ بعض الروايات التي ذكرناها توحى بأنهم كانوا في اختبار دائم من الشيعة، مثل ما ورد من قول الراوي: «فلما خرجت من عنده أثبت ما ذكره، ولم أزل مترقباً به ذلك»، وقول الآخر في الرواية الأخرى:

(٩٦) الغيبة: ٣٦٥.

(٩٧) نفس المصدر: ٣٢١.

«فأثبتنا تاريخ الساعة واليوم والشهر».

وكل هذا يثبت أن هذه الحوادث والإخبارات ليست عبثية، أو من باب استعراض العضلات على العامة، بل كانت بغرض ترسيخ سفارتهم، وقطع دابر المشكّكين فيها، أمثال: أحمد بن هلال العبرتائي، ومحمد بن علي بن بلال، وغيرهما من الدجّالين، علماً أن السفراء لم يكونوا من المجاهيل بين الناس، بل كانوا معروفين بالعلم، ومشهورين بالتقوى والصلاح، بل أجمع الشيعة في وقتهم على عدالتهم ووثاقتهم، وما كان الشيعة يشكّون في أهليّتهم للسفارة.

وبناءً على هذا فإن السفارة تثبت بالطرق التي ذكرناها آنفاً، ولا بد أن يكون السفير معروفاً بالعلم، ومشهوراً بالعدالة، ويكون قادراً على إثبات ما يدعم به موقفه أمام المؤالف والمخالف.

قال الشيخ الطبرسي رحمته الله: ولم يقم أحد منهم بذلك إلا بنص عليه من قبل صاحب الأمر عليه السلام، ونصب صاحبه الذي تقدّم عليه، ولم تقبل الشيعة قولهم إلا بعد ظهور آية معجزة تظهر على يد كل واحد منهم من قبل صاحب الأمر عليه السلام، تدل على صدق مقالتهم، وصحّة بايئتهم ^(٩٨).

السفارة في عصر الغيبة الكبرى:

أجمع الشيعة كافة على انقطاع السفارة والنيابة الخاصة للإمام المهدي عليه السلام في الغيبة الكبرى، أي ابتداءً من سنة ٣٢٩ هـ إلى يومنا هذا.

وقد استدلوا على ذلك بعدة أدلة، ولعل العمدة فيها هي الرواية المعروفة بتوقيع السمرري والمشهورة في كتب الحديث.

فقد روى الشيخ الصدوق رحمته الله في الإكمال بسنده عن أبي محمد الحسن بن أحمد المكتب، قال: كنت بمدينة السلام في السنة التي توفي فيها الشيخ علي بن

محمد السمري قدس الله روحه، فحضرته قبل وفاته بأيام، فأخرج إلى الناس توقيعاً نسخته: بسم الله الرحمن الرحيم يا علي بن محمد السمري، أعظم الله أجر إخوانك فيك، فإنك ميت ما بينك وبين ستة أيام، فأجمع أمرك، ولا توص إلى أحد يقوم مقامك بعد وفاتك، فقد وقعت الغيبة الثانية، فلا ظهور إلا بعد إذن الله عز وجل، وذلك بعد طول الأمد وقسوة القلوب، وامتلاء الأرض جوراً، وسيأتي شيعتي من يدعي المشاهدة، ألا فمن ادعى المشاهدة قبل خروج السفيناني والصيحة فهو كاذب مفتر، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم. قال: فنسخنا هذا التوقيع، وخرجنا من عنده، فلما كان اليوم السادس عدنا إليه وهو يجود بنفسه، فقيل له: مَنْ وصيك من بعدك؟ فقال: لله أمر هو بالغه. ومضى عليه السلام، فهذا آخر كلام سمع منه ^(٩٩).

وهذه الرواية واضحة الدلالة على أن كل من يدعي المشاهدة أي السفارة والنيابة في عصر الغيبة قبل الصيحة وخروج السفيناني فوظيفة الشيعة تكذيبه، وعدم الاعتناء بدعوته، وبما أن أحمد إسماعيل يدعي السفارة قبل العلامتين المذكورتين فالواجب هو تكذيبه.

ولأجل ذلك صارت هذه الرواية عائقاً كبيراً أمام دعوة أحمد إسماعيل وأتباعه، فاهتموا بها أشد الاهتمام، وصنفوا فيها كتباً ككتاب (رواية السمري في الميزان)، وسألوا عنها إمامهم المزعوم أكثر من مرة!

وبما أن هذه الرواية مهمة، فإننا سنذكر جواب أحمد إسماعيل مُدَّعي السفارة، ونجيب على ما قال؛ ليتبين للقارئ العزيز المستوى العلمي لهذا الرجل.

قال أحمد إسماعيل في الجواب المنسوب له على هذه الرواية: توجد كثير من المناقشات لهذه الرواية، وهي كافية، ولذا فهم تركوها، وأعرضوا منذ زمن بعيد؛ لأنهم يعلمون أن الاحتجاج بها لا قيمة له، فهي مطعون في سندها، وعندهم لو

كانت صحيحة السند لا تفيد الاعتقاد دون أن يعضدها ما يوصل إلى اليقين بصدورها. إضافة إلى أن متنها متشابه، وفهمه عدة منهم بأكثر من فهم مختلف، إضافة إلى أنها غير مسوّرة، وهذا يطعن في كُليّتها عندهم، أم أن قواعدهم لعبة عندهم، إذا شاؤوا عملوا بها، وإذا لم يشاؤوا أوقفوا العمل بها؟! إضافة إلى أنها منقوضة بعدة روايات وأحاديث، منها رواية الياني، وما حدث مع الشيخ المفيد من رسائل، فمسألة التعلّل بهذه الرواية أمر غير مقبول على كل حال^(١٠٠).

وكما يلاحظ القارئ العزيز أن كلام أحمد إسماعيل مشتمل على الطعن في سند الرواية، والتشكيك في حُجّيتها، ومناقشة متنها، وإنكار دلالتها على تكذيب من يدّعي السفارة، وقد تكفّل مؤلف الكتاب بتوسيع البحث في الرواية ببيان مقصود إمامه، ولنا على ما قاله عدة ردود:

أما قوله: توجد كثير من المناقشات لهذه الرواية، وهي كافية، ولذا فهم تركوها، وأعرضوا منذ زمن بعيد؛ لأنهم يعلمون أن الاحتجاج بها لا قيمة له.

فهو مردود بأن علماء الشيعة كانوا ولا يزالون يحتجّون بهذه الرواية على انقطاع السفارة في الغيبة الكبرى، وعلى هذا اجتمع رأيهم، ولا تجد مخالفاً منهم في هذه المسألة، وهذا كافٍ في اعتبار الرواية.

وبهذا يتضح أن قوله: «ولذا فهم تركوها، وأعرضوا منذ زمن بعيد» كذب متعمّد، ويكفي إثباتاً لكذبه أنه لم يذكر كلام واحد من العلماء أعرض عن هذه الرواية ولم يعتمدوها في الاستدلال على انقطاع السفارة في عصر الغيبة الكبرى.

وزعمه أن هذه الرواية فيها مناقشات كثيرة غير صحيح، ولو سلّمنا به فإن وجود مناقشات في رواية لا يبطلها، وإلا فإن العلماء ذكروا كثيراً من الآثار في روايات معتبرة كثيرة، وهذا لا يبطل حُجّيتها.

وإذا كان المناقشات والإعراض عن الرواية موهن لها، فإن رواية الوصيّة

دعوى أحمد إسماعيل السفارة ٩١

المشتملة على ذكر اثني عشر مهدياً، أنكرها العلماء، وأعرضوا عنها، فلماذا صحّحها أحمد إسماعيل وأتباعه، وعملوا بها؟!

وأما قوله: «فهي مطعون في سندها» فهو غريب جداً؛ لأن أحمد إسماعيل وأتباعه يطعنون في علم الرجال، وينكرون مناقشة الأسانيد، ويمنعون رد الروايات حتى لو كانت ضعيفة؛ لأنها بزعمهم من كلام أهل البيت عليهم السلام، ورد كلامهم سلام الله عليهم جرم عظيم.

وكيف كان فإن أحمد إسماعيل لم يبيّن وجه ضعف سند هذه الرواية، ولكن أشار المعلق على كلامه إلى مواطن الضعف، فقال: وسبب ضعفها عندهم أحد أمرين؛ الأول: الإرسال، قال المجلسي: «إنه خبر واحد مرسل» بحار الأنوار ٣١٨/٥٣، وكذا قال الكاظمي صاحب بشارة الإسلام، ص ١٤٦، والثاني: الضعف بأحمد بن الحسن المكتب كما صرّحوا بذلك^(١٠١).

وذكر ضياء الزبيدي نفس هذا الكلام في كتابه (قراءة جديدة في توقيع السمرى).

والجواب على ما أوردوه: أن الحديث رواه الشيخ الطوسي عليه السلام في الغيبة، بهذا السند: وأخبرنا جماعة، عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه، قال: حدثني أبو محمد الحسن بن أحمد المكتب، قال: كنت بمدينة السلام في السنة التي توفي فيها الشيخ أبو الحسن علي بن محمد السمرى عليه السلام ... إلى آخر الرواية.

ولا شك أن من حكم على الرواية بالإرسال نظر إلى رواية الشيخ الطوسي عليه السلام في كتاب الغيبة فقط؛ لأن الجماعة الذين روى عنهم الشيخ الطوسي عليه السلام غير معروفين، ولكن من المعلوم أن من كان مثل الشيخ الطوسي علماً ومعرفة

(١٠١) مع العبد الصالح: ٣٠، في الهامش.

بالرجال، لا يُتَوَقَّع منه أن يروي مثل هذا الحديث المهم عن جماعة كلهم غير ثقات، مع أن نفس هذا الحديث رواه الشيخ الصدوق عليه السلام في كتاب كمال الدين وتمام النعمة مباشرة عن أبي محمد الحسن بن أحمد المكتب ^(١٠٢)، وهذا يدل على أن الجماعة الذين روى عنهم الشيخ الطوسي هذا الحديث كانوا ثقات صادقين.

والشيخ الصدوق عليه السلام المتوفى سنة ٣٨١هـ عن عمر ينيف على السبعين عاماً، أدرك السفير الرابع المتوفى سنة ٣٢٩هـ، وكان عمره حوالي عشرين عاماً، ولا شك في أنه أدرك أبا محمد الحسن بن أحمد المكتب المعاصر للسفير الرابع، فالرواية لا إرسال فيها برواية الشيخ الصدوق عليه السلام.

ومن تدليسات هؤلاء الذين ضعّفوا رواية السمري عليه السلام من أتباع أحمد إسماعيل وتمويهاتهم أنهم نسبوا تضعيف هذه الرواية إلى الشيخ المجلسي عليه السلام في كتاب بحار الأنوار، مع أن الذي قال: «إن السند مرسل» هو الميرزا النوري الطبرسي، في كتابه جنة المأوى المطبوع في أواخر الجزء ٥٣ من بحار الأنوار.

والسبب في ذلك أن نسبة التضعيف إلى المجلسي عليه السلام بنظر الشيعة أهم من نسبته إلى الميرزا النوري الطبرسي الذي يشنّع على الشيعة بكتابه (فصل الخطاب في تحريف كتاب رب الأرباب)، وهذا من عدم أمانتهم العلمية كما لا يخفى.

ولا ندري كيف يرضى أحمد إسماعيل الذي يعتبر نفسه إماماً معصوماً مهدياً، ويزعم أنه اليامي الموعود والسفير الخامس، أن يحقّق كتابه ويتكلم على لسانه أكثر من رجل كاذب مدّلس، ولولا أن هذه الكتب موجودة في الموقع الرسمي لأحمد إسماعيل لما ألقينا باللائمة عليه، ولكن وجود هذه الكتب في موقعه، وإحالة السائلين عليها كما في الأجوبة المنسوبة إليه، فإن كل ما فيها من أكاذيب وأخطاء وتدليسات يتحمّل هو مسؤوليته الكاملة تجاهها.

كما أن حكمهم على الرواية بأنها خبر واحد ليس بموهن لها ولا بمسقط لها عن الحجية؛ إذ أن الحكم بكون الرواية من أخبار الآحاد إنما هو في مقابل التواتر، وقد اشتهر بين الشيعة أن كلا القسمين حجة.

نعم، الفرق بينهما هو أن المتواتر يفيد العلم، ولا حاجة حينئذ للبحث في أسانيده، في حين أن أخبار الآحاد لا تفيد إلا الظن المعتمد، ولا بد من البحث في أسانيدها، أو تحصيل القرائن التي تحفها للعمل بها.

فالقول بأن رواية السمري خبر آحاد صحيح نقّر به، إلا أننا لا نقّرهم على ما ذهبوا إليه من أن خبر الآحاد ليس بحجة في العقائد.

وهنا لا بد أن نلفت النظر إلى أمر مهم، وهو أن علماء الشيعة قسّموا العقائد إلى قسمين: أصول العقائد، وفروع العقائد، ولم يشترطوا التواتر إلا في أصول العقائد، كالنص على الأئمة مثلاً، أما فروع العقائد كبيان أحوال الأئمة ومقاماتهم، أو تفضيل الأئمة على الأنبياء ﷺ فلم يُشترط فيها التواتر.

وانقطاع السفارة في الغيبة الكبرى ليس من الأمور التي يكون إثباته بنص متواتر، بل يكفي وجود نص واحد جامع لشروط الحجية.

أما المناقشة الثالثة في السند فهي ضعف أحمد بن الحسن المكتب، وقد ادّعوا أن الرجل مجهول، بل مهمّل، لا ذكر له في كتب الرجال!

والجواب: أن القوم يكتبون بنتائج مسبقة، وهي إثبات دعوى أحمد إسماعيل بكل الوسائل، ولهذا نراهم يحتجّون بكل ما يقع تحت أيديهم مما ينفعهم، ويُعرضون عن كل حديث يبطل دعواهم!

ومن اطّلع على كتبهم يجد أنهم دائماً يحاولون التقليل من أهمية علم الرجال، ويطعنون فيه، وكلامهم في ذلك كثير، ولكن نجدهم الآن يرجعون إلى أقوال علماء الرجال التي طعنوا فيها في كتبهم الأخرى.

وبما أن هؤلاء القوم لا يقيمون وزناً لعلم الرجال ولا لأقوال الرجالين،
فإني أوجه كلامي إلى القراء الأعزاء المنصفين فأقول لهم:

إن التوثيقات على قسمين: توثيقات عامة، وتوثيقات خاصة، والتوثيقات المذكورة في كتب المتقدمين كالنجاشي، والطوسي، وابن الغضائري، وغيرهم قدس الله أسرارهم هي توثيقات خاصة، أما التوثيقات العامة فهي وجود أمارات وقرائن متى ما اجتمعت في راوٍ محدّد يركن الرجالي إلى وثاقته.

والراوي الذي حاولوا تضعيفه في هذا التوقيع لم يُذكر فعلاً في كتب الرجالين المتقدمين، ولم يرد فيه توثيق خاص، ولكن ليس كل راوٍ لم يرد فيه توثيق يجب طرح روايته، ولو كان الأمر كذلك لوجب طرح رواية الوصيّة التي أغلب روايتها غير موثقين كما بيّنا ذلك فيما تقدّم.

والسبب في ذلك أن الراوي يمكن أن تستفاد وثاقته من أمور أخرى، كالترصّي، مضافاً إلى كونه من مشايخ الإجازة لبعض كبار علماء الطائفة، أو كثرة رواية بعض أعلام الطائفة عنه، وهكذا.

ويكفي في الدلالة على وثاقته أن الشيخ الصدوق عليه السلام ترصّي عنه في أكثر من موضع من كتبه.

قال عليه السلام: حدثنا محمد بن موسى المتوكل عليه السلام، ومحمد بن محمد بن عصام الكليني، وأبو محمد الحسن بن أحمد المؤدّب، وعلي بن عبد الوراق، وعلي بن أحمد بن محمد بن عمران الدقاق رضي الله عنهم، قالوا: حدثنا محمد بن يعقوب الكليني عليه السلام... الخ ^(١٠٣).

وأبو محمد الحسن بن أحمد المؤدّب هو نفس راوي حديث السمري عليه السلام.

وقال الشيخ الصدوق عليه السلام في موضع آخر: حدثنا - وحدثنى بهذا

الحديث: محمد بن محمد بن عصام الكليني، وعلي بن أحمد بن محمد بن عمران الدقاق، وعلي بن عبد الله الوراق، والحسن بن أحمد المؤدب، والحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هشام المؤدب رضي الله عنهم، قالوا: حدثنا محمد بن يعقوب الكليني، قال: حدثنا أبو محمد القاسم بن العلا، قال: حدثنا القاسم بن مسلم، عن أخيه عبد العزيز بن مسلم، عن الرضا عليه السلام^(١٠٤).

وترضي أمثال الشيخ الصدوق عليه السلام دليل على القول بالوثاقة، كما أفاده جملة من الأعلام.

قال الشيخ عبد الله المامقاني عليه السلام: إنه لا يخفى عليك إمكان استفادة وثاقة الرجل - نصوا على وثاقته أم لا - من أمور.

إلى أن قال: ومنها: ترحم الإمام عليه السلام على رجل، أو ترضيه عنه، أو نحو ذلك، فإنه لا يعقل صدور ذلك منه عليه السلام إلا بالنسبة إلى ثقة عدل، بل الترحم والترضي ونحوهما من المشايخ يفيد ذلك كما لا يخفى على الفطن اللبيب^(١٠٥).

وقال حفيده في الحاشية: وقد أدرجه الوحيد رحمه الله في فوائده الرجالية المطبوعة في أول كتاب منهج المقال: ١١ [من الطبعة الحجرية، وفي الطبعة المحققة ١/ ١٥٧]، وغيرهم أن: ذكر الجليل شخصاً مترضياً ومترحماً.. حيث استفيد منه حسن الشخص، بل جلالته.. وقاله غير واحد، منهم الكاظمي في عدة الرجال ١/ ١٣٤-١٣٥^(١٠٦).

وقد وثق الشيخ محي الدين المامقاني هذا الراوي فقال: المعنون سواء كان حسناً أو حسيناً فهو عندي حسنٌ أقلاً، بل في أعلى مراتب الحسن، وكون رواياته معتبرة؛ لأنه شيخ للصدوق عليه السلام، وأنه ممن تشرف بالتوقيع، ونال المثول لدى علي بن

(١٠٤) نفس المصدر ٢/ ٢٠٠.

(١٠٥) الفوائد الرجالية من تنقيح المقال في علم الرجال ٢/ ٢٨٠.

(١٠٦) نفس المصدر ٢/ ٢٨٠.

محمد السمري، وكون رواياته سديدة، وقرائن أخرى، والله العالم^(١٠٧).

والنتيجة أن الرواية صحيحة السند لا إشكال فيها.

علمًا أن صحة الخبر لا تتوقف على وثاقة هذا الراوي، إذ توجد قرائن داخلية وخارجية تؤكد صحة هذا الخبر، منها:

القرينة الأولى: اشتماله على الإخبار بتاريخ موت السمري في قوله: «أعظم الله أجر إخوانك فيك، فإنك ميت ما بين ستة أيام»، وهذا شيء معجز، لا يمكن أن يكون إلا من حجة الله ﷻ، وعادة المعجزات تشيع وتنتشر بين الناس، خصوصاً أن الراوي لم يدَّع أنه الوحيد الذي شهد الواقعة، بل إنه صرح أن الحدث كان جماهيريًا بقوله: «فحضرتة قبل وفاته بأيام، فأخرج إلى الناس توقيعاً»، كما أن في آخر الخبر قال: «فنسحنا هذا التوقيع، وخرجنا من عنده، فلما كان اليوم السادس عدنا إليه»، فحدث بمثل هذه الخطورة لا يمكن أن يخفى على أمثال الشيخ الصدوق رحمته الله.

القرينة الثانية: شهرة هذا الخبر بين الشيعة، حيث أخرجه الشيخ الطوسي في (الغيبة)، والشيخ الصدوق في (كمال الدين وتمام النعمة)، والطبرسي في (الاحتجاج) الذي التزم في مقدمته بنقل ما أجمعت عليه الطائفة، أو ما اشتهر بينهم، فقال: ولا نأتي في أكثر ما نورده من الأخبار بإسناده، إما لوجود الإجماع عليه، أو موافقته لما دلت العقول إليه، أو لاشتهاره في السير والكتب بين المخالف والمؤلف^(١٠٨).

القرينة الثالثة: موافقة مضامينه للروايات الصحيحة الثابتة عنهم عليهم السلام.

منها: الروايات المتواترة التي تتحدث على وقوع غيبتين للإمام المهدي عليه السلام، وذكر بعض تفاصيلها.

(١٠٧) تنقيح المقال ١٨/٣٥٣.

(١٠٨) الغيبة: ٣٩٤.

ومنها: الروايات المتواترة عند الشيعة التي تخبر بأن السمرى لم يوص لأحد بعده، كالرواية الصحيحة التي رواها الشيخ الطوسي: عن الصفواني، قال: أوصى الشيخ أبو القاسم عليه السلام إلى أبي الحسن علي بن محمد السمرى عليه السلام، فقام بما كان إلى أبي القاسم، فلما حضرته الوفاة حضرت الشيعة عنده، وسأله عن الموكل بعده ولمن يقوم مقامه، فلم يظهر شيئاً من ذلك، وذكر أنه لم يؤمر بأن يوصي إلى أحد بعده في هذا الشأن^(١٠٩).

ومنها: الروايات التي تؤكد أن السفيناني والصيحة هي علامات الظهور التي يبدأ من بعدها تكليف المؤمن بالخروج لنصرة إمامه عليه السلام، كالخبر الصحيح الذي رواه الكليني عن العيص بن القاسم، عن الإمام الصادق عليه السلام: فالخارج منا اليوم إلى أي شيء يدعوكم؟ إلى الرضا من آل محمد عليه السلام؟ فنحن نشهدكم أنا لسنا نرضى به، وهو يعصينا اليوم وليس معه أحد، وهو إذا كانت الرايات والألوية أجدر أن لا يسمع منا، إلا مع من اجتمعت بنو فاطمة معه، فوالله ما صاحبكم إلا من اجتمعوا عليه، إذا كان رجب فأقبلوا على اسم الله عز وجل، وإن أحببتم أن تتأخروا إلى شعبان فلا ضير، وإن أحببتم أن تصوموا في أهاليكم فلعل ذلك أن يكون أقوى لكم، وكفاكم بالسفيناني علامة^(١١٠).

وما رواه أيضاً: عن سدير، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: يا سدير الزم بيتك، وكن حلساً من أحلاس، واسكن ما سكن الليل والنهار، فإذا بلغك أن السفيناني قد خرج فارحل إلينا ولو على رجلك^(١١١).

وروى أيضاً: عن الفضل الكاتب، قال: كنت عند أبي عبد الله عليه السلام، فأتاه كتاب أبي مسلم، فقال: ليس لكتابك جواب، اخرج عنا. فجعلنا يسار بعضنا

(١٠٩) الاحتجاج ٤/١.

(١١٠) الكافي ٨/٢٦٤.

(١١١) نفس المصدر ٨/٢٦٤.

بعضاً، فقال: أي شيء تسارون؟ يا فضل إن الله عزّ وجلّ ذكره لا يعجل لعجلة العباد، ولإزالة جبل عن موضعه أيسر من زوال ملك لم ينقض أجله. ثم قال: إن فلان بن فلان حتى بلغ السابع من ولد فلان، قلت: فما العلامة فيما بيننا وبينك جعلت فداك؟ قال: لا تبرح الأرض يا فضل حتى يخرج السفياي، فإذا خرج السفياي فأجيئوا إلينا - يقولها ثلاثاً - وهو من المحتوم^(١١٢).

إذن فمتن توقيع السمري ليس شاذاً، بل إن مضامينه مبثوثة في أخبار أهل البيت (عليه السلام)، وكل فقرة منه عليها عدة شواهد.

القرينة الرابعة: عمل الشيعة بمضمون هذا التوقيع على مر العصور، ونفيهم لوجود سفراء أو نواب خاصين في الغيبة الكبرى، خصوصاً المعاصرين والقريبين من تاريخ التوقيع.

قال النعماني (ت ٣٦٠هـ): هذه الأحاديث التي يُذكر فيها أن للقائم (عليه السلام) غيبتين أحاديث قد صحّت عندنا بحمد الله، وأوضح الله قول الأئمة (عليهم السلام)، وأظهر برهان صدقهم فيها، فأما الغيبة الأولى فهي الغيبة التي كانت السفراء فيها بين الإمام (عليه السلام) وبين الخلق قياماً، منصوبين، ظاهرين، موجودي الأشخاص والأعيان، يخرج على أيديهم غوامض العلم، وعويص الحكم والأجوبة، عن كل ما كان يُسأل عنه من العضلات والمشكلات، وهي الغيبة القصيرة التي انقضت أيامها، وتصرّمت مدّتها، والغيبة الثانية هي التي ارتفع فيها أشخاص السفراء والوسائط؛ للأمر الذي يريده الله تعالى، والتدبير الذي يمضيه في الخلق، ولوقوع التمحيص، والامتحان، والبلبلّة، والغربة، والتصفية، على من يدّعي هذا الأمر^(١١٣).

وقال ابن قولويه (ت ٣٦٧هـ): أما أبو دلف الكاتب - لا حاطه الله -

(١١٢) الكافي ٨/ ٢٧٤ .

(١١٣) الغيبة للنعماني: ١٧٨ .

فكنا نعرفه ملحدًا، ثم أظهر الغلو، ثم جُنَّ وسلسل، ثم صار مفوضًا، وما عرفناه قط إذا حضر في مشهد إلا استُخِفَّ به، ولا عرفته الشيعة إلا مدة يسيرة، والجماعة تتبرأ منه ومن يومي إليه وينمس به، وقد كنا وجَّهنا إلى أبي بكر البغدادي لما ادَّعى له هذا ما ادَّعاه، فأنكر ذلك، وحلف عليه، فقبلنا ذلك منه، فلما دخل بغداد مال إليه، وعدل عن الطائفة، وأوصى إليه، لم نشك أنه على مذهبه، فلعنَّا وبرأنا منه؛ لأنَّ عندنا أن كل من ادَّعى الأمر بعد السمري رحمته الله فهو كافر، منمس، ضالٌّ، مُضِل، وبالله التوفيق^(١١٤).

وقال الشيخ المفيد رحمته الله (ت ٤١٦ هـ): وله قبل قيامه غيبتان: إحداها أطول من الأخرى كما جاءت بذلك الأخبار، فأما القصرى منها فمئذ وقت مولده إلى انقطاع السفارة بينه وبين شيعته، وعدم السفراء بالوفاة، وأما الطولى فهي بعد الأولى، وفي آخرها يقوم بالسيف^(١١٥).

وكلمات العلماء كثيرة في هذا، بل الطائفة مجمعة على انقطاع السفارة، لكنني أثرت ذكر ما قاله علماء الشيعة المتقدمون القريبون من زمن الحضور. إذن طعن أحمد إسماعيل ومن تبعه في سند الرواية لا يصمد أمام ما ذكرناه، ويبقى كلامهم مجرداً عن الدليل الصحيح.

ثم إن القرائن التي ذكرها ناظم العقيلي لتصحيح رواية الوصيَّة تنطبق على هذه الرواية، مثل موافقة الرواية للقرآن، فإن الله تعالى يقول: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ١١١]، وأن الرواية مروية في كتاب معتبر، وهو الغيبة للشيخ الطوسي، وكمال الدين للشيخ الصدوق رحمتهما الله، وليس لها معارض، وعدم احتمال صدورهما تقية، واستدلال كبار العلماء بها، ومخالفتها لعقائد أبناء

(١١٤) الغيبة: ٤١٢.

(١١٥) الإرشاد ٢/ ٣٤٠.

١٠٠ الشهب الأحمديّة على مُدّعي المهدويّة

العامة، فهل يرى أتباع أحمد إسماعيل أن كل هذه القرائن تصحّح رواية الوصيّة، ولا تصحّح توقيع السمرى؟!

ومع الإغماض عن كل ما تقدّم، وتسليم ضعف هذه الرواية، فلا شك ولا شبهة في أن العقل الصحيح يحكم على كل من ادّعى السفارة، ولم يقيم على ذلك دليلاً صحيحاً كما هو حال أحمد إسماعيل، بوجوب تكذيبه، وردّ دعواه، وهذا لا يحتاج إلى رواية نحتج بها على كل من يدّعي السفارة؛ لأن المناصب العظيمة لا بد أن تثبت بالأدلة القطعية، لا بلي النصوص، وبادّعاء انطباقها على أحمد إسماعيل وأمثاله؛ لأن اسمه فقط أحمد!!

وأما قول أحمد إسماعيل: «وعندهم لو كانت صحيحة السند لا تفيد الاعتقاد دون أن يعضدها ما يوصل إلى اليقين بصدورها».

فقد أجبنا على هذا الكلام في تعليقنا السابق على سند الرواية، وأثبتنا أنها صحيحة سنداً، أما كونها لا تفيد اليقين، ولا تصلح أن تكون حجة في العقائد، فقد بيّنا أن رواية السمرى مخوفة بقرائن قطعية تثبت صدورها، وأن مضامينها مبثوثة في الروايات المستفيضة، إضافة إلى أنها كما قلنا موافقة للحكم القطعي العقلي القاضي بتكذيب كل من يدّعي السفارة بدون حجة، فكيف لا تفيد القطع والجزم؟!

وأما قوله: «إضافة إلى أن متنها متشابه، وفهمه عدة منهم بأكثر من فهم مختلف».

فهو غريب ممن يدّعي الإمامة والعصمة والوصاية والسفارة، كيف لا يفهم متن هذا الحديث مع أنه واضح جدّاً، يفهمه عوام الناس، وليست فيه جملة غامضة، وخصوصاً العبارة التي تبطل دعوى أحمد إسماعيل، وهي: وسيأتي شيعتي من يدّعي المشاهدة، ألا فمن ادّعى المشاهدة قبل خروج السفيناني والصيحة فهو كذاب مفتر.

دعوى أحمد إسماعيل السفارة ١٠١

ولو سلّمنا أن هذا الحديث من المتشابه، فهل يرى أحمد إسماعيل أن الأحاديث والآيات المتشابهة ليست بحجة؟

فإن القرآن الكريم فيه آيات متشابهة كما قال سبحانه: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَبِهَاتٌ﴾ [آل عمران: ٧]، فهل تسقط هذه الآيات عن الحجية؟

صغار طلبة العلم يعلمون أن الواجب هو رد المتشابه إلى المحكم، لا طرح المتشابه؛ لأنه حجة ثابتة، سواء أكان آية أم خبراً صحيحاً، وهذا ما فعلناه مع رواية السمرى لو سلّمنا لهم جدلاً وقلنا: «إنها متشابهة»، حيث ذكرنا أن مضمونها دلت عليه روايات أخرى محكمة وصریحة.

والغريب زعمه أن عدّة من العلماء فهموا الحديث بفهم مختلف، فلا ندري من هم هؤلاء العلماء الذين فهموا هذا الحديث بفهم مختلف؟ ولو سلّمنا بذلك فهل كل حديث وقع الاختلاف في فهمه يسقط عن الحجية أيضاً عند أحمد إسماعيل؟

ولو كان أحمد إسماعيل عنده بعض الاطلاع على كتب الفقه الاستدلالي لرأى أن كثيراً من الروايات اختلف العلماء في دلالتها، ومع ذلك لم يسقطوها عن الحجية، ولو عمدنا إلى إسقاط كل ما هو متشابه المعنى، لأسقطنا آيات من القرآن الكريم، مثل الحروف المقطعة وغيرها، وأسقطنا كثيراً من الروايات، وهذا لا يقوله جاهل، فضلاً عن عالم فاضل.

ومن المعلوم أن الشيعة لم يختلفوا في فهم هذا الحديث، ولهذا أجمعوا على القول بانقطاع السفارة في الغيبة الكبرى، وتكذيب كل من يدّعيها.

والظاهر أن أحمد إسماعيل التبس عليه فهم المراد بـ «المشاهدة» في الحديث، وهي وإن كانت ظاهرة في الرؤية البصرية، إلا أن العلماء حملوها على

ادّعاء السفارة والنيابة في عصر الغيبة.

قال المجلسي في التعليق على التوقيع: لعله محمول على مَنْ يدّعي المشاهدة مع النيابة، وإيصال الأخبار من جانبه عليه السلام إلى الشيعة، على مثال السفراء؛ لئلا ينافي الأخبار التي مضت وستأتي فيمن رآه عليه السلام، والله يعلم^(١١٦).

وقد يشكل البعض، فيقول: كيف حملتم المشاهدة على السفارة في حين أن المشاهدة لا تدل لغة على ادّعاء السفارة، وإنما تدل على الرؤية البصرية، فليس كل من شاهد الإمام فقد ادّعى السفارة، وعليه، فالرواية لم يرد فيها نهي عن ادّعاء السفارة.

والجواب: أنا لو سلّمنا أن المراد بالمشاهدة هو الرؤية البصرية فتكذيب من يدّعيها يستلزم تكذيب من يدّعي السفارة بالأولوية؛ لأنه لن يكون سفيراً للإمام إلا إذا رآه والتقى به، ولو سلّمنا أنه يمكن أن يكون سفيراً له من دون رؤيته، بأن يكلمه من وراء حجاب، فإن تكذيب من يدّعي المشاهدة يستلزم أيضاً تكذيب من يدّعي ما هو أعظم منها وهي السفارة بالأولوية.

وهناك قرائن تدل على أن المقصود بالمشاهدة خصوص السفارة:

القرينة الأولى: سياق كلام الإمام عليه السلام في التوقيع؛ لأن مدار الكلام كان حول منصب السفارة والوصاية من بعد السمرى الذي أعلن عدم وجود أمر بنصب سفير بعده، وعلل ذلك بوقوع الغيبة الكبرى التي عبّر عنها بالتأمّة.

فيُفهم من هذا أن من لوازم هذه المرحلة عدم وجود نائب يكون واسطة بين الإمام وبين شيعته، وأن هذه المرحلة الجديدة ستمتد إلى وقت خروج السفيناني والصيحة.

القرينة الثانية: أن الداعي لتحذير الشيعة من مدّعي المشاهدة هو الخوف

دعوى أحمد إسماعيل السفارة ١٠٣

عليهم من الزيغ والضلال، ولذلك وُصف المدَّعي بالكاذب والمفتري، وفي بعض نسخ كتاب الخرائج: «كافر مفتر»، ومن المعلوم أن ادَّعاء المشاهدة المجردة لا يستلزم الإضلال، وعليه فيكون المقصود من المشاهدة هو ادَّعاء السفارة.

القرينة الثالثة: روايات وقصص اللقاءات المتواترة التي لا يحتمل كذبها كلها، ولا وقوع الاشتباه والتوهم فيها، فالذين نُقل عنهم التشرف بملاقاة إمام الزمان عليه السلام هم خاصة المؤمنين وأفاضل الصالحين.

فهذه الروايات والقصص قرينة خارجية يُستفاد منها لصرف المشاهدة في الرواية عن معناها الظاهري الذي هو مطلق المعاينة إلى معنى أضيق وهو السفارة.

ومن الروايات الدالة على أن بعض الشيعة يمكن أن يلتقوا بإمام الزمان عليه السلام في زمان الغيبة الكبرى ما رواه الكليني رحمته الله: عن إسحاق بن عمار، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: للقاء غيبتان: إحداها قصيرة، والأخرى طويلة، الغيبة الأولى لا يعلم بمكانه فيها إلا خاصة شيعته، والأخرى لا يعلم بمكانه فيها إلا خاصة مواليه ^(١١٧).

وما رواه أيضاً: عن علي بن أبي حمزة، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا بد لصاحب هذا الأمر من غيبة، ولا بد له في غيبته من عزلة، ونعم المنزل طيبة، وما بثلاثين من وحشة ^(١١٨).

أي أنه عليه السلام سينزل، وسيكون معه ثلاثون شخصاً، ومن كان معه هذا العدد فلن يشعر بالوحشة.

ومنها: ما رواه النعماني: عن الفضل بن عمر الجعفي عن أبي عبد الله

(١١٧) الكافي ١/ ٣٤٠.

(١١٨) نفس المصدر.

١٠٤ الشهب الأحمدية على مُدَّعي المهدوية

الصادق عليه السلام، قال: إن لصاحب هذا الأمر غيبتين: إحداها تطول حتى يقول بعضهم: مات، وبعضهم يقول: قُتل، وبعضهم يقول: ذهب، فلا يبقى على أمره من أصحابه إلا نفر يسير، لا يطلع على موضعه أحد من ولي ولا غيره إلا المولى الذي يلي أمره^(١١٩).

وروى الشيخ الصدوق رحمه الله: عن الحسن بن علي بن فضال، قال: سمعت أبا الحسن علي بن موسى الرضا عليه السلام يقول: إن الخضر عليه السلام شرب من ماء الحياة، فهو حي لا يموت حتى يُنفخ في الصور، وإنه ليأتينا فيسلم، فنسمع صوته، ولا نرى شخصه، وإنه ليحضر حيث ما ذكر، فمن ذكره منكم فليسلم عليه، وإنه ليحضر الموسم كل سنة، فيقضي جميع المناسك، ويقف بعرفة، فيؤمن على دعاء المؤمنين، وسيؤنس الله به وحشة قائمنا في غيبته، ويصل به وحدته^(١٢٠).

أضف إلى هذا أنه رُويت عشرات القصص التي تحكي فوز بعض علمائنا الأبرار بقلائه رُوحى فداه، والتشرف بخدمته، والاستفادة منه.

وبالجمع بين التوقيع وبين الأخبار التي ذكرناها يُعرف أن المقصود من المشاهدة في التوقيع هي دعوى السفارة في عصر الغيبة الكبرى التي من لوازمها انقطاع النيابة الخاصة.

وأما قول أحمد إسماعيل: «إضافة إلى أنها غير مسورة، وهذا يطعن في كليتها عندهم، أم أن قواعدهم لعبة عندهم، إذا شاؤوا عملوا بها، وإذا لم يشاؤوا أوقفوا العمل بها؟!».

فهي محاولة من أحمد إسماعيل لكي يلعب في متن الرواية بجعل القضية جزئية، فيكون معناها أن بعض من يدَّعي المشاهدة فهو كذاب مفتر استناداً على

(١١٩) الغيبة للنعماني: ١٧٦.

(١٢٠) كمال الدين وتمام النعمة: ٣٩١.

القواعد المنطقية!

ومعنى كلامه أن قول الإمام عليه السلام: «ألا فمن ادّعى المشاهدة قبل خروج السفيناني والصيحة فهو كذاب مفتر» ليس مسوّراً، أي لم يُذكر فيه السور، وهو الكلية أو الجزئية، فلم يقل: «كل من ادّعى المشاهدة فكذبوه»، وعليه فإن كل قضية غير مسورة هي في حكم الجزئية، فيكون المعنى: «بعض من يدّعي المشاهدة كاذب»، وهذا لا يستلزم تكذيب أحمد إسماعيل؛ لأن الواجب تكذيب البعض لا الكل.

أقول: إن أحمد إسماعيل أخطأ في كلامه هذا خطأ فادحاً، لا يقع فيه صغار طلبة العلوم الدينية فضلاً عن شخص يدّعي أنه على اتصال بصاحب العصر والزمان عليه السلام، بل يدّعي الإمامة والعصمة!

وذلك لأنه خلط في كلامه بين القضية الحملية (وهي الجملة الخبرية)، والقضية الشرطية، فظن أن هذه القضية حملية، لا شرطية!

فسور القضية الشرطية يختلف عن سور القضية الحملية، فإن سور الشرطية الموجبة الكلية كما قال الشيخ المظفر في كتاب المنطق: كلما، مهما، متى، ونحوها في الشرطية المتصلة^(١٢١).

وأشار بقوله: «ونحوها» إلى «مَنْ» و«ما» و«إذا» وغيرها.

ولهذا نجد أن الجمل الشرطية التي ابتدأت بـ «مَنْ» مسورة، وتفيد الإيجاب الكلي، كما في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَفْتَرَى عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [آل عمران: ٩٤].

إذ لا يمكن لعادل أن يقول: إن بعض المفترين على الله ظالمون، وبعضهم ليس كذلك.

وقوله تعالى: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٣٨].

فإنه لا يمكن أن يقال: إن بعض من تبع هدي النبي ﷺ لا خوف عليه، وبعضهم الآخر يخاف عليه من ذلك.

وقوله سبحانه: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِرْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ لَا انفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٦].

فإن كل من كفر بالطاغوت وآمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى، من دون استثناء.

والأمثلة من كتاب الله كثيرة جداً على أن القضية الشرطية المصدرة بـ «مَنْ» هي مسوّرة، وهي موجبة كلية، وكل عامي يعرف اللغة العربية فضلاً عن العالم، إذا طُرحت عليه قضية شرطية مصدّرة بـ «مَنْ» سيفهم منها العموم، كأن يقول مَنْ فَقَدْ دَابَّتْ: «مَنْ رَدَّ دَابَّتِي فَلَهُ دَرَهْمٌ»، فإن الجميع يفهم العموم والكلية، فهي في قوة: كل من رَدَّ دَابَّتِي استحق مني درهماً، ولهذا يطالبه كل من رَدَّ دَابَّتْه بأن يعطيه درهماً.

لكن أحمد إسماعيل لا يفهم هذا المعنى رغم أنه كثيراً ما يكرّر أنه أعلم الناس بكتاب الله عزّ وجل، وأنه مستعد للمناظرة فيه من باء البسملة إلى سين الناس، والحال أنه لا يعلم بديهيات الخطاب!

ولو فرضنا جدلاً صحّة تفسيره للرواية، بأن يكون معناها أن بعض من يدّعي المشاهدة والسفارة لا تصدّقه، فحينئذ تدل الرواية على أن المدّعين للمشاهدة قسماً: قسم صادق محق، وقسم كاذب مبطل، وعليه، فإنه يلزم أحمد إسماعيل أن يثبت أنه من القسم الأول.

قال: «أم أن قواعدهم لعبة عندهم، إذا شاؤوا عملوا بها، وإذا لم يشاؤوا

أوقفوا العمل بها».

وهذا كلام يضحك الثكلى؛ لأن علم المنطق الذي أطلق عليه أنه من قواعدنا، هو علم من العلوم الإنسانية غير المخصوصة بالشريعة، ويلزم أحمد إسماعيل أن يتعلم أولاً قواعد اللغة العربية، وعلم المنطق، وعلم أصول الفقه، وعلم الرجال، ثم يسعى بعد ذلك لإبطالها أو القدح فيها، أما أن يكون جاهلاً مدقماً بكل هذه العلوم، ثم يعيها، ويحكم ببدعتها فهذا غير مقبول بحال.

وقواعد علم المنطق نعمل بها دائماً، لا إذا شئنا عملنا بها، وإذا شئنا تركناها، وكما لاحظ القارئ العزيز أننا طبقنا قواعد علم المنطق، وأثبتنا أن القضية موجبة كلية، وأثبتنا أن أحمد إسماعيل ظن أننا لم نعمل بقواعد المنطق لأنه - مع شديد الأسف - ضعيف فيها!!

وأما قول أحمد إسماعيل: «إضافة إلى أنها منقوضة بعدة روايات وأحاديث، منها: رواية اليماني، وما حدث مع الشيخ المفيد من رسائل».

فهو كلام غريب جداً؛ لأن رواية اليماني لا تنقض رواية تكذيب مدعي المشاهدة بأي نحو، ولأن أحمد إسماعيل لا يعرف قواعد المنطق التي هي قواعد للتفكير الصحيح، توهم وجود تناقض بين هذه الروايات.

وكان على أحمد إسماعيل لو كان صادقاً أن يبين وجه التناقض المزعوم، ونحن حددنا معنى المشاهدة بدعوى السفارة في زمان الغيبة الكبرى، ومكاتبة الإمام عليه السلام للشيخ المفيد عليه السلام لا تعني تعيينه سفيراً ونائباً، بل إنها ضرب من التشريف بالمكاتبة، وهذا لا مانع منه، بل نحن لا نمنع كما مر من رؤية الإمام عليه السلام والالتقاء به كما حصل مكرراً مع جمع من علمائنا، علماً أن الشيخ المفيد نفسه ذكر في كتبه في أكثر من مورد أنه لا سفارة في الغيبة الكبرى، فقال: وله قبل قيامه غيبتان، إحداها أطول من الأخرى، كما جاءت بذلك الأخبار، فأما القصرى

١٠٨ الشهب الأحمدية على مُدَّعي المهدوية

منهما فمنذ وقت مولده إلى انقطاع السفارة بينه وبين شيعته وعدم السفراء بالوفاة، وأما الطولي فهي بعد الأولى وفي آخرها يقوم بالسيف^(١٢٢).

أما روايات اليماني والتي سنناقشها في معرض ردنا على دعوى أحمد إسماعيل أنه اليماني فلا معارضة بينها وبين توقيع السمرى.

أولاً: لأنه لا دليل على أن اليماني سيكون سفيراً للأمام كما سنبين لاحقاً إن شاء الله تعالى.

وثانياً: أن حركة اليماني ستكون بعد الصيحة، والتوقيع حدّد تكذيب مُدَّعي المشاهدة بالفترة الممتدة بين موت السمرى، وظهور السفيناني والصيحة.

والنتيجة أن كل ما ذكره أحمد إسماعيل في الرد على هذا التوقيع المبارك لا يعدو كونه مجرد كلام ركيك ينطلي على الجهال، وكل منصف يرى أنه لم يستطع ردّ الاستدلال برواية السمرى على انقطاع السفارة في زمان الغيبة الكبرى، وعلى تكذيب كل من يدّعيها قبل الصيحة وظهور السفيناني، وبهذا التوقيع تبطل دعوة أحمد إسماعيل من أساسها.

دعوى أحمد إسماعيل أنه اليماني

تحدّثت روايات قليلة جدًّا مروية عن أئمة أهل البيت عليهم السلام عن رجل يمني، يظهر قبيل خروج إمامنا المهدي عليه السلام، وبينت بعض تلك الروايات شيئاً يسيراً من صفاته وحركته في عصر الظهور المقدّس.

وقد ادّعى أحمد إسماعيل البصري أنه هو اليماني المذكور في الروايات، وكعاداته لم يذكر أي دليل أو برهان سوى بعض خطابات إنشائية لا تسمن ولا تغني من جوع، زعم أنها أدلة على ذلك، ولنا على دعوى يمانيته عدة وقفات:

١- اليماني من اليمن:

يدّعي أحمد إسماعيل وأتباعه أنه هو اليماني المذكور في الروايات، في حين أن أحمد إسماعيل معلوم أنه عراقي، وبالتحديد من البصرة، في حين أن اليماني المذكور في الروايات يخرج من اليمن، والدليل على ذلك:

أولاً: المعنى المتبادر من لفظ «يماني» إذا أُطلق ينصرف إلى رجل من اليمن، وهو البلد المعروف، كما إذا قلنا: «مصري، وشامي، وعراقي، وحجازي، ولبناني» ونحو ذلك، فإنها تنصرف إلى أنه رجل من تلك البلاد، ولا يراد بها معنى آخر إلا بقرينة واضحة، وليست هناك أي قرينة تنصرف لفظ «اليماني» إلى معنى آخر غير كونه من بلاد اليمن، وهو واضح، وإنكاره لَيُّ للنصوص الواضحة بدون أي مستند صحيح.

ثانياً: أن بعض الروايات الشريفة نصّت على أن اليماني يخرج من اليمن.

منها: ما رواه الشيخ الصدوق عليه السلام في (كمال الدين): عن محمد بن مسلم الثقفي، قال: يا ابن رسول الله متى يخرج قائمكم؟ قال: إذا تشبّه الرجال بالنساء، والنساء بالرجال، واكتفى الرجال بالرجال، والنساء بالنساء، وركب ذوات الفروج السروج، وقُبِلَت شهادات الزور، ورُذِّت شهادات العدول، واستخفّ الناس بالدماء، وارتكاب الزنا، وأكل الربا، وأثقي الأشرار مخافة ألسنتهم، وخروج السفيناني من الشام، والبياني من اليمن، وخسف بالبيداء، وقُتل غلام من آل محمد عليه السلام بين الركن والمقام، اسمه محمد بن الحسن النفس الزكية، وجاءت صيحة من السماء بأن الحق فيه وفي شيعته، فعند ذلك خرج قائمنا، فإذا خرج أسند ظهره إلى الكعبة، واجتمع إليه ثلاثمائة وثلاثة عشر رجلاً، وأول ما ينطق به هذه الآية: ﴿يَقِيْتُ اللَّهَ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [هود: ٨٦]، ثم يقول: «أنا بقية الله في أرضه، وخليفته، وحجّته عليكم»، فلا يُسلّم عليه مسلّم إلا قال: «السلام عليك يا بقية الله في أرضه»، فإذا اجتمع إليه العقد وهو عشرة آلاف رجل خرج، فلا يبقى في الأرض معبود دون الله عزّ وجل، من صنم ووثن وغيره إلا وقعت فيه نار فاحترق، وذلك بعد غيبة طويلة؛ ليعلم الله من يطيعه بالغيب ويؤمن به ^(١٢٣).

رواه المجلسي ^(١٢٤)، والأربلي ^(١٢٥)، والطبرسي ^(١٢٦).

وهذه الرواية نص صريح في أن البياني يخرج من اليمن، ولا ينكر هذا إلا مكابر مجادل بالباطل.

ومنها: ما رواه السيّد ابن طاووس عليه السلام وصحّحه: عن عباد بن محمد

(١٢٣) كمال الدين وتمام النعمة: ٣٣١.

(١٢٤) بحار الأنوار ٥٢/١٩١.

(١٢٥) كشف الغمة ٣/٣٤٣.

(١٢٦) إعلام الوري ٢/٢٩٢.

دعوى أحمد إسماعيل أنه اليماني ١١١

المدايني الذي سأل الإمام الصادق عليه السلام، فقال: دخلت على أبي عبد الله عليه السلام بالمدينة حين فرغ من مكتوبة الظهر، وقد رفع يديه إلى السماء وهو يقول: أيّ سامع كلّ صوت...

إلى أن قال: وأنجز لوليّك، وابن نبيّك، الداعي إليك بإذنك، وأمينك في خلقك، وعينك في عبادك، وحُجَّتكَ على خلقك، عليه صلواتك وبركاتك، وَعَدَهُ، اللهم أيّده بنصرك، وانصر عبدك، وقوّ أصحابه، وصبرّهم، وافتح لهم من لدنك سلطاناً نصيراً، وعجّل فرجه، وأمكنه من أعدائك وأعداء رسولك، يا أرحم الراحمين. قلت: أليس قد دعوتَ لنفسك فجعلت فداك؟ قال: دعوتُ لنور آل محمد، وسائقهم، والمنتقم بأمر الله من أعدائهم. قلت: متى يكون خروجه جعلني الله فداك؟ قال: إذا شاء من له الخلق والأمر. قلت: فله علامة قبل ذلك؟ قال: نعم، علامات شتى. قلت: مثل ماذا؟ قال: خروج راية من المشرق، وراية من المغرب، وفتنة تظل ^(١٢٧) أهل الزوراء، وخروج رجل من ولد عمّي زيد باليمن، وانتهاب ستارة البيت ^(١٢٨).

وهذه الرواية أظهر في تبيان الأمر، إذ أنه لا يوجد رجل يخرج قبيل الظهور، ويكون علامة للإمام المهدي عليه السلام سوى ثلاثة: السفياي، والخرساني، واليماني، أما الأول فمن الشام، وأما الثاني فمن خراسان، فيتعيّن الثالث، وهو المراد.

ومنها: ما رواه النعماني: عن عبيد بن زرارة، قال: ذكر عند أبي عبد الله عليه السلام السفياي، فقال: أتى يخرج ذلك؟ ولما يخرج كاسر عينيه بصنعاء ^(١٢٩).

فإن الراوي كان يظن أن بعض الخارجين في زمان الإمام الصادق عليه السلام هو السفياي، فردّ عليه الإمام عليه السلام بأنه ليس بالسفياي؛ لأنه لو كان السفياي لخرج

(١٢٧) هكذا في المصدر، ولعله: «تُضَلُّ» من الضلال .

(١٢٨) فلاح السائل: ١٧٠ .

(١٢٩) الغيبة للنعماني: ٢٨٦ .

في نفس الوقت رجل آخر هو اليماني في صنعاء، وحيث إن اليماني لم يخرج، فالسفياني كذلك؛ وذلك لأن الروايات الأخرى دلّت على أن السفياني والخراساني واليماني يخرجون في سنة واحدة، وفي شهر واحد، وفي يوم واحد.

فقد روى الشيخ الطوسي والشيخ المفيد عليهما السلام عن بكر بن محمد، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: خروج الثلاثة: السفياني، والخراساني، واليماني، في سنة واحدة، في شهر واحد، في يوم واحد، وليس فيها راية أهدى من راية اليماني؛ لأنه يدعو إلى الحق ^(١٣٠).

إذن فاليماني من اليمن، وليس من العراق أو من البصرة كما يدّعي هؤلاء القوم، ودوره هو محاربة السفياني.

٢- اليماني من ولد زيد الشهيد عليه السلام:

لم أجد بحسب تتبعي القاصر وكذلك لم يجد أحمد إسماعيل وأتباعه رواية واحدة تدل على أن اليماني ولد الإمام الحجة عليه السلام، ومع ذلك فإن أحمد إسماعيل وأتباعه استدّلوا على ذلك بما يضحك الثكلى، فقالوا:

إن رواية الوصيّة عبّرت على ابن الإمام عليه السلام بأنه أول المؤمنين، وروايات اليماني عبّرت عن اليماني بأن رايته أهدى الرايات، فلا بد أن يكون اليماني هو المهدي الأول المذكور في رواية الوصيّة!

وهذا ما يذكرني بمثال ذكره أستاذي حفظه الله في المنطق عندما كنا بصدد دراسة القياس، وهو مذكور في بعض كتب المنطق: الحائط فيه فأرة، وكل فأرة لها أذنان، إذن ينتج للجدار أذنان!!

وهذا استدلال باطل جدًّا، ولا أظن شخصاً يحترم عقله يقول مثل هذا الكلام في مسألة مهمة مثل هذه المسألة التي يجب أن يكون الدليل فيها واضحاً قطعياً.

دعوى أحمد إسماعيل أنه اليماني ١١٣

مضافاً إلى ذلك فإن بعض الروايات بيّنت صراحة أن اليماني من ولد زيد الشهيد عليه السلام، كما مرّ قريباً من رواية السيّد ابن طاووس عن عباد بن محمد المدايني الذي سأل الإمام الصادق عليه السلام عن علامات خروج الإمام المهدي عليه السلام، فقال له: خروج راية من المشرق، وراية من المغرب، وفتنة تظل أهل الزوراء، وخروج رجل من ولد عمّي زيد باليمن، وانتهاب ستارة البيت ^(١٣١).

وقد ذكرنا سابقاً أن المذكور في الخبر هو اليماني، وهذا ما يتلاءم مع التوزع الجغرافي للسادة الزيدية اليوم، إذ أن مركز تكتل الزيدية - أي أحفاد زيد الشهيد - هو اليمن، ولذلك كثيراً ما يقع الخلط بينهم، وبين أتباع المذهب الزيدي، إذ يوجد في اليمن الكثير من الشيعة الاثني عشرية، لكنه يطلق عليهم زيدية لا بلحاظ مذهبهم، بل بلحاظ نسبهم.

كما أن اليماني الذي سيقوم بهذا الدور لا بد أن يكون شخصية لها قاعدة جماهيرية واسعة حتى يستطيع تشكيل جيش قوي يقارع السفيناني، وهذا ما نراه في اليمن من تقديس اليمنيين الشيعة للسادة، والتفافهم حولهم.

إذن فاليماني المذكور في الروايات هو من ولد زيد الشهيد بدلالة هذه الرواية، وليس هو من ولد الإمام الحجة عليه السلام.

٣- اليماني والعصمة:

ادّعى بعض المروّجين لأحمد إسماعيل أن الروايات دلّت على أن اليماني معصوم، وهذا يؤكّد ما يذهبون إليه من أنه أكثر من مجرد قائد عسكري، بل إنه إمام وحجة على أهل الأرض!

والجواب: أن هذا كله من صنع الخيال ونسج الأوهام؛ لأنه لا يوجد أي دليل على عصمة اليماني، وما استدلّوا به لا ينفعهم.

وقد قال أحمد إسماعيل لإثبات عصمته: أما بالنسبة لحدود شخصية اليماني:

فقد ورد في الرواية عن الباقر: وليس في الرايات راية أهدي من راية اليماني، هي راية هدى؛ لأنه يدعو إلى صاحبكم، فإذا خرج اليماني حرم بيع السلاح على الناس وكل مسلم، وإذا خرج اليماني فانهض إليه، فإن رايته راية هدى، ولا يحل لمسلم أن يلتوي عليه، فمن فعل ذلك فهو من أهل النار؛ لأنه يدعو إلى الحق وإلى طريق مستقيم. وفيها: أولاً: «لا يحل لمسلم أن يلتوي عليه، فمن فعل ذلك فهو من أهل النار»، وهذا يعني أن اليماني صاحب ولاية إلهية، فلا يكون شخص حجة على الناس، بحيث إن إعراضهم عنه يُدخلهم جهنم وإن صلّوا وصاموا، إلا إذا كان من خلفاء الله في أرضه، وهم أصحاب الولاية الإلهية من الأنبياء والمرسلين والأئمة والمهديين. ثانياً: أنه «يدعو إلى الحق وإلى طريق مستقيم»، والدعوة إلى الحق والطريق المستقيم، أو الصراط المستقيم، تعني: أن هذا الشخص لا يخطئ، فيدخل الناس في باطل، أو يُخرجهم من حق، أي أنه معصوم منصوص العصمة، وهذا المعنى يصبح لهذا القيد أو الحد فائدة في تحديد شخصية اليماني^(١٣٢).

ولنا على هذا الكلام الصادر من أحمد إسماعيل حسب ما يقوله أتباعه عدة تعليقات:

الأول: أن ما استفاده من عبارة الإمام الباقر عليه السلام التالية: «لا يحل لمسلم أن يلتوي عليه، فمن فعل ذلك فهو من أهل النار» من أن اليماني صاحب ولاية إلهية، وحجة على الخلق، باطل؛ لأن العبارة لا تدل على ذلك، بل غاية ما تدل أنها تمتنع من الوقوف في وجهه ومحاربتة، لأن معنى يلتوي عليه أي يشتد عليه، وهي عبارة أخرى عن محاربتة، وقد علّلت الرواية ذلك بأنه يدعو إلى الإمام

المهدي عليه السلام، ويدعو إلى الحق.

وشتان بين عبارة «يلتوي عنه» و«يلتوي عليه»؛ إذ أن المقصود من الأولى الابتعاد عنه وعدم نصرته، أما الثانية فالمقصود منها هو المواجهة، فلو قلنا: «يحرم الخروج على الحاكم في زمان الغيبة الكبرى» فمفاد هذه العبارة حرمة حمل السلاح في وجه الحاكم ومقاتلته، لكن لا يعني ذلك وجوب طاعته، أو وجوب الانضمام إليه.

أما لو قلنا: «يحرم الخروج عن الحاكم» فنعني وجوب طاعته، وحرمة تجاوز سلطته أو قوانينه.

إذن هذه العبارة لا تدل على لزوم نصرته، ولا سيما أنه رويت روايات أخرى تحت على ادّخار النفس لصاحب الأمر عليه السلام.

فقد روى النعماني بسنده عن أبي خالد الكابلي، عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال: كأني بقوم قد خرجوا بالمشرق، يطلبون الحق فلا يُعطونه، ثم يطلبونه فلا يُعطونه، فإذا رأوا ذلك وضعوا سيوفهم على عواتقهم، فيُعطون ما سألوا، فلا يقبلونه حتى يقوموا، ولا يدفعونها إلا إلى صاحبكم، قتلاهم شهداء، أما إني لو أدركت ذلك لأبقيت نفسي لصاحب هذا الأمر^(١٣٣).

وأتباع أحمد إسماعيل يزعمون أنهم هم المعنيون بهذه الرواية، وهي دعوى كسائر دعاواهم قام الدليل على بطلانها، ومع التصريح بأن قتلى أصحاب اليماني شهداء، إلا أنه لا يجب النهوض معهم، وإبقاء النفس لنصرة الإمام المهدي عليه السلام أولى من النهوض معهم.

وهذا الفهم السقيم الذي جاء به اليماني المزعوم غير مستغرب منه؛ لأن معرفته باللغة العربية ضعيفة كما يظهر ذلك في خطاباته الصوتية التي تُنسب

إليه، بل حتى كتاب الله لم يسلم من لحنه وسوء قراءته.

الثاني: ما استفاده من عبارة: «لأنه يدعو إلى الحق وإلى طريق مستقيم»، من أن هذا خاص بالمعصومين والحجج الإلهية!

وهذا باطل بالضرورة؛ إذ أنه لا ملازمة بين الدعوة إلى الحق والعصمة، فقد يكون الرجل داعية للحق كعلمائنا الأبرار، لكن لا نعتقد فيهم العصمة عن الذنوب والأخطاء.

وماذا يقول أحمد إسماعيل في الحديث المروي عن النبي ﷺ في عمار بن ياسر رضي الله عنه أنه قال: ما لهم ولعمار، يدعوهم إلى الجنة، ويدعونه إلى النار؟! ^(١٣٤).

وفي الحديث الآخر المروي في حق زيد الشهيد رضي الله عنه، عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام أنه قال: ولا تقولوا: «خرج زيد»، فإن زيدا كان عالماً، وكان صدوقاً، ولم يدعكم إلى نفسه، إنما دعاكم إلى الرضا من آل محمد عليهم السلام، ولو ظهر لوفى بما دعاكم إليه ^(١٣٥).

ولا شك في أن عماراً وزيداً كانا يدعوان إلى الحق، وأنه لا يجوز قتلها، وأن من قتلها من أهل النار، فهل يلتزم أحمد إسماعيل وأتباعه بعصمة عمار بن ياسر وعصمة زيد الشهيد رضوان الله عليهما؟ أم أن قواعده لعبة يُعملها متى شاء؟

علماً أن الرواية وردت في مقام المفاضلة بين راية اليامي وبقية الرايات، وقد علّل الإمام عليه السلام كون راية اليامي أهدي الرايات بأنه يدعو لصاحبكم، أي لصاحب الأمر عليه السلام.

ثم إن هذه الرواية تدل على أن اليامي يدعو إلى الإمام المهدي عليه السلام، ولا

(١٣٤) بحار الأنوار ٣١/ ١٩٦.

(١٣٥) الكافي ٨/ ٢٦٤.

دعوى أحمد إسماعيل أنه اليماني ١١٧

يدعو الناس إلى نفسه أو أتباعه، وأما أحمد إسماعيل فهو يدعو الناس لبيعته، ولنصرته، والإيمان به، وتقليده، وكفى بهذا مسقطاً ليمانيته المزعومة.

الثالث: ما ذكره بعض أنصاره من أن عبارة: «وإذا خرج اليماني فانهض إليه، فإن رايته راية هدى» تدل على وجوب نصرته، وبالتالي فهو معصوم واجب الاتباع.

والجواب: أن نصره اليماني مقيّدة بدعوته لصاحب الأمر، وليست على إطلاقها، وبعبارة أخرى أنه ما دام اليماني على خط صاحب الأمر عجل الله فرجه فللمؤمنين نصرته، أما إذا انحرف عنه فهذا كاشف عن أنه ليس اليماني المذكور في الروايات، وإنما هو مدّعي لليمانية.

ثم إن الرواية قيّدت نصره اليماني بخروجه، وأما قبل خروجه فلا يجب نصرته فضلاً عن أتباعه، والاعتقاد بإمامته، وغير ذلك مما يدّعيه أحمد إسماعيل لنفسه، ويدّعيه له أتباعه.

وهنا يقع أحمد إسماعيل وأتباعه في مأزق لا يستطيعون الخروج منه:

وذلك لأنهم إن فسّروا الخروج بالظهور فإن الأحاديث الأخرى تبطل دعوة أحمد إسماعيل من رأس؛ لأنها دلت على أن خروج السفيناني واليماني والخراساني في سنة واحدة، في شهر واحد، في يوم واحد، وعليه فأحمد إسماعيل ليس باليماني؛ لأنه لم يظهر السفيناني بعد في هذه الأيام.

وإن فسّروا الخروج بالقيام بالسيف كما ذكروا هذا في كتبهم، فيكون الأمر بالنهوض إليه ونصرته مقيّداً بوقت قيامه العسكري، وعليه فلا تجب نصره مدّعي اليمانية في هذا الوقت؛ لأنه لم يبدأ بعد في حركته العسكرية، بل إنه غائب متستر عن الناس، ولو بدأ حركته العسكرية فلا بد أن تتزامن مع حركة السفيناني والخراساني كما دلّت عليه الرواية التي ذكرناها سابقاً.

٤- اليماني والسفارة:

قد يتبادر إلى ذهن القارئ سؤال: هل اليماني من سفراء الإمام المهدي عليه السلام أم لا؟ وإذا كان الأمر كذلك فهل يتعارض هذا مع ما اتَّفقت عليه الشيعة الإمامية من انقطاع السفارة في الغيبة الكبرى؟

والجواب: أنه لا يبعد أن يتشرف اليماني بقاء الإمام المهدي عليه السلام، ويأخذ بتوجيهاته، بل نكاد نطمئن بذلك، إذ أنه لا يمكن لأحد أن يقوم بهذا العمل المهم - وهو محاربة السفيناني الذي سيكون حاكماً على غالب منطقة الشرق الأوسط - من دون الرجوع إلى صاحب العصر عليه السلام !

ولكن هذا لا يثبت سفارته بالمعنى الذي تعرّضنا له في مبحث السفارة، فإننا لم نعر على دليل يدل على ذلك، والروايات أوضحت أن دور اليماني دور عسكري بحت، ولا يوجد ما يُشعر أن له دوراً تثقيفياً تعليمياً في المجتمع الشيعي وغيره.

ولو سلّمنا بأنه نائب للإمام عليه السلام فهذا لا يتعارض مع توقيع السمری، إذ أن خروج اليماني سيكون مرافقاً لخروج السفيناني والصيحة السماوية، وهي علامات انتهاء الغيبة الكبرى، والدخول في عصر الظهور.

والمستند في ذلك ما رواه النعماني في الغيبة: عن أبي بصير عن الصادق عليه السلام: قال: لا بد لبني فلان من أن يملكوا، فإذا ملكوا ثم اختلفوا تفرّق ملكهم، وتشتّت أمرهم، حتى يخرج عليهم الخراساني والسفيناني، هذا من المشرق، وهذا من المغرب، يستبقان إلى الكوفة كفرسي رهان، هذا من هنا، وهذا من هنا، حتى يكون هلاك بني فلان على أيديهما، أما إنهم لا يُبقون منهم أحداً. ثم قال عليه السلام: خروج السفيناني واليماني والخراساني في سنة واحدة، في شهر واحد، في يوم واحد، نظام كنظام الخرز، يتبع بعضه بعضاً، فيكون البأس من كل وجه، ويل

دعوى أحمد إسماعيل أنه اليمني ١١٩
لمن ناوهم^(١٣٦).

بل ربما يستفاد من الرواية أن خروج اليمني سيكون مسبوقاً بالصيحة، إذ أن حركته ستكون لمواجهة خطر السفياي، والسفياي سيسيطر على منطقة الحجاز بعد اختلاف بني فلان كم نصّت الرواية، والصيحة ستكون مباشرة إثر خلافهم، فقد ورد في رواية أخرى قوله عليه السلام: إذا اختلف بنو فلان فيما بينهم فعند ذلك فانتظروا الفرج، وليس فرجكم إلا في اختلاف بني فلان، فإذا اختلفوا فتوقّعوا الصيحة في شهر رمضان وخروج القائم، إن الله يفعل ما يشاء، ولن يخرج القائم ولا ترون ما تحبّون حتى يختلف بنو فلان فيما بينهم، فإذا كان كذلك طمع الناس فيهم، واختلفت الكلمة، وخرج السفياي^(١٣٧).

إذن ترتيب الأحداث سيكون كالآتي:

أولاً: اختلاف بني فلان.

ثانياً: الصيحة وخروج السفياي، واليمني.

ثالثاً: قيام الإمام المهدي عليه السلام.

علماً أن الصيحة هي من أشد علامات الظهور وضوحاً، إذ نصّت الروايات على أن كل أهل الأرض يسمعونها، كلُّ بلُغته، وقد قال صادق العترة عليه السلام: الصيحة لا تكون إلا في شهر رمضان؛ لأن شهر رمضان شهر الله، والصيحة فيه هي صيحة جبرائيل إلى هذا الخلق. ثم قال: ينادي منادٍ من السماء باسم القائم عليه السلام، فيسمع من بالشرق ومن بالمغرب، لا يبقى راقداً إلا استيقظ، ولا قائماً إلا قعد، ولا قاعداً إلا قام على رجليه فزعاً من ذلك الصوت، فرحم الله من اعتبر بذلك الصوت فأجاب، فإن الصوت الأول هو صوت جبرئيل الروح

(١٣٦) الغيبة للنعماني: ٢٦٤ .

(١٣٧) نفس المصدر: ٢٦٤ .

الأمين عليه السلام (١٣٨).

وروى عن شربيل قال: قال أبو جعفر عليه السلام: وقد سألته عن القائم عليه السلام، فقال: إنه لا يكون حتى ينادي منادٍ من السماء، يُسمع أهل المشرق والمغرب، حتى تسمعه الفتاة في خدرها (١٣٩).

إذن فاليماني هو رجل من اليمن، يخرج من صنعاء، من ولد زيد الشهيد عليه السلام، يرفع راية جدّه، ويدعو الناس لصاحب الأمر عليه السلام، ومهمته محاربة السفيناني، وهو ليس بصاحب دعوة يجب الإيمان بها، أو يلزم اتباعه فيها، وإنما المهم أن لا يقف الانسان ضدّه؛ لأنه يدعو للحق.

أما أحمد إسماعيل فهو عراقي، ادّعى زوراً وهتافاً انتسابه لأهل البيت عليه السلام، وادّعى أنه اليماني مع دعوات أخرى عظيمة لم تثبت بدليل واحد، بل كل الأدلة تثبت بطلان تلك الدعاوى!

وقبل أن أنتقل إلى المبحث اللاحق أريد أن أثبت للقارئ الكريم أن أحمد إسماعيل ليس باليماني من خلال كلامه هو نفسه!

قال في كتابه (المتشابهات) الذي كما يقول تحدّى به كل علماء الشيعة للرد عليه وإيجاد ثغرة فيه! بل اعتبره هو الدليل على صدق دعواه! قال في معرض ردّه على سؤال حول شخصية اليماني نقلنا جزءاً من جوابه فيما تقدّم، ومن ضمن جوابه أنه سرد أحاديث استفاد منها أن اليماني من البصرة، فقال: ... وعن أمير المؤمنين عليه السلام في خبر طويل: ألا وإن أولهم من البصرة، وآخرهم من الأبدال... وعن الصادق عليه السلام في خبر طويل سمّي فيه أصحاب القائم عليه السلام: ومن البصرة أحمد (١٤٠).

(١٣٨) الغيبة للنعماني: ٢٦٢.

(١٣٩) نفس المصدر: ٢٦٥.

(١٤٠) المتشابهات: ٤٥.

دعوى أحمد إسماعيل أنه اليمازي ١٢١

أما الرواية الأولى التي احتج بها والتي تذكر أن أول أصحاب القائم من البصرة، فلو أكمل قراءتها لُعلم أن أنصاره من البصرة اثنان، هما: علي، ومحارب، وليس هناك ذكر لأحمد!!

وقد نقل السيد الكاظمي في كتابه (بشارة الإسلام)، وهو نفس المصدر الذي نقل منه أحمد إسماعيل حجته، عن أمير المؤمنين عليه السلام، قال: ألا إن أولهم من البصرة، وآخرهم من الأبدال، فأما الذين من البصرة، فعلي، ومحارب، ورجلان من قاشان... (١٤١).

ونُقلت الرواية في كتاب (إلزام الناصب) بلفظ: وقالوا: يا أمير المؤمنين نسألك بالله وبابن عمك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن تسميهم بأسمائهم وأمصارهم، فلقد ذابت قلوبنا من كلامك. فقال: اسمعوا أيُّن لكم أسماء أنصار القائم، إن أولهم من أهل البصرة، وآخرهم من الأبدال، فالذين من أهل البصرة رجлан، اسم أحدهما علي، والآخر محارب (١٤٢).

فهذا يدل على أن صاحب هذه الدعوة المزعومة ليست عنده أمانة علمية في النقل، وهمّة الترويج لنفسه، والاستخفاف بعقول الآخرين، فهنيئاً لأتباعه بهذا الإمام!

وأما الرواية الثانية فقد ذكرناها سابقاً، وبيننا سبب تمسكهم بالنقل من كتاب (بشارة الإسلام)، رغم أن مؤلفه هو مجرد ناقل للرواية عن كتب المتقدمين، فإن السيد الكاظمي نقل الرواية كالاتي: ومن البصرة: عبد الرحمن بن الأعطف بن سعد، وأحمد، ومليح، وحماد بن جابر (١٤٣).

أما صاحب (دلائل الإمامة) فقال: ومن البصرة: عبد الرحمن بن

(١٤١) بشارة الإسلام: ٢٤٩.

(١٤٢) إلزام الناصب في إثبات الحجة الغائب ٢/ ١٧٤.

(١٤٣) بشارة الإسلام: ٢٤٧.

الأعطف بن سعد، وأحمد بن مليح، وحماد بن جابر^(١٤٤).

فعدوله عن النص الأصلي الموجود في (دلائل الإمامة) هو بسبب ذكر الاسم كاملاً، أي أحمد بن مليح، ولأن اسم والد اليمني المزعوم: إسماعيل، فهذه الرواية لا تخدمهم، فأخذوا بالنص الموجود في بشارة الإسلام لموافقته لأهوائهم! رغم أنه في بشارة الإسلام قال بعد نقل هذه الرواية: «هذه النسخة كثيرة الغلط، وقد سقط منها بعض الحروف، وبُدِّل ببعض، وقد صحَّحت بعضها بنظري القاصر بواسطة بعض الأخبار».

فهل هذا من دأب الباحثين المحققين؟

وهل هذا من دأب من عنده أمانة علمية؟

وهل يستند من يريد إثبات أمر عظيم على نسخة كثيرة الغلط؟

علماً أن أحمد إسماعيل وأتباعه عندهم انتقائية غريبة في التعامل مع الروايات، فالخبر الذي يخدمهم يطبِّلون به ويزمرون له حتى لو كان ضعيفاً متهاكاً، بل حتى لو كان موضوعاً أو من طرق أبناء العامة، والرواية التي لا تخدمهم يُعرضون عنها كأنها غير موجودة أصلاً!

فمثلاً: نراهم لا يذكرون هذه الرواية التي رواها القاضي النعمان: عن جعفر بن محمد عليه السلام، أنه قال لقوم من أهل الكوفة: أنصارنا غيركم، ما يقوم مع قائمنا من أهل الكوفة إلا خمسون رجلاً، وما من بلدة إلا ومعه منهم طائفة، إلا أهل البصرة فإنه لا يخرج معه منهم إنسان^(١٤٥).

أليس هذا الخبر مسقطاً لكل مزاعم هذا الرجل؟

وما المانع أن يكون أحمد إسماعيل هو دجال البصرة المذكور في الخبر الذي

(١٤٤) دلائل الإمامة: ٥٧٤.

(١٤٥) شرح الأخبار ٦٦/٣.

دعوى أحمد إسماعيل أنه اليماني ١٢٣

رواه السيد ابن طاووس رحمته الله: عن عبد الله بن عبد العزيز، قال: قال لي علي بن أبي طالب وخطب بالكوفة، فقال: يا أيها الناس الزموا الأرض من بعدي، وإياكم والشُّذَّاذ من آل محمد، فإنه يخرج شذاذ آل محمد، فلا يرون ما يحبون؛ لعصيانهم أمري، ونبذهم عهدي، وتخرج راية من ولد الحسين تظهر بالكوفة بدعاية الأمية، ويشمل الناس البلاء، ويتلى الله خير الخلق، حتى يميز الحبيث من الطيب، ويتبرأ الناس بعضهم من بعض، ويطول ذلك حتى يفِرَّج الله عنهم رجل من آل محمد، ومن خرج من ولدي، فعمل بغير عملي، وسار بغير سيرتي، فأنا منه بريء، وكل من خرج من ولدي قبل المهدي فإنما هو جزور، وإياكم والدَّجَّالين من ولد فاطمة، فإن من ولد فاطمة دَجَّالين، ويخرج دَجَّال من دجلة البصرة، وليس مني، وهو مقدِّمة الدَّجَّالين كلهم ^(١٤٦).

ولو نظرنا إلى أحمد إسماعيل نراه من البصرة، والرواية لم تنص على أنه من ولد فاطمة عليها السلام، وهذا هو المعروف من نسبه، بل ربما يُستظهر من الرواية أن الإمام عليه السلام يكذب دعواه في انتسابه لأهل البيت عليهم السلام، ولهذا قال عليه السلام: «وليس مني»، وإنما وُصف بأنه مقدِّمة الدَّجَّالين لأنه يدَّعي أنه إمام، معصوم، ووصي للإمام المهدي عليه السلام، وأول المهديين، وأنه اليماني الممدوح في الروايات، ولحد الآن لم يدَّع مثل هذه الدعاوى أحد، ويظهر من الرواية أن بعض الدَّجَّالين الآخرين سيَدَّعون دعاوى مشابهة لهذه الدعوى، وهذا ما نتوقَّعه في الأيام الآتية.

وعليه، فما المانع أن يكون أحمد إسماعيل هو المقصود بهذه الرواية التي تذكر دَجَّالاً من البصرة، يدَّعي زوراً وهتاناً منصباً إلهياً، فيلبس أمره على كثير من الناس؟!!

وأخيراً تبقى نقطة نختم بها هذا البحث، وهي ادِّعاء بعضهم وجود أكثر من يماني في روايات أهل البيت عليهم السلام.

١٢٤ الشهب الأحمدية على مُدَّعي المهدوية

والجواب على هذا: أن روايات أهل البيت عليهم السلام بيَّنت قضية اليماني بوضوح، واللبس الذي وقع فيه هؤلاء نتيجة اعتمادهم على أخبار غير المعصومين، كخبر سطيح الكاهن^(١٤٧)، ورواية كعب^(١٤٨)، وأما من اكتفى بالعين الصافية فلن يقع في المأزق الذي وقع فيه هؤلاء.

(١٤٧) بحار الأنوار ٥١/ ١٦٣ .

(١٤٨) عقد الدرر: ٧٩ .

دعوى أحمد إسماعيل أنه الإمام الثالث عشر!

لم يكتف أحمد إسماعيل بكل ما ذكرناه سابقاً، من ادّعاء أنه ابن الإمام المهدي عليه السلام، وأنه المهدي الأول من بعده، وسفيره قبل ظهوره، وأنه اليماني المذكور في الروايات، بل تمادى في ادّعاءاته حتى قال: إنه حُجَّة الله على الخلق، وإنه الإمام الثالث عشر من أئمة أهل البيت عليه السلام!

وقد استدل بعض أتباعه له بعدة روايات، دلّت ظواهرها على أن الأئمة أكثر من اثني عشر، ضاربين عرض الجدار بالروايات الأخرى المتواترة من طرق السنة والشيعية التي تدل بوضوح على أن الأئمة أو الخلفاء اثنا عشر، ومعرضين عن إجماع الشيعة من عصر الغيبة إلى يومنا هذا على حصر عدد الأئمة في اثني عشر إماماً فقط!

الأدلة على أن الأئمة اثنا عشر:

ذكر الشيعة الاثنا عشرية عدة أدلة على صحّة معتقدتهم بأن عدد الأئمة اثنا عشر، من ضمنها:

الدليل الأول: الروايات المتواترة التي تحصر الأئمة في اثني عشر إماماً دون زيادة أو نقيصة، وتذكرهم إما بنسبهم، أو بأسمائهم إماماً تلو إمام.

منها: ما رواه الشيخ الصدوق عليه السلام بسنده عن سيّد الأوصياء أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: الأئمة من بعدي اثنا عشر، أولهم أنت يا علي، وآخرهم القائم، الذي يفتح الله تعالى ذكره على يديه مشارق

الأرض ومغارها^(١٤٩).

وروى أيضاً: عن الصادق جعفر بن محمد، عن أبيه محمد بن علي، عن أبيه علي بن الحسين، عن أبيه الحسين بن علي، عن أبيه أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، قال: قلت لرسول الله صلى الله عليه وآله: أخبرني بعدد الأئمة بعدك. فقال: يا علي، هم اثنا عشر، أولهم أنت، وآخرهم القائم^(١٥٠).

وما رواه عن الصادق جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جدّه، عن علي عليه السلام، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: الأئمة بعدي اثنا عشر، أولهم علي بن أبي طالب، وآخرهم القائم، هم خلفائي، وأوصيائي، وأوليائي، وحجج الله على أمتي بعدي، المقر بهم مؤمن، والمنكر لهم كافر^(١٥١).

وما رواه عن السيد بن محمد الحميري - في حديث طويل - قال فيه: قلت للصادق جعفر بن محمد عليه السلام: يا ابن رسول الله قد روي لنا أخبار عن آبائك عليهم السلام في الغيبة، وصحة كونها، فأخبرني بمن تقع؟ فقال عليه السلام: إن الغيبة ستقع بالسادس من ولدي، وهو الثاني عشر من الأئمة الهداة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله، أولهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، وآخرهم القائم بالحق، بقية الله في الأرض، وصاحب الزمان، والله لو بقي في غيبته ما بقي نوح في قومه لم يخرج من الدنيا حتى يظهر، فيملا الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت جوراً وظلماً^(١٥٢).

وروى في كمال الدين: عن الفضل بن عمر، قال: قال الصادق جعفر بن محمد عليه السلام: إن الله تبارك وتعالى خلق أربعة عشر نوراً قبل خلق الخلق بأربعة عشر ألف عام، فهي أرواحنا. فقليل له: يا ابن رسول الله ومن الأربعة عشر؟

(١٤٩) أمالي الصدوق: ١٧٢.

(١٥٠) نفس المصدر: ٧٢٨.

(١٥١) عيون أخبار الرضا ٢/ ٦١.

(١٥٢) كمال الدين وتمام النعمة: ٣٤٢.

دعوى أحمد إسماعيل أنه الإمام الثالث عشر ١٢٧

فقال: محمد، وعلي، وفاطمة، والحسن، والحسين، والأئمة من ولد الحسين،
آخرهم القائم الذي يقوم بعد غيبته، فيقتل الدجال، ويظهر الأرض من كل
جور وظلم^(١٥٣).

وبسنده عن جعفر بن محمد عن آبائه عليهم السلام، قال: قال رسول الله ﷺ:
أبشروا ثم أبشروا - ثلاث مرات - إنما مثل أمّتي كمثّل غيث لا يُدرى أوله خير
أم آخره، إنما مثل أمّتي كمثّل حديقة أُطعم منها فوج عامّاً، ثم أُطعم منها فوج
عامّاً، لعلّ آخرها فوجاً يكون أعرضها بحراً، وأعمقها طولاً وفرعاً، وأحسنها
جنى، وكيف تهلك أمة أنا أولها، واثنان عشر من بعدي من السعداء وأولي
الألباب، والمسيح عيسى بن مريم آخرها، ولكن يهلك بين ذلك نتج الهرج،
ليسوا مني، ولست منهم^(١٥٤).

وروى القمي في الكفاية: عن أبي يحيى بن جعدة بن هبيرة، عن الحسين بن
علي صلوات الله عليهما، وسأله رجل عن الأئمة، فقال: عدد نقباء بني إسرائيل،
تسعة من ولدي، آخرهم القائم، ولقد سمعت رسول الله ﷺ يقول: أبشروا،
ثم أبشروا - ثلاث مرات - إنما مثل أهل بيتي كمثّل حديقة أُطعم منها فوج
عامّاً، ثم أُطعم منها فوج عامّاً، في آخرها فوجاً يكون أعرضها بحراً، وأعمقها
طولاً وفرعاً، وأحسنها حنا، وكيف تهلك أمة أنا أولها، والاثنان عشر من بعدي
من السعداء أولي الألباب، والمسيح بن مريم آخرها، ولكن يهلك فيما بين ذلك
نتج الهرج، ليسوا مني، ولست منهم^(١٥٥).

ومنها: ما رواه النعماني: عن بدر بن عيسى، قال: سألت أبي: عيسى بن
موسى - وكان رجلاً مهيباً - فقلت له: من أدركت من التابعين؟ فقال: ما أدري

(١٥٣) كمال الدين وتمام النعمة: ٣٣٥.

(١٥٤) كمال الدين وتمام النعمة: ٢٦٩، عيون أخبار الرضا ٥٦/٢، الخصال: ٤٧٥.

(١٥٥) كفاية الأثر: ٢٣٠.

ما تقول لي، ولكنني كنت بالكوفة، فسمعت شيخاً في جامعها يتحدث عن عبد خير، قال: سمعت أمير علي بن أبي طالب صلوات الله عليه يقول: قال لي رسول الله ﷺ: يا علي، الأئمة الراشدون المهتدون المعصومون من ولدك أحد عشر إماماً، وأنت أولهم، آخرهم اسمه اسمي، يخرج فيملاً الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً، يأتيه الرجل والمال كدس، فيقول: يا مهدي، أعطني. فيقول: خذ (١٥٦).

والروايات بهذا المضمون كثيرة جداً، وهي - كما قلنا - متواترة في كون الأئمة اثني عشر، وأن أولهم أمير المؤمنين علياً، وآخرهم محمد بن الحسن عليهما السلام، فهو آخر الأئمة وآخر الحجج الإلهية على الخلق.

الدليل الثاني: إجماع الشيعة الإمامية على أن الأئمة اثنا عشر، وشهرة هذه العقيدة عند كل أهل الأرض، وهذا ما جعل تسمية الاثني عشرية تختص بالشيعة دون غيرهم: ولشهرتهم بهذه العقيدة، واختصاصهم بها دون غيرهم من طوائف المسلمين، خُصّوا بتسميتهم بالشيعة الاثني عشرية دون غيرهم.

قال الصدوق في اعتقاداته: واعتقادنا أن حجج الله تعالى على خلقه بعد نبيه محمد ﷺ الأئمة الاثنا عشر: أولهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، ثم الحسن، ثم الحسين، ثم علي بن الحسين، ثم محمد بن علي، ثم جعفر بن محمد، ثم موسى بن جعفر، ثم علي بن موسى، ثم محمد بن علي، ثم علي بن محمد، ثم الحسن بن علي، ثم محمد بن الحسن الحجة القائم، صاحب الزمان، خليفة الله في أرضه، صلوات الله عليهم أجمعين، واعتقادنا فيهم: أنهم أولوا الأمر الذين أمر الله تعالى بطاعتهم، وأنهم الشهداء على الناس، وأنهم أبواب الله، والسبيل إليه، والأدلاء عليه، وأنهم عيبة علمه، وتراجمة وحيه، وأركان توحيده، وأنهم معصومون من الخطأ والزلل، وأنهم الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم

دعوى أحمد إسماعيل أنه الإمام الثالث عشر ١٢٩

تطهيراً، وأن لهم المعجزات والدلائل، وأنهم أمان لأهل الأرض، كما أن النجوم أمان لأهل السماء، وأن مثلهم في هذه الأمة كسفينة نوح أو كباب حطة، وأنهم عباد الله المكرمون الذين لا يسبقونه بالقول، وهم بأمره يعملون، ونعتقد فيهم أن حُبِّهم إيمان، وبغضهم كفر، وأن أمرهم أمر الله تعالى، ونهيهم نهي الله تعالى، وطاعتهم طاعة الله تعالى، ووليّهم وليّ الله تعالى، وعدوّهم عدو الله، ومعصيتهم معصية الله تعالى، ونعتقد أن الأرض لا تخلو من حجة الله على خلقه، إما ظاهر مشهور أو خائف مغمور، ونعتقد أن حجة الله في أرضه، وخليفته على عبادته في زماننا هذا، هو القائم المنتظر محمد بن الحسن بن علي بن محمد بن علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، وأنه هو الذي أخبر به النبي ﷺ عن الله عز وجل باسمه ونسبه، وأنه هو الذي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً، كما ملئت جوراً وظلماً، وأنه هو الذي يظهر الله به دينه، ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون وأنه هو الذي يفتح الله على يديه مشارق الأرض ومغاربها، حتى لا يبقى في الأرض مكان إلا نودي فيه بالأذان، ويكون الدين كله لله تعالى، وأنه هو المهدي الذي أخبر به النبي ﷺ أنه إذا خرج نزل عيسى بن مريم عليهما السلام، فصلى خلفه، ويكون المصلي إذا صلى خلفه كمن كان مصلياً خلف رسول الله؛ لأنه خليفته، ونعتقد أنه لا يجوز أن يكون القائم غيره، بقي في غيبته ما بقي، ولو بقي في غيبته عمر الدنيا لم يكن القائم غيره؛ لأن النبي ﷺ والأئمة عليهم السلام دلّوا عليه باسمه ونسبه، وبه نصّوا، وبه بشّروا صلوات الله عليه (١٥٧).

وقال الشهرستاني الشنّي في تعريف الاثني عشرية: إن الذين قطعوا بموت موسى الكاظم بن جعفر الصادق، وسموا قطيعة، ساقوا الإمامة بعده في أولاده، فقالوا: الإمام بعد موسى الكاظم ولده علي الرضا، ومشهده بطوس، ثم

١٣٠ الشهب الأحمدية على مُدَّعي المهدوية

بعده محمد التقي الجواد أيضاً، وهو في مقابر قريش ببغداد، ثم بعده علي بن محمد النقي، ومشهده بقم [كذا]، وبعده الحسن العسكري الزكي، وبعده ابنه محمد القائم المنتظر الذي هو بسر من رأى، وهو الثاني عشر، هذا هو طريق الاثنا عشرية في زماننا^(١٥٨).

ولو راجع الباحث كل كتب العقائد والملل والنحل الشيعية أو غيرها، سيجد أنها كلها مجمعة على أن الاثني عشرية هم من اعتقدوا باثني عشر إماماً فقط.

الدليل الثالث: الروايات التي تدم القائلين بثلاثة عشر إماماً فصاعداً، بل بعض الروايات تبين أنه من طول غيبة القائم تكثر الأقاويل والتأويلات، حتى يقول البعض بالثالث عشر!

فقد روى شيخ الطائفة الطوسي، والشيخ الصدوق عليهما السلام: عن سدير الصيرفي عن الإمام الصادق عليه السلام، أنه قال في حديث طويل: وأما غيبة عيسى عليه السلام فإن اليهود والنصارى اتفقت على أنه قُتل، فكذبهم الله عز وجل بقوله: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِنْ شُبِّهَ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٥٧]، كذلك غيبة القائم، فإن الأمة ستنكرها لطولها، فمن قائل يقول: إنه لم يولد، وقائل يفترى بقوله: إنه وُلد ومات، وقائل يكفر بقوله: إن حادي عشرنا كان عقيماً، وقائل يمرق بقوله: إنه يتعدى إلى ثالث عشر فصاعداً، وقائل يعصي الله بدعواه: إن روح القائم عليه السلام ينطق في هيكَل غيره^(١٥٩).

ففي هذه الرواية وصف الإمام عليه السلام القائلين بأكثر من اثني عشر إماماً بأنهم مارقون، وكما أن الخوارج مرقوا من الدين كما يمرق السهم من الرمية،

(١٥٨) الملل والنحل ١/١٦٩.

(١٥٩) الغيبة للطوسي: ١٧٠، كمال الدين وتمام النعمة: ٣٥٥.

دعوى أحمد إسماعيل أنه الإمام الثالث عشر ١٣١

فكذلك هؤلاء القائلون بالإمام الثالث عشر فصاعداً مرقوا من الإيوان كما يمرق السهم من الرمية.

الدليل الرابع: أن الروايات التي تمسك بها أحمد إسماعيل وأتباعه لإثبات امتداد الإمامة في ولد الإمام المهدي عليه السلام، معارضة أيضاً لروايات الرجعة التي ذكرناها سابقاً، وبيّنا دلالتها على أن أول من يرجع هو الإمام الحسين عليه السلام، وأنه يتولى مقاليد الحكم بعد وفاة الإمام المهدي عليه السلام.

وهذه الأدلة كلها تقطع دابر من يقول بزيادة عدد الأئمة على الاثني عشر، وتثبت أن كل من يعتقد بهذا القول هو مارق عن الإيوان، وحاله حال الفرق الأخرى التي ضلّت عن الحق، وتاهت عن الطريق المستقيم.

رد استدلالات أحمد إسماعيل وأتباعه:

ذكر أحد المروّجين لأحمد إسماعيل من أتباعه بعض الروايات التي حاول من خلالها إثبات أنها تدل على أكثر من اثني عشر إماماً، ولعل هذه الروايات تنقسم إلى ثلاث طوائف:

وطائفة منها ربما يفهم من ظاهرها وجود ثلاثة عشر إماماً.

وطائفة أخرى تفيد وجود أئمة بعد الإمام المهدي عليه السلام.

وطائفة ثالثة تفيد وجود أئمة من ولد الإمام المهدي عليه السلام بعده.

علماً أن ما ذكره أحمد إسماعيل والمروّجون له ليس تحقيقاً للروايات، أو فهماً جديداً لها، بل حاول مجموعة من المضللّين عبر التاريخ التشويش على عقيدة الإمامية شيعة أهل البيت عليهم السلام بالتلبس عليهم بأمثال هذه الأخبار، وغاية ما قام به أتباع أحمد إسماعيل هو إعادة صياغة شبهات أعداء الشيعة، وطرحها بلباس جديد.

الطائفة الأولى: الروايات التي تشعر بوجود أكثر من اثني عشر إماماً، وقد

ادّعى أحد أتباع أحمد إسماعيل المروّجين له، واسمه ضياء الزبيدي في كتابه (المهدي والمهديّين) [كذا] تواتر هذا المضمون، فقال: الروايات التي ذكرت أن الأئمة ثلاثة عشر، وهي روايات متواترة معنى^(١٦٠).

وهذه دعوى باطلة لا دليل عليها سوى الادّعاء المجرّد عن أي حجة ويكفيها دليلاً على المستوى العلمي لهذا الرجل هو عنوان كتابه، إذ أن الصحيح هو: (المهدي والمهديّون)، وليس: (المهدي والمهديّين) كما قال؛ لأنها مرفوعة لتجرّدها من العامل، فالذي لا يعرف أبسط القواعد النحوية كيف يتجرّأ على شرح روايات أهل البيت وهم الذين ورد عنهم كما في صحيحة جميل بن دراج عن أبي عبد الله عليه السلام: أعربوا حديثنا، فإننا قوم فصحاء^(١٦١).

ولإثبات هذا التواتر المزعوم ساق الزبيدي مجموعة من الروايات التي جعلها عمدته في إثبات هذا المعتقد، ولنا وقفات مع كل رواية:

الرواية الأولى: رواها الكليني في الكافي: عن الأصبع بن نباتة، قال: أتيت أمير المؤمنين عليه السلام، فوجدته متفكراً ينكت في الأرض، فقلت: يا أمير المؤمنين مالي أراك متفكراً تنكت في الأرض، أرغبة منك فيها؟ فقال: لا والله، ما رغبت فيها ولا في الدنيا يوماً قط، ولكنني فكّرتُ في مولود يكون من ظهر [ي]: الحادي عشر من ولدي، هو المهدي الذي يملأ الأرض عدلاً وقسطاً كما ملئت جوراً وظلماً، تكون له غيبة وحيرة، يضل فيها أقوام، ويهتدي فيها آخرون. فقلت: يا أمير المؤمنين! وكم تكون الحيرة والغيبة؟ قال: ستة أيام، أو ستة أشهر، أو ست سنين، فقلت: وإن هذا لكائن؟ فقال: نعم كما أنه مخلوق، وأنى لك بهذا الأمر يا أصبع، أولئك خيار هذه الأمة مع خيار أبرار هذه العترة. فقلت: ثم ما يكون بعد ذلك؟ فقال: ثم يفعل الله ما يشاء، فإن له بداءات، وإرادات، وغايات،

(١٦٠) المهدي والمهديّين: ١٣٤.

(١٦١) الكافي ١/ ٥٢.

دعوى أحمد إسماعيل أنه الإمام الثالث عشر ١٣٣ ونهايات (١٦٢).

وموضع الشاهد في هذه الرواية هو قول أمير المؤمنين عليه السلام: «ولكنني فُكِّرْتُ في مولود يكون من ظهر [ي]: الحادي عشر من ولدي، هو المهدي الذي يملأ الأرض عدلاً وقسطاً كما مُلئت جوراً وظلماً، تكون له غيبة وحيرة».

قال الزبيدي في معرض ذكره للروايات الدالة على أن الأئمة ثلاثة عشر: ما رواه الأصبغ بن نباتة عن أمير المؤمنين عليه السلام، وهي ناصّة بالقطع إن [كذا] الذي يملأ [كذا] الأرض قسطاً وعدلاً هو (ابن الإمام المهدي)، فالحادي عشر من ذرية الإمام أمير المؤمنين عليه السلام هو الإمام المهدي، والذي من صلبه هو المهدي الأول، وهو من يملؤها [كذا] عدلاً بأمر أبيه الإمام المهدي (١٦٣).

والزبيدي الذي أكثر من الأغلاط الإملائية في كتابه يرى أن الرواية الأصلية هي: «من ظهر الحادي عشر من ولدي»، وليس كما ذكرنا، وهو: «من ظهري: الحادي عشر من ولدي»، فالأولى تعني أن المهدي هو من ظهر الحادي عشر من ولد أمير المؤمنين عليه السلام، أي من ولد الإمام الحجة عليه السلام، أما الثانية فتعني أن المهدي من ظهر أمير المؤمنين عليه السلام، وهو حادي عشر الأئمة من ولده، وهذا ما عليه الشيعة اليوم.

إذن فخلافاً في إثبات ياء المتكلم أو نفيها في لفظة «ظهر»، ولذلك يجب مراجعة نسخ الكتاب لمعرفة هل هي ثابتة فعلاً أو لا.

وياء المتكلم هذه مثبتة في عدة نسخ من كتاب الكافي:

منها: مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، رقم ٦٦٤٩، وقد فرغ من نسخها صاحبها سنة ٩٧٩هـ، وقد صُحِّحت هذه النسخة على يد جملة من

(١٦٢) الكافي ١/ ٣٣٨.

(١٦٣) المهدي والمهديين: ١٣٤.

أساطين المذهب، كالشهيد الثاني رحمته الله، والميرزا محمد الاسترآبادي.

ومنها: مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران رقم ٦٢٣٨، والتي نسخها محمد بن محمد بن يحيى النوري من تلامذة العلامة المجلسي رحمته الله، وفرغ منها سنة ١٠٨٢ هـ، وقد تكفل العلامة المجلسي بتصحيحها كما ورد في آخر النسخة، وقد اشتملت أيضاً حاشيتها على تعليقات المجلسي الأب والابن، إضافة إلى الشيخ البهائي وغيره من الفضلاء.

ومنها: نسخة الكافي الواصلة للفيض الكاشاني، والتي نقل عنها في كتابه (الوافي)، حيث أثبت ضمير المتكلم في كتابه الوافي ^(١٦٤).

كما أن النعماني كاتب ثقة الإسلام الكليني رحمته الله، والمساعد له في تصنيف الكافي، نقل الرواية في كتابه المعروف بالغيبة بلفظ «ظهري» ^(١٦٥).

وأثبت ياء المتكلم: الشيخ الصدوق رحمته الله في (كمال الدين وتمام النعمة) ^(١٦٦)، وهو قريب العهد بالكليني رحمته الله، ونقلها عنه الشيخ المجلسي رحمته الله في (بحار الأنوار) ^(١٦٧) بنفس اللفظ، مما يؤكد وجودها في النسخة الصحيحة من الكافي. أضف إلى هذا أن الخراز القمي نقلها في كتابه (كفاية الأثر) ^(١٦٨) عن الشيخ الصدوق بنفس اللفظ.

وكذلك في كتاب (تقريب المعارف) لأبي الصلاح الحلبي المعاصر للشيخ المفيد والشيخ الطوسي رحمتهما الله ^(١٦٩).

(١٦٤) الوافي ٣/ ٢٦١.

(١٦٥) الغيبة للنعماني: ٦٩.

(١٦٦) كمال الدين وتمام النعمة: ٢٨٩.

(١٦٧) بحار الأنوار ٥١/ ١١٨.

(١٦٨) كفاية الأثر: ٢٢٠.

(١٦٩) تقريب المعارف: ١٨٨.

دعوى أحمد إسماعيل أنه الإمام الثالث عشر ١٣٥

نعم وردت الرواية بلفظ «ظهر» في بعض الكتب، كالغيبة للطوسي،
و(الاختصاص) المنسوب للمفيد، و(الهداية الكبرى) للحسين بن حمدان
الخصيبي.

ونحن عندما نتأمل في ألفاظ هذه الرواية نقطع بأن الرواية الصحيحة
هي: «من ظهري: الحادي عشر»، فيكون فيه إشارة إلى الإمام محمد بن الحسن
العسكري عليه السلام، لا إلى غيره.

والسبب في ذلك هو أن الإمام أمير المؤمنين عليه السلام ذكر صفات متعددة لا
تنطبق إلا على الحادي عشر من ظهره عليه السلام، وهو الإمام المهدي المنتظر محمد بن
الحسن العسكري عليه السلام؛ لأنه عليه السلام قال: «وهو المهدي الذي يملؤها قسطاً
وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً، ويكون له حيرة وغيبة، تضل بها أقوام، ويهتدي
بها آخرون».

وهذه كلها صفات الإمام المهدي المنتظر محمد بن الحسن العسكري عليه السلام
دون غيره، فهو الذي إذا قيل: «المهدي» انصرف إليه دون من سواه، وهو الذي
يملؤها قسطاً وعدلاً، وهو الذي يغيب غيبة طويلة، وأما غيره فلا.

إذن حرف الياء في «ظهري» قد أُسقط من النَّسَاح، أو كُتِبَ على السماع؛
لأن حرف الياء في «ظهري» جاء بعده لام التعريف في «الحادي عشر»، وحروف
اللين وهي الألف والواو والياء التي قبلها حركة من جنسها، إذا جاء بعدها
ساكن في كلمة أخرى حُذِفَ حرف اللين لفظاً؛ لالتقاء الساكنين، مثل: يخشى
القوم، ويغزو الجيش، ويرمي الغرض، ومن أمثلته في كتاب الله قوله سبحانه:
﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ١٢٤].

ولو حُرِّكَت الياء بالفتح كما في قوله تعالى: ﴿نِعْمَتِي الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ﴾
[البقرة: ١٢٢]، فقليل: «من ظهري الحادي عشر» لتوهم أن الحادي عشر صفة

لظهري، لا أنه خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: هو الحادي عشر من ولدي.
فلما حُذفت ياء المتكلم لفظاً توهم الرواي أن الإمام عليه السلام قال: «من ظهر الحادي عشر»، فوقع اللبس.

وعليه، فمن تمسك بلفظ «ظهر» بدون الياء فقد اعتمد النسخة غير الصحيحة، ولم يتأمل في الرواية ليفهم المراد بها، فوقع في هذا الخطأ الفادح.
ولو تنزلنا جدلاً، وقبلنا باللفظ الذي تمسكوا به مجازاة لهم، فإنه لا يدل على مبتغاهم، إذ أنه ليس صريحاً فيما ذهبوا إليه؛ لأنه يحتمل معاني آخر، ومتى ما ورد الاحتمال بطل الاستدلال.

ومما يحتمل في معنى قوله: «من ظهر الحادي عشر» ما ذكره الشيخ المجلسي أعلى الله مقامه، حيث قال: فالمعنى من ظهر الحادي عشر، و «من ولدي» نعت «مولود»، وربما يُقرأ بالتنوين، أي وراء، والمراد أنه يولد بعد هذا الدهر، والحادي عشر مبتدأ، خبره المهدي، وفي إكمال الدين وغيره وبعض النسخ: «ظهري»، فلا يحتاج إلى تكلف^(١٧٠).

ولتوضيح ما قاله الشيخ المجلسي رحمته الله أقول: إنه يحتمل أن في كلام الإمام عليه السلام تقديم وتأخير، أي: إني فكرت في مولود من ولدي، يكون من ظهر الإمام الحادي عشر - وهو الإمام العسكري عليه السلام - وهذا المولود هو الإمام المهدي عليه السلام، ولا تكون كلمة «من ولدي» نعتاً للحادي عشر.

كما يحتمل أن تقرأ كلمة «ظهر» بالتنوين، فلا تكون مضافة إلى الحادي عشر، فلا يراد ظهر الحادي عشر، وإنما يراد: فكرت في مولود من ظهر، أي من بعد هذا الزمان، هو الحادي عشر من ولدي، فإن الحادي عشر خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو.

دعوى أحمد إسماعيل أنه الإمام الثالث عشر ١٣٧

وأضيف على ما أفاده شيخنا المجلسي رحمته الله احتمالاً ثالثاً، وهو أن يكون المراد هو أني فكرت في مولود يكون من ظهر الإمام الحادي عشر بحسب ترتيب الأئمة، وهو الإمام العسكري عليه السلام، و«من ولدي» صفة له، أي الإمام الحسن العسكري الذي هو من ولدي، والذي من ظهره «هو المهدي».

يبقى هنا أمران زعم بعض المروّجين لأحمد إسماعيل أنها قريتان على أن المراد بالمهدي في الحديث هو أحمد إسماعيل:

الأولى: أن الرواية ذكرت أن للمهدي عليه السلام غيبة واحدة، في حين أن الإمام الثاني عشر له أكثر من غيبة، فيكون المهدي المقصود بهذا الخبر هو أحمد إسماعيل، لا الإمام الثاني عشر عليه السلام.

والجواب: أن الأئمة إذا ذكروا الغيبة فالمقصود بها الكبرى؛ لأن الغيبة الأولى ليست غيبة حقيقية؛ لأنه عليه السلام كان يلتقي بالشيعة، وما هي إلا مرحلة انتقالية، الغرض منها التمهيد للغيبة الكبرى التي هي غيبة حقيقية.

ثم إن هذا التعبير قد ورد في عدة روايات لا يختلف اثنان في أن المقصود فيها هو صاحب الأمر عليه السلام.

منها: ما رواه الشيخ الصدوق رحمته الله، قال: حدثنا أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني رحمته الله، قال: حدثنا علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن علي بن معبد، عن الحسين بن خالد، عن علي بن موسى الرضا، عن أبيه موسى بن جعفر، عن أبيه جعفر بن محمد، عن أبيه محمد بن علي، عن أبيه علي بن الحسين، عن أبيه الحسين بن علي، عن أبيه أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: إنه قال: التاسع من ولدك يا حسين هو القائم بالحق، المظهر للدين، والباسط للعدل. قال الحسين: فقلت له: يا أمير المؤمنين وإن ذلك لكائن؟ فقال عليه السلام: إي والذي بعث محمداً صلّى الله عليه وآله بالنبوة، واصطفاه على جميع البرية، ولكن بعد غيبة وحيرة، فلا يثبت

فيها على دينه إلا المخلصون المباشرون لروح اليقين، الذين أخذ الله عزَّ وجلَّ ميثاقهم بولايتنا، وكتب في قلوبهم الإيمان، وأيدهم بروح منه ^(١٧١).

وروى بسنده عن جابر بن عبد الله الأنصاري، قال: قال رسول الله ﷺ: المهدي من ولدي، اسمه اسمي، وكنيته كنيتي، أشبه الناس بي خَلْقاً وَخُلُقاً، تكون به غيبة وحيرة تضل فيها الأمم، ثم يقبل كالشهاب الثاقب، يملؤها عدلاً وقسطاً كما ملئت جوراً وظلماً ^(١٧٢).

الثانية: أن الرواية ذكرت أن غيبة الإمام ستة أيام، أو ستة أشهر، أو ست سنين، في حين أن غيبة الإمام تجاوزت هذه المدة الزمنية بكثير، وهذا يدل على أن المراد في الحديث هو أحمد إسماعيل، لا الإمام المهدي المنتظر عليه السلام!

والجواب: أن طول غيبة الإمام المهدي عليه السلام وقصرها مرتبط بالبداء، فربما يكون قد بدا لله في ظهور الإمام عليه السلام، فأخّره لسبب من الأسباب، وقد وردت عدة روايات تؤكد أن الخروج كان معيّناً بوقت مخصوص، لكنه قد أخّر!

من تلك الروايات ما رواه النعماني بسنده عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت له: ما لهذا الأمر أمد ينتهي إليه ويريح أبداننا؟ قال: بلى، ولكنكم أذعتم فأخّره الله ^(١٧٣).

وروى الشيخ الطوسي رحمه الله عن أبي حمزة الثمالي قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: إن علياً عليه السلام كان يقول: «إلى السبعين بلاء»، وكان يقول: «بعد البلاء رخاء»، وقد مضت السبعون، ولم نر رخاء! فقال أبو جعفر عليه السلام: يا ثابت إن الله تعالى كان وقتَ هذا الأمر في السبعين، فلما قُتل الحسين عليه السلام اشتد غضب الله على أهل الأرض، فأخّره إلى أربعين ومائة سنة، فحدّثناكم، فأذعتم الحديث،

(١٧١) كمال الدين وتمام النعمة: ٣٠٤.

(١٧٢) نفس المصدر: ٢٨٦.

(١٧٣) الغيبة للنعماني: ٢٩٩.

دعوى أحمد إسماعيل أنه الإمام الثالث عشر ١٣٩

وكشفتم قناع السر، فأخره الله، ولم يجعل له بعد ذلك عندنا وقتاً، و ﴿يَمَحُوءُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [الرعد: ٣٩] ^(١٧٤).

وقد قرّر الشيخ الطوسي رحمته الله هذه الحقيقة، فقال في تعليقه على هذه الروايات: فالوجه في هذه الأخبار أن نقول - إن صحّت - : إنه لا يمتنع أن يكون الله تعالى قد وقّت هذا الأمر في الأوقات التي ذكرت، فلما تجدد ما تجددت المصلحة، واقتضت تأخيرها إلى وقت آخر، وكذلك فيما بعد، ويكون الوقت الأول، وكل وقت يجوز أن يؤخّر مشروطاً، بأن لا يتجدد ما يقتضي المصلحة تأخيرها إلى أن يجيء الوقت الذي لا يغيّره شيء، فيكون محتملاً ^(١٧٥).

إذن كل ما طرحوه لا يصلح أن يكون دليلاً على معتقدهم، بل إن أصل استدلالهم بالرواية أجني عن البحث، والحال أن من يتمسك بهذه الرواية لإثبات ثلاثة عشر إماماً هو كالغريق الذي يتمسك بقشة.

مضافاً إلى أن هذه الرواية ضعيفة السند، فإن في سندها منصور بن السندي، وهو لم يوثق في كتب الرجال.

قال المجلسي رحمته الله: الحديث السابع: [فيه] مجهول ^(١٧٦).

الرواية الثانية: رواها الشيخ الكليني رحمته الله: عن أبي علي الأشعري، عن الحسن بن عبيد الله، عن الحسن بن موسى الخشاب، عن علي بن سماعة، عن علي بن الحسن بن رباط، عن ابن أذينة عن زرارة، قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: الاثنا عشر الإمام من آل محمد كلهم محدّث، من ولد رسول الله صلّى الله عليه وآله وولد علي بن أبي طالب عليه السلام، فرسول الله صلّى الله عليه وآله وعلي عليه السلام هما الوالدان ^(١٧٧).

(١٧٤) الغيبة: ٤٢٨.

(١٧٥) الغيبة: ٤٢٩.

(١٧٦) مرآة العقول ٤/ ٤٢.

(١٧٧) الكافي ١/ ٥٣٣.

استدل القوم بهذه الرواية لإثبات أنهم ثلاثة عشرية، فقالوا: إن الرواية تدل على أن الأئمة اثنا عشر من ولد أمير المؤمنين عليه السلام!

والجواب: أنه من الواضح أن هذه الرواية حصل فيها تصحيف في بعض ألفاظها؛ لأن هذه الرواية بنفسها قد نقلها الشيخ المفيد في الإرشاد بنحو آخر، قال: أخبرني أبو القاسم، عن محمد بن يعقوب، عن أبي علي الأشعري، عن الحسن بن عبيد الله، عن الحسن بن موسى الخشاب، عن علي بن سماعة، عن علي بن الحسن بن رباط، عن عمر بن أذينة، عن زرارة قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: الاثنا عشر الأئمة من آل محمد كلهم محدث، علي بن أبي طالب وأحد عشر من ولده، ورسول الله وعلي هما الوالدان، صلى الله عليهما ^(١٧٨).

ورواها الشيخ الصدوق عليه السلام أيضاً عن الكليني في الخصال، قال: حدثنا محمد بن علي ماجيلويه عليه السلام قال: حدثنا محمد بن يعقوب الكليني قال: حدثنا أبو علي الأشعري، عن الحسين بن عبيد الله، عن الحسن بن موسى الخشاب، عن علي بن سماعة، عن علي بن الحسن بن رباط، عن أبيه، عن ابن أذينة، عن زرارة بن أعين قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: اثنا عشر إماماً من آل محمد عليهم السلام، كلهم محدثون بعد رسول الله صلى الله عليه وآله، وعلي بن أبي طالب عليه السلام منهم ^(١٧٩).

كما نقلها عنه الكراجكي، قال: وأخبرني الشيخ المفيد عليه السلام قال: أخبرني أبو القاسم جعفر بن محمد، عن محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن عبد الله بن محمد، عن الخشاب، عن الحسن بن سماعة، عن علي بن الحسين بن رباط، عن عمر بن أذينة، عن زرارة، قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام: الاثنا عشر الأئمة من آل محمد، كلهم محدث: علي بن أبي طالب وأحد عشر من ولد رسول الله وعلي

(١٧٨) الإرشاد ٢/٣٤٧.

(١٧٩) الخصال: ٤٨٠.

دعوى أحمد إسماعيل أنه الإمام الثالث عشر ١٤١

صلوات الله عليهما، هما الوالدان^(١٨٠).

فكل هذه النقولات القرينة العهد من زمان الكليني تثبت أن اللفظ الموجود في النسخة المطبوعة مُصَحَّف من قبل النَّسَّاح، فلا حجة في هذه الرواية على مدَّعاهم.

على أنه يمكن توجيه الرواية بأن المراد بقوله: «الاثنا عشر الإمام من آل محمد كلهم محدث، من ولد رسول الله ﷺ وولد علي بن أبي طالب عليه السلام»، هو أن أكثرهم أو غالبيتهم من ولد رسول الله ﷺ وولد أمير المؤمنين عليه السلام.

قال الشيخ محمد صالح المازندراني رحمه الله: وقوله: «من ولد رسول الله ومن ولد علي» خبر بعد خبر على الظاهر، وهذا الحكم باعتبار الأكثر، والقرينة علم المخاطب به. وقوله: «ورسول الله وعلي هما الوالدان» وكما أنهما والدان للأئمة صورة ومعنى، كذلك هما والدان للأئمة معنى، حيث إنهما ولدا العلم، وورثا الحكمة كما مر في باب فيه نكت من التنزيل^(١٨١).

ثم إن هذه الرواية مخالفة لما يدَّعيه أحمد إسماعيل وأتباعه؛ لأنهم يعتقدون بأربعة وعشرين إماماً، لا بثلاثة عشر إماماً، وهذا ينقض عقيدتهم من رأس؛ لأنه لا خصوصية للإمام الثالث عشر لكي يُذكر دون باقي الأئمة من بعده.

وعليه، فلا ينبغي لأحمد إسماعيل وأتباعه أن يحتجوا بهذه الرواية وأمثالها إلا إذا نفوا وجود اثني عشر مهدياً بعد الإمام المهدي المنتظر عليه السلام.

ولو سلَّمنا بدلالة هذه الرواية على ثلاثة عشر إماماً فإنه لا دليل على أن الثالث عشر هو أحمد إسماعيل، فلعله الابن المباشر للإمام المهدي عليه السلام، لا حفيد الحفيد لو سلَّمنا أن أحمد إسماعيل حفيد الحفيد، ولا نسلم له بذلك.

(١٨٠) الاستنصار: ١٦.

(١٨١) شرح أصول الكافي ٧ / ٣٧٠.

هذا كله مضافاً إلى أن هذه الرواية ضعيفة السند؛ فإن في سند الرواية الحسن بن عبيد الله، وهو مهمل في كتب الرجال، وكذا علي بن سماعة.

الرواية الثالثة: رواها الشيخ الكليني عليه السلام في الكافي: بسنده عن أبي سعيد الخدري في حديث طويل، قال: ... ثم قال له اليهودي: أخبرني عن هذه الأمة، كم لها من إمام هدى؟ وأخبرني عن نبيكم محمد أين منزله في الجنة؟ وأخبرني مَنْ معه في الجنة؟ قال له أمير المؤمنين عليه السلام: إن لهذه الأمة اثني عشر إمام هدى من ذرية نبيها، وهم مني، وأما منزل نبينا في الجنة ففي أفضلها وأشرفها جنة عدن، وأما من معه في منزله فيها فهؤلاء الاثنا عشر من ذريته، وأمهم، وجدتهم، وأم أمهم، وذرائعهم، لا يشركهم فيها أحد ^(١٨٢).

وهذه الرواية ضعيفة السند، بكلا سنديهما.

قال الشيخ المجلسي عليه السلام: سنده الأول صحيح، والثاني مجهول عامي، لكن الظاهر أن في السند الأول إرسالاً؛ إذ مسعدة من أصحاب الصادق عليه السلام، ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب من أصحاب الجواد والهادي، والعسكري عليه السلام ^(١٨٣).

والإشكال إنما هو في قول أمير المؤمنين عليه السلام: «إن لهذه الأمة اثني عشر إمام هدى من ذرية نبيها، وهم مني»، لأنه إذا كان هناك اثنا عشر إماماً من ذرية رسول الله صلى الله عليه وآله، وذرية أمير المؤمنين عليه السلام، فإن المجموع بضميمة أمير المؤمنين عليه السلام يكونون ثلاثة عشر إماماً، وهذا ما يقوله أحمد وإسماعيل وأتباعه.

والجواب: مع أنها معارضة برواية أخرى رواها الكليني عليه السلام في نفس الباب باختلاف يسير بسنده عن أبي الطفيل، قال: شهدت جنازة أبي بكر يوم

(١٨٢) الكافي ١/ ٥٣١.

(١٨٣) مرآة العقول ٦/ ٢٢٣.

دعوى أحمد إسماعيل أنه الإمام الثالث عشر ١٤٣

مات، وشهدت عمر حين بويع، وعليّ عليه السلام جالس ناحية، فأقبل غلام يهودي جميل الوجه بهي، عليه ثياب حسان، وهو من ولد هارون، حتى قام على رأس عمر، فقال: يا أمير المؤمنين أنت أعلم هذه الأمة بكتابهم وأمر نبيهم؟ قال: فطأ طأ عمر رأسه، فقال: إياك أعني. وأعاد عليه القول، فقال له عمر: لم ذاك؟ قال إني جئتكم مرتاداً لنفسي، شاكاً في ديني، فقال: دونك هذا الشاب، قال: ومن هذا الشاب؟ قال: هذا علي بن أبي طالب، ابن عم رسول الله صلى الله عليه وآله، وهذا أبو الحسن والحسين ابني رسول الله صلى الله عليه وآله، وهذا زوج فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله. فأقبل اليهودي على علي عليه السلام فقال: أكذاك أنت؟ قال: نعم...

إلى أن قال: فقال له: أخبرني عن الثلاث الآخر، أخبرني عن محمد كم له من إمام عدل؟ وفي أي جنة يكون؟ ومن ساكنه معه في جنته؟ فقال: يا هاروني إن لمحمد اثني عشر إمام عدل، لا يضرهم خذلان من خذلهم، ولا يستوحشون بخلاف من خالفهم، وإنهم في الدين أرسب من الجبال الرواسي في الأرض، ومسكن محمد في جنته معه أولئك الاثني عشر الإمام العدل...

فهذا النص واضح في أن أئمة الحق اثنا عشر، لا يزيدون، ولا ينقصون، ولا يوجد في الرواية لفظ: «من ولدي» أو «من ولد رسول الله صلى الله عليه وآله».

وقد روى هذه الحادثة: الشيخ الصدوق رحمته الله في (كمال الدين)، بسنده عن أبي الطفيل، وفيها: قال: أخبرني عن هذه الأمة، كم لها بعد نبيها من إمام عدل؟ وأخبرني عن منزل محمد أين هو من الجنة؟ ومن يسكن معه في منزله؟ قال له علي عليه السلام: يا يهودي يكون لهذه الأمة بعد نبيها اثنا عشر إماماً عدلاً، لا يضرهم خلاف من خالف عليهم. قال له اليهودي: أشهد بالله لقد صدقت... (١٨٤).

وفي رواية أخرى تحكي نفس الحادثة رواها الشيخ الصدوق رحمته الله عن أبي

عبد الله ﷺ، قال فيها: قال: فأخبرني كم لهذه الأمة من إمام هدى، هادين مهديين، لا يضرهم خذلان من خذلهم، وأخبرني أين منزل محمد ﷺ من الجنة، ومن معه من أمته في الجنة؟ قال: أما قولك: كم لهذه الأمة من إمام هدى، هادين مهديين، لا يضرهم خذلان من خذلهم، فإن لهذه الأمة اثنا عشر إماماً هادين مهديين، لا يضرهم خذلان من خذلهم، وأما قولك: أين منزل محمد ﷺ في الجنة، ففي أشرفها وأفضلها: جنة عدن، وأما قولك: من مع محمد من أمته في الجنة، فهؤلاء الاثنا عشر أئمة الهدى. قال الفتى: صدقت... (١٨٥).

كما رواها النعماني في (الغيبة) عن عمر بن أبي سلمة، وعن أبي الطفيل: وفيها: فقال علي ﷺ: سل. فقال: أخبرني كم لهذه الأمة بعد نبيها من إمام هدى، لا يضرهم خذلان من خذلهم؟ وأخبرني عن موضع محمد في الجنة أي موضع هو؟ وكم مع محمد في منزلته؟ فقال: علي: يا يهودي، لهذه الأمة اثنا عشر إماماً، مهدياً، كلهم هادٍ مهدي، لا يضرهم خذلان من خذلهم، وموضع محمد ﷺ في أفضل منازل جنة عدن، وأقربها من الله، وأشرفها، وأما الذي مع محمد ﷺ في منزلته فالاثنا عشر الأئمة المهديين... (١٨٦).

وروى ابن بابويه القمي نفس الحادثة بسنده عن أبي عبد الله ﷺ، قال: جاء يهودي إلى عمر، يسأله عن مسائل، فأرشده إلى علي ﷺ ليسأله، فقال له علي ﷺ: سل. قال: أخبرني، كم بعد نبيكم من إمام عادل؟ وفي أي جنة هو؟ ومن يسكن معه في جنته؟ فقال له علي ﷺ: يا هاروني! لمحمد ﷺ بعده اثنا عشر إماماً عادلاً، لا يضرهم خذلان من خذلهم، ولا يستوحشون بخلاف من خالفهم، أثبت في دين الله من الجبال الرواسي (١٨٧).

(١٨٥) كمال الدين ونظام النعمة: ٢٩٨، وكررها مع اختلاف ألفاظها في صفحة ٣٠٠.

(١٨٦) الغيبة للنعماني: ٩٧.

(١٨٧) الإمامة والتبصرة: ١٣٤.

دعوى أحمد إسماعيل أنه الإمام الثالث عشر ١٤٥

وروى هذه الحادثة أيضاً أحمد بن عياش الجوهري (ت ٤٠١هـ)، في كتابه (مقتضب الأثر)، صفحة ١٤، بنحو ما ذكرناه.

ومن كل ما نقلناه يتبين أن ما ورد في رواية أبي سعيد الخدري تصرف من النسخ، أو اشتباه من الرواة، وإلا لو التزمنا بهذه الرواية التي يحتجون بها لكان علينا أن نفضل الأئمة الباقيين ومن ضمنهم أحمد إسماعيل بزعمه، وفاطمة، وخديجة عليها السلام على أمير المؤمنين عليه السلام! لأن الرواية ذكرت أن الذين هم مع النبي صلى الله عليه وآله في الجنة هم هؤلاء فقط، ولم تعد معهم الإمام أمير المؤمنين عليه السلام، قال: «وأما من معه في منزله فيها فهؤلاء الاثنا عشر من ذريته، وأممهم، وجدّتهم، وأم أمّهم، وذرائعهم، لا يشرّكهم فيها أحد»، وهذا لا يقول به أحد!

وقد ذكر الشيخ المجلسي قده هذه الرواية، فقال: قوله عليه السلام: «من ذرية نبيّها» ظاهره أن جميع الاثني عشر من ذرية النبي صلى الله عليه وآله، وهو غير مستقيم، ويمكن تصحيحه على ما خطر بالبال بوجه.

ثم ذكر وجوهاً منها: أن يكون قوله: «من ذرية نبيّنّا» على المجاز والتغليب، فإنه لما كان أكثرهم من الذرية، أطلق على الجميع الذرية تغليباً.

ومنها: أن يكون «من ذرية نبيّها» خبر مبتدأ محذوف، أي بقيتهم من ذرية نبيّنّا، أو هم من الذرية بارتكاب استخدام في الضمير، بأن يرجع الضمير إلى الأغلب تجوّزاً، وأكثر تلك الوجوه يجري في قوله: «أمّهم» يعني فاطمة، وجدّتهم يعني خديجة، فإنه لا بد من ارتكاب بعض التجوّزات المتقدّمة فيها^(١٨٨).

ثم إن هذه الرواية كما قلنا في الرواية السابقة مخالفة أيضاً لما يدّعيه أحمد إسماعيل وأتباعه؛ لأنهم يعتقدون بأربعة وعشرين إماماً، لا بثلاثة عشر إماماً،

ولا خصوصية لأحمد إسماعيل لكي يُعد ضمن الأئمة دون الأحد عشر الآخرين، ولو سلّمنا بأن الأئمة ثلاثة عشر فإنه لا دليل على أن الثالث عشر هو أحمد إسماعيل.

الرواية الرابعة: رواها الشيخ الكليني عليه السلام في الكافي: عن محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن ابن محبوب، عن أبي الجارود، عن أبي جعفر عليه السلام عن جابر بن عبد الله الأنصاري، قال: دخلت على فاطمة عليها السلام وبين يديها لوح فيه أسماء الأوصياء من ولدها، فعددت اثني عشر، آخرهم القائم عليه السلام، ثلاثة منهم محمد، وثلاثة منهم علي ^(١٨٩).

ومحل الشاهد في هذه الرواية قوله: «وبين يديها لوح، فيه أسماء الأوصياء من ولدها، فعددت اثني عشر»، أي فعددت اثني عشر وصياً من ولد فاطمة عليها السلام، والدليل على أنه يريد بالاثني عشر أبناء فاطمة عليها السلام أنه عدّ ثلاثة منهم أسماؤهم (علي)، وهم الإمام زين العابدين، والإمام الرضا، والإمام الهادي عليهم السلام، فإذا أضيف إلى الاثني عشر: أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، صار مجموع الأئمة ثلاثة عشر إماماً.

وهذه الرواية المباركة تُعرف بحديث اللوح، وهي من الأحاديث المشهورة في كتب الحديث، وقد وردت بعدة طرق وبعده ألفاظ، لكن نجد أن أحمد إسماعيل وأتباعه تمسّكوا بهذا اللفظ دون النظر في بقية ألفاظ الحديث وطرقه.

فقد روى حديث اللوح بنفس هذا السند الشيخ الصدوق عليه السلام في الخصال، وليس في الحديث عبارة: «من ولدها». قال: حدثنا أبي رحمته الله، قال: حدثنا سعد بن عبد الله، قال: حدثنا محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن

دعوى أحمد إسماعيل أنه الإمام الثالث عشر ١٤٧

الحسن بن محبوب، عن أبي الجارود، عن أبي جعفر عليه السلام، عن جابر بن عبد الله الأنصاري، قال: دخلت على فاطمة عليها السلام، وبين يديها لوح فيه أسماء الأوصياء، فعددت اثني عشر، أحدهم القائم، ثلاثة منهم محمد، وثلاثة منهم علي (١٩٠).

وعليه فإن عبارة «من ولدها» إما زيادة من النساخ وتصرف منهم بحسب ما توهمه بعضهم، وليست من أصل الحديث!

أو أن المراد هو: «فيه أسماء الأوصياء من ولدها» وهم الأحد عشر إماماً، بالإضافة إلى أمير المؤمنين عليه السلام، فيكون المجموع اثني عشر إماماً، ولهذا قال: «فعددت اثني عشر»، أي الأحد عشر الذين هم من ولد فاطمة عليها السلام، وأمير المؤمنين عليه السلام. «آخرهم القائم عليه السلام» أي آخر هؤلاء الاثني عشر القائم المنتظر عليه السلام، «ثلاثة منهم» أي من ولد فاطمة عليها السلام أسماؤهم: «محمد، وثلاثة منهم علي»، وعليه فلا يدل هذا الحديث على وجود ثلاثة عشر إماماً، اثنا عشر منهم من ولد فاطمة عليها السلام.

علماً أن حديث اللوح قد رُوي مفصلاً بتمامه، ومبيناً بما يزيل اللبس الموجود في العبارة الواردة في الحديث السابق؛ لأنه قد ذُكر فيه نص ما كُتب في هذا اللوح المبارك:

فقد روى الشيخ الكليني قده في الكافي: عن محمد بن يحيى ومحمد بن عبد الله، عن عبد الله بن جعفر، عن الحسن بن ظريف وعلي بن محمد، عن صالح بن أبي حماد، عن بكر بن صالح، عن عبد الرحمن بن سالم، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال أبي لجابر بن عبد الله الأنصاري: إن لي إليك حاجة، فمتى يخف عليك أن أخلو بك، فأسألك عنها؟ فقال له جابر: أي الأوقات أحببت. فخلا به في بعض الأيام، فقال له: يا جابر أخبرني عن اللوح الذي رأيته في يد

أمي فاطمة عليها السلام بنت رسول الله صلّى الله عليه وآله، وما أخبرتك به أُمّي أنه في ذلك اللوح مكتوب؟ فقال جابر: أشهد بالله أني دخلت على أمك فاطمة عليها السلام في حياة رسول الله صلّى الله عليه وآله، فهنيتها بولادة الحسين، ورأيت في يديها لوحاً أخضر، ظننت أنه من زمرد، ورأيت فيه كتاباً أبيض، شبه لون الشمس، فقلت لها: بأبي وأُمّي يا بنت رسول الله صلّى الله عليه وآله ما هذا اللوح؟ فقالت: هذا لوح أهداه الله إلى رسول الله صلّى الله عليه وآله، فيه اسم أبي واسم بَعلي، واسم ابني، واسم الأوصياء من ولدي، وأعطانيه أبي ليسّرني بذلك. قال جابر: فأعطتني أمك فاطمة عليها السلام، فقرأته واستنسخته، فقال له أبي: فهل لك يا جابر أن تعرضه عليّ؟ قال: نعم، بسم الله الرحمن الرحيم، هذا كتاب من الله العزيز الحكيم، لمحمد نبيّه، ونوره، وسفيره، وحجابه، ودليله، نزل به الروح الأمين من عند رب العالمين، عظم يا محمد أسمائي، واشكر نعمائي، ولا تجحد آلائي، إني أنا الله، لا إله إلا أنا، قاصم الجبارين، ومديل المظلومين، وديان الدين، إني أنا الله لا إله إلا أنا، فمن رجا غير فضلي أو خاف غير عدلي، عذبتُه عذاباً لا أعذبه أحداً من العالمين، فإياي فاعبد، وعليّ فتوكّل، إني لم أبعث نبياً فأكملت أيامه، وانقضت مُدّته، إلا جعلت له وصياً، وإني فضّلتك على الأنبياء، وفضّلت وصيّك على الأوصياء، وأكرمتك بشليك وسبطيك: حسن وحسين، فجعلت حسناً معدن علمي بعد انقضاء مدّة أبيه، وجعلت حسيناً خازن وحيي، وأكرمته بالشهادة، وختمت له بالسعادة، فهو أفضل من استشهد، وأرفع الشهداء درجة، جعلت كلمتي التامة معه، وحجّتي البالغة عنده، بعترته أثيب وأعاقب، أولهم: عليّ سيّد العابدين، وزين أوليائي الماضين، وابنه شبه جدّه المحمود: محمد الباقر علمي، والمعدن لحكمتي، سيهلك المرتابون في جعفر، الراد عليه كالراد عليّ، حقّ القول مني لأكرم من مثوى جعفر، ولأسرّنه في أشياعه وأنصاره وأوليائه، أتيحت بعده موسى فتنة عمياء حندس؛ لأن خيط فرضي لا ينقطع، وحجّتي لا تخفى، وإن أوليائي يُسقون بالكأس الأوفى، من جحد واحداً

دعوى أحمد إسماعيل أنه الإمام الثالث عشر ١٤٩

منهم فقد جحد نعمتي، ومن غيّر آية من كتابي فقد افترى علي، ويل للمفترين الجاحدين عند انقضاء مدة موسى عهدي، وحيبي، وخيرتي في عليّ وليي وناصري، ومن أضع عليه أعباء النبوة، وأمتحنه بالاضطلاع بها، يقتله عفريت مستكبر، يُدفن في المدينة التي بناها العبد الصالح إلى جنب شرّ خلقي، حقّ القول مني لأُسرّنه بمحمد ابنه، وخليفته من بعده، ووارث علمه، فهو معدن علمي، وموضع سرّي، وحجّتي على خلقي، لا يؤمن عبد به إلا جعلت الجنة مثواه، وشقّعته في سبعين من أهل بيته كلهم قد استوجبوا النار، وأختم بالسعادة لابنه عليّ وليي، وناصري، والشاهد في خلقي، وأميني على وحيي، أخرج منه الداعي إلى سبيلي، والخازن لعلمي: الحسن، وأكمل ذلك بابنه «م ح م د» رحمة للعالمين، عليه كمال موسى، وبهاء عيسى، وصبر أيوب، فيذل أوليائي في زمانه، وتتهادى رؤوسهم كما تتهادى رؤوس الترك والديلم، فيُقتلون، ويُحرقون، ويكونون خائفين، مرعوبين، وجِلين، تصبغ الأرض بدمائهم، ويفشو الويل والزنا في نسائهم، أولئك أوليائي حقّاً، بهم أَدفع كل فتنة عمياء حندس، وبهم أكشف الزلازل، وأدفع الآصار والأغلال، أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة، وأولئك هم المهتدون^(١٩١).

وهذه الرواية تقطع دابر كل من استشهد بحديث اللوح ليدّعي وجود أكثر من اثني عشر إماماً، والعجيب أن الزبيدي قال: إن حديث اللوح من الأسرار التي لا يمكن البوح بها، بل هي من الأسرار التي صرّح بها أهل البيت عليهم السلام بكفر من صرّح باسم القائم عليه السلام! ^(١٩٢).

فلا ندري هل كفر جابر بتصريحه بأسماء الأئمة عليهم السلام؟

أو أنه كفر لأنه لم يذكر أحمد إسماعيل مع هذه الأسماء المقدّسة؟

(١٩١) الكافي ١/ ٥٢٧.

(١٩٢) المهدي والمهديين: ٢٦.

الرواية الخامسة: ما رواه الكليني عليه السلام: عن محمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد، عن محمد بن الحسين، عن أبي سعيد العصفوري، عن عمرو بن ثابت، عن أبي الجارود، عن أبي جعفر عليه السلام قال: قال رسول الله ﷺ: إني واثنى عشر من ولدي وأنت يا علي زر الأرض يعني أوتادها وجبالها، بنا أوتد الله الأرض أن تسيخ بأهلها، فإذا ذهب الاثنا عشر من ولدي ساخت الأرض بأهلها، ولم يُنظروا^(١٩٣).

وهذه الرواية رواها الكليني عليه السلام عن أبي سعيد العصفري، وإذا رجعنا إلى مصدرها الأساس، وهو أصل أبي سعيد العصفري، نجد أنه روي بلفظ آخر، هو: عباد عن عمرو، عن أبي الجارود، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: قال رسول الله ﷺ: إني وأحد عشر من ولدي وأنت يا علي زر الأرض، أعني أوتادها وجبالها. وقال: وتدد الله الأرض أن تسيخ بأهلها، فإذا ذهب الأحد عشر من ولدي ساخت الأرض بأهلها، ولم يُنظروا^(١٩٤).

وقد رواها الشيخ الطوسي في الغيبة بنفس هذا اللفظ: عن محمد بن عبد الله بن جعفر، عن أبيه، عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن أبي سعيد العصفري، عن عمرو بن ثابت، عن أبي الجارود، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: قال رسول الله ﷺ: إني وأحد عشر من ولدي وأنت يا علي زر الأرض - أعني أوتادها وجبالها - بنا أوتد الله الأرض أن تسيخ بأهلها، فإذا ذهب الاثنا عشر من ولدي ساخت الأرض بأهلها، ولم ينظروا^(١٩٥).

إذن، يحتمل أن هذه الرواية قد حصل فيها تصحيف، والصحيح هو: «إني وأحد عشر من ولدي وأنت يا علي»، وليس اثني عشر من ولدي كما ورد في

(١٩٣) الكافي ١/ ٥٣٤.

(١٩٤) الأصول الستة عشر: ١٦.

(١٩٥) الغيبة: ١٣٨.

دعوى أحمد إسماعيل أنه الإمام الثالث عشر ١٥١

النسخة المطبوعة من الكافي.

ويحتمل أن مراده عليه السلام بقوله: «من ولدي» الأعم من الأئمة أو الأوصياء، فيشمل السيّد الزهراء عليها السلام؛ لأنه عليه السلام لم يقل: «اثنا عشر إماماً من ولدي»، فيكون مفاد الرواية أنه لولا المعصومون الأربعة عشر لساخت الأرض بأهلها.

الرواية السادسة: رواها الكليني قضى بسنده: عن أبي سعيد رفعه، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: من ولدي اثنا عشر نقيباً، نجباء، محدّثون، مفهّمون، آخرهم القائم بالحق، يملؤها عدلاً كما ملئت جوراً^(١٩٦).

وهذه الرواية نقلها الكليني قضى من كتاب أبي عباد العصفري، وعلّقها على الإسناد السابق لأصل العصفري، ولو رجعنا إلى المصدر الأصلي للرواية لوجدنا اختلافاً فيها.

فقد روى العصفري: رفعه إلى أبي جعفر عليه السلام، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: من ولدي أحد عشر نقيباً، نجيباً، محدّثون، مفهّمون، آخرهم القائم بالحق، يملأها عدلاً كما ملئت جوراً^(١٩٧).

وهذا كشف على أن الموجود في نسخة الكافي إما محمول على ما قلناه سابقاً من التغليب، أو تصحيف من النسخ، أو نقل بالمعنى، وتصرّف في ألفاظ الحديث؛ إذ أن أبا الصلاح الحلبي رواه أيضاً بلفظ ثالث، فقال: وعن أبي جعفر عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: من أهل بيتي اثنا عشر نقيباً، نجباء، محدّثون، مفهّمون، وآخرهم القائم بالحق، يملؤها عدلاً كما ملئت جوراً^(١٩٨).

وعليه، فإن بعض الرواة أبدل قوله: «من أهل بيتي اثنا عشر نقيباً» بقوله: «من ولدي اثنا عشر نقيباً» ظناً منه أنها بنفس المعنى.

(١٩٦) الكافي ١/ ٥٣٤.

(١٩٧) الأصول الستة عشر: ١٥.

(١٩٨) تقريب المعارف: ٤١٩.

ثم إنه من المعلوم أن النقباء في الأمم السابقة اثنا عشر، واستعمال النبي ﷺ هذا اللفظ إنما هو من باب التشبيه، أي أن هذه الأمة لها ما للأمم السابقة، فإما أن يقول القوم: «إن النقباء ثلاثة عشر»، فيكون التشبيه غير صحيح، أو أن يُخرجوا أمير المؤمنين ﷺ عن هذا الوصف، فيكون أتباع أحمد إسماعيل قد أخرجوا أمير المؤمنين ﷺ من جملة النقباء، وأدخلوا فيهم صاحبهم!

الرواية السابعة: رواها القمي في (كفاية الأثر): عن أبي المفضل محمد بن عبد الله ﷺ، قال: حدثنا رجا بن يحيى أبو الحسين العرباني الكاتب، قال: حدثني محمد بن جلاد بسر من رأى أبو بكر الباهلي، قال: حدثنا معاد بن معاد، قال: حدثنا ابن عون، عن هشام بن زيد عن أنس بن مالك، قال: سألت رسول الله ﷺ عن حوارى عيسى، فقال: كانوا من صفوته وخيرته، وكانوا اثني عشر مجردين، مكنسين في نصره الله ورسوله، لا رهو فيهم، ولا ضعف، ولا شك، كانوا ينصرونه على بصيرة، ونفاد، وجد، وعنا. قلت: فمن حواريك يا رسول الله؟ فقال: الأئمة بعدي اثنا عشر، من صلب علي وفاطمة، هم حوارى وأنصار ديني، عليهم من الله التحية والسلام^(١٩٩).

وهذه الرواية تثبت اثني عشر إماماً من صلب علي وفاطمة ﷺ، فإذا ضممننا إليهم أمير المؤمنين ﷺ صار المجموع ثلاثة عشر.

وهذا التعبير الوارد في الرواية إما محمول على ما قلناه سابقاً من التغليب، أي أن أكثرهم من صلب علي وفاطمة ﷺ، أو أنه اشتباه من الرواة؛ إذ كيف يعقل أن يكون حوارى رسول الله ﷺ اثني عشر من ولد علي وفاطمة ﷺ من دون أمير المؤمنين ﷺ مع إجماع المسلمين على أنه ﷺ أفضل منهم؟!

فهذه الرواية تنفي إمامة أمير المؤمنين ﷺ، وتخرجه عن أن يكون من ضمن الاثني عشر، في حين أن الروايات المتواترة عند الشيعة نصّت على أنه

دعوى أحمد إسماعيل أنه الإمام الثالث عشر ١٥٣
أولهم، بل أفضلهم.

وإني لأعجب كثيراً من الذين يتمسكون بهذه الروايات، ويحاولون إثبات مزاعم صاحبهم ولو بالتجروء على الإمام أمير المؤمنين عليه السلام، ونفي مقاماته. هذا مضافاً إلى أن سند هذه الرواية ضعيف جداً؛ لأن أكثر رواياتها لم يثبت توثيقهم في كتب الرجال، وبعضهم ثبت ضعفهم، فكيف يعتمد على رواية مثل هذه في إثبات عقيدة مهمة؟!

الرواية الثامنة: رواها القمي أيضاً في (كفاية الأثر) عن: محمد بن وهبان البصري، قال: حدثني داود بن الهيثم بن إسحاق النحوي، قال: حدثني جدِّي إسحاق بن البهلول بن حسان، قال حدثني طلحة بن زيد الرقي، عن الزبير بن عطا، عن عمير بن هاني العيسى، عن جنادة بن أبي أمية، قال: دخلت على الحسن بن علي عليه السلام في مرضه الذي توفي فيه، وبين يديه طشت، يقذف فيه الدم، ويخرج كبده قطعة قطعة من السم الذي أسقاه معاوية لعنه الله، فقلت: يا مولاي ما لك لا تعالج نفسك؟ فقال: يا عبد الله بماذا أعالج الموت؟ قلت: إنا لله وإنا إليه راجعون. ثم التفت إليّ، وقال: والله إنه لعهد عهده إلينا رسول الله ﷺ، أن هذا الأمر يملكه اثنا عشر إماماً من ولد علي عليه السلام وفاطمة عليها السلام، ما منّا إلا مسموم أو مقتول (٢٠٠).

هذه الرواية أيضاً كسابقاتها، في أنها محمولة على التغليب، ولا نعلم كيف استدل بها هؤلاء القوم؛ إذ أن لازم ذلك أن أمير المؤمنين عليه السلام ليس بإمام، وأن عهد النبي ﷺ خاص بالاثني عشر من أولاد فاطمة وعلي عليه السلام فقط، ولا يشمل أمير المؤمنين عليه السلام، وهذا لا يقوله شيعة قط!

ثم إن هذه الرواية كسابقاتها معارضة لعقيدة القوم في المهديين أيضاً، إذ

أن الحكم للاثني عشر فقط، دون المهديّين الأحد عشر الباقيين!
وربما يكون هذا الخبر قد نُقل بالمعنى، أو حصل فيه وهم من أحد الرواة
سيّئ الحفظ، خصوصاً أن سنده اشتمل على جملة من المجاهيل الذين لا ذكر لهم
في كتب الرجال.

أضف إلى هذا أن هذا المضمون روي عن الإمام الحسن عليه السلام بلفظ مغاير
للفظ السابق كما رواه القمي أيضاً في كتاب (كفاية الأثر)، قال: أخبرنا أبو عبد الله
الحسين بن محمد بن سعيد الخزاعي، قال حدثنا عبد العزيز بن يحيى الجلودي، قال
حدثنا محمد بن زكريا الغلا، قال حدثنا عتبة بن الضحاك، عن هشام بن محمد، عن
أبيه قال: لما قُتل أمير المؤمنين عليه السلام رقى الحسن بن علي عليه السلام، فأراد الكلام فخنقته
العبرة، فقعد ساعة، ثم قام، فكان مما قال: الحمد لله الذي كان في أوليته وحدانيّاً،
وفي أزليّته متعظماً بالإلهية، متكبراً بكبريائه وجبروته، [خلق جميع] ما خلق على
غير مثال كان سبق مما خلق، ربنا اللطيف بلطف ربوبيته، ويعلم خيره فتق،
وبأحكام قدرته خلق جميع ما خلق، ولا زوال لملكه ولا انقطاع لمدته، فوق كل
شيء علا، ومن كل شيء دنا، فتجلى لخلقه من غير أن يكون يُرى وهو بالمنظر
الأعلى، احتجب بنوره، وسما في علوه، واستتر عن خلقه، وبعث إليهم شهيداً
عليهم، وأبعث فيهم النبيّ مبشّرين ومنذرين؛ ليهلك من هلك عن بينة، ويحيى
من حي عن بينة، وليعقل العباد عن ربهم ما جهلوه، فيعرفوه بربوبيته بعد ما
أنكروه، والحمد لله الذي أحسن الخلافة علينا أهل البيت، وعند الله نحسب
عزاءنا في خير الآباء رسول الله صلى الله عليه وآله، وعند الله نحسب عزاءنا في أمير المؤمنين،
وقد أصبت به الشرق والغرب، والله ما خلف درهماً ولا ديناراً إلا الأربعائة
درهم، أراد أن يتنازع لأهله خادماً، ولقد حدّثني جدّي رسول الله صلى الله عليه وآله أن الأمر
يملكه اثنا عشر إماماً من أهل بيته وصفوته، ما منّا إلا مقتول أو مسموم ^(٢٠١).

الرواية التاسعة: رواها سليم بن قيس في كتابه أن النبي ﷺ قال: ألا وإن الله نظر إلى أهل الأرض نظرة، فاختار منهم رجلين: أحدهما أنا، فبعثني رسولاً ونبياً، والآخر علي بن أبي طالب، وأوحى إليّ أن أتخذهُ أخاً، وخليلاً، ووزيراً، ووصياً، وخليفة. ألا وإنه وليُّ كل مؤمن بعدي، من والاه والاه الله، ومن عاداه عاداه الله، لا يحبّه إلا مؤمن، ولا يبغضه إلا كافر، هو زر الأرض بعدي وسكنها، وهو كلمة الله التقوى، وعروته الوثقى، يريدون أن يطفئوا نور الله بأفواههم، والله متم نوره ولو كره الكافرون. ألا وإن الله نظر نظرة ثانية، فاختار بعدنا اثني عشر وصياً من أهل بيتي، فجعلهم خيار أمّتي واحداً بعد واحد، مثل النجوم في السماء، كلما غاب نجم طلع نجم، هم أئمة، هداة مهتدون، لا يضرهم كيد من كادهم، ولا خذلان من خذلهم، هم حجج الله في أرضه، وشهادته على خلقه، وخزّان علمه، وتراجمه وحيه، ومعادن حكمته، من أطاعهم أطاع الله، ومن عصاهم عصى الله، هم مع القرآن، والقرآن معهم، لا يفارقونه حتى يردوا عليّ الخوض (٢٠٢).

والجواب على ذلك: أن المراد بقوله: «فاختار بعدنا اثني عشر وصياً من أهل بيتي» هو أن الله سبحانه وتعالى اختار أولاً رسول الله ﷺ، واختار معه أمير المؤمنين عليه السلام أخاً لرسول الله ﷺ، وخليلاً، ووزيراً، وخليفة، وهذا يقتضي أن يكون مضافاً لذلك وصياً أيضاً، ثم اختار الأوصياء بعد النبي فجعلهم اثني عشر، من جملتهم أمير المؤمنين عليه السلام، لا أن الله اختار بعد أمير المؤمنين عليه السلام اثني عشر وصياً كما توهمه هؤلاء.

وعليه، فهذه الرواية لا تدل على ثلاثة عشر إماماً بعد رسول الله ﷺ.

ويدل على أن ما قلناه هو المراد أن هذا المضمون قد روي في نفس الكتاب لكن بلفظ آخر فيه أن الأئمة اثنا عشر لا أكثر.

فقد روى سليم عن أمير المؤمنين عليه السلام، أنه قال: ثم مررت بالصهاكي يوماً فقال لي: «ما مثل محمد إلا كمثل نخلة نبتت في كناسة»، فأتيت رسول الله صلى الله عليه وآله فذكرت له ذلك، فغضب النبي صلى الله عليه وآله، وخرج مغضباً، فأتى المنبر، وفزعت الأنصار، فجاءت شاة في السلاح لما رأت من غضب رسول الله صلى الله عليه وآله، فقال: ما بال أقوام يعيرونني بقرابتي، وقد سمعوا مني ما قلت في فضلهم، وتفضيل الله إياهم، وما اختصهم الله به من إذهاب الرجس عنهم، وتطهير الله إياهم، وقد سمعتم ما قلت في أفضل أهل بيتي وخيرهم مما خصه الله به، وأكرمه، وفضله، من سبقه في الإسلام، وبلاؤه فيه، وقرابته مني، وأنه بمنزلة هارون من موسى، ثم تزعمون أن مثلي في أهل بيتي كمثل نخلة نبتت في كناسة؟ ألا إن الله خلق خلقه ففرقهم فرقتين، فجعلني في خير الفريقين، ثم فرق الفرقة ثلاث فرق، شعوباً وقبائل وبيوتاً، وجعلني في خيرها شعباً وخيرها قبيلة، ثم جعلهم بيوتاً، فجعلني في خيرها بيتاً، فذلك قوله: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾، فحصلت في أهل بيتي وعترتي، وأنا وأخي علي بن أبي طالب، ألا وإن الله نظر إلى أهل الأرض نظرة، فاخترني منهم، ثم نظر نظرة، فاختر أخي علياً، ووزير، ووصي، وخليفتي في أمتي، وولي كل مؤمن بعدي، فبعثني رسولاً، ونبياً، ودليلاً، فأوحى إلي أن أتخذ علياً أخاً، وولياً، ووصياً، وخليفة في أممي بعدي، ألا وإنه ولي كل مؤمن بعدي، من والاه والاه الله، ومن عاداه عاداه الله، ومن أحبه أحبه الله، ومن أبغضه أبغضه الله، لا يحبه إلا مؤمن، ولا يبغضه إلا كافر، رب الأرض بعدي، وسكنها، وهو كلمة الله التقوى، وعروة الله الوثقى، أتريدون أن تطفئوا نور الله بأفواهكم، والله متم نوره ولو كره المشركون؟ ويريد أعداء الله أن يطفئوا نور أخي، ويأبى الله إلا أن يتم نوره. يا أيها الناس، ليلغ مقالتي شاهدكم غائبكم، اللهم اشهد عليهم، يا أيها الناس، إن الله نظر نظرة ثالثة، فاختر منهم بعدي اثني عشر وصياً من أهل

دعوى أحمد إسماعيل أنه الإمام الثالث عشر ١٥٧

بيتي، وهم خيار أمتي، منهم أحد عشر إماماً بعد أخي، واحداً بعد واحد، كلما هلك واحد قام واحد منهم، مثلهم كمثل النجوم في السماء، كلما غاب نجم طلع نجم؛ لأنهم أئمة هداة مهتدون، لا يضرّهم كيد من كادهم، ولا خذلان من خذلهم، بل يُضَرُّ الله بذلك من كادهم وخذلهم، فهم حجة الله في أرضه، وشهداؤه على خلقه، من أطاعهم أطاع الله، ومن عصاهم عصى الله، هم مع القرآن، والقرآن معهم، لا يفارقونه، ولا يفارقهم حتى يردوا عليّ، أول الأئمة أخي علي خيرهم، ثم ابني الحسن، ثم ابني الحسين، ثم تسعة من ولد الحسين، وأمّهم ابنتي فاطمة، صلوات الله عليهم (٢٠٣).

وروى أيضاً عن سلمان أن رسول الله ﷺ قال لفاطمة عليها السلام: كنت جالساً بين يدي رسول الله ﷺ في مرضه الذي قبض فيه، فدخلت فاطمة عليها السلام، فلما رأت ما برسول الله ﷺ من الضعف خنقتها العبرة حتى جرت دموعها على خديها، فقال رسول الله ﷺ: يا بنية، ما يبكيك؟ قالت: يا رسول الله، أخشى على نفسي وولدي الضيعة من بعدك فقال رسول الله ﷺ - واغرورت عيناه بالدموع - : يا فاطمة، أو ما علمت أنا أهل بيت اختار الله لنا الآخرة على الدنيا، وأنه حتم الفناء على جميع خلقه، وأن الله تبارك وتعالى اطلع إلى الأرض اطلاعة، فاخترني منهم فجعلني نبياً، ثم اطلع إلى الأرض ثانية فاختر بعلك، وأمرني أن أزوّجك إياه، وأن أأخذ أخاً، ووزيراً، ووصياً، وأن أجعله خليفتي في أمتي، فأبوك خير أنبياء الله ورسله، وبعلك خير الأوصياء والوزراء، وأنت أول من يلحقني من أهلي، ثم اطلع إلى الأرض اطلاعة ثالثة، فاخترتك، وأحد عشر رجلاً من ولدك وولد أخي بعلك منك، فأنت سيّدة نساء أهل الجنة، وابناك الحسن والحسين سيّدا شباب أهل الجنة، وأنا وأخي والأحد عشر إماماً أوصيائي إلى يوم القيامة، كلهم هادون مهديون، أول الأوصياء بعد أخي: الحسن، ثم

الحسين، ثم تسعة من ولد الحسين، في منزل واحد في الجنة، وليس منزل أقرب إلى الله من منزلي، ثم منزل إبراهيم وآل إبراهيم^(٢٠٤).

فهذه الروايات فصلت الاختيار، وبينت ما أُبهم في الرواية الأولى التي احتجَّ بها القوم.

أضف إلى هذا أن كتاب سليم من أقدم المصادر الشيعية التي ذكرت الأئمة الاثني عشر عليه السلام، وحصرت الوصاية فيهم.

فقد قال سليم: أقبلنا من صفين مع أمير المؤمنين عليه السلام، فنزل العسكر قريباً من دير نصراني، فخرج إلينا من الدير شيخ كبير جميل، حسن الوجه، حسن الهيئة والسمت، ومعه كتاب في يده، حتى أتى أمير المؤمنين عليه السلام، فسلم عليه بالخلافة، فقال له علي عليه السلام: مرحباً يا أخي شمعون بن حمون، كيف حالك رحمك الله؟ فقال: بخير يا أمير المؤمنين، وسيّد المسلمين، ووصي رسول رب العالمين، إني من نسل رجل من حوارى أخيك عيسى بن مريم عليه السلام، وأنا من نسل شمعون بن يوحنا وصي عيسى بن مريم، وكان من أفضل حوارى عيسى بن مريم عليه السلام الاثني عشر، وأحبهم إليه، وآثرهم عنده، وإليه أوصى عيسى بن مريم عليه السلام، وإليه دفع كتبه وعلمه وحكمته، فلم يزل أهل بيته على دينه متمسكين بملته، فلم يكفروا، ولم يبدلوا، ولم يغيروا وتلك الكتب عندي إملاء عيسى بن مريم وخط أبينا بيده، وفيها كل شيء يفعل الناس من بعده ملك ملك، وكم يملك، وما يكون في زمان كل ملك منهم، حتى يبعث الله رجلاً من العرب من ولد إسماعيل بن إبراهيم خليل الرحمن من أرض تُدعى: (تهامة) من قرية يقال لها: (مكة)، يقال له (أحمد)، الأنجل العينين، المقرون الحاجبين، صاحب الناقة والحمار والقضيب والتاج - يعني العمامة -، له اثنا عشر اسماً. ثم ذكر مبعثه، ومولده، وهجرته، ومن يقاتله، ومن ينصره، ومن يعاديه، وكم يعيش، وما تلقى أمته من بعده من

الفرقة والاختلاف، وفيه تسمية كل إمام هدى وإمام ضلالة إلى أن ينزل الله عيسى بن مريم من السماء، فذكر في الكتاب ثلاثة عشر رجلاً من ولد إسماعيل بن إبراهيم خليل الله، هم خير من خلق الله، وأحب من خلق الله إلى الله، وإن الله ولي من والاهم، وعدو من عاداهم، من أطاعهم اهتدى، ومن عصاهم ضل، طاعتهم لله طاعة، ومعصيتهم لله معصية، مكتوبة فيه أسماؤهم، وأنسابهم، ونعتهم، وكم يعيش كل رجل منهم واحداً بعد واحد، وكم رجل منهم يستسر بدينه، ويكتمه من قومه، ومن يظهر منهم، ومن يملك وينقاد له الناس، حتى ينزل الله عيسى بن مريم عليه السلام على آخرهم، فيصلي عيسى خلفه، ويقول: «إنكم أئمة، لا ينبغي لأحد أن يتقدمكم»، فيتقدم، فيصلي بالناس وعيسى خلفه في الصف الأول، أولهم أفضلهم، وآخرهم له مثل أجورهم وأجور من أطاعهم واهتدى بهداهم. نص ما في كتب عيسى عليه السلام: بسم الله الرحمن الرحيم، أحمد رسول الله، واسمه محمد، وياسين، وطه، ون، والفتاح، والخاتم، والحاشر، والعاقب، والماحي، وهو نبي الله، و خليل الله، وحبیب الله، وصفیه، وأمينه، وخيرته، يرى تقلبه في الساجدين - يعني في أصلاب النبيين -، ويكلمه برحمته، فيذكر إذا ذكر، وهو أكرم خلق الله على الله، وأحبهم إلى الله، لم يخلق الله خلقاً - ملكاً مقرباً، ولا نبياً مرسلًا، من آدم فمن سواه - خيراً عند الله ولا أحب إلى الله منه، يُقَعِّده الله يوم القيامة على عرشه، ويشفعه في كل من شفع فيه، وباسمه جرى القلم في اللوح المحفوظ في أم الكتاب وبذكره، محمد رسول الله، ثم أخوه صاحب اللواء يوم القيامة يوم الحشر الأكبر، وأخوه، ووصيّه، ووزيره، وخليفته في أمته، وأحب خلق الله إلى الله بعده علي بن أبي طالب، ولي كل مؤمن بعده، ثم أحد عشر إماماً من ولد أول الاثني عشر، اثنان سَمِيًّا ابني هارون: شبر وشبير، وتسعة من ولد أصغرها وهو الحسين، واحداً بعد واحد، آخرهم الذي يصلي عيسى بن مريم خلفه ^(٢٠٥).

وروى أيضاً عن عبد الله بن جعفر: قال: يا معاوية، إني سمعت رسول الله ﷺ يقول - وهو على المنبر وأنا بين يديه، وعمر بن أبي سلمة، وأسامة بن زيد، وسعد بن أبي وقاص، وسلمان الفارسي، وأبو ذر، والمقداد، والزبير بن العوام - وهو يقول: أَلست أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟ فقلنا: بلى، يا رسول الله. قال: أليس أزواجي أمهاتكم؟ قلنا: بلى، يا رسول الله. قال: من كنت مولاه فعليّ مولاه - وضرب بيديه على منكب علي عليه السلام -، اللهم والِ من والاه، وعادِ من عاداه، أيها الناس، أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم، ليس لهم معي أمر، وعلي من بعدي أولى بالمؤمنين من أنفسهم، ليس لهم معه أمر، ثم ابني الحسن من بعد أبيه أولى بالمؤمنين من أنفسهم ليس لهم معه أمر، ثم ابني الحسين من بعد أخيه أولى بالمؤمنين من أنفسهم ليس لهم معه أمر.

ثم عاد ﷺ فقال: أيها الناس، إذا أنا استشهدت فعلي أولى بكم من أنفسكم، فإذا استشهد علي فابني الحسن أولى بالمؤمنين منهم بأنفسهم، فإذا استشهد ابني الحسن فابني الحسين أولى بالمؤمنين منهم بأنفسهم، فإذا استشهد ابني الحسين فابني علي بن الحسين أولى بالمؤمنين منهم بأنفسهم، ليس لهم معه أمر. ثم أقبل على علي عليه السلام فقال: يا علي، إنك ستدركه، فاقرأه عني السلام، فإذا استشهد فابنه محمد أولى بالمؤمنين منهم بأنفسهم، وستدركه أنت يا حسين، فاقرأه عني السلام، ثم يكون في عقب محمد رجال واحد بعد واحد، وليس لهم معهم أمر. ثم أعادها ثلاثاً، ثم قال: وليس منهم أحد إلا وهو أولى بالمؤمنين منهم بأنفسهم ليس معه أمر، كلهم هادون مهتدون تسعة من ولد الحسين (٢٠٦).

وروى سليم رواية طويلة ورد فيها: فقام أبو بكر وعمر، فقالا: يا رسول الله، هذه الآيات خاصّة في علي؟ قال: بلى، فيه وفي أوصيائي إلى يوم القيامة. قالوا: يا رسول الله، بينهم لنا. قال: علي أخِي، ووزيري، ووارثي، ووصيي،

دعوى أحمد إسماعيل أنه الإمام الثالث عشر ١٦١

وخليفتي في أمّتي، وولي كل مؤمن بعدي، ثم ابني الحسن، ثم ابني الحسين، ثم تسعة من ولد ابني الحسين واحد بعد واحد، القرآن معهم، وهم مع القرآن، لا يفارقونه، ولا يفارقهم حتى يردوا عليّ حوضي^(٢٠٧).

ومن الروايات المهمة التي رواها سليم بن قيس ما أوصى به النبي ﷺ قبيل وفاته، عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال: ثم دعا بصحيفة، فأملى عليّ ما أراد أن يكتب في الكتف، وأشهد على ذلك ثلاثة رهط: سلمان، وأبا ذر، والمقداد، وسمّي من يكون من أئمة الهدى الذين أمر الله بطاعتهم إلى يوم القيامة، فسّماني أولهم، ثم ابني هذا - وأدنى بيده إلى الحسن -، ثم الحسين، ثم تسعة من ولد ابني هذا - يعني الحسين -^(٢٠٨).

وهذه الرواية رواها النعماني في الغيبة، والطبرسي في الاحتجاج، وابن عقدة في فضائل أمير المؤمنين^(٢٠٩).

ولاحظ يا أخي القارئ قول النبي ﷺ: «الذين أمر الله بطاعتهم إلى يوم القيامة»، فإنه يدل على أن الأئمة الذين تجب طاعتهم إلى يوم القيامة هم هؤلاء الاثنا عشر المذكورون في الرواية فقط دون غيرهم.

الرواية العاشرة: رواها القمي في كفاية الأثر، فقال: عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال: يا رسول الله فهل بينهم أنبياء وأوصياء آخر؟ قال: نعم أكثر من أن تحصى. ثم قال عليه السلام: وأنا أدفعها إليك يا علي، وأنت تدفعها إلى ابنك الحسن، والحسن يدفعها إلى أخيه الحسين، والحسين يدفعها إلى ابنه علي، وعلي يدفعها إلى ابنه محمد، ومحمد يدفعها إلى ابنه جعفر، وجعفر يدفعها إلى ابنه موسى، وموسى يدفعها إلى ابنه علي، وعلي يدفعها إلى ابنه محمد، ومحمد يدفعها إلى ابنه علي، وعلي

(٢٠٧) كتاب سليم بن قيس: ١٩٩.

(٢٠٨) نفس المصدر: ٣٦٢.

(٢٠٩) الغيبة للنعماني: ٨٤، الاحتجاج ١/ ٢٢٤، فضائل أمير المؤمنين: ١٥٦.

يدفعها إلى ابنه الحسن، والحسن يدفع إلى ابنه القائم، ثم يغيب عنهم إمامهم ما شاء الله، ويكون له غيبتان: إحداهما أطول من الأخرى. ثم التفت إلينا رسول الله ﷺ فقال رافعاً صوته: الحذر إذا فُقد الخامس من ولد السابع من ولدي (٢١٠).

فإن السابع من ولد رسول الله ﷺ هو الإمام الرضا عليه السلام الذي هو ثامن الأئمة الاثني عشر عليه السلام، والرابع من ولده هو الإمام المهدي المنتظر محمد بن الحسن العسكري عليه السلام، والخامس من ولده هو الإمام الثالث عشر.

والجواب: أن قوله: «من ولدي» صفة للسابع، أي الإمام السابع الذي هو من ولدي، وهو الإمام الكاظم عليه السلام، وعليه فإن الخامس من ولد السابع هو الإمام المهدي المنتظر عليه السلام والكلام الذي سيأتي بعد ذلك في الحديث يدل على هذا.

والعجب كل العجب ممن يستدل بهذه الرواية على إمامة أحمد إسماعيل، مع أن بقية الرواية واضحة الدلالة على أن المراد بالخامس من ولد السابع هو الإمام المهدي المنتظر عليه السلام، ولو قرأ هذه الرواية من يستدل بها على إمام ثالث عشر، لعلم أنه لا يمكن أن يحتج بها شيعي عنده بعض الاطلاع، فقد ورد فيها قوله: حتى يأذن الله له بالخروج، فيخرج من اليمن من قرية يقال لها: كرعة، على رأسه عمامة، متدرّع بدرعي، متقلّد بسيفي ذي الفقار، ومنادي ينادي: «هذا المهدي خليفة الله فاتبعوه»، يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت جوراً وظلماً، وذلك عندما يصير الدنيا هرجاً ومرجاً، ويغار بعضهم على بعض، فلا الكبير يرحم الصغير، ولا القوي يرحم الضعيف، فحينئذ يأذن الله له بالخروج!

فهل أحمد إسماعيل هو الذي سيملاً الأرض قسطاً وعدلاً بعدما ملئت ظلماً وجوراً؟

وهل سيكون خروجه من كرعة في اليمن ؟

علماً أن هذا الوصف وهو الخامس من ولد السابع قد أطلق على الإمام صاحب الأمر عليه السلام في أكثر من رواية، فلا وجه للاشتباه في حمله على أحمد إسماعيل أو غيره، فقد روى الكليني قضى في الكافي بسنده عن علي بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام، قال: إذا فُقِدَ الخامس من ولد السابع فالله الله في أديانكم، لا يزيلكم عنها أحد، يا بني إنه لا بد لصاحب هذا الأمر من غيبة، حتى يرجع عن هذا الأمر من كان يقول به، إنما هو محنة من الله عز وجل امتحن بها خلقه، لو علم آباؤكم وأجدادكم ديناً أصح من هذا لاتبعوه. قال: فقلت: يا سيدي من الخامس من ولد السابع؟ فقال: يا بني! عقولكم تصغر عن هذا، وأحلامكم تضيق عن حمله، ولكن إن تعيشوا فسوف تدركونه ^(٢١١).

وروى الشيخ الصدوق قضى بسنده عن صفوان بن مهران، عن الصادق جعفر بن محمد عليه السلام أنه قال: من أقرَّ بجميع الأئمة وجحد المهدي، كان كمن أقرَّ بجميع الأنبياء وجحد محمداً صلّى الله عليه وآله نبوته. فقيل له: يا ابن رسول الله فمن المهدي من ولدك؟ قال: الخامس من ولد السابع، يغيب عنكم شخصه، ولا يحل لكم تسميته ^(٢١٢).

إذن ما فهمه المروّجون لأحمد إسماعيل من هذه الرواية ناتج عن قلة اطلاعهم على أخبار أهل البيت عليهم السلام، وعدم فهمهم لها، وتحميلهم ألفاظ الأحاديث ما لا تدل عليه.

والنتيجة أن كل ما استدل به أحمد إسماعيل والمروّجون له لا يدل على إمامته بأي دلالة، وكما لاحظنا فإن كل الروايات أقصى ما هناك أنه ربما يتوهم منها دلالتها على أن الأئمة ثلاثة عشر، وهذا يبطل ادّعاءهم بأن الأئمة أربعة

(٢١١) الكافي ١/ ٣٣٦.

(٢١٢) كمال الدين وتمام النعمة: ٣٣٣.

وعشرون، بضميمة المهديين الاثني عشر للأئمة الاثني عشر الذين نقول بإمامتهم.

ولو سلّمنا بأن الأئمة ثلاثة عشر فلا دليل في كل تلك الروايات على أن هذا الثالث عشر هو أحمد إسماعيل، فلعله رجل آخر من أبناء الإمام المهدي عليه السلام لصلبه، لا من أحفاد الأحفاد كما يزعم أحمد إسماعيل.

ومما يدل على خطأ الذين يدّعون أن الأئمة ثلاثة عشر، أن الروايات بيّنت الأئمة الاثني عشر بأسمائهم، وأعيانهم، بحيث لا يلتبسون بغيرهم، وأما هذا الإمام الثالث عشر فلم تبيّن الروايات من هو، ولم تذكر اسمه واسم أبيه، ولهذا فإن كل من يريد تضليل الناس بادّعاء الإمامة يستطيع أن يدّعي أنه هو، أو يدّعي ذلك لغيره، وقد ذكر الشيخ النجاشي رحمته الله في رجاله أن رجلاً احتج ببعض هذه الروايات على وجود ثلاثة عشر إماماً، وزعم أنه زيد بن علي بن الحسين عليه السلام.

قال النجاشي: هبة الله بن أحمد بن محمد الكاتب، أبو نصر، المعروف بابن برنية، كان يذكر أن أمّه أم كلثوم بنت أبي جعفر محمد بن عثمان العمري، سمع حديثاً كثيراً، وكان يتعاطى الكلام، ويحضر مجلس أبي الحسين بن الشبيه العلوي الزيدي المذهب، فعمل له كتاباً، وذكر أن الأئمة ثلاثة عشر مع زيد بن علي بن الحسين، واحتج بحديث في كتاب سليم بن قيس الهلالي: أن الأئمة اثنا عشر من ولد أمير المؤمنين عليه السلام (٢١٣).

والنتيجة أن كل هذه الروايات لا تدل على إمامة أحمد إسماعيل ولا إمامة غيره، وزعمه أنه هو المراد بهذه الأحاديث زعم باطل؛ لعدم دلالة هذه الأحاديث على إمام ثالث عشر، ومع تسليم دلالتها فلا بد من طرحها؛

دعوى أحمد إسماعيل أنه الإمام الثالث عشر ١٦٥

لمعارضتها بالروايات المتواترة عند الشيعة وأهل السنة على أن الخلفاء اثنا عشر، ولو تنزلنا وقبلنا دلالتها على ذلك فهي لا تعين أحمد إسماعيل لا بالاسم ولا بالوصف.

الطائفة الثانية: استفاد القوم من بعض الروايات وجود أئمة بعد الإمام المهدي عليه السلام، وجعلوها عمدة لمعتقدهم.

الرواية الأولى: رواها ابن قولويه رحمته الله، قال: حدثني أبي، عن سعد بن عبد الله، عن أبي عبد الله محمد بن أبي عبد الله الرازي الجاموراني، عن الحسين بن سيف بن عميرة، عن أبيه سيف، عن أبي بكر الحضرمي، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: قلت له: أي بقاع الأرض أفضل بعد حرم الله عز وجل وحرم رسوله صلى الله عليه وآله؟ فقال: الكوفة يا أبا بكر هي الزكية الطاهرة، فيها قبور النبيين المرسلين وغير المرسلين، والأوصياء الصادقين، وفيها مسجد سهيل الذي لم يبعث الله نبياً إلا وقد صلى فيه، ومنها يظهر عدل الله، وفيها يكون قائمه والقوام من بعده، وهي منازل النبيين والأوصياء والصالحين ^(٢١٤).

وقوله: «وفيها يكون قائمه والقوام من بعده» يدل على أن الإمام المهدي عليه السلام سيكون بعده أئمة هداة مهتدون.

والجواب: أنه لا دلالة في هذه الرواية على وجود أئمة آخرين غير الاثني عشر عليهم السلام؛ لأن المقصود بالقوام هم آبؤه الطاهرون، بدلالة أحاديث الرجعة التي ذكرناها سابقاً.

الرواية الثانية: أخرجها أبو الحسين بن المنادي، عن سالم بن أبي الجعد، أنه قال: يكون المهدي إحدى وعشرين سنة أو اثنتين وعشرين، ثم يكون آخر من بعده، وهو صالح أربع عشرة سنة، ثم يكون آخر من بعده، وهو صالح تسع

وهذه الرواية عامية، بل هي من إخبارات ابن أبي الجعد، وليست حديثاً عن النبي ﷺ، أو عن أحد الأئمة عليهم السلام، وحتى لو قلنا: «إن الرجل ثقة»، فإننا نجهل مصدر هذا الكلام الذي ذكره.

والعجب كل العجب من قوم يتركون روايات أهل البيت عليهم السلام الصحيحة والمتواترة، ويأخذون بأخبار المخالفين!

الرواية الثالثة: رواها الشيخ الطوسي رحمه الله عن محمد بن الحسين عن محمد بن إسماعيل، عن صالح بن عقبة، عن عمرو بن أبي المقدام، عن أبيه، عن حبة العرني، قال: خرج أمير المؤمنين عليه السلام إلى الحيرة، فقال: لَتَصِلَنَّ هذه بهذه - وأومى بيده إلى الكوفة والحيرة - حتى يُباع الذراع فيما بينهما بدنانير، وليُبَيِّنَنَّ بالحيرة مسجد له خمسمائة باب، يصلي فيه خليفة القائم عجل الله تعالى فرجه؛ لأن مسجد الكوفة ليضيق عنهم، وليصليَنَّ فيه اثنا عشر إماماً عدلاً. قلت: يا أمير المؤمنين، ويسع مسجد الكوفة هذا الذي تصف الناس يومئذ؟ قال: تُبْنَى له أربع مساجد، مسجد الكوفة أصغرها، وهذا ومسجدان في طرفي الكوفة من هذا الجانب وهذا الجانب - وأومى بيده نحو البصريين والغريين (٢١٦).

والجواب: أننا لا ننكر أن للقائم عليه السلام خليفة من بعده، لكننا نختلف في هوية هذا الخليفة، وأحمد إسماعيل وأتباعه يقولون: «إنه صاحبهم البصري»، ونحن نقول: إن المقصود بهذه الرواية هو الإمام الحسين عليه السلام، وإن المقصودين بالاثني عشر إماماً هم أئمة أهل البيت عليهم السلام، بدليل أحاديث الرجعة.

والغريب من هؤلاء كيف يزورون الحقائق، ويلبسون على العوام برفع

دعوى أحمد إسماعيل أنه الإمام الثالث عشر ١٦٧

الشعارات البراقة، وسجع الكلمات الجذابة، فقد قال الزبيدي في تعليقه على هذه الرواية: الحق أن انكشاف الحقائق اليوم عجيب، فالحديث كما ترى ينص بكل صراحة على خليفة المهدي خاصة والمهديين بصورة عامة. أليس من العجيب أن ترى اليوم هكذا أحاديث واضحة الدلالة على المهديين وعلى خليفة المهدي عليه السلام بالتحديد، بينما أمر هذا الاعتقاد بات سرّاً من الأسرار الإلهية إلى وقت ظهور السيد أحمد الحسن^(٢١٧).

وهذه الروايات وغيرها مما يستدلون به ليست سرّاً، وهي مروية في الكتب المعروفة، والعلماء مطلعون عليها، ويعلمون المراد بها، ولكن الخلل في فهم هذه الروايات، فإن أتباع أحمد إسماعيل لم يفهموها فهماً صحيحاً، وتوهموا دلالتها على أئمة اثني عشر آخرين بعد الإمام المهدي عليه السلام، وادّعوا أن خليفة المهدي هو أحمد إسماعيل، مع أن الروايات التي يحتجون بها لم تعينه باسمه واسم أبيه، ولم تذكر صفاته كما ذكرنا ذلك مراراً، وسيأتي أيضاً.

والغريب أن هذا الرجل في الوقت الذي يدّعي أنه خليفة المهدي عليه السلام فإنه يدعو لنفسه في زمان إمامة الإمام المهدي، ويجمع الأتباع، ويأمر الناس بتقليده وأخذ الأحكام منه، فما معنى كونه خليفة للإمام عليه السلام، مع أن الروايات الصحيحة دلت على أنه لا يكون إماماً في عصر واحد، إلا وأحدهما صامت.

وهكذا يضلّلون العوام، ويفسدون عقائدهم، ويزعمون أن هذه الروايات كانت سرّاً من الأسرار الإلهية، وإذا كان هناك سر حقيقي فهو وقت ظهور المدعو زوراً وبهتاناً أحمد الحسن؛ إذ مرّ إلى الآن أكثر من عشر سنوات، ولم يرَ له رسم!

الرواية الرابعة: رواها الكفعمي: عن يونس بن عبد الرحمن، عن الإمام

١٦٨ الشهب الأحمدية على مُدَّعي المهدوية

الرضا عليه السلام في دعاء طويل لصاحب الأمر عليه السلام قال: اللهم صلّ على ولاية عهده، والأئمة من بعده، وبلغهم آمالهم، وزد في آجالهم^(٢١٨).

ومحل الاستدلال في هذه الرواية هو قوله عليه السلام: «ولاية عهده، والأئمة من بعده»، فإنهم قالوا: إنها واضحة الدلالة على أن الإمام المهدي له ولاية عهد، وهم الأئمة القائمون بالأمر من بعده.

والصحيح أن المراد بولاية عهده أصحابه الذين سيحكمون أقاليم العالم نيابة عنه، وسيكونون عوناً وسنداً له، والدليل على هذا أن لقب ولي العهد يُطلق على من عهد إليه رئيس السلطة حال حياته بالحكم؛ ولأنه جاء بصيغة الجمع فهما أن المراد جماعة عهد إليهم بالحكم حال حياته، لا بعد موته، وهذا لا يكون إلا في حق الذين يحكمون البلاد والأقاليم، لا من يكونون أئمة من بعده؛ لأن رئيس السلطة لا يجعل له ولاية عهد متعددين.

وقوله: «والأئمة من بعده» دال على أن هؤلاء الأئمة ليسوا هم ولاية العهد، بدلالة العطف الذي يقتضي المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه، والمقصود بالأئمة هم آباؤه الطاهرون عليهم السلام كما أثبتنا ذلك من خلال ما دلت عليه روايات الرجعة المتواترة.

علماً أن بقية الدعاء تثبت هذا المعنى، فإنه عليه السلام قال: فإنهم معادن كلماتك، وخُزّان علمك، وأركان توحيدك، ودعائم دينك، وولاية أمرك، وخالصتك من عبادك، وصفوتك من خلقك، وأولياؤك، وسلائل أوليائك، وصفوة أولاد نبيّك، والسلام عليهم ورحمة الله وبركاته^(٢١٩).

وهذه الصفات هي نفس الصفات المعروفة في أئمة الهدى عليهم السلام، الواردة

(٢١٨) المصباح: ٥٥٠.

(٢١٩) نفس المصدر.

دعوى أحمد إسماعيل أنه الإمام الثالث عشر ١٦٩

في الروايات والزيارات المعتمدة كالزيارة الجامعة وغيرها.

الطائفة الثالثة: وهي الروايات التي استدلو بها على وجود أئمة من ولد الإمام المهدي عليه السلام بعده.

الرواية الأولى: هي رواية الوصية التي رواها الشيخ الطوسي رحمته الله التي ذكرناها فيما سبق، والتي ورد فيها أن النبي صلى الله عليه وآله بعد أن عدّد الأئمة الاثني عشر عليهم السلام بأسمائهم، قال: فذلك اثنا عشر إماماً، ثم يكون من بعده اثنا عشر مهدياً، فإذا حضرته الوفاة فليسلّمها إلى ابنه أول المقرّين، له ثلاثة أسامي: اسم كاسمي، واسم أبي، وهو عبد الله وأحمد، والاسم الثالث: المهدي، هو أول المؤمنين^(٢٢٠).

وقد سبق أن ناقشنا هذه الرواية سنداً ودلالة في المبحث الثاني من كتابنا هذا، وأثبتنا أنها رواية عامية ضعيفة سنداً، متهافئة متنّاً، معارضة للروايات الأخرى المتواترة الدالة على أن الأئمة إلى يوم القيامة اثنا عشر، لا يزيدون ولا ينقصون، فلا تقوم بها بهذه الرواية حجة الحجة، ولا تصلح لأن يتمسك بها في شيء.

ومع التسليم بصحّتها فإنها محمولة على أن المهديّين هم الأئمة الاثنا عشر عليهم السلام الذين دلّت روايات الرجعة على رجوعهم إلى الدنيا بعد الإمام المهدي عليه السلام واحداً بعد واحد كما أوضحناه فيما سبق.

الرواية الثانية: رواها الشيخ الطوسي رحمته الله في (الغيبة): عن يعقوب بن يوسف الضراب الغساني الذي روى صيغة صلاة على الأئمة الأطهار عليهم السلام، وقد ورد فيها: اللهم صلّ على محمد المصطفى، وعلي المرتضى، وفاطمة الزهراء، والحسن الرضا، والحسين المصطفى، وجميع الأوصياء، مصابيح الدجى، وأعلام

الهدى، ومنار التقى، والعروة الوثقى، والحبل المتين، والصراط المستقيم، وصلّ على وليّك وولاية عهده، والأئمة من ولده، ومُدّ في أعمارهم، وأزد في آجالهم، وبلّغهم أقصى آمالهم، دنيا وآخرة، إنك على كل شيء قدير^(٢٢١).

ورأوي هذه الرواية هو يعقوب بن يوسف الضراب الغساني، وهو مهمل، لم يوثّق في كتب الرجال.

ويعقوب هذا أخذ نسخة هذه الصلاة على الأئمة الأطهار عليهم السلام من امرأة عجوز، قالت له: إنها من خدم الإمام العسكري عليه السلام، وزعمت أن نسخة هذه الصلاة أخذتها من رجل كان يتردّد عليها في الليل، حتى ارتاب فيه المخالفون، وشكّوا أنه يأتي للمتعمّق ببيت تلك العجوز، مع أن العجوز لم تصرّح ليعقوب بن يوسف أنه صاحب الزمان عليه السلام، وإنما هو فهم ذلك من تلميحاتها.

والمريب في الأمر أن ظاهر هذه الرواية يشعر بأن هذه العجوز كانت من سفراء الإمام المهدي عليه السلام، قال: «وأرى جماعة من الرجال من بلدان شتى يأتون باب هذه الدار، فبعضهم يدفعون إلى العجوز رقاعاً معهم، ورأيت العجوز قد دفعت إليهم كذلك الرقاع، فيكلّمونها، وتكلّمهم، ولا أفهم عنهم، ورأيت منهم في منصرفنا جماعة في طريقي إلى أن قدمت بغداد».

وهذا لم ينقله أحد غير هذا الرجل المجهول، بل هو مخالف لما أطبقت عليه الشيعة من أن سفراء الإمام المهدي عليه السلام كانوا أربعة رجال معروفين، ولم يُعهد من واحد من أئمة الهدى عليهم السلام أن جعل امرأة نائبة له أو وكيلة عنه، وهذا ما يجعلنا نظنّ بطلان هذه القصة، أو على الأقل يجعلنا لا نثق في تشخيص يوسف بن يعقوب الضراب بأن الرجل الذي رآه هو الإمام المهدي عليه السلام؟ كما لا نثق في صحّة نقل هذه العجوز التي لا نعلم شيئاً عنها حتى اسمها؟

دعوى أحمد إسماعيل أنه الإمام الثالث عشر ١٧١

ومن المستبعد جداً أن يجعل الإمام المهدي عليه السلام من جملة سفرائه عجوزاً
تؤجر بيتها للمسافرين المخالفين الذين يرون كل تحركاتها، ويطلعون على اتصال
الإمام المهدي وشيعته عليه السلام بها، مع أنه لم ينقل مثل ذلك عن واحد من السفراء
الأربعة المعروفين عليهم السلام.

فهل يعقل أن نبني عقيدة مهمّة على دعاء رواه مجهول، وصلّ إليه عن
طريق امرأة مجهولة، عن رجل مجهول؟

وأهل البيت عليهم السلام علّموا شيعتهم، ألا يأخذوا إلا بالدليل الصحيح، وأما
القصص والحكايات مجهولة المصدر فليست لها أي قيمة في مذهبنا.

ومع الإغماض عن كل ذلك، فلعل هذه الصلاة مروية عن الإمام علي بن
الحسين زين العابدين عليه السلام، بقريّة أنه عدّد الأئمة إلى الإمام الحسين عليه السلام،
وعليه، فيكون المراد بالولي في قوله: «وصلّ على وليّك وولادة عهده، والأئمة من
ولده» هو الإمام زين العابدين سلام الله عليه، وولادة عهده هم وكلاؤه، والأئمة
من ولده هم الإمام محمد الباقر ومن بعده من أئمة الهدى عليهم السلام.

الرواية الثالثة: رواها الشيخ الطوسي رحمته الله في (مصباح المتجّد)، قال:
خرج إلى القاسم بن العلاء الهمداني وكيل أبي محمد عليه السلام أن مولانا الحسين عليه السلام
وُلد يوم الخميس لثلاث خلون من شعبان، فصمّه، وادعُ فيه بهذا الدعاء: اللهم
إني أسألك بحق المولود في هذا اليوم، الموعود بشهادته قبل استهلاله وولادته،
بكتّه السماء ومن فيها، والأرض ومن عليها، ولما يطأ لابتيتها، قتيل العبرة، وسيد
الأسرة، الممدود بالنصرة يوم الكرة، المعوّض من قتله أن الأئمة من نسله،
والشفاء في تربته، والفوز معه في أوبته، والأوصياء من عترته بعد قائمهم وغيبته،
حتى يدركوا الأوتار، ويثأروا الثار، ويرضوا الجبار، ويكونوا خير أنصار، صلى
الله عليهم مع اختلاف الليل والنهار، اللهم فبحقّهم إليك أتوسّل، وأسأل سؤال

مقترف، معترف، مسيء إلى نفسه مما فرط في يومه وأمسه، يسألك العصمة إلى محل رسمه، اللهم فصل على محمد وعترته، واحشرنا في زمرة، وبوئنا معه دار الكرامة ومحل الإقامة^(٢٢٢).

وموضع الشاهد في هذه الرواية هو قوله: «والأوصياء من عترته بعد قائمهم وغيبته»، فإنه يدل على وجود أوصياء بعد الإمام المهدي عليه السلام من ولد الإمام الحسين عليه السلام، وهذا ما يذهب إليه أحمد إسماعيل وأتباعه!

والجواب: أن الرواية مضافاً إلى كونها رواية مرسلة، فإنها وإن دلت على وجود أوصياء بعد الإمام القائم عليه السلام، لكنها لا تدل على أن هؤلاء الأوصياء من أبناء الإمام المهدي عليه السلام، وإنما هم أئمة أهل البيت عليه السلام الثمانية من ولد الحسين عليه السلام، ويشعر بذلك ما يدل عليه ظاهر الدعاء من أن هؤلاء الأوصياء إنما يأتون بعد الرجعة، حيث قال: «والفوز معه في أوبته»، وهذا يوافق ما قلناه في أول بحثنا من أن الرجعة تكون مع ظهور القائم عليه السلام.

وقوله: «الأوصياء من عترته» ليس ظاهراً في العموم، بحيث يراد به كل الأئمة عليهم السلام، فإما أن يكون المقصود بهم الأئمة الثمانية من ولد الإمام الحسين عليه السلام فقط، أو أن يراد باقي المعصومين عليهم السلام، ووصفهم بأنهم من عتره الإمام الحسين عليه السلام من باب التغليب الشائع عند العرب.

وعلى كل حال فإن ورود مثل هذا الاحتمال يبطل الاستدلال بهذا الدعاء، ولا سيما في مسألة مهمة كهذه المسألة.

الرواية الرابعة: رواها السيد ابن طاووس في (إقبال الأعمال)، قال: وقد اخترنا ما ذكره ابن أبي قرة في كتابه، فقال بإسناده إلى علي بن الحسن بن علي بن فضال، عن محمد بن عيسى بن عبيد، بإسناده عن الصالحين عليهم السلام، قال: وكرّر في

دعوى أحمد إسماعيل أنه الإمام الثالث عشر ١٧٣

ليلة ثلاث وعشرين من شهر رمضان قائماً وقاعداً وعلى كل حال، والشهر كله، وكيف أمكنك، ومتى حضرك في دهرك، تقول بعد تمجيد الله تعالى والصلاة على النبي وآله ﷺ: اللهم كن لوليّك، القائم بأمرك، الحجة، محمد بن الحسن المهدي، عليه وعلى آبائه أفضل الصلاة والسلام، في هذه الساعة وفي كل ساعة، وليّاً وحافظاً وقاعداً [كذا]، وناصرّاً، ودليلاً، ومؤيِّداً، حتى تسكنه أرضك طوعاً، وتمتّعه فيها طويلاً وعرضاً، وتجعله وذريته من الأئمة الوارثين^(٢٢٣).

وموضع الشاهد في هذا الدعاء قوله: «وتجعله وذريته من الأئمة الوارثين»، وهي نص في كون ذريته أئمة من بعده.

والجواب: أن هذه الفقرة غير مثبتة في الكتب القديمة والمصادر الأصلية للدعاء، فقد ورد هذا الدعاء في الكافي: عن محمد بن عيسى بإسناده عن الصالحين ﷺ، قال: تكرر في ليلة ثلاث وعشرين من شهر رمضان هذا الدعاء ساجداً، وقائماً، وقاعداً، وعلى كل حال، وفي الشهر كله، وكيف أمكنك، ومتى حضرك من دهرك، تقول بعد تحميد الله تبارك وتعالى، والصلاة على النبي ﷺ: اللهم كن لوليّك فلان بن فلان في هذه الساعة، وفي كل ساعة، وليّاً، وحافظاً، وناصرّاً، ودليلاً، وقائداً، وعوناً (وعيناً)، حتى تسكنه أرضك طوعاً، وتمتّعه فيها طويلاً^(٢٢٤).

ورواه الشيخ الطوسي في التهذيب^(٢٢٥)، ومصباح المتعبد^(٢٢٦)، ومحمد بن المشهدي في كتاب المزار^(٢٢٧)، والكفعمي في المصباح^(٢٢٨)، خالياً من هذه الفقرة

(٢٢٣) إقبال الأعمال ١/ ١٩١.

(٢٢٤) الكافي ٤/ ١٦٢.

(٢٢٥) تهذيب الأحكام ٣/ ١٠٣.

(٢٢٦) مصباح المتعبد: ٦٣٠.

(٢٢٧) المزار: ٦١٢.

(٢٢٨) المصباح: ٥٨٦.

١٧٤ الشهب الأحمدية على مُدَّعي المهدوية

التي يستشهدون بها، فتكون هذه الفقرة زيادة من بعض الرواة، أو خطأ من النسخ.

والنتيجة أن كل ما استدلوا به لا يصلح أن يكون حجة، ولا يمكن أن يكون دليلاً يُبنى عليه معتقد جديد مخالف لما أجمع عليه الشيعة من بداية عصر الغيبة إلى يومنا هذا.

وعليه، فائمة أهل البيت عليهم السلام اثنا عشر إماماً، لا أكثر ولا أقل، ومن قال بغير هذا فقد خرج عن مذهب الشيعة الإمامية، وانسلخ عنه.

قانون معرفة الإمام عليّ عليه السلام

من أخطر الفتن التي واجهت الشيعة في زمان أئمة أهل البيت عليهم السلام، وفي عصر الغيبة، ادّعاء أشخاص غير معروفين بالتقوى والعلم بعض المناصب الإلهية، كالإمامة، والوصاية، والبابية، وقد أشار أمير المؤمنين عليّ عليه السلام في إحدى خطبه إلى هذه القضية الخطيرة، فقال: أيها الناس إنما بدء وقوع الفتن أهواء تُتبع، وأحكام تُبتدع، يخالف فيها كتاب الله، يتولى فيها رجالٌ رجالاً^(٢٢٩).

ومعنى قوله: «يتولى رجال رجالاً» أنهم يتبعونهم في ضلالهم، وفي غيهم، ويصدّقونهم في دعاوهم العظيمة، من غير بصيرة وعلى غير هدى، ولعل السبب في هذا هو جهل هؤلاء الأتباع بالمنهج الصحيح لمعرفة إمام المسلمين الذي يجب اتّباعه وموالاته، وقد صنّف أمير المؤمنين عليّ عليه السلام الناس إلى ثلاث فئات، فقال: الناس ثلاثة: عالم رباني، ومتعلّم على سبيل نجاة، وهمج راع، أتباع كل ناعق، يميلون مع كل ريح، لم يستضيئوا بنور العلم، ولم يلجؤوا إلى ركن وثيق^(٢٣٠).

وهذه الفئة الثالثة وهم الهمج الراع هم أكثر الناس، والسبب في اتّباعهم كل ناعق هو جهلهم، الذي جعل الحق يلتبس عليهم، أو لأنهم يتبعون أهواءهم، ولذلك جعلهم الإمام عليّ عليه السلام في مقابل العلماء الربانيين، والمتعلمين على سبيل النجاة.

ولعل من أهم الأسباب التي تجعل كثيراً من الناس لا يميّزون بين إمام

(٢٢٩) الكافي ١/ ٥٤.

(٢٣٠) الخصال: ١٨٦.

الحق، ومُدَّعي الإمامة هو عدم معرفتهم بالضوابط الشرعية التي جعلها أهل البيت عليه السلام لمعرفة داعي الحق من داعي الباطل، إذ أن الباطل لا يأتي بلباسه القبيح، وبصورته السيئة، وإنما يتنكر في لباس العلم والحق والفضيلة، ليلبس على العوام الذين كثيراً ما ينخدعون بمن يدَّعي العلم والمعرفة، أو يتظاهر بالتنسك والورع!

والتاريخ يحدثنا عن نماذج من هذا النوع، وقد وصف أمير المؤمنين عليه السلام أحد تلك النماذج وهو عبد الله بن الزبير، فقال: خب ضب، يروم أمراً ولا يدركه، ينصب حباله الدين لاصطياد الدنيا، وهو بعد مصلوب قريش^(٢٣١).

وقد أجاد الشاعر أحمد شوقي تصوير هذه الظاهرة بصورة رمزية، فقال:

برَزَ الثعلبُ يوماً	في شعارِ الواعظينا
فمشى في الأرض يهدي	ويسبُّ الماكرينا
ويقولُ: الحمدُ للهِ	لهِ إلهُ العالمينا
يا عبادَ الله، تُوبُوا	فهو كهفُ التائبينا
وازهّدوا في الطير، إنّ الـ	عيشَ عيشِ الزاهدينَا
واطلبوا الديكَ يؤذنُ	لصلاةِ الصُّبحِ فينا
فأتى الديكُ رسولُ	من إمامِ الناسكِنا
عرَضَ الأمرُ عليه	وهو يرجو أن يَلينا
فأجابَ الديكُ: عذراً	يا أضلَّ المهتدينَا!
بلغَ الثعلبُ عني	عن جدودي الصالحينا
عن ذوي التيجانِ ممن	دَخَلَ البَطْنُ اللعينا
أنهم قالوا وخيرُ الـ	قُولِ قولِ العارفينَا:
مخطئُ مَنْ ظنَّ يوماً	أنَّ للثعلبِ دينَا

وهذا هو حال المدَّعين للمقامات الدينية العالية؛ إذ أنهم يلبسون ثوب التدين والتنسك، ويستغلّون سداجة الناس وجهلهم للوصول إلى ما يصبون إليه. وقد وضع أئمة أهل البيت عليه السلام لشيعتهم علامات ودلائل بها يعرفون صدق كل مدَّعٍ من كذبه.

الطريق الصحيح لمعرفة الإمام:

١ - الاختبار:

يعتبر الاختبار من أهم الطرق التي يميّز بها المحق من المبتل، ومن خلاله يطمئن الباحث بصحة دعوى المدَّعي وصدقه، أو ببطالان دعواه وكذبه. وقد حثَّ أئمة أهل البيت عليه السلام شيعتهم على امتحان كل من يدَّعي الإمامة أو المهذوية، ولا سيما في فترة الغيبة، فقد روى النعماني بسنده عن المفضل بن عمر، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: إن لصاحب هذا الأمر غيبتين: يرجع في أحدهما إلى أهله، والأخرى يقال: هلك، في أي واد سلك، قلت: كيف نصنع إذا كان ذلك؟ قال: إن ادَّعى مدَّعٍ فاسألوه عن تلك العظام التي يجب فيها مثله (٢٣٢).

ومعنى قوله عليه السلام: «فاسألوه عن تلك العظام التي يجب فيها مثله» أن يُختبر في أشياء لا يمكن أن يأتي بها أمثاله من عامة الناس، كالإخبار ببعض المغيّبات، والإجابة على المسائل المختلفة وهي في حوزة أصحابها، وما شاكل ذلك.

والعجيب أن أحمد إسماعيل يحاول إثبات إمامته المزعومة بكتيّبات يدَّعي أنه ألَّفها مثل كتاب (المتشابهات)، وكتاب (العجل) وغيرهما من الكتب العادية جداً.

وإذا كان هو قد أَلَّف هذه الكراريس فغيره قد كتب الموسوعات، وصنَّف عشرات المجلدات في العلوم المختلفة ولم يدَّع الإمامة.

أما بالنظر إلى مضمون ما كتبه فجل مصنَّفاتِه المنسوبة إليه هي خزعات وتُرَّهات سنذكر بعض ما فيها في الرد على أدلَّتْهم، وسيُتضح للقارئ الكريم جهل أحمد إسماعيل، وتهافت كلامه، بل كذبه ودجله!

ولو فرضنا أن ما كتبه ذو قيمة علمية فهذا لا يعني صدق دعاواه المختلفة؛ لأننا لا نعلم صحَّة نسبة هذه الكتب إليه، بل لا نعلم هل هذا الرجل حيٌّ أم ميت! وإنما يُعرف الإمام بالعلم إذا جالسه العلماء، وسألوه وناظروه، أما إصدار الكتب فيمكن لأي جهة ذات خبرة ونفوذ مثل استخبارات الدول الغربية، إذا أرادت أن تضلِّل المسلمين، أو تحدث أي فتنة في الشيعة، أن تخلق من شخص عادي أسطورة، وتنسب له المؤلفات الكثيرة، وهو غائب مختف، ولعلها قامت باغتياله، كي لا يتفرَّق أتباعه المخدوعون به.

وقد سار شيعة أهل البيت عليه السلام على هذا النهج، فكانوا لا يصدِّقون أي ادِّعاء إلا بعد اختبار صاحب الدعوى وامتحانه، وبعض أئمة أهل البيت عليه السلام الذين وقع الشك أو التشكيك في إمامتهم كالإمام الكاظم عليه السلام، اختبرهم بعض الشيعة، ولم يُنكروا عليه السلام ذلك منهم.

فقد روى الكليني رحمته الله بسنده عن هشام بن سالم، قال: كنا بالمدينة بعد وفاة أبي عبد الله عليه السلام أنا وصاحب الطاق، والناس مجتمعون على عبد الله بن جعفر أنه صاحب الأمر بعد أبيه، فدخلنا عليه أنا وصاحب الطاق والناس عنده، وذلك أنهم رَوَوْا عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: «إن الأمر في الكبير ما لم تكن به عاهة»، فدخلنا عليه نسأله عما كنا نسأل عنه أباه، فسألناه عن الزكاة في كم تجب؟ فقال: في مائتين خمسة، فقلنا: ففي مائة؟ فقال: درهمان ونصف. فقلنا:

والله ما تقول المرجئة هذا! قال: فرفع يده إلى السماء، فقال: والله ما أدري ما تقول المرجئة. قال: فخرجنا من عنده ضلّالاً، لا ندري إلى أين نتوجّه أنا وأبو جعفر الأحول، فقعدنا في بعض أزقة المدينة باكين حيارى، لا ندري إلى أين نتوجّه ولا من نقصد؟ ونقول: إلى المرجئة؟ إلى القدرية؟ إلى الزيدية؟ إلى المعتزلة؟ إلى الخوارج؟ فنحن كذلك إذ رأيت رجلاً شيخاً لا أعرفه، يومي إليّ بيده، فخفت أن يكون عيناً من عيون أبي جعفر المنصور، وذلك أنه كان له بالمدينة جواسيس ينظرون إلى من اتّفتت شيعة جعفر عليه السلام، فيضربون عنقه، فخفت أن يكون منهم، فقلت للأحول: تنحّ، فإني خائف على نفسي وعليك، وإنما يريدني لا يريدك، فتنحّ عني لا تهلك، وتعين على نفسك. فتنحّى غير بعيد، وتبعت الشيخ، وذلك أني ظننت أني لا أقدر على التخلص منه، فما زلت أتبعه وقد عزمت على الموت، حتى ورد بي على باب أبي الحسن عليه السلام، ثم خلاني ومضى، فإذا خادم بالباب، فقال لي: ادخل رحمك الله. فدخلت فإذا أبو الحسن موسى عليه السلام، فقال لي ابتداءً منه: لا إلى المرجئة، ولا إلى القدرية، ولا إلى الزيدية، ولا إلى المعتزلة، ولا إلى الخوارج، إليّ إليّ. فقلت: جُعلتُ فداك مضى أبوك؟ قال: نعم. قلت: مضى موتاً؟ قال: نعم. قلت: فمن لنا من بعده؟ فقال: إن شاء الله أن يهديك هداك. قلت: جُعلتُ فداك إن عبد الله يزعم أنه من بعد أبيه! قال: يريد عبد الله أن لا يُعبد الله. قال: قلت: جُعلتُ فداك فمن لنا من بعده؟ قال: إن شاء الله أن يهديك هداك. قال: قلت: جُعلتُ فداك فأنت هو؟ قال: لا، ما أقول ذلك. قال: فقلت في نفسي: «لم أصب طريق المسألة»، ثم قلت له: جُعلتُ فداك، عليك إمام؟ قال: لا. فداخلي شيء لا يعلم إلا الله عزّ وجل، إعظاماً له وهيبته، أكثر مما كان يحل بي من أبيه إذا دخلت عليه، ثم قلت له: جُعلتُ فداك، أسألك عما كنت أسأل أباك؟ فقال: سل تخبر، ولا تُدع، فإن أذعت فهو الذبح. فسألته فإذا هو بحر لا يُنزف، قلت: جُعلتُ فداك شيعتك وشيعة أبيك ضلّال، فألقى

إليهم وأدعوهم إليك، وقد أخذت عليّ الكتان؟ قال: مَنْ آنستَ منه رشداً فالق إليه، وخذ عليه الكتان، فإن أذاعوا فهو الذبح - وأشار بيده إلى حلقه - . قال: فخرجتُ من عنده، فلقيت أبا جعفر الأحول، فقال لي: ما وراءك؟ قلت: الهدى. فحدّثته بالقصة، قال: ثم لقينا الفضيل وأبا بصير، فدخلنا عليه، وسمعا كلامه، وساءلاه، وقطعا عليه بالإمامة، ثم لقينا الناس أفواجاً، فكل من دخل عليه قطع، إلا طائفة عمار وأصحابه، وبقي عبد الله لا يدخل إليه إلا قليل من الناس، فلما رأى ذلك قال: ما حال الناس؟ فأخبر أن هشاماً صدّ عنك الناس، قال هشام: فأقعد لي بالمدينة غير واحد ليضربوني^(٢٣٣).

فانظر أيها القارئ كيف كان دأب خواص شيعة أمير المؤمنين عليه السلام في تمحيص كل مُدَّع، ولهذا ثبت لهشام بن الحكم بالاختبار بطلان مزاعم عبد الله الأفطح وصحة إمامة الإمام موسى الكاظم عليه السلام!

وكما تبين لك من الرواية أن الإمام الكاظم عليه السلام هو الذي دعا هشام بن الحكم إلى بيته لكي يثبت له إمامته، وأنه عليه السلام كان يجيب على كل أسئلة من دخل عليه من الشيعة. قال هشام: «ثم لقينا الناس أفواجاً، فكل من دخل عليه قطع» أي بإمامته، بل إنه عليه السلام أجاب على مسألة هشام الدالة على حيرته قبل أن يسأله! وعليه، فكل من نصب نفسه إماماً للناس، أو ادّعى أنه حُجة الله على خلقه، عليه أن يمكّن الناس من اختباره وسؤاله في المواضيع التي يختارونها، وليس له أن يحدّد للناس ما يسألونه فيه، أو يجيب على بعض المسائل ويترك بعضاً آخر؛ لأن حجة الله في أرضه يجب أن يكون أعلم الناس بكل العلوم، ولا يُسأل عن شيء إلا أجاب!

فقد روى الكليني رحمته الله بسنده عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال: إن الله لا

يجعل حُجَّةً في أرضه يُسأل عن شيء فيقول: لا أدري^(٢٣٤).

وسنذكر لاحقاً إن شاء الله تعالى أن كل إمام عنده صحيفة فيها كل ما يحتاج إليه ولد آدم، وبمقتضى الإطلاق نعلم أن فيها كل العلوم، سواء الدينية كانت أم الدنيوية، ولهذا كان أئمة أهل البيت عليهم السلام متبحرين في علوم الطب، والكيمياء، والفيزياء، بل كانوا الأفضل في كل هذه العلوم وغيرها، وقد كان أرباب هذه العلوم يشهدون لهم بالسبق فيها، ويقرّون لهم بالعجز وعدم مجاراتهم فيها.

ولو أردنا أن نطبّق هذه العلامة على أحمد إسماعيل لوجدنا أنها لا تنطبق؛ لأنه غائب مخفّ، لا نتمكّن من الوصول إليه، ولا نقدر على مشافهته، لا بالهاتف ولا بغيره، فكيف نسأله عن العظام التي لا يعلمها غيره؟ وقد سأله عن موقعه على الإنترنت مسائل لا يجيب عليها إلا الإمام المعصوم، فلم يصلنا منه جواب، هذا إن كان هو الذي يجيب على ما يرد إلى موقعه من مسائل كما يدّعي ذلك أتباعه.

وبعض المروّجين له يزعم أن أحمد إسماعيل أجاب على مختلف المسائل التي ترد إلى موقعه الرسمي، وهذا دليل على إمامته، ولكن ما يُزعم أن أحمد إسماعيل أجاب عليها مسائل عادية يجيب عليها غيره بإجابات أفضل من الإجابة المنسوبة إليه، مع أننا لا نعلم أنه هو الذي أجاب عليها أو غيره، والظاهر من الروايات هو لزوم اللقاء والمشافهة في سؤال الإمام، وإلا فلا يمكن تصديقه في دعواه أنه أجاب.

٢ - العلامات:

الأمر الثاني الذي يُميّز به المحق من المبطل هو وجود علامات اختصّ الله بها أنبياءه وحُججه، وميّزهم بها على جميع خلقه، فلا تجدها في غيرهم عليهم السلام،

ولهذا صارت علامات فارقة وأدلة واضحة تقطع دابر كل مُدَّع.

وروايات أئمة أهل البيت عليهم السلام تكفّلت ببيان تلك العلامات، وتوضيحها للناس بشكل لا يحتمل اللبس والاشتباه.

منها: عشر علامات ذكرها الإمام الباقر عليه السلام في رواية رواها ثقة الإسلام الكليني بسنده عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: للإمام عشر علامات: يولد مطهراً، مختوناً، وإذا وقع على الأرض وقع على راحتيه رافعاً صوته بالشهادتين، ولا يجنب، وتنام عينه ولا ينام قلبه، ولا يتشاءب، ولا يتمطى، ويرى من خلفه كما يرى من أمامه، ونَجْوُهُ - أي غائطه - كرائحة المسك، والأرض موكّلة بستره وابتلاعه، وإذا لبس درع رسول الله صلى الله عليه وآله كانت عليه وفقا، وإذا لبسه غيره من الناس طويلهم وقصيرهم زادت عليه شبراً، وهو محدّث إلى أن تنقضي أيامه ^(٢٣٥).

ومنها: علامات آخر ذكرها الإمام الرضا عليه السلام فيما رواه الشيخ الصدوق قضى الله عنه بإسناده عن علي بن الحسن بن فضال، عن أبيه، عن أبي الحسن علي بن موسى الرضا عليه السلام قال: للإمام علامات: يكون أعلم الناس، وأحكم الناس، وأتقى الناس، وأحلم الناس، وأشجع الناس، وأسخى الناس، وأعبد الناس، ويولد مختوناً، ويكون مطهراً، ويرى من خلفه كما يرى من بين يديه، ولا يكون له ظل، وإذا وقع إلى الأرض من بطن أمّه وقع على راحتيه، رافعاً صوته بالشهادتين، ولا يحتلم، وتنام عينه ولا ينام قلبه، ويكون محدّثاً، ويستوي عليه درع رسول الله صلى الله عليه وآله، ولا يرى له بول ولا غائط؛ لأن الله عزّ وجل قد وكل الأرض بابتلاع ما يخرج منه، وتكون رائحته أطيب من رائحة المسك، ويكون أولى بالناس منهم بأنفسهم، وأشفق عليهم من آبائهم وأمهاتهم، ويكون أشد الناس تواضعاً لله عزّ وجل، ويكون آخذ الناس بما يأمر به، وأكفّ الناس عما

ينهى عنه، ويكون دعاؤه مستجاباً، حتى إنه لو دعا على صخرة لانشقت نصفين، ويكون عنده سلاح رسول الله صلى الله عليه وآله، وسيفه (ذو الفقار)، وتكون عنده صحيفة فيها أسماء شيعتهم إلى يوم القيامة، وصحيفة فيها أسماء أعدائهم إلى يوم القيامة، وتكون عنده الجامعة، وهي صحيفة طولها سبعون ذراعاً، فيها جميع ما يحتاج إليه ولد آدم ^(٢٣٦).

فكل واحدة من هذه العلامات كفيلة بمعرفة صدق أو كذب أي مدّعي؛ لأنها علامات مادية محسوسة ملموسة، لا تجتمع في غير الإمام عليه السلام! فمثلاً من جملة العلامات المذكورة أن الإمام لا يكون له ظل، وهذا شيء مخالف لقوانين الطبيعة، فلا يُعرف في كل البشرية من ليس له ظل سوى ما ثبت عن أهل البيت عليهم السلام.

فلو رأينا في هذه الأيام رجلاً لا ظلّ له فسنقطع بأنه يمتاز عن بقية الناس بمميزات فريدة تدعونا لتصديق دعواه في الإمامة.

ومن جملة العلامات المذكورة أيضاً أن الإمام ينظر من الخلف كما ينظر من الإمام، وهذه من الصفات الغريبة الخارقة للعادة، بل هي من العلامات الواضحة التي يمكن لكل أحد وبسهولة معرفة من تتوفر فيه هذه الصفة.

وليست العلامات محصورة فيما ذكرناه، بل توجد علامات أخرى كثيرة متناثرة هنا وهناك في الروايات الشريفة، وقد ذكرنا بعضاً منها فقط من باب المثال وليس الحصر.

ولنختتم بهذه الرواية التي اشتملت على عدة علامات مهمة، منها معرفته عليه السلام بكل اللغات، وبمنطق الطير والدواب.

فقد روى الكليني قضى بسنده عن أبي بصير قال: قلت لأبي الحسن عليه السلام:

جُعِلَتْ فداك بِمَ يُعرف الإمام؟ قال: فقال: بخصال: أما أولّها فإنه بشيء قد تقدّم من أبيه فيه بإشارة إليه؛ لتكون عليهم حجة، ويُسأل فيجيب، وإن سُكت عنه ابتداءً، ويخبر بما في غد، ويكلم الناس بكل لسان، ثم قال لي: يا أبا محمد أعطيك علامة قبل أن تقوم. فلم ألبث أن دخل علينا رجل من أهل خراسان، فكلمه الخراساني بالعربية، فأجابه أبو الحسن عليه السلام بالفارسية، فقال له الخراساني: والله جُعِلَتْ فداك ما منعني أن أكلّمك بالخراسانية غير أني ظننت أنك لا تحسنها. فقال: سبحان الله، إذا كنت لا أحسن أجيبك فما فضلي عليك؟ ثم قال لي: يا أبا محمد إن الإمام لا يخفى عليه كلام أحد من الناس، ولا طير، ولا بهيمة، ولا شيء فيه الروح، فمن لم يكن هذه الخصال فيه فليس هو بإمام ^(٢٣٧).

فتأمّل قارئ العزيز في قوله عليه السلام: «فمن لم يكن هذه الخصال فيه فليس هو بإمام»، فإنه يدل على أن كل من يدّعي الإمامة ولا يعرف كل اللغات، ولا يفهم منطق الطير والحيوان، ولا يخبر بما يجري في الغد فليس بإمام، بل هو كاذب في ادّعائه.

يعني أن الشخص الذي لا يتكلم بكل لغات البشر، ولا يفهم منطق كل ذوات الأرواح فهو كاذب في ادّعائه الإمامة!

فأين أحمد إسماعيل من كل هذه العلامات؟

ولماذا لا يُظهر نفسه للناس كي يتسنّى للشيعّة مطابقة هذه العلامات عليه؟ أم أنه يخاف أن يُفتضح أمره، ويكتشف الناس حاله؟

٣- المعجزة:

من أهم الدلائل التي يُعرف بها صدق المدّعي للإمامة، هو جريان المعجزة على يديه، بل هي الأمر القاطع الدال على صدق دعوة الأنبياء والرسل والحجج

عليه السلام ، وقد أظهر كل نبي وإمام معاجز وخوارق دلت يقيناً على صدق دعواهم .
وقد ورد هذا المعنى عن أئمة أهل البيت عليهم السلام ، فقد روى الشيخ الصدوق قائلاً بسنده عن أبي بصير قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: لأي علة أعطى الله عز وجل أنبياءه ورسله وأعطاكم المعجزة؟ فقال: ليكون دليلاً على صدق من أتى به، والمعجزة علامة لله، لا يعطيها إلا أنبياءه ورسله وحججه؛ ليعرف به صدق الصادق من كذب الكاذب ^(٢٣٨).

فهذه الرواية المباركة تبين أن الله تعالى أعطى أئمة أهل البيت عليهم السلام المعجزات، وجعلها علامة لتمييز الصادق من الكاذب.

وبمراجعة تاريخ الأئمة الأطهار عليهم السلام نجد أنهم كانوا لا يتأخرون عن إظهار المعجزة في الموارد التي يطلب منهم فيها ذلك، بل كانوا يأتون بالمعجزات والكرامات ابتداءً لإثبات إمامتهم أو تأكيدها كما في روايتي هشام بن الحكم وأبي بصير السابقتين.

ومن الروايات المشهورة الرواية التي ذكرت قصة حبابة الوالبية التي رواها الشيخ الكليني بسنده عن حبابة الوالبية، قالت: رأيت أمير المؤمنين عليه السلام في شرطة الخميس، ومعه درة لها سبابتان، يضرب بها بياعي الجرّي والمارماهي والزمار، ويقول لهم: يا بياعي مسوخ بني إسرائيل وجند بني مروان. فقام إليه فرات بن أحنف، فقال: يا أمير المؤمنين وما جند بني مروان؟ قال: فقال له: أقوام حلقوا اللحى، وقتلوا الشوارب، فمُسخوا. فلم أر ناطقاً أحسن نطقاً منه، ثم اتبعته، فلم أزل أقفو أثره حتى قعد في رحبة المسجد، فقلت: له يا أمير المؤمنين ما دلالة الإمامة يرحمك الله؟ قالت: فقال اثنييني بتلك الحصاة - وأشار بيده إلى حصاة -، فأتيته بها، فطبع لي فيها بخاتمه، ثم قال لي: يا حبابة! إذا ادّعى مدّع الإمامة، فقدّر أن يطبع كما رأيت فاعلمي أنه إمام مفترض الطاعة، والإمام

لا يعزب عنه شيء يريد. قالت: ثم انصرفت، حتى قُبض أمير المؤمنين عليه السلام، فجنّت إلى الحسن عليه السلام وهو في مجلس أمير المؤمنين عليه السلام والناس يسألونه، فقال: يا حَبَّابة الوالبية. فقلت: نعم يا مولاي. فقال: هاتي ما معك. قال: فأعطيته، فطبع فيها كما طبع أمير المؤمنين عليه السلام، قالت: ثم أتيت الحسين عليه السلام وهو في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله، فقرب ورحب، ثم: قال لي: إن في الدلالة دليلاً على ما تريد، أفتريدين دلالة الإمامة؟ فقلت: نعم يا سيدي، فقال: هاتي ما معك، فناولته الحصاة، فطبع لي فيها، قالت: ثم أتيت علي بن الحسين عليه السلام وقد بلغ بي الكبر إلى أن أرعشت، وأنا أعد يومئذ مائة وثلاث عشرة سنة، فرأيت راعياً وساجداً ومشغولاً بالعبادة، فيئست من الدلالة، فأومأ إليّ بالسبابة، فعاد إليّ شبابي، قالت: فقلت: يا سيدي، كم مضى من الدنيا وكم بقي؟ فقال: أما ما مضى فنعم، وأما ما بقي فلا، قالت: ثم قال لي: هاتي ما معك. فأعطيته الحصاة، فطبع لي فيها، ثم أتيت أبا جعفر عليه السلام، فطبع لي فيها، ثم أتيت أبا عبد الله عليه السلام، فطبع لي فيها، ثم أتيت أبا الحسن موسى عليه السلام، فطبع لي فيها، ثم أتيت الرضا عليه السلام فطبع لي فيها (٢٣٩).

وهذه الرواية الشريفة اشتملت على الجانب النظري والعملي للمعجزة، فأمر المؤمنين عليه السلام ذكر منهجاً واضحاً لمعرفة الإمام الحق، فقال: «يا حبابة إذا ادَّعى مُدَّع الإمامة، فقدر أن يطبع كما رأيت فاعلمي أنه إمام مفترض الطاعة»، فكل من يدَّعي الإمامة لا بد أن تكون له القدرة على أن يطبع بخاتمه على حجر! والشيء الثاني هو طبع أمير المؤمنين عليه السلام على حجر، وكذا بقية الأئمة عليهم السلام إلى الإمام الرضا عليه السلام!

ونفس هذه الحصاة طبع عليها باقي أئمة أهل البيت عليهم السلام إلى الإمام العسكري عليه السلام كما في رواية الكليني قوله بسنده: عن أبي هاشم داود بن القاسم

الجعفري، قال: كنت عند أبي محمد عليه السلام فاستؤذن لرجل من أهل اليمن عليه، فدخل رجل عبل، طويل جسيم، فسلم عليه بالولاية، فردَّ عليه بالقبول، وأمره بالجلوس، فجلس ملاصقاً لي، فقلت في نفسي: ليت شعري من هذا؟ فقال أبو محمد عليه السلام: هذا من ولد الأعرابية صاحبة الحصاة التي طبع آبائي عليه السلام فيها بخواتيمهم فانطبع، وقد جاء بها معه يريد أن أطبع فيها، ثم قال: هاتها. فأخرج حصاة وفي جانب منها موضع أملس، فأخذها أبو محمد عليه السلام، ثم أخرج خاتمة، فطبع فيها فانطبع، فكأنني أرى نقش خاتمة الساعة: «الحسن بن علي»، فقلت لليمانى: رأيته قبل هذا قط؟ قال: لا والله، وإني لمنذ دهر حريص على رؤيته حتى كأن الساعة أتاني شاب لست أراه، فقال لي: «قم فادخل»، فدخلت. ثم نهض اليماني وهو يقول: رحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت، ذرية بعضها من بعض، أشهد بالله أن حقك لواجب كوجوب حق أمير المؤمنين عليه السلام والأئمة من بعده صلوات الله عليهم أجمعين. ثم مضى، فلم أره بعد ذلك، قال إسحاق: قال أبو هاشم الجعفري: وسألته عن اسمه، فقال: اسمي مهجع بن الصلت بن عقبة بن سمعان بن غانم بن أم غانم وهي الأعرابية اليمانية، صاحبة الحصاة التي طبع فيها أمير المؤمنين عليه السلام والسبط إلى وقت أبي الحسن عليه السلام (٢٤٠).

هذه هي الصفات التي يعرف بها الإمام، فمن توفرت فيه علمنا أنه إمام مفترض الطاعة، وإلا فهو كذاب مفتر.

أما أحمد إسماعيل فلا يُعرف عنه سوى اسمه (أحمد) الذي جعله أهم دليل على إمامته ووصايته، ولم تظهر على يديه أي كرامة تدل على صدقه، فكيف يُصدَّق عاقل بدعاواه؟!

ونختم هذا البحث برواية شريفة تحكي لنا حادثة وقعت لشخص التبس عليه الأمر، ولم يستطع معرفة إمامه، كحال بعض الناس في هذه الأيام الذين

التبست عليهم الأمور؛ لجهلهم بكلام أئمة أهل البيت عليهم السلام ومقاماتهم.

فقد روى المجلسي في البحار عن عبد الله بن كثير في خبر طويل أن رجلاً دخل المدينة يسأل عن الإمام، فدّلّوه على عبد الله بن الحسن، فسأله هنيئة ثم خرج، فدّلّوه على جعفر بن محمد عليه السلام، فقصدته، فلما نظر إليه جعفر قال: يا هذا إنك كنت مغرى، فدخلت مدينتنا هذه تسأل عن الإمام، فاستقبلك فئة من ولد الحسن، فأرشدوك إلى عبد الله بن الحسن، فسألته هنيئة ثم خرجت، فإن شئت أخبرتك عما سألته، وما ردّ عليك، ثم استقبلك من ولد الحسين، فقالوا لك: يا هذا إن رأيت أن تلقى جعفر بن محمد فافعل. فقال: صدقت، قد كان كما ذكرت، فقال له: ارجع إلى عبد الله بن الحسن، فاسأله عن درع رسول الله وعمامته. فذهب الرجل، فسأله عن درع رسول الله والعمامة، فأخذ درعاً من كندوج له، فلبسها، فإذا هي سابغة [أي واسعة]، فقال: كذا كان رسول الله يلبس الدرع، فرجع إلى الصادق فأخبره، فقال: ما صدق، ثم أخرج خاتماً، فضرب به الأرض، فإذا الدرع والعمامة ساقطين من جوف الخاتم، فلبس أبو عبد الله الدرع، فإذا هي إلى نصف ساقه، ثم تعمّم بالعمامة، فإذا هي سابغة، فنزعها، ثم ردّها في الفص، ثم قال: هكذا كان رسول الله يلبسها، إن هذا ليس مما غزل في الأرض، إن خزانة الله في «كُن»، وإن خزانة الإمام في خاتمه، وإن الله عنده في الدنيا كسكرجة، وإنها عند الإمام كصحيفة، فلو لم يكن الأمر هكذا لم نكن أئمة، وكنا كسائر الناس ^(٢٤١).

فكل من يدّعي الإمامة دجّال كذّاب إمام من أئمة النار ما لم يفعل تماماً كما فعل الإمام الصادق عليه السلام.

وقد ورد بخصوص قائم آل محمد عليه السلام نصّ يقطع دابر كل من يحاول ادّعاء هذا المنصب، وهو ما رواه الفضل بسند صحيح عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

ما من معجزة من معجزات الأنبياء والأوصياء إلا ويظهر الله تبارك وتعالى مثلها في يد قائمنا؛ لإتمام الحجة على الأعداء ^(٢٤٢).

فالحجة التامة عند إمامنا المهدي رُوحِي لمقدمه الفداء، إذ أنه سيأتي بكل معجزات الأنبياء من قلب العصا إلى ثعبان، وإبراء الأكمه والأبرص والأعمى، وحتى إحياء الموتى، وخلق الطير من الطين!

ولذلك نحن نطلب من أحمد إسماعيل أن يأتي بمعجزة واحدة فقط من معجزات الأنبياء السابقين تدل على صدقه، ولن يأتي بها أبداً.

طبعاً حاول أحمد إسماعيل أن يلبس على الناس بأمر سمّاه معجزة وهو أشبه شيء بما أتى به مسيلمة الكذاب عندما أراد أن يضاهي بدعوته دعوة رسول الله صلى الله عليه وآله!

قال أحمد إسماعيل في إحدى بياناته: وأول معجزة أظهِرها للمسلمين وللناس أجمعين هو أني أعرف موضع قبر فاطمة عليها السلام بضعة محمد صلى الله عليه وآله، وجميع المسلمين مجمعين على أن قبر فاطمة عليها السلام مغيب، لا يعلم موضعه إلا الإمام المهدي عليه السلام، وهو أخبرني بموضع قبر أمي فاطمة عليها السلام، وموضع قبرها بجانب قبر الإمام الحسن عليه السلام، وملاصق له، وكأن الإمام الحسن المجتبي عليه السلام مدفون في حوض فاطمة عليها السلام، ومستعد أن أقسم على ما أقول، والله على ما أقول شهيد ورسوله محمد صلى الله عليه وآله، وعلي عليه السلام الذي دفن فاطمة عليها السلام ^(٢٤٣).

وهذه المهزلة التي سمّاه معجزة نردّها بأمر:

أولاً: ما قاله أحمد إسماعيل هو مجرد ادّعاء، يمكن لأي شخص أن يقول مثله، ولا يوجد أي دليل يثبت به صدقه سوى قسمه، والقسم لا ينفع في المقام،

(٢٤٢) إثبات الهداة ٥/ ٣٢٨.

(٢٤٣) بيانه الأول المسمى بإظهار قبر الزهراء عليها السلام.

١٩٠ الشهب الأحمدية على مُدَّعي المهدوية

بل إن معجزته هذه بحاجة إلى معجزة أخرى لإثبات صدقها! إذ كيف يمكن له أن يثبت أن الزهراء عليها السلام مدفونة في البقيع بجانب الإمام الحسن عليه السلام؟! وبعبارة أخرى: إن أحمد إسماعيل لم يفرّق بين الادّعاء والمعجزة، وهذا وحده كافٍ في إسقاط إمامته ووصايته.

ثانياً: ما قاله أحمد إسماعيل مخالف لما روي عنهم عليهم السلام من أن السيدة الزهراء عليها السلام دُفنت في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله أو في بيتها:

فقد روى الشيخ الصدوق قده في (معاني الأخبار) بسنده عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: ما بين قبري ومنبري روضة من رياض الجنة، ومنبري على ترعة من ترع الجنة؛ لأن قبر فاطمة صلوات الله عليها بين قبره ومنبره، وقبرها روضة من رياض الجنة، وإليه ترعة من ترع الجنة ^(٢٤٤).

قال الشيخ الصدوق قده بعد ذكر الحديث السابق: روي هذا الحديث هكذا، وأوردته لما فيه من ذكر المعنى، والصحيح عندي في موضع قبر فاطمة عليها السلام ما حدّثنا به أبي عليه السلام، قال: حدّثني محمد بن يحيى العطار، قال: حدّثني سهل بن زياد الأدمي، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، قال: سألت أبا الحسن علي بن موسى الرضا عليه السلام عن قبر فاطمة صلوات الله عليها، فقال: دُفنت في بيتها، فلما زادت بنو أمية في المسجد صارت في المسجد ^(٢٤٥).

فكلام أهل البيت لا يخالف بعضه بعضاً، فإما أن يكون كلام أئمة أهل البيت عليهم السلام صحيحاً، ويكون أحمد إسماعيل مخطئاً، أو العكس.

ثالثاً: أن أحمد إسماعيل قال: «وجميع المسلمين مجمعين على أن قبر فاطمة عليها السلام مغيب، لا يعلم موضعه إلا الإمام المهدي عجل الله تعالى فرجه»، مع أن أهل السنة لا

(٢٤٤) معاني الأخبار: ٢٦٧.

(٢٤٥) معاني الأخبار: ٢٦٨. الكافي ١/ ٤٦١.

يقولون بذلك، وإنما يقولون: «إن قبر فاطمة في البقيع» كما زعمه أحمد إسماعيل، وكلّيات أعلامهم تدل على ذلك.

قال ابن عبد البر في ترجمة الإمام الحسن عليه السلام: ودُفن إلى جنب أمه فاطمة رضي الله عنها وعن بنيتها أجمعين^(٢٤٦).

وقال العاصمي المكي: وأما موضع قبرها عليها السلام [يعني فاطمة عليها السلام] فذكره الحافظ أبو عمر بن عبد البر: أن الحسن لما توفي دُفن إلى جانب أمه فاطمة بنت رسول الله ﷺ، وقبر الحسن معروف بجنب قبر العباس. ويذكر لفاطمة ثمة قبر، فتكون على هذا مع الحسن في قبة العباس، فينبغي أن يُسلّم عليها هنالك^(٢٤٧).

وقال الصفدي: ولما مات [يعني الإمام الحسن عليه السلام] ارتجت المدينة صياحاً، وكان قد أوصى أن يُدفن في حجرة رسول الله ﷺ إلا أن تُخاف فتنة، فحال مروان بمن معه دون ذلك، فقال: «والله لا يُدفن في الحجرة وقد دُفن عثمان في البقيع»، وبلغ ذلك معاوية فاستصوبه، فدُفن عند قبر أمه فاطمة^(٢٤٨).

رابعاً: أنه يظهر من أحمد إسماعيل أنه لا يعلم أن روايات أهل البيت عليهم السلام دلّت على أن أجساد الأنبياء والمرسلين عليهم السلام تُرفع من الأرض إلى السماء بعد ثلاثة أيام من الدفن، في حين أن الرجل يرى أن الإمام الحسن عليه السلام دُفن في حوض الزهراء عليها السلام!

فقد روى محمد بن الحسن الصفار بسنده عن زياد بن أبي الحلال، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: ما من نبي ولا وصي يبقى في الأرض أكثر من ثلاثة أيام، حتى يُرفع بروحه وعظمه ولحمه إلى السماء، وإنما يؤتى موضع آثارهم، ويبلغ

(٢٤٦) الاستيعاب ١/ ٣٩٢.

(٢٤٧) سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي ١/ ٥٣٧.

(٢٤٨) الوافي بالوفيات ١٢/ ٦٨.

بهم من بعيد السلام، ويسمعونهم على آثارهم من قريب^(٢٤٩).

وبمضمون هذا الخبر صرَّح أعلام الطائفة، ونصَّوا على أن أجساد الأنبياء والأئمة عليهم السلام لا تبقى في الأرض بعد الوفاة:

قال الشيخ المفيد رحمته الله: وأما أحوالهم بعد الوفاة فإنهم يُنقلون من تحت التراب، فيسكنون بأجسامهم وأرواحهم جنة الله تعالى، فيكونون فيها أحياء يتنعمون إلى يوم المات، يستبشرون بمن يلحق بهم من صالحهم وأهلهم، وشيعتهم، ويلقونه بالكرامات، ويتظنون مَنْ يَرِدُّ عليهم من أمثال السابقين من ذوي الديانات^(٢٥٠).

وقال الكراجكي رحمته الله: إِنَّا لا نشك في موت الأنبياء عليهم السلام، غير أن الخبر قد ورد بأن الله تعالى يرفعهم بعد مماتهم إلى سمائه، وأنهم يكونون فيها أحياء متنعمين إلى يوم القيامة، ليس ذلك بمستحيل في قدرة الله تعالى، وقد ورد عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: «أنا أكرم عند الله من أن يدعني في الأرض أكثر من ثلاث»، وهكذا عندنا حكم الأئمة عليهم السلام. قال النبي صلى الله عليه وآله: «لو مات نبي بالشرق، ومات وصيُّه بالمغرب، لجمع الله بينهما»، وليس زيارتنا لمشاهدهم على أنهم بها، ولكن لشرف المواضع، فكانت غيبة الأجسام فيها، ولعباده أيضاً ندبنا إليها، فيصح على هذا أن يكون النبي صلى الله عليه وآله رأى الأنبياء عليهم السلام في السماء، فسألهم كما أمره الله^(٢٥١).

وقال أحمد بن سليمان الحلبي رحمته الله: كما روي عن النبي صلى الله عليه وآله أنه يرى من خلفه كما يرى من بين يديه، وأنه إذا مشى أثر قدمه الشريف في الحجر، ولم يؤثر في الرمل، وأن الخلق بعد الموت تبلى أجسادهم وتصير تراباً، وجسده صلوات الله عليه لا يبلى، ولا يصير رميماً، وأنه إذا وقف في الشمس لا ظلَّ له، وأن الإمام

(٢٤٩) بصائر الدرجات: ٤٦٥.

(٢٥٠) أوائل المقالات: ٧٢.

(٢٥١) كنز الفوائد: ٢٥٨.

إذا مات لا يبقى في الأرض أكثر من ثلاثة أيام، ثم ينتقل إلى الجنة مصاحباً للنبي، وإنما يُزار عليه السلام في مكانه الذي تشرف بدنه فيه، وهو عليه السلام يرى رؤاؤه، ويسمع كلامهم، ولا يخفى عليه شيء منهم، هكذا جاء في الأثر عنهم عليه السلام (٢٥٢). إلى غير ذلك من كلماتهم قدس الله أسرارهم، ولكن أحمد إسماعيل كشف عن جهله بمعجزته المزعومة، وأثبت أنه ليس أكثر من متطفل على العلم والعلماء، حاول الرقص على جراحات الشيعة المفجوعين بفقد إمامهم عليه السلام والمتظرين لظهوره المبارك.

أدلة أحمد إسماعيل وأتباعه:

أعرض أحمد إسماعيل وأتباعه عن كل الروايات التي حددت القانون الذي يُعرف به المحق من المبطل والتي ذكرناها سابقاً، وجعلوا لأنفسهم منهجاً خاصاً يتلاءم مع دعوة إمامهم أحمد إسماعيل، جعلوه على مقاسهم، وحاولوا الاستدلال عليه ببعض الروايات المتشابهة.

وقد قال أحمد إسماعيل في أحد خطباته معدداً أدلة دعوته: لقد أتيناكم بأدلتهم، وجئناكم بها واضحة وضوح الشمس لمن يطلب معرفة الحق، فهل وصية رسول الله وهي ذكر محمد ﷺ وآل محمد عليه السلام بصاحب الحق اليماني وقائم آل محمد لا تكفي؟ وهل العلم والمعرفة لا تكفي؟ وهل الانفراد من بين كل أهل الأرض برفع راية حاكمية الله لا تكفي؟ هذا الانفراد أليس آية من الله واضحة وضوح الشمس بعد أن أقرّ فقهاء الضلال حاكمية الناس، وتخلّوا عن حاكمية الله، لم يبقَ من يرفع راية حاكمية الله غير صاحب الحق، وهذا الانفراد يرفع كل لبس أو شبهة عن طالب الحق؛ لأن الأرض لا تخلو من الحق، والحق في حاكمية الله (٢٥٣).

(٢٥٢) المحتضر: ٤٦.

(٢٥٣) خطاب شهر محرم سنة ١٤٣٢ هـ كما في موقعه الرسمي.

وهذه الكلمة اشتملت على أباطيل متعددة، وهي:

١- الوصية:

ادَّعى أحمد إسماعيل أن دليل إمامته المزعومة هو الوصية، وقال: إنها كافية لتمييز المحق من المبطل.

وقد استدل بعض المروِّجين له من أتباعه ببعض الروايات التي نصّت على استدلال إمام الحق بالوصية، كرواية الحرث بن المغيرة، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: بِمَ يُعرف صاحب هذا الأمر؟ قال: بالسكينة، والوقار، والعلم، والوصية ^(٢٥٤).

والجواب على هذا: أن استدلالهم بها باطل قطعاً؛ لأن المقصود بالاحتجاج بالوصية في هذا الخبر ليس مجرد الادّعاء بأن اسم «أحمد» المذكور في رواية ضعيفة من روايات الوصية هو أحمد إسماعيل، وانتهى الأمر!

بل إن أهل البيت عليهم السلام وضحوا لنا كيف يكون الاحتجاج بالوصية، وبينوا لنا شروطه، لكن القوم تعاموا عن كل ذلك، فصاروا من أجلى مصاديق قوله تعالى: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ٨٥].

فالوصية التي يحتج بها إمام الحق هي الكتب التي نزلت من السماء لكل إمام، مختومة بالذهب، وفيها تكليف كل إمام، أو الوصية التي أملاها رسول الله صلى الله عليه وآله، وكتبها أمير المؤمنين عليه السلام بيده الشريفة.

ثم إن الوصية لها شرط مهم قد غفل أو تغافل عنه أحمد إسماعيل وأتباعه الذين يدعون له، وهو أن الوصية لا بد أن تكون ظاهرة، مشهورة، معروفة،

بحيث يعرف كل الشيعة أو جلّهم أن هذا الإمام هو وصي الإمام السابق لا يختلفون في ذلك.

فقد روى الكليني قضى بسند صحيح عن هشام بن سالم وحفص بن البختري، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قيل له: بأي شيء يُعرف الإمام؟ قال: بالوصية الظاهرة، وبالفضل ^(٢٥٥).

وبسند صحيح أيضاً عن ابن أبي نصر، قال: قلت لأبي الحسن الرضا عليه السلام: إذا مات الإمام بم يُعرف الذي بعده؟ فقال: للإمام علامات، منها: أن يكون أكبر ولد أبيه، ويكون فيه الفضل والوصية، ويقدم الركب فيقول: إلى من أوصى فلان؟ فيقال: إلى فلان ^(٢٥٦).

وبسنده عن عبد الأعلى، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: المتوَّثَّب على هذا الأمر، المدَّعي له، ما الحجة عليه؟ قال: يُسأل عن الحلال والحرام. قال: ثم أقبل عليّ، فقال: ثلاثة من الحجة لم تجتمع في أحد إلا كان صاحب هذا الأمر، أن يكون أولى الناس بمن كان قبله، ويكون عنده السلاح، ويكون صاحب الوصية الظاهرة، التي إذا قدمت المدينة سألت عنها العامة والصبيان: إلى من أوصى فلان؟ فيقولون: إلى فلان ابن فلان ^(٢٥٧).

إذن فالوصى إليه لا بد أن يكون معروفاً بين الناس أنه وصي الإمام السابق دون غيره، وأما إذا لم يعرف الناس ذلك، وادَّعى شخص أنه هو الوصي لمجرد أن اسمه «أحمد» فهذا ليس وصياً قطعاً، ولا يراد بالوصية هذا؛ لأن كل من كان اسمه «أحمد» يتمكن من ادّعاء مثل هذه الدعوى.

وليس هناك أبلغ من التعبير الوارد في الرواية الأخيرة، وهو قوله:

(٢٥٥) الكافي ١/ ٢٨٤.

(٢٥٦) نفس المصدر.

(٢٥٧) نفس المصدر.

١٩٦ الشهب الأحمدية على مُدَّعي المهدوية

«ويكون صاحب الوصية الظاهرة التي إذا قدمت المدينة، سألت عنها العامة والصبيان: إلى من أوصى فلان؟ فيقولون: إلى فلان ابن فلان».

أي أن الوصية مشهورة يعرفها حتى العامة والصبيان، فضلاً عن غيرهم ممن يعتني بهذه الأمور.

وأما أحمد إسماعيل فإنه استدل لإثبات إمامته برواية واحدة ضعيفة السند غير مشهورة بين الناس، ورد فيها بحسب ما فهمه هو والمروِّجون له أن اسم وصي الإمام المهدي هو «أحمد»، وحيث إن أحمد إسماعيل اسمه «أحمد»، فهذا دليل أنه هو المعني دون غيره.

وهذا ليس بوصية لأحمد إسماعيل، ولا دلالة في الرواية على أنه هو المراد، فإن كل من اسمهم «أحمد» وهم كثيرون جداً يتمكنون من أن يدَّعوا نفس دعوى أحمد إسماعيل من دون فرق.

بل إن بعض الروايات أكَّدت على أن الإمام لا يكون إماماً إلا إذا نصَّ عليه الإمام السابق باسمه وعينه، ونصبه علماً للناس، كما نصب النبي ﷺ أمير المؤمنين عليه السلام في غدير خم.

فقد روى الشيخ الصدوق رحمه الله بسنده عن أبي الجارود، قال: سألت أبا جعفر الباقر عليه السلام: بم يُعرف الإمام؟ قال: بخصال، أو لها: نص من الله تبارك وتعالى عليه، ونصبه علماً للناس حتى يكون عليهم حجة؛ لأن رسول الله ﷺ نصب علياً، وعرفه الناس باسمه وعينه، وكذلك الأئمة عليهم السلام ينصب الأول الثاني (٢٥٨).

وروى الحميري بسنده عن أبي بصير، عن أبي الحسن الماضي عليه السلام، قال: دخلت عليه، فقلت: جُعلت فداك بم يُعرف الإمام؟ فقال: بخصال، أما أولهن

فشيء تقدّم من أبيه فيه، وعرفه الناس، ونصبه لهم علماً حتى يكون حجة عليهم؛ لأن رسول الله ﷺ نصب عليّاً، وعرفه الناس، وكذلك الأئمة يعرفونهم الناس، وينصبونهم لهم حتى يعرفوه^(٢٥٩).

٢- العلم والمعرفة:

يدّعي أحمد إسماعيل أنه جاء بعلم لم يأت به أحد قبله، وأنه كشف غوامض العلوم وأسرار المعارف، وقد نُسب إليه كتاب اسمه (المتشابهات)، ادّعى أنه لا يوجد أحد من الناس استطاع أن يرد على ما فيه!

والحق أن هذا الكتاب متهافت ومليء بالخزعبلات والترّهات، بل فيه أكاذيب ذكرنا بعضاً منها سابقاً، وأثبتنا جهل الرجل وفساد أقواله.

وسنذكر الآن مثلاً لبعض آراء الرجل؛ ليتبيّن للجميع مبلغ علمه الذي يدّعيه:

قال في متشابهاته: فإبراهيم عليه السلام لما كُشف له ملكوت السماوات، ورأى نور القائم عليه السلام، قال: «هذا ربي»، فلما رأى نور علي عليه السلام قال: «هذا ربي»، فلما رأى نور محمد ﷺ قال: «هذا ربي»، ولم يستطع إبراهيم عليه السلام تمييز أنهم عباد إلا بعد أن كُشف له عن حقائقهم^(٢٦٠).

وهذا الكلام كما هو واضح للجميع فيه نسبة الكفر إلى نبي من أنبياء الله من أولي العزم! ونسبة الخيرة والضلال والتهيه لإبراهيم عليه السلام، حتى اعتقد بآلهة غير الله تعالى، وهذا كفر صراح وضلال مبين.

وإذا كان هذا هو حال نبي الله إبراهيم عليه السلام، فكيف بعوام الناس؟
ثم كيف ينكشف لإبراهيم عليه السلام ملكوت السماوات والأرض وهو لا لم

(٢٥٩) قرب الإسناد: ١٤٦.

(٢٦٠) المتشابهات ٢٥/١.

يعرف ربّه بعد، ولم يميّز بينه وبين بعض خلقه؟ بل إنه ﷺ رغم انكشاف عالم الملكوت له فإنه وقع في هذا الخطأ الفادح العظيم، باعتقاد آلهة غير الله تعالى. والروايات بيّنت معنى الآية المباركة، وأغتننا عن ما يتشدد به أمثال أحمد إسماعيل وغيره مما دلّ الدليل العقلي والنقلي على فساد.

فقد روى الشيخ الصدوق رحمته الله بسنده عن علي بن محمد بن الجهم، قال: حضرت مجلس المأمون وعنده علي بن موسى الرضا عليه السلام، فقال له المأمون: يا ابن رسول الله أليس من قولك: إن الأنبياء معصومون؟ قال: بلى. قال: فسأله عن آيات من القرآن، فكان فيما سأله أن قال له: فأخبرني عن قول الله عز وجل في إبراهيم: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى الْكَوْكَبَ قَالَ هَذَا رَبِّي﴾، فقال الرضا عليه السلام: إن إبراهيم عليه السلام وقع إلى ثلاثة أصناف: صنف يعبد الزهرة، وصنف يعبد القمر، وصنف يعبد الشمس، وذلك حين خرج من السرب الذي أُخفي فيه، فلما جنّ عليه الليل، ورأى الزهرة، قال: «هذا ربي؟!» على الإنكار والاستخبار، فلما أفل الكوكب قال: ﴿لَا أَحِبُّ الْآفَلِينَ﴾؛ لأن الأفول من صفات المحدث، لا من صفات القديم، فلما رأى القمر بازغاً قال: «هذا ربي؟!» على الإنكار والاستخبار، فلما أفل قال: ﴿لَيْنَ لَمْ يَهْدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ الْقَوْمِ الضَّالِّينَ﴾، فلما أصبح، و﴿رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي هَذَا أَكْبَرُ﴾ من الزهرة والقمر، على الإنكار والاستخبار، لا على الإخبار والإقرار، فلما أفلت قال للأصناف الثلاثة من عبدة الزهرة والقمر والشمس: ﴿يَقَوْمِ إِنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ﴾ (٧٨) إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ خَائِفاً وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾، وإنما أراد إبراهيم بما قال أن يبيّن لهم بطلان دينهم، ويثبت عندهم أن العبادة لا تحق لما كان بصفة الزهرة والقمر والشمس، وإنما تحق العبادة لخالقها وخالق السماوات والأرض، وكان ما احتج به على قومه مما ألهمه الله عز وجل وآتاه، كما قال الله عز

وجل: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ﴾، فقال المأمون: لله درك يا ابن رسول الله (٢٦١).

وهذا أنموذج من العلم الذي يتحدّى به أحمد إسماعيل مراجع الطائفة، وهو نسبة الكفر والحيرة والضلال إلى نبي كريم من أولي العزم، وهذا يعارض تماماً ما أكد عليه أئمة أهل البيت عليهم السلام من تنزيه أنبياء الله عليهم السلام عن كل ما يشينهم ويعيبهم فضلاً عن الضلال والكفر.

ولا يخفى أن المراد بالعلم الذي ورد في روايات أهل البيت عليهم السلام، والذي جعلوه علامة ودليلاً على صدق من يدّعي الإمامة هو - كما ذكرنا سابقاً - العلم بالعظائم التي لا يعرفها غير الإمام، مثل المغيبيات وما يحدث في غد، مضافاً إلى علمه بكل اللغات وجميع أمور الشريعة وغير ذلك، بحيث لا يُسأل عن شيء فيقول: لا أعلم.

ومن جملة الروايات المبيّنة لذلك ما رواه شيخنا الصدوق رحمته الله بسنده عن أبي الجارود، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: قلت له: جُعِلت فداك، إذا مضى عالمكم أهل البيت فبأي شيء يعرفون من يجيء بعده؟ قال: بالهدى، والإطراق، وإقرار آل محمد له بالفضل، ولا يُسأل عن شيء مما بين صديفيها إلا أجاب فيه (٢٦٢).

فإذا كان إمام الحق لا يُسأل عن شيء إلا أجاب فيه، فإنه يمكن لمن يريد معرفة إمامته أن يسأله في كل شيء يريد، وليس هو من يحدّد للسائل نوع السؤال، أو مجاله، أو ما شابه؛ لأن الإمام عنده علم المنايا والبلايا والأنساب، وعنده علم ما كان، وما يكون، وما هو كائن إلى يوم القيامة، ولا يُسأل عن شيء فيجيب بلا أدري!

(٢٦١) التوحيد: ٧٥.

(٢٦٢) الخصال: ٢٠٠.

ولكننا لاحظنا أن أحمد إسماعيل ليس كذلك، فإنه بسبب اختفائه لم يمكن أحداً من سؤاله مباشرة، والأسئلة التي ترد لموقعه لا نعلم أنه هو الذي يجيب عليها أو غيره، كما أننا لا نعلم هل يعجز عن الإجابة على بعضها أم لا، ونحن سأله عبر موقعه بعض المسائل فلم نتلق أي جواب.

٣- حاكمية الله:

من جملة أدلة أحمد إسماعيل على صدق دعوته رفعه لشعار (حاكمية الله)، ومراده بحاكمية الله ما بينه في الكتاب المنسوب إليه المسمّى (حاكمية الله)، وهو أن واضع القانون الذي به يحكم الناس هو الله تعالى، والحاكم لا بد أن يكون منصوباً من قبل الله سبحانه، لا من قبل الناس، وأن الحاكم الذي يجب أن يبايعه المسلمون ويمكنّوه من تولي مهام المسلمين في هذا العصر هو الإمام المهدي عليه السلام.

وهذا الكلام لا نزاع لنا فيه معه، ولم يختلف فيه الشيعة، ولكن أحمد إسماعيل بسبب حصول الانتخابات في إيران والعراق التي دعا بعض العلماء إلى المشاركة فيها، زعم أن القول بحاكمية الله من متفرداته، وأن كل العلماء قالوا بالانتخابات التي هي حاكمية الناس.

وهذه العبارة وهي (حاكمية الله) تذكرنا بما فعله الخوارج مع أمير المؤمنين عليه السلام حين رفعوا شعار: «لا حُكْم إلا لله»، وكفّروا كل من يرفع شعاراً غيره! وهذا عين ما فعله أحمد إسماعيل، إذ أنه رفع هذا الشعار، وكفّر كل من خالفه في ذلك.

فقد قال في الكتاب المنسوب إليه المسمّى (حاكمية الله): وهكذا نقض هؤلاء العلماء غير العاملين المرتكز الأساسي [كذا] في الدين الإلهي، وهو حاكمية الله وخلافة ولي الله سبحانه وتعالى، فلم يبق لأهل البيت عليهم السلام خلفاء الله في أرضه وبقيتهم الإمام المهدي عليه السلام وجود بحسب الانتخابات أو

الديمقراطية التي سار في ركبها هؤلاء العلماء غير العاملين^(٢٦٣).

ولا نعلم أحداً من علمائنا الأعلام قال: إن الحاكمية للناس، وإنه يجب على المسلمين أن ينتخبوا إمام المسلمين لتكون إمامته شرعية.

ومن دعا إلى المشاركة في الانتخابات في إيران أو العراق لا يقول: إن الحاكمية للناس، وأن المنتخب هو إمام المسلمين في قبال الإمام المهدي عليه السلام، وإنما ينتخبه الناس ليقوم بإدارة شؤون البلاد، باعتبار أن الحل الأمثل في فترة غيبة الإمام المهدي عليه السلام هو أخذ رأي الناس في اختيار الحاكم السياسي، كما ينتخب أبناء القبيلة الواحدة من يمثلهم ويقوم بشؤونهم من دون أن تكون له أي صفة دينية أو أي مقام ديني.

فكيف يكون الأمر كما يدّعي أحمد إسماعيل وكل علمائنا يدعون صباحاً ومساءً لصاحب العصر والزمان عليه السلام بتعجيل الفرج، ويؤلفون الكتب والمصنّفات لإثبات وجوده، وأنه إمام هذا العصر، ورد شبهات المخالفين والمبطلين حوله عليه السلام؟!!

وكيف كان فإن من المضحك أن يقال: إن القول بحاكمية الله دليل على إمامة أحمد إسماعيل، ودليل على أنه رسول الإمام المهدي عليه السلام ووصيه؛ لأن جميع الشيعة علماءهم وعوامهم يقولون ذلك.

والذي يظهر أن الغرض الأساس من القول بحاكمية الله والدعوة إلى تمكين الإمام المهدي عليه السلام من الحكم هو تمكين أحمد إسماعيل من تسلّم السلطة باعتباره وصي الإمام المهدي وسفيره.

علماً أن افتراءاته على علمائنا الأبرار لم تتوقّف عند هذا، بل إنه لم يتوان عن نسبة الأكاذيب إليهم، كما ورد في الخطاب الصوتي المنسوب له الذي عنوانه بقصة

٢٠٢ الشهب الأحمدية على مُدَّعي المهدوية

اللقاء بالامام المهدي عجل الله فرجه، حيث قال: وهذا ما يفتي به علماء الشيعة اليوم أنه لا نهاية للغيبة الكبرى، ولا أحد يراه أبداً، وهم بالحقيقة لا يريدون ظهوره ثم قيامه (٢٦٤).

ولو راجعنا كل كلمات علماء الشيعة من بداية الغيبة الصغرى إلى يومنا هذا فلن نجد رجلاً واحداً لا من كبارهم ولا من صغارهم ولا حتى من عوام الشيعة ينفي ظهور الإمام بعد غيبته الكبرى.

بل إن عندنا أن من يقول بذلك فهو خارج عن التشيع، إذ أن لازم هذا القول هو انكار الإمام المهدي عجل الله فرجه.

فلا ندري كيف يُتَّبَع مثل هذا الشخص؛ لأنه إن كان يتعمد الكذب في كلامه فهو من أئمة أهل النار، وإن حملناه على محمل حسن وقلنا: «إنه أخطأ في نقله» فقد سقط كل ما يدَّعيه من كونه إماماً معصوماً.

٤- الأحلام:

من الأمور التي تضحك الثكلى احتجاج المروجين لأحمد إسماعيل بالأحلام والرؤى، حيث جعلوها من أهم أدلتهم على صحة عقيدتهم وصدق دعوتهم!

بل إن أحمد إسماعيل نفسه احتج في أكثر من مورد في خطابه وبياناته وكتبه بالأحلام، وحاول إثبات حجيتها، وأنها كلمات الله إلى أنصاره، وشهادة الملكوت بصدق دعوته!

فقد قال في خطاب وجهه إلى طلبة الحوزة العلمية: تقولون نحن نقبل شهادة العدلين؟ فما الله يشهد لي، ومحمد يشهد لي، وعليّ يشهد لي، وفاطمة تشهد لي، والحسن يشهد لي، والحسين يشهد لي، وعلي بن الحسين، ومحمد،

وجعفر، وموسى، وعلي، ومحمد، وعلي، والحسن، ومحمد، يشهدون لي، بمئات الرؤى التي رآها المؤمنون، أفلا تقبلون شهادتهم وقولهم ونصحهم لكم؟! ألم يخبروكم أنهم يجتمعون على صاحب الحق إذا جاء، وقالوا عليه السلام: «إذا رأيتمونا قد اجتمعنا على رجل فانهدوا إلينا بالسلاح»، تقولون: إن الشيطان يتمثل برسول الله محمد ﷺ؟! ﴿لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِذَا ۝٨٩ تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَفْطَرْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًّا ۝٩٠﴾، والله يقول: ﴿وَمَا نَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطِينُ ۝٩١﴾ وَمَا يَنْبَغِي لَهُمْ وَمَا يَسْتَطِيعُونَ ﴿، فإذا كان الشيطان لا يستطيع أن ينطق بحرف من القرآن، فكيف يتمثل بمحمد ﷺ وهو القرآن كله، ﴿قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾، من بيده ملكوت السماوات والأرض، ما أنصفتهم الله إذ جعلتم الملكوت بيد الشيطان، وانتهكتهم حرمة رسول الله ﷺ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، تستخفون الناس وتقولون لهم: «وهل رأيتم رسول الله حتى تعرفونه بالرؤيا؟» سبحانه الله، وهل كان أحد في زمن الإمام الصادق رأى رسول الله ﷺ؟! حتى يقول الإمام الصادق عليه السلام: «من أراد أن يرى رسول الله بالرؤيا فليفعل كذا وكذا»، والروايات كثيرة في هذا المعنى، فراجعوا (دار السلام) وغيره من كتب الحديث، تقولون: «الرؤيا حجة على صاحبها فقط»، فتردّون شهادة المؤمن العادل الذي رأى وسمع في ملكوت السماوات رسول الله ﷺ، وأخبره بالحق، فكيف إذن تقبلون شهادته فيما رأى وسمع في هذا العالم الجسماني؟! ﴿تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَى ۝﴾. في حديث عن الإمام الحسن العسكري عليه السلام بعد ما رآه الفضل بن الحارث في المنام، وقال له ما قال، قال عليه السلام: «إن كلامنا في النوم مثل كلامنا في اليقظة»، ألم يقبل رسول الله ﷺ إيمان خالد ابن سعيد الأموي؛ لأنه رأى رؤيا لم يقبل رسول الله ﷺ إيمان يهودي رأى رؤيا بموسى عليه السلام، وقال له: «إن محمد [كذا]

٢٠٤ الشهب الأحمدية على مُدَّعي المهديّة

حق»، ألم يقبل الإمام الرضا عليه السلام إيمان الواقفية؛ لأنهم رأوا رؤى بأنه عليه السلام حق؟ ألم يقبل الإمام الحسين عليه السلام إيمان وهب النصراني؛ لأنه رأى رؤيا. ألم تأتي نرجس أم الإمام المهدي عليه السلام إلى الإمام الحسن العسكري بسبب رؤيا رأتها؟ ألم ... وألم ... إنا لله وإنا إليه راجعون! ما أثقل الدنيا في كفة ميزانكم، وما أخف ملكوت السموات عند أهوائكم وآرائكم، تدبروا حال الأمم التي سبقتكم مع أنبيائهم ^(٢٦٥).

هذا كلام منسوب لأحمد إسماعيل في إثبات حجية الأحلام، ولنا مع هذه العبارات عدة وقفات تثبت جهل هذا الرجل:

أولاً: أن الرؤيا قد تكون صادقة، وقد تكون كاذبة، وليست كل الرؤى على نسق واحد، وهذا ما دلت عليه الروايات.

منها: صحيحة سعد بن أبي خلف، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: الرؤيا على ثلاثة وجوه: بشارة من الله للمؤمن، وتحذير من الشيطان، وأضغاث أحلام ^(٢٦٦).

ومنها: ما رواه الكليني عليه السلام عن أبي بصير، قال: قلت: لأبي عبد الله عليه السلام: جعلت فداك، الرؤيا الصادقة والكاذبة مخرجهما من موضع واحد؟ قال: صدقت، أما الكاذبة مختلفة، فإن الرجل يراها في أول ليلة في سلطان المردة الفسقة، وإنها هي شيء يُخَيَّل إلى الرجل، وهي كاذبة مخالفة، لا خير فيها، وأما الصادقة إذا رآها بعد الثلاثين من الليل مع حلول الملائكة، وذلك قبل السحر، فهي صادقة، لا تخلف إن شاء الله، إلا أن يكون جُنُباً، أو ينام على غير طهور، ولم يذكر الله عز وجل حقيقة ذكره، فإنها تختلف وتبطئ على صاحبها ^(٢٦٧).

(٢٦٥) خطاب صوتي موجود في موقعه الرسمي.

(٢٦٦) الكافي ٨/ ٩٠.

(٢٦٧) نفس المصدر ٨/ ٩١.

وما رواه ابن شهر آشوب عن أمير المؤمنين عليه السلام في جوابه عن سؤال النصرانيين، قال: إن الله تعالى خلق الروح، وجعل لها سلطاناً، فسلطانها النفس، فإذا نام العبد خرج الروح وبقي سلطانه، فيمر به جيل من الملائكة وجيل من الجن، فمهما كان من الرؤيا الصادقة فمن الملائكة، ومهما كان من الرؤيا الكاذبة فمن الجن. فأسلما على يده، وقتلا معه يوم صفين^(٢٦٨).

ومن أفضل ما ورد في هذا الباب ما رواه الشيخ الصدوق عليه السلام بسنده عن أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام، قال: سمعته يقول: إن لإبليس شيطاناً يقال له هزاع، يملأ ما بين المشرق والمغرب في كل ليلة، يأتي الناس في المنام^(٢٦٩).

ومنها: ما رواه الشيخ الصدوق عليه السلام في أماليه بسنده عن محمد بن القاسم النوفلي، قال: قلت لأبي عبد الله الصادق عليه السلام: المؤمن يرى الرؤيا، فتكون كما رآها، وربما رأى الرؤيا فلا تكون شيئاً؟ فقال: إن المؤمن إذا نام خرجت من روحه حركة ممدودة صاعدة إلى السماء، فكل ما رآه روح المؤمن في ملكوت السماء في موضع التقدير والتدبير فهو الحق، وكل ما رآه في الأرض فهو أضغاث أحلام...^(٢٧٠).

وبسنده عن معاوية بن عمار، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: إن العباد إذا ناموا خرجت أرواحهم إلى السماء، فما رأت الروح في السماء فهو الحق، وما رأت في الهواء فهو الأضغاث...^(٢٧١).

وبسنده عن أمير المؤمنين عليه السلام، قال: سألت رسول الله صلى الله عليه وآله عن الرجل ينام فيرى الرؤيا، فربما كانت حقاً، وربما كانت باطلاً. فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: يا

(٢٦٨) المناقب ٢/ ١٧٩.

(٢٦٩) أمالي الصدوق: ٢١٠.

(٢٧٠) نفس المصدر: ٢٠٩.

(٢٧١) نفس المصدر: ٢٠٩.

علي، ما من عبد ينাম إلا عُرِج بروحه إلى رب العالمين، فما رأى عند رب العالمين فهو حق، ثم إذا أمر الله العزيز الجبار بِرَدِّ روحه إلى جسده، فصارت الروح بين السماء والأرض، فما رآته فهو أضغاث أحلام^(٢٧٢).

والروايات في ذلك كثيرة، وهي تدل على أنه ليس كل الرؤى صادقة، بل منها ما هو من الشيطان.

ولو اطلع أحمد إسماعيل على هذه الروايات لما أكَّد على صحَّة كل الأحلام من دون تفريق بين الرؤى الصادقة الكاذبة.

والغريب قوله: «ما أنصفتم الله إذ جعلتم الملكوت بيد الشيطان»، فإن الروايات تؤكِّد أن الشيطان يتصرَّف في أحلام المكلفين، ويريهما ما يشاء من وساوسه كما مر، وهذا لا يستلزم جعل الملكوت بيد الشيطان.

ثم إن في كلامه مغالطة مفضوحة، وهو تسميته للأحلام أو لعالم الرؤيا بالملكوت، وهذا خطأ فادح، وجهل مركب؛ إذ أن الرجل لا يميِّز بين عالم الملك والملكوت، ولا يعلم أن هذا الأخير لا يطلع عليه إلا من بلغ مرتبة من القرب لا تكون إلا للخواص، ولذلك قرن القرآن الملكوت باليقين، في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نُرِىٰ إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمٰوٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلِيَكُوْنَ مِنَ الْمُؤْمِنِيْنَ﴾ [الأنعام: ٧٥]، فمن اطلع على ملكوت الله وصل إلى مرتبة اليقين التي نالها نبي الله إبراهيم عليه السلام بعد طول مجاهدات وابتلاءات.

ثانياً: قال أحمد إسماعيل: «تقولون: «الرؤيا حُجَّة على صاحبها فقط»، فتردُّون شهادة المؤمن العادل الذي رأى وسمع في ملكوت السماوات رسول الله ﷺ، وأخبره بالحق، فكيف إذن تقبلون شهادته فيما رأى وسمع في هذا العالم الجسماني؟!».

وهذا كلام واضح البطلان؛ لأننا لا نقول: «إن الرؤيا حجة على صاحبها فقط»، وإنما نقول: إنها ليست بحجة مطلقاً، لا على صاحبها ولا على غيره، وأحمد إسماعيل قاس قبول ما يدّعيه أتباعه من رؤيتهم للمعصومين عليه السلام على قبول شهادة المؤمن العادل في الأمور الحسّية، والحال أن شهادة المؤمن في الرؤيا لا قيمة لها لأنها ليست بحجة، لا أننا نكذبه في رؤياه.

ولكن هذه الدعاوى لا يمكن قبولها بحال؛ لأنها صادرة من أتباع أحمد إسماعيل الذين لم نتحقق من وثاقتهم وصدق قولهم، ولم نر رجلاً فاضلاً أو وجيهاً أو عالماً معروفاً شهد بذلك.

ولو أحسنّا الظن بهؤلاء المدّعين يبقى احتمال اشتباههم في تلك الرؤى والأحلام، فما يدرينا أن نقولاتهم ليست مجرد أوهام؟ وأنها ليست بأضغاث أحلام؟ وما يدرينا أن الذين رأوهم في المنام هم المعصومون عليه السلام فعلاً، ولا سيما أن هؤلاء لم يروا المعصومين عليه السلام حتى يعرفوا صورهم؟

ولو تنزّلنا وصدّقنا هؤلاء في شهادتهم، وأن الذين رأوهم هم المعصومون عليه السلام، فلا بد أن نعرف ما هي تلك الرؤى والأحلام، وهل تدل على إمامة أحمد إسماعيل ولزوم أتباعه وتصديقه في دعاواه؟

ولو سلمنا بأن تلك الرؤى تدل على إمامة أحمد إسماعيل، فإن الإمامة لا تثبت بالأحلام والرؤى كما سيأتي بيانه قريباً إن شاء الله تعالى.

ثالثاً: أن رؤية النبي ﷺ والمعصومين عليه السلام في المنام دائماً تكون رؤيا صادقة؟ أو فيها تفصيل؟

ذهب أحمد إسماعيل - كما في التسجيل الصوتي والكتب المنسوبة إليه - إلى أن رؤية النبي ﷺ والمعصومين عليه السلام في المنام لا بد أن تكون رؤيا صادقة، واستدل على ذلك بعدة أدلة:

منها: ما رواه سليم بن قيس، قال: فقلت لمحمد [بن أبي بكر]: مَنْ تراه حدّث أمير المؤمنين عليه السلام عن هؤلاء الخمسة بما قالوا؟ فقال: رسول الله صلى الله عليه وآله، وإنه يراه في منامه كل ليلة، وحديثه إياه في المنام مثل حديثه إياه في الحياة واليقظة، فإن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: من رآني في المنام فقد رآني، فإن الشيطان لا يتمثل بي في نوم ولا يقظة ولا بأحد من أوصيائي إلى يوم القيامة ^(٢٧٣).

وما رواه الشيخ الصدوق قضى بسنده عن الإمام الرضا عليه السلام، قال: ولقد حدّثني أبي عن جدي عن أبيه عليه السلام أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: من رآني في منامه فقد رآني؛ لأن الشيطان لا يتمثل في صورتي، ولا في صورة أحد من أوصيائي، ولا في صورة أحد من شيعتهم، وإن الرؤيا الصادقة جزء من سبعين جزء من النبوة ^(٢٧٤).

واستدلال أحمد وإسماعيل وأتباعه المروّجين له بهذه الأخبار لا ينفعهم في ما ذهبوا إليه، إذ أن الروايات لم تطلق الرؤيا بحيث أن كل من رأى رجلاً ظنه النبي صلى الله عليه وآله في المنام فقد رآه حقيقة، وأن المرئي هو المعصوم فعلاً، بل إن الروايات وضعت قيداً مهماً في قوله: «لأن الشيطان لا يتمثل في صورتي، ولا في صورة أحد من أوصيائي».

فالرواية منعت تمثّل الشيطان بصورة المعصوم عليه السلام، ولم تمنع الادّعاء فلو جاء الشيطان في المنام لأحد الناس بصورة زيد، وقال: «أنا عمرو»، فهل يُصدّق أن هذا النائم رأى عمراً في المنام؟

الجواب: طبعاً لا؛ لأن المرئي يدّعي أنه عمرو، وهو ليس بعمره في الحقيقة، وهكذا الأمر بالنسبة للنبي صلى الله عليه وآله والمعصومين عليهم السلام، فلو أن رجلاً معاصراً للرضا عليه السلام مثلاً رأى شخصاً في المنام، وادّعى أنه الإمام الرضا عليه السلام،

(٢٧٣) كتاب سليم بن قيس: ٣٥٠.

(٢٧٤) عيون أخبار الرضا ٢/ ٢٥٧.

فإن هذا النائم قطعاً سيكذبه، ولن يقبل منه ما يقوله؛ لأنه يعرف أن صورة الإمام الرضا عليه السلام ليست هكذا.

وهذا هو جواب الشيخ المفيد رحمته على هذه الروايات، فإنه قال: إذا جاز من بشر أن يدَّعي في اليقظة أنه إله كفرعون ومن جرى مجراه، مع قله حيلة البشر وزوال اللبس في اليقظة، فما المانع من أن يدَّعي إبليس عند النائم بوسوسته له أنه نبي، مع تمكّن إبليس بما لا يتمكّن منه البشر، وكثرة اللبس المعترض في المنام؟^(٢٧٥).

إذن فادّعاء الشيطان في المنام أنه أحد المعصومين عليهم السلام ليس بمحال، وبالتالي فإذا رأى أحدهم في منامه شخصاً يدَّعي أنه النبي صلى الله عليه وآله، أو أحد الأئمة عليهم السلام، فعليه أن يتأكّد فعلاً أنه هو، ولا يوجد دليل قطعي يدل على ذلك. بل إن بعض الروايات الشريفة دلّت على وقوع مثل ذلك في حياة أئمة أهل البيت عليهم السلام:

منها: ما رواه الكشي بسنده عن زرارة، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: أخبرني عن حمزة، أيزعم أن أبي آتبه؟ قلت: نعم. قال: كذب والله، ما يأتيه إلا (المتكون)، إن إبليس سلّط شيطاناً يقال له: (المتكون)، يأتي الناس في أي صورة شاء، إن شاء في صورة صغيرة، وإن شاء في صورة كبيرة، ولا والله ما يستطيع أن يجيء في صورة أبي عليه السلام^(٢٧٦).

وروى أيضاً بسنده عن بريد بن معاوية العجلي، قال: كان حمزة بن عماره الزبيدي لعنه الله يقول لأصحابه: إن أبا جعفر عليه السلام يأتيني في كل ليلة، ولا يزال إنسان يزعم أنه قد أراه إياه، فقدر لي أني لقيت أبا جعفر عليه السلام، فحدّثته بما يقول حمزة، فقال: كذب عليه لعنة الله، ما يقدر الشيطان أن يتمثّل في صورة نبي ولا

(٢٧٥) كنز الفوائد: ٢١٣.

(٢٧٦) اختيار معرفة الرجال: ٥٨٩.

وصي نبي^(٢٧٧) .

كما روى: عن علي بن عقبة، عن أبيه، قال دخلت على أبي عبد الله عليه السلام قال: فسَلَّمْتُ وجلست، فقال لي: كان في مجلسك هذا أبو الخطاب، ومعه سبعون رجلاً كلهم إليه ينالهم منهم شيء، رحمتهم، فقلت لهم: ألا أخبركم بفضائل المسلم، فلا أحسب أصغرهم إلا قال: بلى جعلت فداك. قلت: من فضائل المسلم أن يقال: فلان قاري لكتاب الله عز وجل، وفلان ذو حظ من ورع، وفلان يجتهد في عبادته لربه، فهذه فضائل المسلم، ما لكم وللرياسات؟ إنما المسلمون رأس واحد، إياكم والرجال، فإن الرجال للرجال مهلكة، فإني سمعت أبي يقول: إن شيطاناً يقال له: (المذهب) يأتي في كل صورة، إلا أنه لا يأتي في صورة نبي ولا وصي نبي، ولا أحسبه إلا وقد تراءى لصاحبكم فاحذروه، فبلغني أنهم قُتِلُوا معه، فأبعدهم الله، وأسحقهم، إنه لا يهلك على الله إلا هالك^(٢٧٨) .

فكل هذه الروايات المباركة تؤكِّد أن هناك شيطاناً يتراءى لهؤلاء المنحرفين، ويدَّعي أنه أحد المعصومين عليه السلام، ويدس لهم أفكاره المنحرفة؛ لإضلالهم، وإبعادهم عن الصراط المستقيم.

بل إن الروايات الشريفة دلت على أن الشيطان ربما يدَّعي أنه الله سبحانه - عياداً بالله - في اليقظة فضلاً عن المنام كما قال شيخنا المفيد أعلى الله مقامه!

ففي صحيحة يونس، قال: سمعت رجلاً من الطيّارة يحدث أبا الحسن الرضا عليه السلام عن يونس بن ظبيان أنه قال: كنت في بعض الليالي وأنا في الطواف، فإذا نداء من فوق رأسي: «يا يونس، إني أنا الله، لا إله إلا أنا فاعبدني، وأقم الصلاة لذكري»، فرفعت رأسي... فغضب أبو الحسن غضباً لم يملك نفسه، ثم

(٢٧٧) نفس المصدر: ٥٩٣.

(٢٧٨) نفس المصدر: ٥٨١.

قال للرجل: اخرج عني، لعنك الله، ولعن الله من حدثك، ولعن يونس بن ظبيان ألف لعنة، تتبعها ألف لعنة، كل لعنة منها تبلغك إلى قعر جهنم، وأشهد ما ناداه إلا شيطان، أما إن يونس مع أبي الخطاب في أشد العذاب مقرونان، وأصحابها إلى ذلك الشيطان، مع فرعون وآل فرعون في أشد العذاب، سمعت ذلك من أبي عبد الله عليه السلام... (٢٧٩).

وأما الذين ادَّعوا رؤية الله تعالى في المنام فكثيرون جداً.

فقد روى الشيخ الصدوق رحمه الله بسنده عن إبراهيم الكرخي، قال: قلت للصادق عليه السلام: إن رجلاً رأى ربّه عزّ وجلّ في منامه، فما يكون ذلك؟ فقال: ذلك رجل لا دين له، إن الله تبارك وتعالى لا يرى في اليقظة، ولا في المنام، ولا في الدنيا، ولا في الآخرة (٢٨٠).

وجواز رؤية الله في المنام من عقائد المخالفين، وقصص رؤيتهم لله عزّ وجلّ في منامهم أكثر من أن تحصى، ومن عدم الإنصاف للخصوم أن نقول: «إن هؤلاء كلهم كاذبون في ادّعاء رؤيتهم لله تعالى في المنام»، بل نقطع أن تلك الرؤى أكثر من رؤى أتباع أحمد وإسماعيل الذين ادَّعوا أنهم رأوا المعصومين عليه السلام، فأخبروهم بصحة دعوة هذا الرجل! كما نقطع بأن الشيطان تمثّل لكل هؤلاء، وادّعى لهم أنه هو الله سبحانه وتعالى، فصّدّقوه.

ولذلك قال ابن تيمية: وما زال الصالحون وغيرهم يرون ربّهم في المنام، ويخاطبهم، وما أظن عاقلاً ينكر ذلك، فإن وجود هذا مما لا يمكن دفعه؛ إذ الرؤيا تقع للإنسان بغير اختياره، وهذه مسألة معروفة، وقد ذكرها العلماء من أصحابنا وغيرهم في أصول الدين، وحكوا عن طائفة من المعتزلة وغيرهم إنكار رؤية الله، والنقل بذلك متواتر عن من رأى ربّه في المنام، ولكن لعلمهم قالوا: «لا

(٢٧٩) اختيار معرفة الرجال: ٦٥٧.

(٢٨٠) أمالي الصدوق: ٧٠٨.

يجوز أن يعتقد أنه رأى ربّه في المنام»، فيكونون قد جعلوا مثل هذا من أضغاث الأحلام، ويكونون من فرط سلبهم ونفيهم نفوا أن تكون رؤية الله في المنام رؤية صحيحة كسائر ما يُرى في المنام، فهذا مما يقوله المتجهم، وهو باطل مخالف لما اتَّفَق عليه سلف الأمة وأئمتها، بل ولما اتَّفَق عليه عامة عقلاء بني آدم، وليس في رؤية الله في المنام نقص ولا عيب يتعلق به سبحانه وتعالى، وإنّا ذلك بحسب حال الرائي، وصحة إيمانه وفساده، واستقامة حاله وانحرافه^(٢٨١).

وقد حاول أحمد إسماعيل في معرض كلامه أن يدفع هذا الإشكال، فقال: «تستخفون الناس وتقولون لهم: «وهل رأيتم رسول الله حتى تعرفونه بالرؤيا؟»، سبحانه الله وهل كان أحد في زمن الإمام الصادق رأى رسول الله ﷺ حتى يقول الإمام الصادق عليه السلام: من أراد أن يرى رسول الله بالرؤيا فليفعل كذا وكذا».

والجواب على كلامه: أن الإمام الصادق عليه السلام أرشد الناس إلى عمل لكي يُرى به رسول الله ﷺ، لكنه عليه السلام لم يؤكّد على أن كل رؤيا بعد هذا العمل هي رؤية صادقة، بل يحتمل فيها الوجهان، تماماً كالذي يقوم بهذه الأعمال ولا يرى شيئاً كما يحصل كثيراً، فإنه عليه السلام لم يضمن لكل من يعمل هذا العمل أن يرى رسول الله ﷺ في منامه.

ثم إن خلافتنا مع أحمد إسماعيل وأتباعه ليس في رؤية المعصوم عليه السلام في المنام أو عدمها، وإنّا خلافتنا معهم في ترتيب الأثر عليها، وهو تصديق ما يراه، وجعله حجة بينه وبين ربه، وكأنه قول المعصوم عليه السلام حقيقة.

والقول الصحيح هو أن الأحلام ليست بحجة في الأحكام الشرعية، ولا في الموضوعات الخارجية، فضلاً عن العقائد المهمة، وذلك لعدة أمور:

١- أنا لم نجد دليلاً واحداً من الكتاب أو السنة يدل على حجية الأحلام في الأحكام الشرعية، أو الموضوعات الخارجية، أو العقائد الدينية.

ولهذا لم نجد عالماً من العلماء احتج على حكم فقهي أو عقيدة معينة بأنه رأى الإمام عليه السلام في المنام، فأخبره بأن الحكم في هذه المسألة أو تلك هو كذا أو كذا. ولم نجد قاضياً حكم في قضية بحكم اعتماداً على أنه رأى في المنام إماماً أخبره أن الحق مع زيد، أو رأى لزوم إقامة الحد على رجل؛ لأنه رأى الإمام في المنام، فأخبره أن زيدا سارق أو زان، وهذا مما لا يختلف فيه العلماء قديماً وحديثاً.

٢- أنا ذكرنا فيما تقدّم أن الأحلام منها ما هو صادق، ومنها ما هو كاذب، ومع وجود العلم الاجمالي بالرؤى الكاذبة التي مصدرها الشيطان الرجيم كيف نقطع بأن تلك الأحلام صحيحة؟ ومتى ما تطرّق الشك في حجية تلك الأحلام، فإنها تسقط عن الحجية، لما تقرّر في علم الأصول من أن الشك في الحجية مساوق لعدم الحجية.

٣- ما دلّ على أن أحكام الله تعالى لا تثبت بالأحلام.

فقد روى الكليني عليه السلام بسند صحيح عن ابن أذينة، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال: ما تروي هذه الناصبة؟ فقلت: جُعلت فداك في ماذا؟ فقال: في أذانهم، وركوعهم، وسجودهم. فقلت: إنهم يقولون: إن أبي بن كعب رآه في النوم. فقال: كذبوا؛ فإن دين الله عزّ وجلّ أعزّ من أن يُرى في النوم^(٢٨٢).

فهذا الكلام الشريف دليل على أن كل جوانب دين الله لا تثبت بالمنامات، من عقائد دينية، وأحكام شرعية، فضلاً عن ثبوت نبوة نبي، أو إمامة إمام، وكل من يدّعي ذلك فهو داخل تحت قوله عليه السلام: «كذبوا، فإن دين الله عزّ وجلّ أعزّ أن يُرى في النوم».

وقد فصل الشيخ المفيد رضوان الله عليه مسألة المنامات تفصيلاً دقيقاً، فقال: وأما رؤية الإنسان للنبي ﷺ أو لأحد الأئمة عليهم السلام في المنام، فإن ذلك عندي على ثلاثة أقسام: قسم أقطع على صحّته، وقسم أقطع على بطلانه، وقسم أجوّز فيه الصحة والبطلان، فلا أقطع فيه على حال، فأما الذي أقطع على صحّته فهو كل منام رأى فيه النبي ﷺ أو أحد الأئمة عليهم السلام وهو فاعل لطاعة، أو أمر بها، وناهٍ عن معصية، أو مبين لقبحها، وقائل لحق، أو داعٍ إليه، أو زاجر عن باطل، أو ذام لما هو عليه. وأما الذي أقطع على بطلانه فهو كل ما كان على ضد ذلك؛ لعلنا أن النبي والإمام عليهم السلام صاحبا حق، وصاحب الحق بعيد عن الباطل. وأما الذي أجوّز فيه الصحة والبطلان فهو المنام الذي يرى فيه النبي أو الإمام عليهم السلام وليس هو آمراً ولا ناهياً، ولا على حال يختص بالديانات، مثل أن يراه راكباً، أو ماشياً، أو جالساً، ونحو ذلك^(٢٨٣).

وكلامه عليه السلام واضح الدلالة على أنه لا يمتنع رؤية من نظن أنه هو النبي ﷺ أو الإمام عليهم السلام، آمراً بباطل، أو زاجراً عن حق، أو داعياً إلى دعوة الشيطان أو أحد أتباعه.

رابعاً: احتج أحمد إسماعيل ومن يروّج له ببعض الروايات التي تفيد أن المعصومين قبلوا إسلام أو إيمان بعض الناس الذين رأوا المعصوم عليهم السلام في المنام، فقطعوا بأنه هو الحق، وجعلها أحمد إسماعيل وأتباعه دليلاً على حُجّة رؤية المعصومين عليهم السلام في المنام، فقال: ألم يقبل رسول الله ﷺ إيمان خالد بن سعيد الأموي؛ لأنه رأى رؤيا؟ ألم يقبل رسول الله ﷺ إيمان يهودي رأى رؤيا بموسى عليه السلام، وقال له: إن محمد [كذا] حق؟ ألم يقبل الإمام الرضا عليه السلام إيمان الواقفية؛ لأنهم رأوا رؤى بأنه عليه السلام حق؟ ألم يقبل الإمام الحسين عليه السلام إيمان وهب النصراني؛ لأنه رأى رؤيا؟ ألم تأتي نرجس أم الإمام المهدي عليه السلام إلى الإمام الحسن

العسكري بسبب رؤيا رأتها؟

والجواب: أن قبول المعصوم لإسلام بعضهم أو إيمانهم لا يعني الحكم بحُجَّةِ تلك الرؤى والأحلام، فكما قبل النبي صلى الله عليه وآله إيمان اليهودي الذي رأى نبي الله موسى عليه السلام قبل إسلام المنافقين الذين دخلوا في هذا الدين طمعاً، وقبل إسلام الذين خافوا من بريق السيوف.

وهذا يدل على أن قبولهم عليهم السلام إسلام اليهود، أو إيمان المخالفين، لا يستلزم قبول السبب الذي لأجله دخل هؤلاء في الإسلام أو الإيمان، فإن السبب لا يهم ما دامت النتيجة هي الدخول في الإسلام أو الإيمان.

ثم إن المعصوم عليه السلام يعلم صدق الرؤيا من كذبها؛ ومن الأمثلة على ذلك ما رواه الشيخ المفيد رحمته الله بسنده عن حنان بن سدير الصيرفي، قال: سمعتُ أبي يقول: رأيتُ رسول الله صلى الله عليه وآله فيما يرى النائم وبين يديه طبق مغطى بمنديل، فدنوتُ منه، وسلّمت عليه، فردَّ السلام، ثم كشف المنديل عن الطبق، فإذا فيه رطب، فجعل يأكل منه، فدنوتُ منه فقلت: يا رسول الله، ناولني رطبة. فناولني واحدة، فأكلتها، ثم قلت: يا رسول الله ناولني أخرى. فناولنيها فأكلتها، فجعلت كلما أكلت واحدة سألتُه أخرى، حتى أعطاني ثمانية رطبات فأكلتها، ثم طلبت منه أخرى، فقال لي: حسبك. قال: فانتبعت من منامي، فلما كان من الغد دخلت على جعفر بن محمد الصادق عليه السلام وبين يديه طبق مغطى بمنديل، كأنه الذي رأيته في المنام بين يدي رسول الله صلى الله عليه وآله، فسلمت عليه، فردَّ عليَّ السلام، ثم كشف الطبق فإذا فيه رطب، فجعل يأكل منه، فعجبتُ لذلك، وقلت: جُعلت فذاك، ناولني رطبة. فناولني فأكلتها، ثم طلبت أخرى حتى أكلت ثماني رطبات، ثم طلبت منه أخرى، فقال لي: لو زادك جدِّي رسول صلى الله عليه وآله لزدناك. فأخبرته فتبسّم تبسّم عارف بما كان ^(٢٨٤).

إذن فقبول إسلام أو إيمان شخص لا يستلزم إضفاء شرعية على سبب وصوله للحقيقة كما ذكرنا.

وعليه فإن الأحلام ليست بحجة في العقائد الإسلامية أو الأحكام الشرعية.

خامساً: أن الرؤيا تنقسم إلى ثلاثة أقسام كما جاء في الخبر، وهي: بشرى من الله، وتحزين من الشيطان، والذي يحدث به الإنسان نفسه، فيراه في منامه^(٢٨٥).

وقد كتب المروّجون لأحمد إسماعيل عدة كتب في بيان حجية الرؤى والأحلام، واحتجّوا بآيات من القرآن وروايات مختلفة، كلها لا تدل على أن الرؤى حجة في إثبات حكم شرعي أو عقيدة، فضلاً عن إثبات نبوة أو إمامة.

أما الآيات فمنها رؤيا يوسف عليه السلام بسجود الشمس والقمر والكواكب له، ورؤيا صاحبي السجن، ورؤيا ملك مصر، ورؤيا إبراهيم عليه السلام أنه يذبح ابنه إسماعيل عليه السلام، وقوله تعالى: ﴿لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّيَا بِالْحَقِّ لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ءَامِنِينَ مُخْلِقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ﴾ [الفتح: ٢٧]، وقوله: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الرُّيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ وَالشَّجَرَةَ الْمَلْعُونَةَ فِي الْقُرْآنِ﴾ [الإسراء: ٦٠]، ونحوها.

ولا شك في أن رؤيا الأنبياء عليهم السلام حق؛ لأن الشيطان لا يتلاعب بهم، ولأنها وحي يوحى.

وأما رؤيا غيرهم فربما تكون صادقة، وربما تكون أضغاث أحلام، ورؤيا ملك مصر وإن كانت صادقة، إلا أن الله تعالى جعلها سبباً لإخراج يوسف عليه السلام من السجن، وصيرورته بعد الذل ملكاً.

ولا تجد في كتاب الله تعالى ما يدل على إثبات نبوة، أو إمامة، أو إثبات

حق، أو دحض باطل برؤيا، وهذا هو محل نزاعنا مع أحمد إسماعيل وأتباعه.
وأما الأحاديث فمنها: قوله عليه السلام: انقطع الوحي وبقي المبشرات، ألا وهي نوم الصالحين والصالحات^(٢٨٦).

ومنها: قوله عليه السلام: ذهبت النبوة وبقيت المبشرات: الرؤيا الصالحة، يراها المسلم أو يرى له^(٢٨٧).

ومنها: ما روي عن أبي جعفر عليه السلام عن جابر بن عبد الله، قال: أتى رجل من أهل البادية رسول الله صلى الله عليه وآله، فقال: يا رسول الله، أخبرني عن قول الله: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ﴾ (٦٣) لَهُمُ الْبُشْرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: أما قوله: ﴿لَهُمُ الْبُشْرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ فهي الرؤيا الحسنة تُرى للمؤمن، فيبشّر بها في دنياه، وأما قوله: ﴿وَفِي الْآخِرَةِ﴾ فإنها بشارة المؤمن عند الموت أن الله قد غفر لك ولمن يملكك إلى قبرك.

وعن ابن عباس: ﴿لَهُمُ الْبُشْرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ قال: هي الرؤيا الحسنة يراها المسلم لنفسه أو لبعض إخوانه.

وعن ابن عباس، عن النبي صلى الله عليه وآله: قال: ألا إنه لم يبق من مبشرات النبوة إلا الرؤيا الصالحة، يراها المسلم أو تُرى له.

وعن أبي الطفيل عنه صلى الله عليه وآله، قال: لا نبوة بعدي إلا المبشرات. قيل: يا رسول الله، وما المبشرات؟ قال: الرؤيا الصالحة.

وعن أبي قتادة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: الرؤيا الصالحة بشرى من الله، وهي جزء من أجزاء النبوة^(٢٨٨).

(٢٨٦) بحار الأنوار ٥٨ / ١٧٦.

(٢٨٧) نفس المصدر ٥٨ / ١٧٨.

(٢٨٨) راجع بحار الأنوار ٥٨ / ١٩١ وما بعدها.

٢١٨ الشهب الأحمدية على مُدَّعي المهديوية

وهذه الروايات كلها تدل على أن الرؤى الصادقة مبشرات للمؤمنين، وأما أنها تثبت حقاً، أو تنفي باطلاً، فلا دلالة فيها على ذلك، فضلاً عن إثبات نبوة أو إمامة كما هو محل نزاعنا مع أحمد إسماعيل وأتباعه.

٥- الاستخارات:

احتج أنصار أحمد إسماعيل بالاستخارات، وجعلوها دليلاً على إمامته، بل أَلْفَوْا بعض الكتب في إثبات حجيتها كما أَلْفَوْا في الأحلام! واحتجّوا في ذلك بروايتين اثنتين:

الأولى: ما رواه النعماني في رواية طويلة في وصف الإمام المهدي عجل الله فرجه، جاء فيها: ثم رجع إلى صفة المهدي عليه السلام، فقال: أوسعكم كهفاً، وأكثركم علماً، وأوصلكم رحماً، اللهم فاجعل بعثه خروجاً من الغمّة، واجمع به شمل الأمة، فإن خار الله لك فاعزم، ولا تنش عنه إن وفّقت له، ولا تجوزن عنه إن هُديت إليه، هاه - وأوماً بيده إلى صدره شوقاً إلى رؤيته ^(٢٨٩).

وموضع الشاهد في هذه الرواية هو قول الإمام عليه السلام: «فإن خار لك الله فاعزم».

قالوا: إن المقصود بهذه العبارة هو الاستخارة المعروفة.

والجواب على ذلك: أن العبارة لا دلالة فيها على الاستخارة، فإن الإمام عليه السلام قال: «خار الله لك»، ولم يقل: «استخرت الله»، علماً أن قواميس ومعاجم اللغة قد تعرّضت لمعنى هذه العبارة.

فقد ورد في لسان العرب لابن منظور قوله: وخار الله لك: أي أعطاك ما هو خير لك ^(٢٩٠).

(٢٨٩) الغيبة للنعماني: ٢٢٢.

(٢٩٠) لسان العرب ٤/ ٢٦٧.

والمعنى واضح، فالمقصود من «خار الله لك» هو أنه إذا اختار الله لك أن تكون موجوداً حين ظهوره، ووفقت لذلك فلا تتردد في نصرته. وقد ورد هذا التعبير في عدة موارد أخرى.

منها: ما رواه الشيخ المفيد عليه السلام في إرشاده عند ذكره محاورة سيّد الشهداء عليه السلام وبعض أصحابه، قال: فعلمنا أنه قد عزم رأيه على المسير، فقلنا له: خار الله لك. فقال: رحمك الله. فقال له أصحابه: إنك والله ما أنت مثل مسلم بن عقيل، ولو قدمت الكوفة لكان الناس إليك أسرع^(٢٩١).

بل إنه وردت رواية تقطع دابر كل من أراد الاستدلال بهذه العبارة، وتسقط كل محتج بها، وهي المحاورة التي رواها المجلسي عليه السلام في بحار الأنوار بين أبي سفيان والعباس بن عبد المطلب، حيث قال: هؤلاء الذين غرانا محمد لأجلهم، أما والله ما شوورت فيهم، ولا علمته، ولقد كنت له كارهاً حيث بلغني، ولكنه أمر حتم، قال العباس: لقد خار الله لك في غزو محمد إياكم، دخلتم في الإسلام كافة^(٢٩٢).

ولا نظن أن عاقلاً يقول: إن العبارة هنا تعني الاستخارة؛ إذ كيف يعقل من كافر مثل أبي سفيان أن يستخير الله في حربه لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم! بل إن حمل «خار الله لك» على الاستخارة يستلزم ألا يكون للعبارة معنى صحيح؛ لأن سيكون معناها هو: «أنك استخرت الله في أن يغزوكم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم»، وهذا معنى واضح الفساد.

الثاني: ما رواه الشيخ الطوسي عليه السلام عن علي بن معاذ، قال: قلت لصفوان بن يحيى: بأي شيء قطعت على علي؟ قال: صليت، ودعوت الله، واستخرت عليه،

(٢٩١) الإرشاد ٢/٧٥.

(٢٩٢) بحار الأنوار ٢١/١٠٨.

وقطعت عليه (٢٩٣).

والجواب: أن هذه الرواية مما استدلت به الواقعة على بطلان إمامة الرضا عليه السلام، وعدم وجود دليل قطعي عليها، والشيخ الطوسي رحمته الله إنما أوردتها للرد عليها، وإثبات فسادها، فقد ذكرها في باب: (أخبار استُدِّل بها على أن الإمام موسى الكاظم عليه السلام هو القائم، وأنه حيٌّ لم يمت، والجواب عنها). ولم يكتف بها، بل عَقَّب عليها قائلاً: فهذا ليس فيه أكثر من التشنيع على رجل بالتقليد، وإن صحَّ ذلك فليس فيه حُجَّة على غيره، على أن الرجل الذي ذكر ذلك عنه فوق هذه المنزلة؛ لموضعه، وفضله، وزهده، ودينه، فكيف يستحسن أن يقول لخصمه في مسألة علمية: إنه قال فيها بالاستخارة، اللهم إلا أن يُعتَقَد فيه من البله والغفلة ما يخرج به عن التكليف، فيسقط المعارضة لقوله (٢٩٤).

إذن الشيخ الطوسي رحمته الله ردَّ هذا الخبر من وجهين:

الأول: أن صفوان أجل وأعلم من أن يعتقد بإمامة الرضا عليه السلام اعتماداً على الاستخارة.

والوجه الثاني: أنه لو صحَّ ذلك عنه فلا مطعن في إمامة الرضا عليه السلام، بل الطعن في صفوان بن يحيى؛ إذ أن فعله هذا يكشف عن بلاهته وغفلته، ومن كان كذلك لا يكون فعله حجة علينا.

فالحجة عندنا هي ما دلَّ عليه كتاب الله عزَّ وجل، وما ورد عن المعصومين عليهم السلام، وليست الحجة ما فعله فلان أو إعلان من الناس، حتى لو كان من أمثال صفوان.

أين سلاح رسول الله صلى الله عليه وآله؟

من العلامات المهمّة التي تميّز داعي الحق من المدّعي بالباطل حيّزة إمام

الحق لسلاح رسول الله صلى الله عليه وآله، ورغم أهمية هذه العلامة إلا أننا نجد أن أتباع أحمد إسماعيل لا يكادون يذكرونها، بل لم يتعرّضوا لها البتة بحسب تتبعي لكلامهم.

وقد دلّ على أهمية هذه العلامة جملة من الروايات والأخبار، منها:

صحيفة صفوان عن أبي الحسن الرضا عليه السلام، قال: كان أبو جعفر عليه السلام يقول: إنما مثل السلاح فينا مثل التابوت في بني إسرائيل، حيثما دار التابوت أوتوا النبوة، وحيثما دار السلاح فينا فثمّ الأمر. قلت: فيكون السلاح مزيلاً للعلم؟ قال: لا (٢٩٥).

وصحيفة عبد الأعلى عن الإمام الصادق عليه السلام، قال: يُعرَف صاحب هذا الأمر بثلاث خصال لا تكون في غيره: هو أولى الناس بالذي قبله، وهو وصيّيه، وعنده سلاح رسول الله صلى الله عليه وآله ووصيّته، وذلك عندي لا أنزع فيه (٢٩٦).

وما رواه العياشي عن جابر الجعفي عن الباقر عليه السلام: وإياك وشذاذ من آل محمد، فإن لآل محمد وعليّ راية ولغيرهم رايات، فالزم الأرض، ولا تتبّع منهم رجلاً أبداً حتى ترى رجلاً من ولد الحسين، معه عهد نبي الله، ورايته، وسلاحه (٢٩٧).

وما رواه النعماني عن أبي سعيد المكاربي عن الحارث بن المغيرة، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: بأي شيء يُعرف الإمام؟ قال: بالسكينة والوقار. قلت: بأي شيء؟ قال: وتعرفه بالحلّال والحرام، وبحاجة الناس إليه، ولا يحتاج إلى أحد، ويكون عنده سلاح رسول الله صلى الله عليه وآله (٢٩٨).

وقد تكفّلت روايات أهل البيت عليهم السلام بذكر صفات السلاح، وكيفيته؛

(٢٩٥) الكافي ١/ ٢٣٨ .

(٢٩٦) بصائر الدرجات: ٢٠٢ .

(٢٩٧) تفسير العياشي ١/ ٦٥ .

(٢٩٨) الغيبة للنعماني: ١٢٨ .

ليكون علامة فارقة يستطيع كل مكلف تمييزها ومعرفتها دون جهد أو عناء.

فقد روى الصفار بسند صحيح عن سعيد السمان، قال: كنت عند أبي عبد الله عليه السلام إذ دخل عليه رجلان من الزيدية، فقالا: أفيكم إمام مفترض طاعته؟ فقال: لا. قال: فقالا له: فأخبرنا عنك الثقات أنك تعرفه، وتسميهم [كذا، والظاهر: ونسميهم] لك، وهم فلان وفلان، وهم أصحاب ورع وتشمير، وهم ممن لا يكذبون. فغضب أبو عبد الله عليه السلام، وقال: ما أمرتهم بهذا. فلما رأيا الغضب في وجهه خرجا، فقال لي: أتعرف هذين؟ قلت: نعم، هما من أهل سوقنا من الزيدية، وهما يزعمان أن سيف رسول الله صلى الله عليه وآله عند عبد الله بن الحسن، فقال: كذبا لعنهما الله، ولا والله ما رآه عبد الله بعينه، ولا بواحد من عينيه، ولا رآه أبوه، إلا أن يكون رآه عند علي بن الحسين بن علي، وإن كانا صادقين فما علامة في مقبضه؟ وما لا ترى في موضع مضربه؟ وإن عندي لسيف رسول الله صلى الله عليه وآله، ودرعه، ولا مته، ومغفرة، فإن كانا صادقين فما علامة في درعه؟ وإن عندي لراية رسول الله صلى الله عليه وآله المغلبة، وإن عندي ألواح موسى وعصاه، وإن عندي لخاتم سليمان بن داود، وإن عندي الطست الذي كان يقرب بها موسى القربان، وإن عندي الاسم الذي كان إذا أراد رسول الله أن يضعه بين المسلمين والمشرّكين لم يصل من المشرّكين إلى المسلمين نشابة، وإن عندي التابوت التي جاءت به الملائكة تحمله، ومثل السلاح فينا مثل التابوت في بني إسرائيل، فأبي بيت وقف التابوت على باب دارهم أوتوا النبوة، كذلك ومن صار إليه السلاح منا أوتي الإمامة، ولقد لبس أبي درع رسول الله فخطت على الأرض خطيطا، ولبستها أنا فكانت، وقائمنا ممن إذا لبسها ملأها إن شاء الله ^(٢٩٩).

ومنها: ما رواه الكليني قضى الله في ذكر علامات الإمام بسنده عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام، قال: وإذا لبس درع رسول الله صلى الله عليه وآله كانت عليه وفقا، وإذا لبسه

غيره من الناس طويلهم وقصيرهم زادت عليه شبراً، وهو محدث، إلى أن تنقضي أيامه (٣٠٠).

فهذه الروايات وغيرها تؤكد لنا أهمية السلاح في تحديد إمام الحق، وتعطينا الحق في طلب إظهار السلاح من كل من يدّعي هذا الأمر أخذاً بمنهجهم الذي بينوه لنا.

ولعل من أبلغ ما يدل على هذا ما رواه ابن شهر آشوب عن عبد الله بن كثير في خبر طويل أن رجلاً دخل المدينة يسأل عن الإمام، فدلوه على عبد الله بن الحسن، فسأله هنيئة ثم خرج، فدلوه على جعفر بن محمد صلوات الله عليه فقصده، فلما نظر إليه جعفر عليه السلام قال: يا هذا إنك كنت مغرى، فدخلت مدينتنا هذه تسأل عن الإمام، فاستقبلك فتية من ولد الحسن عليه السلام، فأرشدوك إلى عبد الله بن الحسن، فسألته هنيئة ثم خرجت، فإن شئت أخبرتك عما سألت وما ردّ عليك، ثم استقبلك فتية من ولد الحسين، فقالوا لك: يا هذا إن رأيت أن تلقى جعفر بن محمد فافعل. فقال: صدقت، قد كان كما ذكرت، فقال له: ارجع إلى عبد الله بن الحسن فاسأله عن درع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعمامته. فذهب الرجل، فسأله عن درع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والعمامة، فأخذ درعاً من كندوج له فلبسها، فإذا هي سابغة [أي واسعة]، فقال: كذا كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يلبس الدرع. فرجع إلى الصادق عليه السلام فأخبره، فقال عليه السلام: ما صدق. ثم أخرج خاتماً، فضرب به الأرض، فإذا الدرع والعمامة ساقطين من جوف الخاتم، فلبس أبو عبد الله عليه السلام الدرع، فإذا هي إلى نصف ساقه، ثم تعمم بالعمامة، فإذا هي سابغة، فنزعها، ثم ردّها في الفص، ثم قال: هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يلبسها، إن هذا ليس مما غُزل في الأرض، إن خزانة الله في «كُنْ»، وإن خزانة الإمام في خاتمه، وإن الله عنده الدنيا كسكرجة، وإنما عند الإمام كصحفة، ولو لم يكن الأمر هكذا لم نكن أئمة،

وكنّا كسائر الناس^(٣٠١).

فالتفت يا أخي القارئ لما ورد في الفقرة الأخيرة في الرواية وتدبر فيها، قال عليه السلام: «ولو لم يكن الأمر هكذا لم نكن أئمة، وكنّا كسائر الناس»، فكل من لا يفعل مثل ما فعله الإمام الصادق عليه السلام فليس بإمام، وحاله حال سائر الناس.

فأين سلاح رسول الله ﷺ يا أحمد إسماعيل؟

لفتة أخيرة:

إن خروج الإمام المهدي عليه السلام وحركته المباركة ليست بالأمر الخفي الذي يحتاج جهداً وعناءً لمعرفة، بل إن ظهوره المبارك عليه السلام سيكون حدثاً عالمياً ضخماً، يبلغ صدهاء المشرق والمغرب، ويتنبّه له كل أهل الأرض، مسلمين كانوا أم أتباع ديانات أخرى.

وقد صوّر لنا أهل البيت عليه السلام حقيقة هذا الظهور المبارك بصورة تبعث على الأمل، وتزيح كل الشكوك والشبهات.

فقد روى الكليني والصدوق والطوسي قدس الله أسرارهم عن المفضل بن عمر، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: إياكم والتنويه، أما والله ليغيبنَّ إمامكم سنيئاً من دهركم، ولتمحصنَّ حتى يقال: مات، قُتل، هلك، بأي واد سلك، ولتدمعنَّ عليه عيون المؤمنين، ولتكفأنَّ كما تكفأ السفن بأمواج البحر، فلا ينجو إلا من أخذ الله ميثاقه، وكتب في قلبه الإيمان، وأيّده بروح منه، ولترفعنَّ اثنتا عشرة راية مشتبهة، لا يُدرى أي من أي. قال: فبكيت، وقلت: فكيف نصنع؟ قال: فنظر إلى شمس داخلية إلى الصُّفَّة، فقال: يا أبا عبد الله ترى هذه الشمس؟ قلت: نعم. قال: والله لأمرنا أئبنَّ من هذه الشمس^(٣٠٢).

(٣٠١) مناقب آل أبي طالب ٣/ ٣٤٣.

(٣٠٢) الكافي ١/ ٣٣٦، كمال الدين وتمام النعمة: ٣٤٧، الغيبة: ٣٣٧.

نعم إخواني.. إن أمر إمامنا المهدي عليه السلام أُيِّنُ من الشمس، فكما أن الشمس لا يختلف اثنان في ظهورها، فإمامة الإمام المهدي عليه السلام لن يختلف فيها اثنان؛ لأنه كالشمس الطالعة في رابعة النهار، وكالكوكب الدّري الساطع في ظلمات الليل.

أما أحمد إسماعيل فلم نر من الدلائل على إمامته إلا ادّعاءات وخطابات خالية من أي دليل ولا برهان، نعم، رأينا شعارات برّاقة وكلمات خلافة يستميل بها عواطف الناس، كقوله: أنا حَجَرٌ في يمين علي بن أبي طالب عليه السلام، ألقاه في يوم ليهدي به سفينة نوح، ومرةً لِيُنْجِي إبراهيم من نار نمrod، وتارة ليخلص يونس من بطن الحوت، وكلّم به موسى على الطور، وجعله عصا تفلق البحار، ودرع [كذا] لداود، وتدرّع به في أحد، وطواه يمينه في صفين^(٣٠٣).

ولا يخفى أن هذا الكلام مضافاً إلى أنه كله ادّعاءات فارغة لم يقم عليها دليل، بل إنه كلام لا معنى له؛ فكيف يكون أحمد إسماعيل حجراً؟ وهل تاهت سفينة نوح وفيها نبي مرسل؛ لتحصل لها الهداية بحجر يُلقَى في البحر هو أحمد إسماعيل؟ وكيف تحقق بهذا الحجر نجاة إبراهيم عليه السلام من نار نمrod، وخلاص يونس من بطن الحوت، وكيف كلّم الله موسى عليه السلام على الطور بهذا الحجر، وكيف تحوّل هذا الحجر إلى عصا تفلق البحار، ودرع لداود، ولأُمير المؤمنين عليه السلام لما تدرّع به في أحد.

هذا الكلام مضافاً إلى أنه لم يدل عليه دليل، فإن من المعروف أن سفينة نوح لم تهتد بحجر، وأن إبراهيم لم ينج بحجر، وأن يونس لم ينج من بطن الحوت بحجر، وأن عصا موسى لم يكن أصلها حجر، وهكذا.

ومن المعلوم أن كل من يدّعي الإمامة فإنه يطالب بإثبات إمامته بإظهار

(٣٠٣) خطابه نصيحةً إلى طلاب الحوزة العلمية كما في موقعه الرسمي.

٢٢٦ الشهب الأحمدية على مُدَّعي المهذوية

معجزة أو كرامة، وقد طلب الكثير من أحمد إسماعيل إظهار معجزة أو كرامة، أو حتى الظهور في مكان يمكن التواصل معه واختباره حتى يُثبت صحة ما يدَّعيه، لكنه لم يستجب لكل هؤلاء، أما هذه الكلمات المنمّقة فهي سهلة وفي متناول أي شخص.

الصفات المزعومة لأحمد إسماعيل

يدّعي أحمد إسماعيل وبعض أنصاره أن الصفات الجسدية للمهدي الأول أو اليمني قد ذكرت بدقة في روايات أهل البيت عليه السلام، وأنها منطبقة تماماً على أحمد إسماعيل!

قال أحمد إسماعيل في متشابهاته المنسوبة إليه: إذا يكون اليمني: اسمه أحمد، ومن البصرة^(٣٠٤)، وفي خدّه الأيمن أثر، وفي بداية ظهوره يكون شاباً، وفي رأسه حزاز^(٣٠٥).

في حين أن كلّ أتباعه لم يروه فيما نعلم، ولم يقابلوه، ولم أطلع على شخص رآه فعلاً.

فلا أدري كيف يصدّق هؤلاء أمثال هذه الدعاوى في علامات جسمه من دون دليل أو برهان؟!

والمفروض أن يُظهر هذا الرجل نفسه للقيام بدوره الذي يدّعيه، أو على الأقل أن ينشر مقطع فيديو أو صورة - غير مفبركة طبعاً - تثبت انطباق الصفات الموجودة في الروايات عليه.

علماً أنه لا يوجد ذكر للصفات الجسدية لليمني في روايات أهل البيت

(٣٠٤) لم نجد في الروايات الواردة في اليمني أن اسمه أحمد، أو أنه من البصرة، أو أن في رأسه حزازاً، وإنما هذه من صفات قائم آل محمد عليه السلام كما جاء في بعض الروايات، راجع كتاب الغيبة للنعماني: ٢٢٣،

(٣٠٥) المتشابهات ٤/٤٦ .

عليه السلام، ولا توجد أي صفة لأحمد المذكور في رواية الوصية التي يحتجون بها، بل غاية ما ذكر هو اسمه ونسبه. وما يدَّعون أنها صفات لمهديهم ليس إلا تلاعباً بالروايات الشريفة التي ذكرت صفات قائم آل محمد الإمام الثاني عشر عليه السلام، فصرّوها عنه إلى صاحبهم!

وحُجَّتهم في هذا أن الروايات إنما تتحدّث عن شخصين لا عن شخص واحد؛ وذلك لاختلاف الصفات الواردة فيها!

وقد عقد أبو محمد الأنصاري مقارنة بين بعض الروايات التي بيّنت صفات القائم عليه السلام، انتهت به إلى الحكم بتعدّد المقصودين، قال: إذن الروايتان تصفان شخصين لا شخص [كذا] واحد^(٣٠٦).

والروايتان اللتان قصدهما هذا المتمشخ هما:

الرواية الأولى: رواها الشيخ الطوسي عليه السلام بسنده عن علي بن إبراهيم بن مهزيار، قال: ... فدخلت فإذا أنا به جالس قد اتشح ببردة واتزر بأخرى، وقد كسر بردته على عاتقه، وهو كأقحوانة أرجوان قد تكاثف عليها الندى، وأصابها ألم الهوى، وإذا هو كغصن بان أو قضيب ريحان، سمح، سخي، تقي، نقي، ليس بالطويل الشامخ، ولا بالقصير اللازق، بل مربوع القامة، مدور الهامة، صلت الجبين، أزج الحاجبين، أقنى الأنف، سهل الخدين، على خدّه الأيمن خال، كأنه فئات مسك على رضراضة عنبر^(٣٠٧).

والرواية الثانية: رواها النعماني بسنده عن حمران بن أعين، قال: قلت لأبي جعفر الباقر عليه السلام: جُعلت فداك، إني قد دخلت المدينة وفي حقوي هميان فيه ألف دينار، وقد أعطيت الله عهداً أنني أنفقها ببابك ديناراً ديناراً، أو تجيبني فيما أسألك عنه. فقال: يا حمران، سل تجب، ولا تنفقنّ دنائرك. فقلت: سألتك بقرابتك من

(٣٠٦) جامع الأدلة: ١٩٣.

(٣٠٧) الغيبة: ٢٦٥.

رسول الله ﷺ أنت صاحب هذا الأمر والقائم به؟ قال: لا. قلت: فمن هو، بأبي أنت وأمي؟ فقال: ذاك المشرب حمرة، الغائر العينين، المشرف الحاجبين، العريض ما بين المنكبين، برأسه حزاز، وبوجهه أثر، رحم الله موسى (٣٠٨).

وكما يرى القارئ العزيز أنه لا يوجد أي تعارض بين الروایتين كي نقول بوجود شخصين، بل إن التعارض في عقل أبي محمد الأنصاري، فالذي لا يعرف أبسط القواعد النحوية فيرفع المنسوب في قوله: «شخصين لا شخص»، كيف يمكنه فهم روايات أهل البيت عليه السلام الذين هم مصدر الفصاحة ومنبع البلاغة.

ادّعى هذا الأنصاري أن الرواية الأولى تحدّثت عن رجل مربوع القامة، في حين أن الرواية الثانية تحدّثت عن رجل طويل القامة، بدلالة قوله: «رحم الله موسى»، ونبي الله موسى عليه السلام كان رجلاً طويلاً.

والجواب: أنه لا دلالة في العبارة المذكورة على أن المقصود منها طول القامة، غاية ما يُستفاد من العبارة هو ترحم الإمام عليه السلام على موسى، فلا يمكننا القطع بوجه هذا الترحم، ولا يمكن الجزم بالمقصود بموسى في الرواية، إذ يحتمل أنه نبي الله موسى عليه السلام، فيكون وجه الترحم هو وجود التشابه بينهما سواء كان تشابهاً جسدياً كما دلت بعض الروايات من أن القائم جسمه جسم إسرائيلي (٣٠٩)، أم كان يشبهه في سيرته كما ورد في ما رواه الشيخ الطوسي عليه السلام في الغيبة بسنده عن أبي بصير، قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: في صاحب هذا الأمر أربع سنن من أربعة أنبياء: سنة من موسى عليه السلام، وسنة من عيسى عليه السلام، وسنة من يوسف عليه السلام وسنة من محمد ﷺ، فأما سنة من موسى عليه السلام فخائف يترقب... (٣١٠).

(٣٠٨) الغيبة للنعماني: ٢٢٣.

(٣٠٩) دلائل الإمامة: ٤٤١.

(٣١٠) الغيبة: ٤٢٤.

ويحتمل أن يكون المقصود به إمامنا موسى بن جعفر الكاظم عليه السلام، فيكون ذكره لدفع شبهات الواقعة من أن الكاظم عليه السلام هو القائم، ويقوّي هذا الاحتمال أن السائل اشتبه في كون الإمام الباقر عليه السلام هو القائم، فالترحم على موسى الكاظم عليه السلام لعله إشارة إلى أن مثل هذه القضية ستتكرر، وسيحصل الاشتباه واللبس عند بعض الشيعة.

أما ما ادّعاه أبو محمد الأنصاري من أن وجه الشبه هو الطول فهو خطأ فادح، ولعل سببه هو أتباعه لهواه، واستماتته في نصره باطله، وعدم خجله من التلبس على قرّائه.

وقد استدللّ الرجل أيضاً على أن الروايات تشير إلى شخصين مختلفين باختلاف صفة الحاجبين في الروايتين، فإن الأولى ذكرت أنه أزجّ الحاجبين، في حين أن الثانية ذكرت أنه مشرف الحاجبين.

والجواب: أن كلامه غير صحيح؛ لأنّ الزجج هو دقة الحاجبين مع طولهما كما ذكره الجوهرى في الصحاح ^(٣١١).

أما «مشرف الحاجبين» فالمقصود به ظهورهما وبروزهما بلحاظ الرائي، وعليه فلا اختلاف بين الصفتين، فهي تماماً مثل قول بعضهم: «إن شعر زيد طويل»، وقول آخر: «إن شعر زيد أسود»، فلا منافاة بين قول الأول والثاني؛ لأنه لا مانع من أن يكون شعر زيد طويلاً وأسود، وكذلك الأمر في ما ذكرناه.

والعجيب استدلاله أيضاً بأن الرواية الأولى ذكرت أن في خدّه خالاً، بينما ذكرت الثانية أن في خدّه أثراً!

والجواب: أن هذا لا يدل أيضاً على تعدّد الرجلين؛ لأنّ الأثر الموجود في وجهه عليه السلام أعم من أن يكون خالاً أو غيره، فهو شامل للخال وغيره، فربما

يكون المقصود به الخال؛ لأن بينهما عموماً وخصوصاً مطلقاً، فكل خال أثر، وليس كل أثر خال.

ولو سلّمنا بأن الخال لا يسمّى أثراً فلا مانع من الجمع بينهما بأن يكون في وجهه الشريف عليه السلام خال وأثر، ولا نحتاج للقول بتعدد الأشخاص في هذه الأخبار.

ومما استدللّ به القوم لإثبات صاحبهم أحمد إسماعيل هو اختلاف الروايات في تحديد لون بشرة الإمام صاحب الزمان عليه السلام، فقد ورد في بعضها أنه أسمر، وورد في بعض آخر أنه عليه السلام أبيض مشرب بحمرة.

قال أبو محمد الأنصاري: في الرواية الثالثة يصف أمير المؤمنين عليه السلام ولده الذي يخرج في آخر الزمان بأنه: أبيض، مشرب بحمرة، بينما يصف الإمام الكاظم عليه السلام مهدي آل محمد في الرواية الرابعة بأنه: أسمر اللون، وفيه صفرة من سهر الليل. إذن الروايتان تصفان شخصين، لا شخص واحد ^(٣١٢).

والجواب: أن السمرة من المفاهيم المشكّكة التي تختلف من واحد لآخر، فربما تكون سمرة متاخمة للبياض، وهو ما يسمّى في هذه الأيام باللون الحنطي، أو تكون سمرة قريبة من السواد، فالإمام عليه السلام ليس بياضه بياض الأوروبيين، وليس بأسمر كالأفارقة، بل هو حنطي اللون كغالب العرب في هذا العصر.

والعجيب أن القوم يدّعون أن الروايات التي تصف الإمام المهدي عليه السلام بالسمرة تشير إلى أحمد إسماعيل، لا إلى إمامنا الثاني عشر عليه السلام، في حين نجد أنهم يحتجّون برواية الضراب التي ذكرناها سابقاً، وفيها أن الرجل الذي هو من المفروض أن يكون المهدي عليه السلام كان أسمر اللون، وليس بأبيض كما يدّعون!

قال الضراب: فرأيت غير ليلة ضوء السراج في الرواق الذي كنا فيه شبيهاً

٢٣٢ الشهب الأحمدية على مُدَّعي المهدوية

بضوء المشعل، ورأيت الباب قد انفتح، ولا أرى أحداً فتحه من أهل الدار،
ورأيت رجلاً ربعة أسمر إلى الصفرة^(٣١٣).

ولكن مما يؤسف له أن أحمد إسماعيل وأتباعه يحتجّون بأحاديث لا
يفهمونها، وبأحاديث آخر تبطل دعوتهم، وترد مزاعمهم من حيث لا يشعرون.

هل أحمد إسماعيل حيٌّ أو ميت؟

بعد أن انتهينا من تفنيد كل دعاوى القوم وبيان زيفها يبقى أمامنا هذا السؤال الذي لا بد من أن يطرحه كل واحد من أنصاره على نفسه صباحاً ومساءً، وهو: هل أحمد إسماعيل الآن حيٌّ أو ميت؟

ولماذا لا يظهر ظهوراً علنياً كي يتسنى للناس التعرف عليه؟

قد يحينا بعض المتفقيهن من أتباعه بأن غيبة إمامهم هي كغيبة إمامنا صاحب الأمر عليه السلام، خوفاً من أعدائه الذين يتربصون به الدوائر!

فنقول لهم: ما هو الدليل على أنه غائب عن الأنظار؟ ألا يمكن أن يكون قد مات أو قُتل؟ فإننا بعد البحث لم نجد دليلاً واحداً يدل على أنه لا يزال حياً!!

لا يقال: إن مثل هذا الكلام يمكن أن يقوله القائل عن الإمام المهدي المنتظر عليه السلام، بل هذا ما يقوله المخالفون في النقض على الشيعة، وجواب الشيعة في بقاء الإمام المهدي المنتظر عليه السلام هو عين جوابنا في بقاء أحمد إسماعيل.

والجواب: أن الأدلة الصحيحة قامت على أن الزمان لا يخلو من إمام، وقد اتفق الشيعة قاطبة على أن إمام هذا العصر هو الإمام محمد بن الحسن العسكري عليه السلام، وقد أثبتوا ذلك في كتبهم المعدة لذلك، وعليه، فبقاء الإمام محمد بن الحسن العسكري عليه السلام لا يشك فيه شيعي، وأما بقاء أحمد إسماعيل فهو مشكوك فيه، فيحتاج أتباعه إلى إقامة الأدلة على وجوده، ولو بتسجيل يظهر فيه بصورته وصوته يشير إلى آخر الأحداث الجارية في هذه الأيام؛ ليعلم الناس بوجوده وبقائه.

وأما تشكيكات المخالفين في بقاء الإمام محمد بن الحسن العسكري فهي مردودة بعدة أدلة، ويكفي حديث الثقلين الذي يدل على وجود إمام صالح للإمامة من أهل البيت عليه السلام في كل عصر، ولا يوجد إمام معصوم صالح للإمامة من أهل البيت عليه السلام في هذا العصر إلا الإمام محمد بن الحسن العسكري عليه السلام، فإن قلنا: إنه عليه السلام إمام هذا العصر ثبت المطلوب، وإلا فقد خلا الزمان من إمام معصوم من أهل البيت عليه السلام، لا يفارق القرآن ولا يفارقه القرآن، وهذا باطل بنص حديث الثقلين كما قلنا.

مضافاً إلى ما رواه مسلم في صحيحه عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية^(٣١٤).

ولا شك في أن غير الشيعة لم يبايعوا إماماً واحداً لهم، فتكون ميتتهم ميتة جاهلية بنص هذا الحديث الصحيح عندهم، فإذا كان الشيعة أيضاً لا إمام لهم أو أن إمامهم معدوم، فجميع المسلمين في هذا العصر وما سبقه يموتون ميتة جاهلية، وهو باطل بالاتفاق، فلا بد من القول بأن بعض المسلمين - وهم الشيعة - ميتتهم ليست جاهلية؛ لأن لهم إماماً مفترض الطاعة، ولا إمام يقول به الشيعة إلا الإمام محمد بن الحسن العسكري عليه السلام، وهذا دليل وجوده وبقائه.

ولكن ربما يقال: إن أتباع أحمد إسماعيل يعلمون أنه حيٌّ يُرزق؛ لأنه بين كل فترة وفترة يضع تسجيلاً له في موقعه الرسمي، وآخر تسجيل له كان في محرم الفائت من هذا العام، وهو سنة ١٤٣٢ هـ.

والجواب: أن التسجيل الصوتي لا يُعلم أنه له أو لغيره؛ لأننا لم نر له فيما سبق تسجيلاً بالصوت والصورة حتى نعلم أن هذا الصوت صوته، بل حتى لو

هل أحمد إسماعيل حي أو ميت؟ ٢٣٥

كنا نعرف صوته ونميزه عن غيره من الأصوات، فإن وجود تسجيل صوتي لا يدل على حياته فعلاً؛ لأن كل من كان عنده معرفة بشيء من وسائل التقنية الحديثة يمكنه أن يسجل كلاماً بأي صوت يريده، ولهذا لا يعتبر العقلاء التسجيل الصوتي دليلاً في هذا العصر؛ لاحتمال كونه مفبركاً.

سفير غائب لإمام غائب:

يحق لكل باحث أن يسأل أتباع أحمد إسماعيل هذا السؤال: ما فائدة سفير غائب لإمام غائب؟

فإن إمامنا المهدي المنتظر عليه السلام غائب عنا، ونحن نرى أنه لا يصح منه عليه السلام أن يرسل سفيراً هو الآخر غائباً عنا؛ لأن سفيره لا فائدة فيه، إذ لا يمكننا التواصل معه، والاستفادة من علومه.

فإن قال قائل: يمكن الآن لأتباع أحمد إسماعيل أن يتواصلوا معه عبر الإنترنت، فيسألونه المسائل المختلفة في الفقه والعقيدة وغيرها، وبهذا تتحقق الفائدة من سفارته.

والجواب: أن الإنترنت عالم افتراضي، ونحن لا نعلم أن أحمد إسماعيل هو الذي يجيب على هذه المسائل أو غيره، فلعل بعض الجهات المشبوهة التي تهدف إلى إيقاع الفتنة بين الشيعة هي من وراء ذلك، وهي التي تجيب على تلك المسائل، وتنسبها إلى أحمد إسماعيل، وهو إما مغيب في السجن، أو مدفون في القبر.

ومن المعلوم عند الشيعة أن وظيفة سفراء الإمام المهدي عليه السلام هي إيصال المسائل إلى الإمام المهدي عليه السلام، وأخذ الإجابات منه، مكتوبة بخطه الشريف، ومختومة بختمه المبارك، وهي ما تعورف عليه بالتوقيعات، وقد لاحظ الشيعة أن الإجابات في حياة كل السفراء الأربعة تصل إلى الناس بنفس الخط، لم يتغير ولم

٢٣٦ الشهب الأحمدية على مُدَّعي المهديّة

يتبدّل، وهو خط مولانا الإمام المهدي عليه السلام، وبهذا كانوا يستدلّون مع أمور أخرى بأن تلك التوقيعات صادرة عن الإمام المهدي عليه السلام، لا عن السفراء الأربعة.

ولنقرأ بعض الروايات الدالة على أن الإمام المهدي عليه السلام كان يجيب الناس بخطه الشريف.

فقد روى الشيخ الطوسي رحمته الله في باب ما ظهر من جهته عليه السلام من التوقيعات، بسنده عن الشيخ الموثوق بدار السلام، قال: تشاجر ابن أبي غانم القزويني وجماعة من الشيعة في الخلف، فذكر ابن أبي غانم أن أبا محمد عليه السلام مضى ولا خلف له، ثم إنهم كتبوا في ذلك كتاباً، وأنفذوه إلى الناحية، وأعلموه بما تشاجروا فيه، فورد جواب كتابهم بخطه عليه وعلى آبائه السلام... (٣١٥).

وقال رحمته الله: وأخبرني جماعة، عن جعفر بن محمد بن قولويه وأبي غالب الزراري وغيرهما، عن محمد بن يعقوب الكليني، عن إسحاق بن يعقوب، قال: سألت محمد بن عثمان العمري رحمته الله أن يوصل لي كتاباً قد سألت فيه عن مسائل أشكلت عليّ، فورد التوقيع بخط مولينا صاحب الدار عليه السلام... (٣١٦).

وروى الشيخ الصدوق رحمته الله بسنده عن محمد بن همام، قال: سمعت محمد بن عثمان العمري قدّس الله روحه يقول: خرج توقيع بخط أعرفه: مَنْ سَمَّاني في مجمع من الناس باسمي فعليه لعنة الله. قال أبو علي محمد بن همام: وكتبت أسأله عن الفرج متى يكون؟ فخرج إلي: كذب الوقتون (٣١٧).

قال الشيخ الطوسي رحمته الله: وذكر أبو نصر هبة الله بن محمد بن أحمد أن أبا جعفر العمري رحمته الله مات في سنة أربع وثلاثمائة، وأنه كان يتولى هذا الأمر نحواً

(٣١٥) الغيبة: ١٧٢.

(٣١٦) نفس المصدر: ١٧٦.

(٣١٧) كمال الدين وتمام النعمة: ٤٨٣.

هل أحمد إسماعيل حي أو ميت؟ ٢٣٧

من خمسين سنة، يحمل الناس إليه أموالهم، ويخرج إليهم التوقيعات بالخط الذي كان يخرج في حياة الحسن عليه السلام إليهم بالمهمّات في أمر الدين والدنيا، وفيما يسألونه من المسائل بالأجوبة العجيبة، رضي الله عنه وأرضاه ^(٣١٨).

ولهذا قال السيد محمد الصدر رحمته الله: كان الخط الذي يستعمله الإمام المهدي عليه السلام في توقيعاته وبياناته، خطأً موحدًا يعرفه الناس المتتبّعون لذلك، فهو لا يختلف باختلاف أشخاص السفراء واختلاف خطوطهم، مما يحصل القطع بصدوره عنه عليه السلام كما سبق أن أشرنا وقلنا باستعمال الخط في معرفة صاحبه أمر عقلائي متسالم عليه بين الأمم. ولئن كان يمكن افتراض أن أحد السفراء ذو فن في مضاهات الخط وتزويره، فهو بالنسبة إلى مجموعهم يكون عادة من المحالات ^(٣١٩).

وأما أحمد إسماعيل فنحن لا نعلم أنه يجيب على المسائل الموجهة إلى موقعه؛ لأن الإجابات لا تُرسل إلى أصحابها بخط معروف لأحمد إسماعيل، وليست هناك أي قرينة أخرى تدل على صحّة نسبة تلك الإجابات إلى أحمد إسماعيل!!

ونود هنا أن ننبّه القراء الأعزاء إلى أنه إذا كان السبب في اختفاء أحمد إسماعيل هو خوفه من أن يصل إليه الظالمون كما يزعم بعض أتباعه، ولهذا فإنه لا يظهر بصورته وصوته، فإن الظالمين إذا أرادوه لن يصعب عليهم الوصول إليه، وإلقاء القبض عليه إذا كان هناك من يتواصل معه عبر الإنترنت؛ لأن الإنترنت مكشوف تماماً للدولة التي تقوم بتزويد هذه الخدمة ولغيرها من الدول الأخرى، ولكن يظهر أن أحمد إسماعيل لا يعلم أن الإنترنت وسيلة سهلة للوصول إليه، واصطياده على فرض وجوده.

(٣١٨) الغيبة: ٣٦٦.

(٣١٩) تاريخ الغيبة الصغرى: ٤٢٩.

غائب يمهد لغائب:

الذي يدّعيه أحمد إسماعيل وأتباعه أنه سيمهد (لأبيه) الإمام المهدي المنتظر عجل الله فرجه، وسيوطى له سلطانه!

وهذا الادّعاء يثير الاستغراب والدهشة؛ إذ كيف يمهد الغائب لغائب آخر؟

مع أن المكتوب في الموقع الرسمي لأحمد إسماعيل أنه ظهر بادّعاءاته في شهر جمادى سنة ١٤٢٣هـ، الموافق للشهر السابع سنة ٢٠٠٢م، أي أنه مضى عليه لحد الآن أكثر من تسع سنين، ولم نره صنع شيئاً في التمهيد للإمام المهدي عجل الله فرجه.

والملاحظ أن أحمد إسماعيل وإن كان يدّعي أنه سفير الإمام المهدي عليه السلام، ووصيّ، والممهد له، إلا أن كل من يطلع على هذه الحركة يجد أن أحمد إسماعيل يدّعي الإمامة لنفسه، ويأمر الناس بتقليده هو، ويزعم أن الروايات الواردة في الإمام المهدي عليه السلام تشير إليه، وأنه هو المعني بها، بل الأعظم من كل ذلك أن أحمد إسماعيل يزعم أنه هو الذي سيملا الأرض قسطاً وعدلاً بعدما ملئت ظلماً وجوراً، وأنه في الواقع لن يكون ممهداً للإمام المهدي عليه السلام، بل إنه سيقوم بالدور الأكبر من عملية الإصلاح العالمية، وكل ما سيصنعه الإمام المهدي عليه السلام أنه سيتولى حكم هذه الدنيا بعدما يوطئها له أحمد إسماعيل.

وهذه كلها دعاوى باطلة قام الدليل المتواتر على بطلانها، فإن المسلمين قاطبة اتفقوا على أن الإمام المهدي عليه السلام هو الذي سيملا الأرض قسطاً وعدلاً، بعدما ملئت ظلماً وجوراً، ولن يقوم بهذه المهمة أحد غيره.

مع أن كل الروايات التي ذكرت أحداث الظهور المبارك وما قبلها بينت أن الأحداث ستكون متسارعة، وأن الممهدين للإمام المهدي عليه السلام لن يكونوا

هل أحمد إسماعيل حي أو ميت؟ ٢٣٩

أصحاب دعوات فكرية أو عقّدية يدعون الناس إلى أنفسهم، وإلى وجوب الإيمان بهم، والرجوع إليهم في شرع الله سبحانه، وإنما ستكون حركاتهم عسكرية فقط، غايتها هي نصره الإمام المهدي عليه السلام قبيل ظهوره، وتوطئة بعض البلاد له، وأن ظهورهم سيكون قبيل قيام الإمام المهدي عليه السلام بأشهر قليلة.

وكل ما يصدر من أحمد إسماعيل وأتباعه مخالف للمتواتر من الروايات من نواح مختلفة بينّاها في مطاوي كلامنا.

والنتيجة أنه لا يوجد دليل واحد صحيح على حياة هذا الرجل إلا زعم بعض أتباعه وهذه التسجيلات الصوتية التي تُنسب إليه.

نعم، كان هناك شخص اسمه أحمد إسماعيل موجود في العراق، لكنه توارى عن الأنظار، وهو ملاحق من قبل الحكومة العراقية، فربما يكون موجوداً، وربما قُتل في إحدى حملات الحكومة، أو يكون قد مات موتة طبيعية!

كل هذه الاحتمالات واردة، فلا نقطع بحياته، ولا نقطع بوفاته، وعليه فلا ندري كيف آمنَ به أتباعه ولم يروه، وكل آثاره منسوبة إليه في عالم افتراضي هو الإنترنت، لا في العالم الحقيقي.

ثم كيف يصدّقون مَنْ يدّعي مقابله أمثال العقيلي والزبيدي والسالم دون دليل أو برهان، بل دون معرفة سابقة بصدق هؤلاء القوم؟

مراجعنا العظام هم صمّام الأمان

منذ اليوم الأول لهذه الدعوة رُفعت راية تضليل مراجع الطائفة حفظهم الله تعالى، وتكفيرهم، والحث على محاربتهم بل لا يكاد يخلو كتاب من كتبهم أو خطاب من خطابتهم من التعرّض لمقام المرجعية الرشيدة والخط منها.

ولعل هذه الارية التي رفعوها هي من أوضح الأدلة على سوء طويّة القوم، وخبث سريرتهم، فالمرجعية كما يعلم الكل هي صمام أمان التشيع، وحصنه الحصين، وهم حماة الدين، ولذلك فإن كل من حاول ضرب مذهب أهل البيت عليه السلام بدأ أولاً بضرب المرجعية، سواء بتصفية المراجع جسدياً أو معنويّاً بتسقيطهم بأساليب مختلفة، مثل إشاعة الأخبار الكاذبة الموهنة والمشيئة لمقامهم، أو خلق مرجعيّات مزيفة تنافس المراجع المخلصين.

وقد سار على هذا النهج حُكّام الجور عبر التاريخ، لكنهم لم ينجحوا بحمد الله سبحانه، إلى أن وصلنا إلى هذا العصر، حيث ابتدعت وسائل جديدة لحرب المرجعية.

منها: إنكار وجود الإمام المهدي عليه السلام الذي يترتب عليه هدم مقام المرجعية؛ إذ أن مراجع الدين هم نوابه عليه السلام في غيبته الكبرى، وقد سار على هذا النهج أحمد الكاتب، لكنه فشل، وخاب في مسعاه.

ومنها: ما يحاول أحمد إسماعيل فعله، وهو خلق نائب خاص مزيف للإمام عليه السلام، بغرض ضرب النواب العامّين، وهم المراجع العظام.

لذلك نجد أحمد إسماعيل وأتباعه يركّزون على الطعن في مقام المرجعية.

قال أحمد إسماعيل في خطاب صوتي منسوب إليه: وإذا سألتكم الله في حديث المعراج وجدتم الجواب، فإن الرسول ﷺ يسأل الله سبحانه وتعالى في المعراج في حديث طويل، إلى أن يقول رسول الله ﷺ: قلت: إلهي فمتى يكون ذلك؟ أي قيام القائم، فأوحى إليّ عز وجل: يكون ذلك إذا رُفِع العلم، وظهر الجهل، وكثر القُرءاء، وقُلَّ العمل، وكثر الفتك، وقُلَّ الفقهاء الهادون، وكثر فقهاء الضلالة الخونة. قال رسول الله ﷺ: «سيأتي زمان على أمتي لا يبقى من القرآن إلا رسمه، ومن الإسلام إلا اسمه، يُسمّون به وهم أبعد الناس منه، مساجدهم عامرة، وهي خراب من الهدى، فقهاء ذلك الزمان شر فقهاء تحت ظل السماء، منهم خرجت الفتنة وإليهم تعود»، أنا أدعوكم أيها الناس إلى ترك عبادة هؤلاء الأصنام، فقد أحلّوا لكم ما حرّم الله، وحرّموا ما أحل الله، فأطعموهم، فعبدتموهم من دون الله.. عن أبي بصير عن الصادق عليه السلام، قال: قلت له: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ﴾، فقال عليه السلام: «أما والله ما دَعَوْهم إلى عبادة أنفسهم، ولو دَعَوْهم إلى عبادة أنفسهم ما أجابوهم، ولكن أحلّوا لهم حراماً، وحرّموا عليهم حلالاً، فعبدوهم من حيث لا يشعرون». أدعوكم إلى إقرار حاكمية الله، ورفض حاكمية الناس، أدعوكم إلى طاعة الله، ونبذ طاعة الشيطان ومن ينظر لطاعته من العلماء^(٣٢٠).

وقال في خطاب آخر: فقهاء هم شر فقهاء تحت ظل السماء، منهم خرجت الفتنة وإليهم تعود، فقهاء لا يفقهون شيء [كذا] إلا أن أحدهم يود لو يُعمر ألف سنة، فقهاء يتعاطون مع أمريكا، ولا يجدون حرجاً من التعامل مع الأطروحة الأمريكية، بل دعا أحدهم إلى مظاهرات للمطالبة بالمطالب الأمريكية نفسها^(٣٢١).

(٣٢٠) خطاب الحج في الموقع الرسمي لأحمد إسماعيل.

(٣٢١) خطاب منسوب إلى أحمد إسماعيل في موقعه الرسمي.

وقد تَمَادَى أصحابه أكثر من ذلك، فطعنوا في أصل التقليد، واعتبروه بدعة في الدين، وانحرفاً عن دين الله مماثلاً لما حصل عند اليهود، وكل هذا خدمة لأعداء التشيع، وتطبيقاً لمؤامراتهم الخبيثة! لأنهم قالوا ما لم يقدر غيرهم على قوله بكل هذه الجرأة.

أما الرد على ما تشدَّق به أحمد إسماعيل فنقول: إن الشيعة اشترطوا في المرجع من ضمن أمور أخرى أن يكون عادلاً، وبحدوث ما يخل بعدالته لا يجوز تقليده، ولا يصلح أن يتسنَّم مقام المرجعية. هذا ما أجمع عليه كل شيعة أهل البيت (عليه السلام)، وما قاله أحمد إسماعيل ليس إلا اتهامات باطلة، لم يأت عليها بدليل، ولم يَقم حجة لإثباتها.

والسبب الواضح في طعن هؤلاء في مراجع التقليد وعلماء الشيعة الذين يصفونهم بعلماء آخر الزمان، هو أنهم ردُّوا كلامه، وأبطلوا دعوته، وحذَّروا الشيعة منه ومن أتباعه، فلما رآهم سداً منيعاً للشيعة، وحجاباً متيناً بين ضلالاته وبين عوام الشيعة الضعفاء، حاول أن يطعن فيهم بما استطاع من قوة هو وأتباعه المروِّجون له.

أما بعض أنصاره المروِّجين له الذين حشدوا مجموعة من الروايات التي زعموا أنها تسقط التقليد، وتثبت حرمة تقليد غير المعصوم فالرد عليهم يكون من ثلاثة جوانب:

الأول: أن هؤلاء القوم يُلبِّسون على الناس في معنى التقليد؛ لأن التقليد الذي يقول به الشيعة الإمامية هو الاستناد في مقام العمل إلى فتوى المجتهد الجامع لشرائط التقليد، أو بعبارة أخرى: هو مطابقة عمل العامي لفتوى المجتهد، وهذا ما يسمِّيه العقلاء: «رجوع الجاهل إلى العالم»، ولا يختلفون في وجوبه تعييناً أو تخيراً.

مراجعنا العظام هم صَمَام الأمان ٢٤٣

أما أتباع أحمد إسماعيل فيصوّرون التقليد بأنه اتباع العلماء وترك أقوال المعصومين عليه السلام، وكأن الأمر هو اتباع المكلفين لاجتهاد هؤلاء في مقابل النص، وهذا كذب محض، وتلبس على الناس بالباطل؛ لأن العلماء إنما ينقلون للناس أقوال أئمة أهل البيت عليه السلام، ولا يُفتنون بغير ذلك، والاختلاف في الفتوى بين مراجع التقليد إنما هو بسبب اختلاف ما فهمه كل مرجع من كلام أهل البيت عليه السلام، ولهذا وجب تقليد الأعلّم؛ لأن فتواه أقرب لما صدر عن الأئمة الأطهار عليه السلام.

ثانياً: أن التقليد الذي يعمل به الشيعة اليوم كان موجوداً في عصور الأئمة عليه السلام، فإنهم أمروا بعض أصحابهم بالتصدّي للإفتاء في مسجد رسول الله صلّى الله عليه وآله وغيره، وقد دلّت على ذلك عدة روايات:

منها: صحيحة شعيب العرقوفي، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ربما احتجنا أن نسأل عن الشيء، فمن نسأله؟ قال: عليك بالأسدي - يعني أبا بصير (٣٢٢).

ومنها: ما رواه الكشي عن علي بن المسيب، قال: قلت للرضا عليه السلام: شقتي بعيدة، ولست أصل إليك في كل وقت، فممن آخذ معالم ديني؟ فقال: من زكريا بن آدم القمي، المأمون على الدين والدنيا، قال علي بن المسيب: فلما انصرفت قدمت على زكريا بن آدم، فسألته عما احتجت إليه (٣٢٣).

وما رواه أيضاً عن معاذ بن مسلم النحوي، عن أبي عبد الله عليه السلام قال لي: بلغني أنك تقعد في الجامع فتفتي الناس. قال: قلت: نعم، وقد أردت أن أسألك عن ذلك قبل أن أخرج، إني أقعد في المسجد فيجيء الرجل يسألني عن الشيء،

(٣٢٢) اختيار معرفة الرجال: ٤٠٠.

(٣٢٣) نفس المصدر: ٨٥٨.

٢٤٤ الشهب الأحمدية على مُدَّعي المهدوية

فإذا عرفته بالخلاف لكم أخبرته بما يفعلون، ويحيي الرجل أعرفه بحبكم أو مودتكم، فأخبره بما جاء عنكم، ويحيي الرجل لا أعرفه، ولا أدري من هو، فأقول: جاء عن فلان كذا، وجاء عن فلان كذا، فأدخل قولكم فيما بين ذلك. قال: فقال لي: اصنع كذا، فإني كذا أصنع^(٣٢٤).

وما رواه النجاشي عن عبد العزيز بن المهدي، وكان خير قمي رأيته، وكان وكيل الرضا عليه السلام وخاصته، فقال: إني سألته فقلت: إني لا أقدر على لقاءك في كل وقت، فعمن آخذ معالم ديني؟ فقال: خذ عن يونس بن عبد الرحمن^(٣٢٥).

وما رواه النجاشي في ترجمة أبان بن تغلب، قال: وقال له أبو جعفر عليه السلام: اجلس في مسجد المدينة، وأفيت الناس، فإني أحب أن يُرى في شيعتي مثلك^(٣٢٦).

والروايات الدالة على جواز التقليد كثيرة جداً، ولا يبعد استفاضتها، وقبلها ذكرنا الدليل العقلي الذي لا يختلف فيه اثنان، وحتى لو أنكروه فإن الوجدان أفضل برهان عليه، فوالد أحمد إسماعيل أو أمه ليسا بعالمين كي يكون عندهما إحاطة بالأحكام الشرعية ومداركها، فكيف يعرفان الحكم الشرعي في عباداتهم ومعاملاتهم وما يتناهما من مسائل؟

فإن قيل: يبحث العامي بنفسه في روايات أهل البيت عليه السلام حتى يصل إلى الحكم الشرعي بنفسه.

فجوابه: أن الوصول إلى الحكم الشرعي بالنظر في روايات أهل البيت عليه السلام غير متيسر لأكثر الناس كما هو ملاحظ بالبداهة، لأن كثيراً من الناس لا يفهمون آيات الكتاب، ولا يستطيعون تمييز الصحيح من الضعيف من

(٣٢٤) اختيار معرفة الرجال: ٥٢٤.

(٣٢٥) رجال النجاشي: ٤٤٧.

(٣٢٦) نفس المصدر: ١٠.

مراجعنا العظام هم صمّام الأمان ٢٤٥

الروايات، ولا يتيسّر لهم أن يجمعوا بين الأخبار المتعارضة، مع أن كثيراً من آبائنا وأجدادنا ولا سيما قبل هذا العصر كانوا لا يجيدون حتى القراءة والكتابة، ولم تكن عندهم كتب الروايات والأخبار التي يحتاج إليها الفقيه في استنباط الحكم الشرعي.

ولهذا لم يكلف الله كافة الناس بالهجرة لطلب العلم، وإنما كلف طائفة منهم قادرة على ذلك، فقال سبحانه: ﴿وَمَا كَانُوا الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٢].

وإن قيل: يرجع العامي للعلماء، فيأخذ منهم الحكم الشرعي فيما يحتاجه من مسائل من دون حاجة إلى تقليد مرجع معيّن.

فنقول لهم: هذا هو التقليد الذي يعمل به الشيعة، وهذا ما جاء في كلام إمامنا العسكري عليه السلام لشييعته، حيث قال: فأما من كان من الفقهاء صائناً لنفسه، حافظاً لدينه، مخالفاً لهواه، مطيعاً لأمر مولاه، فللعوام أن يقلّدوه ^(٣٢٧).

إلا أن اختلاف العلماء في الفتاوى يوجب علينا الأخذ بفتاوى الأعلام منهم؛ لأنها هي التي نحرز معها براءة الذمة، دون فتاوى غير الأعلام.

إذن، فالأدلة متضافرة على جواز التقليد، ولا يوجد أي دليل على حرمة بالمعنى الذي قرّرناه، لا بالمعنى الذي يحاول أحمد إسماعيل وأتباعه إشاعته.

ثالثاً: أن أحمد إسماعيل وأتباعه عدّوا تصدّي مراجعنا العظام لمقام المرجعية وتقليد الناس لهم من أكبر المثالب، وكثيراً ما ينعتونهم بالأصنام وأئمة أهل النار... وفي حين أن مشاهير علمائنا القدماء كانوا مراجع للتقليد تماماً كالمعاصرين، والمراجع المعاصرون إنما ساروا على نهج العلماء السابقين،

(٣٢٧) تفسير الإمام العسكري عليه السلام: ٣٠٠.

وفتاواهم في جميع المسائل متقاربة، ولم نر أي ذم لهم من قبل أحمد إسماعيل ومن يروّج له، بل العكس تماماً؛ إذ أن أحمد إسماعيل أخذ كتاب (شرائع الإسلام)، وهو رسالة عملية لأحد مراجعنا المتقدّمين وهو المحقق الحلي، وقام بتغيير بعض عباراته فقط، وجعله رسالة عملية له!

في حين أن المحقق الحلي كان ممن تصدّى للمرجعية، وأفتى بجواز التقليد، فقال: يجوز للعامي العمل بفتوى العالم في الأحكام الشرعية، وقال الجبائي: يجوز ذلك في مسائل الاجتهاد، دون ما عليه دلالة قطعية. ومنع بعض المعتزلة ذلك في الموضوعين. لنا: اتفاق علماء الأعصار على الإذن للعوام في العمل بفتوى العلماء من غير تناكر، وقد ثبت أن إجماع أهل كل عصر حجة. الثاني: لو وجب على العامي النظر في أدلة الفقه، لكان ذلك إما قبل وقوع الحادثة أو عندها، والقسمان باطلان، أما قبلها فمنفي بالإجماع؛ ولأنه يؤدّي إلى استيعاب وقته بالنظر في ذلك، فيؤدّي إلى الضرر بأمر المعاش المضطر إليه، وأما عند نزول الواقعة فذلك متعذّر؛ لاستحالة اتصاف كل عامي عند نزول الحادثة بصفة المجتهدين^(٣٢٨).

أضف إلى هذا أن الشيخ الطوسي رحمته الله الذي اعتمدوا على روايته للوصيّة في إثبات معتقدهم هو أيضاً من مراجع الطائفة الذين أفتوا بجواز التقليد، بل نقلوا إجماع الطائفة عليه!

قال رحمته الله في العدة: انه يجوز للعامي الذي لا يقدر على البحث والتفتيش تقليد العالم. يدل على ذلك: أني وجدت عامة الطائفة من عهد أمير المؤمنين عليه السلام وإلى زماننا هذا يرجعون إلى علمائها، ويستفتونهم في الأحكام والعبادات، ويفتونهم العلماء فيها، ويسوّغون لهم العمل بما يفتونهم به، وما سمعنا أحداً

منهم قال لمستفتٍ: «لا يجوز لك الاستفتاء ولا العمل به، بل ينبغي أن تنظر كما نظرت، وتعلّم كما علمت»، ولا أنكر عليه العمل بما يفتونهم، وقد كان منهم الخلق العظيم عاصروا الأئمة عليهم السلام، ولم يُحكَّ عن واحد من الأئمة النكير على أحد من هؤلاء، ولا إيجاب القول بخلافه، بل كانوا يصوّبونهم في ذلك، فمن خالفه في ذلك كان مخالفاً لما هو المعلوم خلافه^(٣٢٩).

فإما أن يلتزم أتباع أحمد إسماعيل والداعون له بانحراف كل من يجوز تقليد العلماء قديماً وحديثاً، فيحكمون بضلال الشيخ الطوسي عليه السلام ناقل رواية الوصيّة، وضلال المحقّق الحلي عليه السلام الذي استعار منه إمامهم أحمد إسماعيل رسالته العملية، ومدح مؤلفها، فقال: هو شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام للعالم الفاضل والولي الناصح لآل محمد عليهم السلام أبي القاسم نجم الدين جعفر بن الحسن عليه السلام، وقد بذل ما بوسعه لمعرفة أحكام شريعة الإسلام، من روايات الرسول والأئمة عليهم السلام، ولكنه أخطأ في مقام، وتردّد في آخر، لا عن تقصير، بل عن قصور لا سبيل له على دفعه^(٣٣٠).

أو أن يقولوا بجواز التقليد، فلا يبقى لهم مسوّغ للطعن في مراجع الطائفة، وهذا ما لا يرضي أسيادهم الذين دفعوا لهم ودفعوهم للقيام بهذه المهمة وهي الطعن في مراجع الطائفة.

ولا شك أن أحمد إسماعيل ومن يروّج له يهّمهم بالدرجة الأساس أن يطعنوا في مراجع التقليد وعلماء الطائفة بأي طعن، لا من أجل عدم جواز التقليد في نفسه؛ لأن أحمد إسماعيل يدعو الناس إلى تقليده هو، وإنما لأن مراجع التقليد وعلماء الطائفة هم صمام الأمان لشيعّة أهل البيت عليهم السلام؛ إذ أنهم هم

(٣٢٩) عدة الأصول ٢/ ٧٣٠.

(٣٣٠) شرائع الإسلام: ٥.

الخطر الحقيقي على دعوة أحمد إسماعيل، وهم الذين يستطيعون كشف زيفها، وإبطال دعاواها، ولهذا طعن أحمد إسماعيل وأتباعه في مراجع الطائفة؛ لغزل الناس عن هؤلاء العلماء من أجل التغرير بالعوام وخداعهم، وإلا فإن المراجع المعاصرين لم يخرجوا عن منهاج أهل البيت عليه السلام في شيء، ولم يبتدعوا لهم طريقة مخالفة لطريقة قدماء علماء الطائفة، لا في التقليد، ولا في الأحكام، ولا في العقائد، فلماذا يشيد أحمد إسماعيل وأتباعه بالقدماء، ويطعنون في المعاصرين، مع اتحاد الطريقة، وعدم اختلاف المنهج؟!

السبب في ذلك واضح جدًّا، وهو أن القدماء لا يشكّلون أي خطر على دعوة أحمد إسماعيل، بخلاف العلماء المعاصرين الذين يبنّون للناس بطلان هذه الدعوة وفسادها.

كلمة أخيرة

حذّر أهل البيت عليه السلام شيعتهم من شر المدّعين والمنتحلين، وخطّوا لهم منهجاً واضحاً أمروهم بالتمسك به في حال ظهور أمثال هذه الحركات الباطلة، وهذا المنهج يتمثل في أمور:

الأول: وضوح أمرهم كالشمس الساطعة بنحو لا يقبل اللبس والاشتباه كما دلّت على ذلك رواية المفضل بن عمر، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: إياكم والتنويه، أما والله ليغيبنَّ إمامكم سنيماً من دهركم، ولتُمَحَّصَنَّ حتى يقال: مات، قُتل، هلك، بأي وادٍ سلك؟ ولتدمعَنَّ عليه عيون المؤمنين، ولتُكفَأَنَّ كما تُكفَأُ السفن في أمواج البحر، فلا ينجو إلا من أخذ الله ميثاقه، وكتب في قلبه الإيمان، وأيّده بروح منه، ولترفعَنَّ اثنتا عشرة راية مشتبهة، لا يُدرى أي من أي، قال: فبكيت، ثم قلت: فكيف نصنع؟ قال: فنظر إلى شمس داخلية في الصُّفَّة، فقال: يا أبا عبد الله، ترى هذه الشمس؟ قلت: نعم. فقال: والله لأمرنا أبَيِّنُ من هذه الشمس ^(٣٣١).

ودعوة أحمد إسماعيل فيها من الغموض ما فيها، فإن أحمد إسماعيل لا يُعرف أصله، وهو معروف بأنه لا ينتسب لأهل البيت عليه السلام، وإنما ادّعى ذلك ادّعاء، وهو غائب لا يُعلم أين هو، ولا يُدرى هل هو حيٌّ أو ميت، ولا يُعرف من يروِّج له، أو يعمل معه، أو يموِّله، وكل المروِّجين له لا يُعرفون بفضل، ولا علم، ولا تقوى، ولا حسن سيرة بين الناس، ودعوتهم قائمة على الظنون،

(٣٣١) الكافي ١/ ٣٣٦، كمال الدين وتمام النعمة: ٣٤٧، الغيبة: ٣٣٧.

وانتقاء روايات دون أخرى، واعتمادهم على الروايات الضعيفة دون الصحيحة، وتأويلهم للنصوص بما هو بعيد عن الظاهر، مثل تأويلهم اليماني بأنه من اليُمن، وهو البركة، لا من اليَمَن، وهي البلاد المعروفة، وزعمهم أن المراد بـ «القائم» في كثير من النصوص هو أحمد إسماعيل، لا الإمام المهدي المنتظر عجل الله فرجه، وغير ذلك مما يطول ذكره مما ردّدنا عليه في مطاوي كتابنا هذا، فأَيُّ وضوح في هذه الدعوة؟

الثاني: أمرهم عليه السلام شيعتهم بالتمسّك بما هم عليه في حال الاختلاف والالتباس، والأخذ بالمجمع عليه دون المختلف فيه، فقد روى الشيخ الصدوق والنعماني قوله بسندهما عن الحارث بن المغيرة النصري، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قلت له: إنا نروي بأن صاحب هذا الأمر يُفقدُ زماناً، فكيف نصنع عند ذلك؟ قال: تمسّكوا بالأمر الأول الذي أنتم عليه حتى يبين لكم ^(٣٣٢).

وفي مقبولة عمر بن حنظلة، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: يُنظر إلى ما كان من روايتهم عنا في ذلك الذي حكما به، المجمع عليه من أصحابك، فيؤخذ به من حكمنا، ويُترك الشاذ الذي ليس بمشهور عند أصحابك، فإن المجمع عليه لا ريب فيه، وإنما الأمور ثلاثة: أمر بيّنٌ رُشده فيُتبع، وأمر بيّنٌ غيّه فيُجتنب، وأمر مشكل يُردُّ علمه إلى الله وإلى رسوله، قال رسول الله صلى الله عليه وآله: حلال بيّنٌ، وحرام بيّنٌ، وشبهات بيّنٌ ذلك، فمن ترك الشبهات نجا من المحرمات، ومن أخذ بالشبهات ارتكب المحرمات، وهلك من حيث لا يعلم ^(٣٣٣).

وفي صحيحة عبد الله بن سنان، قال: دخلت أنا وأبي على أبي عبد الله عليه السلام، فقال: فكيف أنتم إذا صرتم في حال لا ترون فيها إمام هدى، ولا علماً يُرى، ولا ينجو منها إلا من دعا دعاء الغريق؟ فقال له أبي: إذا وقع هذا ليلاً فكيف نصنع؟ فقال: أما أنت فلا تدركه، فإذا كان ذلك فتمسّكوا بما في أيديكم

(٣٣٢) كمال الدين ونظام النعمة: ٣٤٨. الغيبة للنعماني: ١٦٢.

(٣٣٣) الكافي ١/ ٦٨.

حتى يتّضح لكم الأمر^(٣٣٤).

وعن أبان بن تغلب، قال: قال لي أبو عبد الله عليه السلام: يأتي على الناس زمان يصيبهم فيه سبطة، يأرز العلم فيها بين المسجدين كما تأرز الحية في جحرها، يعني بين مكة والمدينة، فبينما هم كذلك إذ أطلع الله عز وجل لهم نجمهم. قال: قلت: وما السبطة؟ قال: الفترة والغيبة لإمامكم. قال: قلت: فكيف نصنع فيما بين ذلك؟ فقال: كونوا على ما أنتم عليه حتى يطلع الله لكم نجمكم^(٣٣٥).

وفي هذه الروايات وغيرها بيان للشيعة بأن يلزموا الأمر الأول، وسيقوا على ما هم عليه، ولا يصدّقوا من يدّعو الناس إلى نفسه كأحمد إسماعيل وغيره، حتى يظهر الإمام المهدي عليه السلام، ولا سيما مع شدة الامتحان والتمحيص، وعظم الفتن، وكثرة المدّعين للإمامة في آخر الزمان كما في الخبر الذي نقلناه قريباً، حيث جاء فيه قوله عليه السلام: أما والله ليغيبنَّ إمامكم سنيناً من دهركم، ولتَمَحْصُنَّ حتى يقال: مات، قُتل، هلك، بأي وإد سلك؟ ولتدمعنَّ عليه عيون المؤمنين، ولتكفأنَّ كما تكفأ السفن في أمواج البحر، فلا ينجو إلا من أخذ الله ميثاقه، وكتب في قلبه الإيمان، وآيده بروح منه، ولتُرفعنَّ اثنتا عشرة راية مشتبهة، لا يُدرى أي من أي...^(٣٣٦).

وقول أبي عبد الله عليه السلام: لا يخرج القائم حتى يخرج اثنا عشر من بني هاشم، كلهم يدعوا إلى نفسه^(٣٣٧).

الثالث: الصيحة: وهي علامة واضحة بيّنة لكل أهل الأرض تدل على بداية الحركة المهدوية المباركة، وظهور الإمام المهدي عليه السلام، وعلى هذا دلت

(٣٣٤) كمال الدين وتمام النعمة: ٣٤٨.

(٣٣٥) نفس المصدر: ٣٤٩.

(٣٣٦) الكافي ١/ ٣٣٦.

(٣٣٧) الغيبة: ٤٣٧.

الأحاديث.

فقد روى النعماني بسنده عن ابن أبي يعفور، قال: قال لي أبو عبد الله عليه السلام: أمسك بيدك هلاك الفلاني اسم رجل من بني العباس، وخروج السفياي، وقتل النفس، وجيش الخسف، والصوت، قلت: وما الصوت، هو المنادي؟ فقال: نعم، وبه يُعرف صاحب هذا الأمر^(٣٣٨).

وقوله عليه السلام: «به يُعرف صاحب الأمر» يعني بالصوت دون بقية العلامات، إذ أن الصيحة أكثر وضوحاً من السفياي، ومن قتل النفس الزكية، والخسف بالبيداء، فكل هذه العلامات يمكن أن تقول فيقع اللبس فيها، كأن نشك في رجل ما هل هو السفياي أم لا؟ أو هل هذا المقتول هو النفس الزكية؟ أما الصيحة فقد دلَّت الأخبار على أنها حدث عالمي كوني، يصل إلى كل الناس في جميع أرجاء الأرض، ويسمعه كل أحد، حتى النائم فإنه يستيقظ.

فقد روى عبد الله بن سنان عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال: النداء من المحتوم، والسفياي من المحتوم، والياني من المحتوم، وقتل النفس الزكية من المحتوم، وكف يطلع من السماء من المحتوم. قال: وفزعة في شهر رمضان، توقظ النائم، وتُفزع اليقظان، وتُخرج الفتاة من خدرها^(٣٣٩).

وعن أبي بصير، عن أبي جعفر محمد بن علي عليه السلام، قال في حديث: الصيحة لا تكون إلا في شهر رمضان؛ لأن شهر رمضان شهر الله، والصيحة فيه هي صيحة جبرائيل إلى هذا الخلق، ثم قال: ينادي منادٍ من السماء باسم القائم عليه السلام، فيسمع من بالشرق ومن بالمغرب، لا يبقى راقداً إلا استيقظ، ولا قائماً إلا قعد، ولا قاعداً إلا قام على رجليه فزعاً من ذلك الصوت، فرحم الله من اعتبر بذلك الصوت فأجاب، فإن الصوت الأول هو صوت جبرئيل الروح الأمين

(٣٣٨) الغيبة للنعماني: ٢٦٢.

(٣٣٩) نفس المصدر: ٢٦٦.

عليه السلام. ثم قال عليه السلام: يكون الصوت في شهر رمضان في ليلة جمعة ليلة ثلاث وعشرين، فلا تشكّوا في ذلك، واسمعوا وأطيعوا، وفي آخر النهار صوت الملعون إبليس اللعين، ينادي: «ألا إن فلاناً قُتلَ مظلوماً»؛ ليشكّك الناس ويفتنهم، فكم في ذلك اليوم من شاكٍّ متحيّرٍ قد هوى في النار، فإذا سمعتم الصوت في شهر رمضان فلا تشكّوا فيه أنه صوت جبرئيل، وعلامة ذلك أنه ينادي باسم القائم واسم أبيه عليه السلام، حتى تسمعه العذراء في خدرها، فتحرّض أباه وأخاها على الخروج. وقال: لا بد من هذين الصوتين قبل خروج القائم عليه السلام: صوت من السماء، وهو صوت جبرئيل باسم صاحب هذا الأمر واسم أبيه، والصوت الثاني من الأرض، هو صوت إبليس اللعين ينادي باسم فلان أنه قُتلَ مظلوماً، يريد بذلك الفتنة، فاتّبِعوا الصوت الأول، وإياكم والأخير أن تُفْتَنُوا به^(٣٤٠).

وهذه الأحاديث وغيرها بيّنت أن الصيحة ستقع لا محالة بنحو لا يحتمل اللبس أو الاشتباه، فقد حدّدت تاريخها بالشهر، واليوم، والوقت (ليلة الجمعة ٢٣ من شهر رمضان)، وبيّنت لنا مضمون هذا النداء، وهو اشتماله على ذكر اسم الإمام المهدي واسم أبيه، ودلّت روايات آخر على أن هذا النداء مشتمل أيضاً على بيان أن الحق مع آل محمد عليه السلام، وحدّرت هذه الروايات من نداء آخر تضليلي صادر عن إبليس اللعين، قد عُيِّن وقته ومضمونه ومصدره.

كما أوضحت تلك الأحاديث أن صيحة جبرائيل عليه السلام سيسمعا جميع أهل الأرض، بل حتى النائم يسمعا، ويستيقظ من منامه!

فأي بيان أوضح من هذا البيان؟

وأي علامة أبلغ من هذه العلامة؟

وهذا فعلاً مصداق لقولهم عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنْ أَمَرْنَا لَا يَبْقَى مِنَ الشَّمْسِ»؛ وأمر الإمام المهدي عَلَيْهِ السَّلَامُ واضح لا لبس فيه، كالشمس الطالعة في رابعة النهار، لا يحتاج إلى أمثال أحمد إسماعيل وأنصاره، الذين يؤوّلون النصوص الظاهرة التي لا تحتاج إلى تأويل، ويتمسّكون بالأحاديث الضعيفة وبالمتشابهات، ويحرّفون الكلم عن مواضعه، ويدّعون الدعاوى العظيمة التي لم يستطيعوا إثباتها بدليل واحد صحيح.

كفانا الله شر المتحّلين للمقامات الإلهية المدّعين للإمامة العظمى، وحفظ الله مذهبنا من شرور هؤلاء وفتنهم كما كان شامخاً محفوظاً ببركات إمام العصر عَلَيْهِ السَّلَامُ، وبجهود علمائنا العاملين الذين هم حصون الدين المنيع ودرعه الحصينة، ووقفنا الله للدفاع عن صاحب الأمر عَلَيْهِ السَّلَامُ، والتشرّف برؤيته، وخدمته، وأن يعجّل فرجه، ويسهّل مخرجه، ويجعلنا من أنصاره، والمجاهدين بين يديه، والمستشهدين تحت لوائه، إنه سميع مجيب، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد وآله الطيّبين الطاهرين.

المصادر

القرآن الكريم.

(أ)

- ١ - الاحتجاج: الشيخ أحمد بن علي الطبرسي.
- ٢ - اختيار معرفة الرجال: شيخ الطائفة الشيخ محمد بن الحسن الطوسي.
- ٣ - الاستنصار في النص على الأئمة الأطهار: محمد بن علي الكراجكي.
- ٤ - الاستيعاب: يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر الأندلسي.
- ٥ - الأصول الستة عشر: مجموعة من المحدثين.
- ٦ - الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد: الشيخ المفيد محمد بن محمد بن النعمان.
- ٧ - إعلام الوري بأعلام الهدى: أمين الإسلام الفضل بن الحسن الطبرسي.
- ٨ - الاعتقادات في دين الإمامية: الشيخ الصدوق محمد بن علي بن الحسين بن بابويه.
- ٩ - إقبال الأعمال: رضي الدين علي بن موسى بن طاووس.
- ١٠ - إلزام الناصب في إثبات الحجة الغائب: الشيخ علي اليزدي الحائري.
- ١١ - الأُمالي: الشيخ الصدوق محمد بن علي بن الحسين بن بابويه.
- ١٢ - الأُمالي: الشيخ المفيد محمد بن محمد بن النعمان.
- ١٣ - الإمامة والتبصرة: أبو الحسن علي بن الحسين بن بابويه القمي.
- ١٤ - انتصاراً للوصية: ناظم العقيلي.

٢٥٦ الشهب الأحمدية على مُدَّعي المهديّة

١٥ - أوائل المقالات: الشيخ المفيد محمد بن محمد بن النعمان.

١٦ - الإيقاظ من الهجعة في البرهان على الرجعة: محمد بن الحسن الحر العاملي

(ب)

١٧ - بشارة الإسلام في ظهور صاحب الزمان ﷺ: السيد مصطفى حيدر الكاظمي.

١٨ - بصائر الدرجات: محمد بن الحسن بن فروخ الصفار.

١٩ - بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار: العلامة الشيخ محمد باقر المجلسي.

٢٠ - بحث حول الرجعة: السيد محمد محمد صادق الصدر.

٢١ - البلاغ المبين: ناظم العقيلي.

٢٢ - بيان تلبس الجهمية: أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية.

(ت)

٢٣ - تاج العروس: محمد مرتضى الحسيني الواسطي الزبيدي الحنفي.

٢٤ - تاريخ الغيبة الصغرى: السيد محمد محمد صادق الصدر.

٢٥ - تاريخ ما بعد الظهور: السيد محمد محمد صادق الصدر.

٢٦ - تذكرة الحفاظ: شمس الدين الذهبي.

٢٧ - تفسير الإمام العسكري: منسوب إلى الإمام الحسن العسكري عليه السلام.

٢٨ - تفسير العياشي: محمد بن مسعود العياشي.

٢٩ - تقريب المعارف: أبو الصلاح تقي الدين بن نجم الحلبي.

٣٠ - تهذيب الأحكام في شرح المقنعة: الشيخ محمد بن الحسن الطوسي.

- ٣١- تنقيح المقال في علم الرجال: الشيخ عبدالله المامقاني.
٣٢- تهذيب المقال في تنقيح كتاب رجال النجاشي: السيد محمد علي الأبطحي.
٣٣- التوحيد: الشيخ الصدوق محمد بن علي بن الحسين بن بابويه.

(ث)

- ٣٤- ثواب الأعمال وعقاب الأعمال: الشيخ الصدوق محمد بن علي بن الحسين ابن بابويه.

(ج)

- ٣٥- جامع الأدلة: أبو محمد الأنصاري.
٣٦- الجعفریات: محمد بن محمد بن الأشعث.
٣٧- جمال الأسبوع بكمال العلم المشروع: السيد رضي الدين علي بن موسى بن طاووس.
٣٨- الجواهر السنية في الأحاديث القدسية: الشيخ محمد بن الحسن الحر العاملي.

(ح)

- ٣٩- حاكمية الله: مُدَّعي الإمامة أحمد إسماعيل.

(خ)

- ٤٠- خاتمة المستدرک: الميرزا حسين النوري الطبرسي.

٢٥٨ الشهب الأحمدية على مُدَّعي المهدوية

- ٤١ - خطابات منسوبة إلى أحمد إسماعيل من موقعه الرسمي.
- ٤٢ - الخرائج والجرائح: قطب الدين الراوندي.
- ٤٣ - الخصال: الشيخ الصدوق محمد بن علي بن الحسين بن بابويه.

(د)

- ٤٤ - دفاعاً عن الوصيَّة: ناظم العقيلي.
- ٤٥ - دلائل الإمامة: محمد بن جرير بن رستم الطبري الشيعي.

(ر)

- ٤٦ - رسائل المرتضى: الشريف علم الهدى علي بن الحسين المرتضى.
- ٤٧ - روضة الواعظين: زين المحدثين محمد بن الفثال النيسابوري.

(س)

- ٤٨ - سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي: عبد الملك بن حسين بن عبد الملك العاصمي المكي.

(ش)

- ٤٩ - شرح الأخبار في فضائل الأئمة الأطهار: القاضي أبو حنيفة النعمان بن محمد المغربي.
- ٥٠ - شرح أصول الكافي: المولى محمد صالح المازندراني.
- ٥١ - شرائع الإسلام: مُدَّعي الإمامة أحمد إسماعيل.

(ص)

- ٥٢- الصحاح: إسماعيل بن حماد الجوهري.
٥٣- صحيح مسلم: مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري.
٥٤- الصراط المستقيم إلى مستحقّي التقديم: علي بن يونس البياضي العاملي.

(ط)

- ٥٥- الطرائف في معرفة مذاهب الطوائف: رضي الدين علي بن موسى بن طاووس.

(ع)

- ٥٦- عقد الدرر في أخبار المنتظر: يوسف بن يحيى السلمي.
٥٧- العدة في أصول الفقه: شيخ الطائفة الشيخ محمد بن الحسن الطوسي.
٥٨- علل الشرائع: الشيخ الصدوق محمد بن علي بن الحسين بن بابويه.
٥٩- عيون أخبار الرضا عليه السلام: الشيخ الصدوق محمد بن علي بن الحسين بن بابويه.

(غ)

- ٦٠- غوالي اللثالي العزيزية في الأحاديث الدينية: محمد بن علي بن أبي جمهور الأحسائي.
٦١- الغيبة: شيخ الطائفة الشيخ محمد بن الحسن الطوسي.
٦٢- الغيبة: محمد بن إبراهيم بن جعفر النعماني المعروف بابن أبي زينب.

(ف)

- ٦٣- الفروق في اللغة: أبو هلال العسكري.
٦٤- فضائل أمير المؤمنين عليه السلام: أبو العباس أحمد بن محمد بن سعيد ابن عقدة الكوفي.
٦٥- فلاح السائل: رضي الدين علي بن موسى بن طاووس.
٦٦- الفهرست: شيخ الطائفة الشيخ محمد بن الحسن الطوسي.
٦٧- فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: أحمد بن علي النجاشي.
٦٨- الفوائد الرجالية من تنقيح المقال في علم الرجال: الشيخ عبد الله المامقاني.
٦٩- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة: محمد بن علي الشوكاني.

(ق)

- ٧٠- قرب الإسناد: عبد الله بن جعفر الحميري.

(ك)

- ٧١- الكافي: ثقة الإسلام محمد بن يعقوب الكليني.
٧٢- الكامل في ضعفاء الرجال: عبد الله بن عدي الجرجاني.
٧٣- كامل الزيارات: جعفر بن محمد بن قولويه.
٧٤- كتاب سليم: سليم بن قيس الهلالي العامري.
٧٥- كشف الغمة في معرفة الأئمة: العلامة علي بن عيسى الأربلي.
٧٦- كفاية الأثر في النص على الأئمة الاثني عشر: محمد بن علي الخزاز القمي.
٧٧- كمال الدين وتمام النعمة: الشيخ محمد بن علي بن الحسين بن بابويه الصدوق.

٧٨- كنز الفوائد: أبو الفتح محمد بن علي الكراجكي.

(ل)

٧٩- لسان العرب: محمد بن مكرم بن منظور الأفرقي.

(م)

٨٠- المتشابهات: مُدَّعي الإمامة أحمد إسماعيل.

٨١- المحتضر: الحسن بن سليمان الحلي.

٨٢- مختصر البصائر: الحسن بن سليمان الحلي.

٨٣- مستدركات علم رجال الحديث: الشيخ علي النمازي الشهرودي.

٨٤- معارج الأصول: أبو القاسم جعفر بن الحسن المعروف بالمحقق الحلي.

٨٥- معاني الأخبار: الشيخ الصدوق محمد بن علي بن الحسين بن بابويه.

٨٦- مع العبد الصالح: علاء السالم.

٨٧- معجم رجال الحديث: السيد أبو القاسم الخوئي.

٨٨- مرآة العقول: العلامة الشيخ محمد باقر المجلسي.

٨٩- المزار: الشيخ محمد بن المشهدي.

٩٠- المصباح: تقي الدين إبراهيم بن علي الكفعمي.

٩١- مصباح المتعجل: الشيخ محمد بن الحسن الطوسي.

٩٢- مقتضب الأثر في النص على الأئمة الاثني عشر: أحمد بن عياش الجوهري.

٩٣- الملاحم والفتن: رضي الدين علي بن موسى بن طاووس.

٩٤- الملل والنحل: محمد بن عبد الكريم الشهرستاني.

٩٥- مناقب آل أبي طالب: رشيد الدين محمد بن علي بن شهر آشوب.

٩٦- المنطق: الشيخ محمد رضا المظفر.

٢٦٢ الشهب الأحمدة على مُدَّعي المهدوة

٩٧- المهدي والمهديين: ضياء الزبيدي.

٩٨- الموقع الرسمي في الإنترنت لأحمد إسماعيل.

(و)

٩٩- الوافي: الفيض محمد محسن الكاشاني.

١٠٠- الوافي بالوفيات: صلاح الدين خليل بن ابيك الصفدي.

١٠١- الوصية والوصي: ناظم العقيلي.

فهرس المحتويات

الإهداء	٥
مقدمة	٧
ما هي دعوة أحمد إسماعيل؟	١١
دعوى أحمد إسماعيل أنه من نسل الإمام المهدي عليه السلام	١٣
دعوى أحمد إسماعيل أنه المهدي الأول	١٩
رواية الوصيّة:	١٩
مناقشة سند رواية الوصيّة	٢١
مناقشة متن رواية الوصيّة	٣٣
الدليل الأول	٣٥
الدليل الثاني	٤٠
الدليل الثالث	٥٠
القرائن المدعاة لتصحيح سند رواية الوصيّة:	٦٣
١ - موافقة القرآن	٦٣
٢ - روايتها في كتاب معتبر	٧٢
٣ - تواتر مضمون الرواية	٧٣
٤ - عدم وجود معارض	٧٣
٥ - عدم احتمال التقيّة	٧٣
٦ - استدلال العلماء بالرواية	٧٥

٢٦٤ الشهب الأحمدية على مُدَّعي المهدوية

- ٧٦..... على من تنطبق رواية الوصية؟
- ٧٦..... أدلتهم على أن الوصية لا يدَّعيها إلا صاحبها
- ٨٣..... دعوى أحمد إسماعيل السفارة
- ٨٣..... معنى السفارة
- ٨٤..... تعيين سفير الإمام عليه السلام
- ٨٨..... السفارة في عصر الغيبة الكبرى
- ١٠٩..... دعوى أحمد إسماعيل أنه الياني
- ١٠٩..... ١- الياني من اليمن
- ١١٢..... ٢- الياني من ولد زيد الشهيد رحمته الله
- ١١٣..... ٣- الياني والعصمة
- ١١٨..... ٤- الياني والسفارة
- ١٢٥..... دعوى أحمد إسماعيل أنه الإمام الثالث عشر!
- ١٢٥..... الأدلة على أن الأئمة اثنا عشر
- ١٣١..... رد استدلالات أحمد إسماعيل وأتباعه
- ١٧٥..... قانون معرفة الإمام عليه السلام
- ١٧٧..... الطريق الصحيح لمعرفة الإمام
- ١٧٧..... ١- الاختبار
- ١٨١..... ٢- العلامات
- ١٨٤..... ٣- المعجزة
- ١٩٣..... أدلة أحمد إسماعيل وأتباعه:
- ١٩٤..... ١- الوصية
- ١٩٧..... ٢- العلم والمعرفة
- ٢٠٠..... ٣- حاكمية الله

٢٦٥	فهرس المحتويات
٢٠٢	٤- الأحلام
٢١٨	٥- الاستخارات
٢٢٠	أين سلاح رسول الله ﷺ ؟
٢٢٤	لفتة أخيرة
٢٢٧	الصفات المزعومة لأحمد إسماعيل
٢٣٣	هل أحمد إسماعيل حيٌّ أو ميت؟
٢٣٥	سفير غائب لإمام غائب
٢٣٨	غائب يمهد لغائب
٢٤٠	مراجعنا العظام هم صمّام الأمان
٢٤٩	كلمة أخيرة
٢٥٥	المصادر
٢٦٣	فهرس المحتويات